



عربي زبدان

نسخ التمدد الاسلحي

الجزء الثاني





تاريخ التمدن الإسلامي

تأليف

عرجي زيدان

منشئ الهلال



الجزء الثاني

يبحث في ثروة الدولة الإسلامية وثروة رجال حكومتها وخلفائها ،
وأسباب تلك الثروة، وأسباب اضمحلالها، وثروة المملكة ومدنها وقراها

طبعة جديدة راجعها وعلق عليها

الدكتور حسين مؤنس

استاذ التاريخ الإسلامي بكلية الآداب بجامعة القاهرة

دار الهلال

134964

هذا الجزء

ضمن المؤلف المرحوم جرجى زيدان هذا الجزء من كتابه كل المعلومات التي استطاع جمعها بجهدہ الدءوب من المراجع التي كانت في متناول يده وقت تأليفه . وقد نشرت بعد ذلك أصول ووثائق عظيمة الأهمية بالنسبة للموضوع ، من أهمها الوثائق البردية المصرية التي يعدها المستشرق ادولف جروهمان وتنشرها دارالكتب المصرية ، وقد صدرت منها أربعة أجزاء بالانجليزية وجزء باللغة العربية، وأصدرت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية كتابا بالانجليزية من تأليف جروهمان عنوانه : In the World of Arabic Papyri ، ضمنه معلومات قيمة خاصة بالنظام المالي لمصر خلال فترة التبعية للخلافة ، ونشر كارل هاينريخ بيكر كراسة عن الضرائب في مصر الإسلامية ، وظهرت دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الأوروبية ، وفيها مواد داخلية في صميم موضوع هذا الكتاب ، ونشر فيليب حتى ترجمته الانجليزية لفتوح البلدان للبلاذري ، وعبد العزيز الدوري أبحاثه المسماة « دراسات في تاريخ العصر العباسي الثاني » وغير ذلك كثير ، فأشرنا الى هذه الابحاث كلها في تعليقاتنا على هذا الجزء (١)

وقد تركت تعليقات المؤلف كما هي ، وهي تشير الى الطبقات التي رجع اليها ، وقد بينها كلها في الجزء الاول من تاريخ التمدن ، وقد رجعت الى طبقات أخرى في بعض الاحيان ، ولكني لم أشر اليها الا حيثما كانت هناك زيادة تقتضى الاضافة

ويضم الكتاب مقارنات عظيمة القيمة بين الاحوال المالية في الدولة العباسية والاحوال المالية للدولة العثمانية وللدولة المصرية في عصره ، فتركت ذلك كله على حاله نظرا لاهمية المعلومات التي يوردها من الناحية التاريخية ، ولم أر أن أستبدل بها معلومات مماثلة عن الاحوال اليوم محافظة على طابع الكتاب ، وان كنت قد سمحت لنفسي بتحويل قيم العملة الى العملة الجارية اليوم لان القارىء لا يعرف الليرة التركية أو الفرنك التركي ، وكانا شائعين في تلك الايام

حسين مؤنس

والله الموفق

(١) التعليقات المؤشر عليها بعلامة (*) ، هي تعليقات المراجع (الدكتور حسين مؤنس) تميزا لها عن تعليقات المؤلف المشار اليها بالارقام

مقدمة الطبعة الأولى

في مثل هذا اليوم من العام الماضي صدر الجزء الاول من هذا الكتاب ، وكان لصدوره تأثير في عالم الاقلام لاهمية موضوعه وحدائه عهده في هذا اللسان . فقرظته الصحف وكتبت فيه المقالات الانتقادية ، ووردت اليها كتب الفضلاء من رجال العلم في مصر وسوريا وأوربا وأمريكا وفارس والهند ، مشحونة بعبارات التنشيط والاستحثاث على المثابرة في هذا السبيل ، وفيهم من لم يكن يظن تأليف هذا الكتاب ممكنا لقلة المصادر المساعدة على ذلك، فزادنا هذا كله نشاطا واقداما على هذا العمل الجليل

ومن غريب ما اتفق لنا في أثناء تأليف هذا الكتاب أننا أعلننا عزمنا على تأليفه ونحن لا نتوقع أن يجتمع عندنا من مواده ما يزيد على مثل هذا الجزء ، فلما شرعنا في درس الموضوع والتنقيب عما ينطوي تحته من الأبحاث الفلسفية التاريخية مما يتعلق بعوامل التمدن الاسلامي ، انكشف لنا من احوال ذلك التمدن ما لم يكن يخطر بالبال ، فاتسع المجال للقلم فرأينا الموضوع يشغل أربعة أضعاف ما قدرناه . فأصدرنا الجزء الاول وفيه مقدمات تمهيدية عن حال العرب قبل الاسلام الى نهضتهم الاخيرة ، ثم ظهور الاسلام وانتشاره ونشأة الدولة الاسلامية وتواريخ مصالحتها وجندها وبيت مالها . وقلنا في مقدمة ذلك الجزء اننا سننشر بقية الكتاب في ثلاثة اجزاء اخرى في مثل حجمه

فلما بدأنا كتابة الجزء الثاني زاد المجال اتساعا ولم يعد يكفي الباقي منه اربعة أو خمسة أجزاء غير هذا ، بحيث تزيد أجزاء الكتاب كلها على ستة أو ربما سبعة أجزاء مما لا يمكن تحديده الا بعد الفراغ من كتابته .

أما هذا الجزء فموضوعه « ثروة المملكة الاسلامية » وهي ركن عظيم من أركان ذلك التمدن . وقد قسمنا البحث فيها الى « ثروة الدولة الاسلامية » أي ثروة الحكومة ورجالها ، والى « ثروة المملكة الاسلامية » أي ثروة البلاد وأهلها . وبحثنا في ثروة الدولة بحثا تاريخيا فلسفيا ، فابتدأنا بتاريخ تلك الثروة من أيام النبي فالخلفاء الراشدين فبنو أمية فالعباسيين . وبيننا الأسباب التي دعت الى تقلب هذه الثروة واختلافها باختلاف تلك الدول ، وعلاقة ذلك بطبيعة كل دولة ونظامها وقوانينها . حتى وصلنا الى ثروة الدولة الاسلامية في العصر العباسي ، فقسمناه الى عصرين : « الاول » وهو العصر الزاهر ، و « الثاني » وهو عصر الاضمحلال . وفي العصر العباسي الاول نضجت الثروة

وبلغت أوجها ، ففصلنا الكلام فيه تفصيلا وصدرناه بتمهيد في تاريخ ذلك العصر ومساعد على قيام هذه الدولة ، ثم عمدنا الى النظر في ثروة الدولة العباسية . وقبل الشروع فيه أتينا بفدلكة في جغرافية المملكة الاسلامية في القرن الثالث للهجرة ، شفعاها بخريطة لبيان نسبة الولايات الاسلامية بعضها الى بعض . ثم ذكرنا ثروة العباسيين من أيام السفاح والدولة في طفولتها حتى بلغت أشدها في أيام الرشيد والمأمون ، فأتينا بثلاث قوائم مالية عن ارتفاع جبايتها في أيام المأمون وبعيده ، وقابلنا بينها ، فكان مقدار ما يبقى في بيت مال الحكومة نحو ٣٠٠ مليون درهم في السنة وهي بقية لم تتفق لدولة من الدول . فعمدنا الى النظر في أسباب تلك الثروة ، فأضى ذلك الى النظر في مصادر الجباية ونفقاتها وأسباب كثرة الخراج وقلة النفقة . فأسباب كثرة الخراج أربعة :

- (١) سعة المملكة الاسلامية
 - (٢) اشتغال الناس في الزراعة وتعمير البلاد
 - (٣) ثقل الخراج المضروب
 - (٤) صدق العمال في توريد المال المجموع
- وأسباب قلة النفقة ثلاثة :

- (١) قلة الموظفين
- (٢) عدم وجود الدين على الحكومة
- (٣) اقتصاد الخلفاء الاولين

ولما فرغنا من الثروة العباسية في العصر الاول نظرنا في أحوالها في عصر الاضمحلال ، وقدمنا الكلام بفصل في علة ذلك الاضمحلال ثم مقدار الجباية في ذلك العصر . وبحثنا في سبب تناقصها فحدا ذلك بنا الى النظر في أسباب قلة الجباية وكثرة النفقات . وأسباب قلة الجباية خمسة :

- (١) ضيق المملكة
 - (٢) تخفيض الخراج المضروب
 - (٣) استئثار العمال بالجباية
 - (٤) انشغال الناس بالفتن عن العمل
 - (٥) تحول اكثر البلاد الى ضياع (*)
- وأسباب كثرة النفقات خمسة أيضا :

- (١) اسراف الخلفاء ونسائهم ، وفيه بحث فيما بلغت اليه ثروة نساء الخلفاء

(*) المراد هنا : اقطاعات ، جمع اقطاع

(٢) كثرة أبواب النفقة في الدولة

(٣) زيادة الرواتب . وتحت هذا الباب تفصيل عن تاريخ رواتب موظفي الحكومة من العمال والكتاب والوزراء والقضاة، ثم أهل الخلفاء وحاشيتهم فالجند ، ورواتب أخرى

(٤) النفقة على البيعة

(٥) استئثار رجال الدولة بالاموال لانفسهم ، ويتفرع من ذلك بحث عن حال الوزراء في عصر الاضمحلال وتفشى داء الرشوة فيهم ، وما يجتمع اليهم من الاموال وبيت مال الحكومة فارغ والخلفاء يشكون الفقر ، وما آل اليه ذلك من مصادرة الوزراء وأخذ أموالهم بالقوة ، وبحثنا مثل هذا البحث أيضا في العمال والكتاب والحجاب ، وختمنا هذا القسم بخلاصة اجمالية للموضوع

ثم عمدنا الى النظر في القسم الثاني وهو «ثروة المملكة الاسلامية» أي ثروة البلاد وأهلها ، فتكلمنا اجمالا عن حالة البلاد في ذلك العصر ، وعن اختصاص المدن بالثروة وأسباب انحصارها في الفئة الحاكمة ومن ينتمى اليهم من أهل الوجاهة والنفوذ وسائر أهل البلاد في فقر مدقع . وختمنا الكلام بوصف أشهر المدن الاسلامية في مصر والشام والعراق والمغرب والاندلس ، كالبصرة والكوفة والفسطاط وبغداد وغيرها ، وما بلغت اليه من الثروة وال عمران في عهد ذلك التمدن

ولما صدر الجزء الاول من هذا الكتاب عرف الفضلاء أهمية موضوعه ووعورة مسلكه ، فعمد أرباب الاقلام الى تقريره وانتقاده في الجرائد والمجلات فضلا عن الكتب الخاصة ، فرأينا في مجمل ذلك ما نشطنا ، لكننا رأينا لبعضهم انتقادا لمواضع من الكتاب عدها خطأ لأنها لا تطابق ما يعلمه هو من مصادر هذا الموضوع ، فرددنا عليه وبيننا له ان التبعة في ذلك على قلة ما وصلت اليه يده من تلك المصادر وأسندنا كل قول من أقوالنا الى مصدر وثيق أجمع المؤرخون على صحته (١) وقرأنا نحو ذلك الانتقاد في جرائد أخرى تعجل فيها الكاتب الى الحكم علينا بالخطأ في بعض المواضع - والخطأ في تعجله - لاننا لم ننقل حقيقة تاريخية عن غير الثقات من المؤرخين . وقد أوردنا اكثر أسمائهم في مقدمة الجزء الاول ، فلو اطلع المنتقدون على تلك المصادر لكفوا انفسهم مؤونة الانتقاد . وكان قد خطر لنا ونحن نكتب ذلك الجزء ان نذيل صفحاته بالماخذ التي نقلنا عنها تلك الحقائق ، ولكننا أمسكنا عن ذلك ضنا بصفحات الكتاب لاننا لم نبد رأيا ولا قلنا قولا الا وأسندنا فيه كتاب أو عدة كتب ، فالإشارة الى تلك الكتب في ذيل الصفحات تستغرق جانبا

(١) راجع المؤيد عدد ٢٧٥٧ و ٢٧٥٨

منها . على أننا لو فعلنا ذلك لكفينا أنفسنا وكفينا حضرات المنتقدين مؤونة
العناء في الاخذ والرد بلا طائل

وقد توسمنا في مجمل ماقرأنا من التقارير والانتقادات رغبة حضرات الكتاب
في ذكر المصادر ، وكتب الينا جماعة من أهل الفضل الغيورين على العلم
يستحثوننا على ذلك ، وبينهم بضعة من علماء الهند وفارس نذكر منهم عالما
كبيرا من علماء الهند عرف قراء العربية فضله من بعض مانشر بينهم من
آثار علمه . . نعى صديقنا شمس العلماء الشيخ شبلى النعمانى ناظر العلوم
والفنون في حيدر اباد الدكن ، فانه من أوسع الناس اطلاعا على التاريخ
الاسلامى وآدابه . فلما اطلع على الجزء الاول كتب الينا كتابا يسفر عن
تقديره هذا الموضوع حق قدره ، ولكنه انتقد اغفالا ذكر المصادر في ذيول
الصفحات ، قال : « استلمت كتاب تاريخ التمدن الاسلامى بغاية الشوق لان
موضوع الكتاب يهمنى بنوع خاص . ولم أعرضه على أحد الا أعجب به
غاية الإعجاب ، وظنى أن تأليفكم هذا يترجم الى لساننا الاردو (الهندستانى)
ولا شك أنه يقع موقع القبول في البلاد الاسلامية كلها . ولكننى انتقد عليكم
أمرا لا يسعنى كتمانها ، وهو أن دأبكم في التأليف انكم تكتفون بذكر مصادر
الكتاب في أوله اجمالا من غير التزام الاستشهاد في كل محل وموضوع -
وفيه مفسد كثيرة - منها أننا رأينا كثيرين من مستشرقى أوربا يذكرون
أمورا مهمة من المسائل العلمية أو الاختراعات وينسبونها الى العرب ، فنغتر
بذلك ويذهب بنا الفخر كل مذهب ثم اذا راجعنا الاصل وحققنا الامر يظهر
أنهم استنوقوا الجمل وما كان هناك شىء يذكر ولا مآثرة تنقل . . لا نقول
أنهم يتعمدون الكذب ولكنهم يغلطون في الاستنباط . فلو كانوا يذكرون
مصادر الرواية وماأخذها لكان سهل لنا المراجعة اذا مست الحاجة .
ومنها أن كتب التواريخ لها مدارج ومراتب ، فما لم تذكر أسماء الكتب
بالخصوص لا يتميز جيد الرواية من رديئها ولا أقواها من اضعفها » اه

فلما عمدنا الى كتابة هذا الجزء رأينا أن نعود الى رأينا الاول فنذيل صفحاته
بالمصادر التى اعتمدنا عليها مع تعيين الكتاب والجزء والصفحة . واختصرنا في
ذلك جهد الطاقة ، ضنا بالمكان . ولا يخفى ما يقتضيه هذا العمل من التدقيق
والمراجعة . وفي تقليب صفحات هذا الجزء قبل تصفحها دلالة كافية على
مقدار ما بذلناه من العناء في تأليفه ، وخصوصا لانه اول كتاب في هذا
الموضوع كتب على هذا النسق

وليس تاريخ التمدن الاسلامى من الكتب التى يلهو بها العامة للتسلية ،

ولا من الكتب الفكاهية كالروايات ونحوها . وانما هو موضوع تاريخي اجتماعي يبين اسباب نشوء المدنية واسباب انحطاطها ، ويتخلل ذلك ابحاث فلسفية في علاقة تلك الاسباب بعضها ببعض ، وما ينجم عنها من العبرة والموعظة ، فهو من الكتب التي يقرأها الخاصة اهل الاطلاع . ولم نعد الى تأليفه الا بعد أن اعددنا اذهان القراء لهذا الموضوع بما نشرناه بين ظهرانيهم من الروايات التاريخية الاسلامية منذ عدة أعوام ، مما تلد قراءته للخاصة والعامّة بما تحويه من الحقائق التاريخية في سياق الحكاية الغرامية . فلما تهيأت الازهان ولمسنا عند القراء شوقا الى مطالعة التاريخ الاسلامي ، عمدنا الى تأليف هذا الكتاب وهو تاريخ الاسلام الحقيقي ، لان تاريخ الامة لا يقوم بسرد حروبها وفتوحها ، وانما هو تاريخ نشوئها وتنظيم حكومتها وتاريخ ثروتها وعلومها وآدابها ونظامها الاجتماعي ومصيرها ، او هو تاريخ تمدنها . ولنا فيما بسطنا من وعورة هذا المسلك عذر على ما قد يعتور مشروعنا من النقص . والكمال لله وحده

ظواهر التمدن وحقيقته

لخصنا في الجزء الاول من هذا الكتاب نشأة الدولة الاسلامية وتاريخ مصالحها الادارية والسياسية والمالية تمهيدا للنظر في تمدنها . ولكل تمدن ظواهر يبدو بها للناظرين وحقيقة تنجلي منه للباحثين . أما الظواهر فهي ما نراه من ثمار ذلك التمدن كالثروة والابهة والعلم والادب والصناعة والتجارة ونظام الهيئة الاجتماعية وآدابها . وأما حقيقة التمدن فهي ما ينتج عنه من الخير أو الشر ، من السعادة أو الشقاء للمستظلين بظله أو سواهم من بني الانسان . ومن ظواهر التمدن الاسلامي الثروة والعلم والادب والصناعة والتجارة ، ونظام الهيئة الاجتماعية وآدابها . وسنحصر بحثنا في هذا الجزء في ثروة المملكة الاسلامية دون سواها

والبحث في ثروة المملكة يقتضى النظر في مصادر تلك الثروة وأسبابها وأوجهها باعتبار الدول والعصور والنظر في ثروة كل عصر مع دراسة ما اذا كانت الثروة مفرقة بين الاهالى أو محصورة في فئة منهم أو في الحكومة أو في رجالها ، ودراسة ما يتصل بذلك من وصف ثروة المدن والابنية وغيرها

ومعلوم أن المملكة الاسلامية بلغت أوجها من الغنى والثروة في العصر العباسي . فلو كان غرضنا مجرد وصف تلك الثروة لاكتفينا بالإشارة الى مقدار ما كان يحمل الى بيت المال من الجبايات ، وما كان عليه الخلفاء وأتباعهم من الغنى والبنخ وعددنا موارد الثروة ومصادرها - ولكننا عولنا منذ أخذنا في تأليف هذا الكتاب أن نسند كل حادث الى أسبابه ، بالبحث عن الغلل الحقيقية وتتبع الاسباب الى أصولها وعلاقة ذلك كله بالمجموع العام ، مع اعتبار الاحوال واختلافها باختلاف العصور

والمملكة الاسلامية (*) عند التخصيص هي غير الدولة الاسلامية ، لأن هذه

(*) « المملكة الاسلامية » مصطلح يستعمله بعض جغرافيين العرب وكذلك بعض مؤرخيهم (مثل ابن مسكويه في تجارب الامم) في معنى العالم الاسلامي . ويستعمل بعضهم ديار الاسلام أو دار الاسلام أو بلاد الاسلام ، ولكن تعبير مملكة الاسلام أغلب . وهم لا يستعملون لفظ « مملكة » في معنى « بلاد » أو « عالم » فيما يتصل بالاسلام فقط ، بل يستعملونه استعمالاً عاماً ، فالاصطخري مثلاً يقول : مملكة ايران شهر (العالم الايراني) ومملكة الروم (العالم البيزنطي) ومملكة الهند ومملكة الصين . وفي تحديد المراد بلفظ مملكة يقول أبو اسحاق محمد بن ابراهيم الاصطخري : « ولم نذكر بلد السودان في المغرب والبجة والزنج ومن في اعراضهم من الامم ، لان انتظام الممالك بالديانات والآداب والحكم وتقويم العمارات بالسياسة المستقيمة ، وهؤلاء مهملون لهذه الخصال ، ولاحظ لهم في شيء من ذلك فيستحقوا به افراد ممالكهم بما ذكرنا به سائر الممالك .. » أي أن المملكة هي العالم الذي تنشأ فيه حضارة وينتشر دين وتقوم دولة ونظام

أما الدولة في المصطلح الحديث فهي الحكومة ، وفي هذا المعنى استعملها المؤلف هنا ، وفي

عبارة عن الحكومة ورجالها ، وأما المملكة فهي البلاد وأهلها . فيحسن والحالة هذه أن نقسم الكلام في الثروة المذكورة الى : ثروة الدولة الاسلامية ، وثروة المملكة الاسلامية - ونتكلم في كل منهما باعتبار العصور المتقدم ذكرها

وبناء على ذلك سنجعل الكلام في ثروة الدولة الاسلامية باعتبار العصور، فنبدأ بعصر النبي (صلعم) ، فالخلفاء الراشدين ، فبنى أمية ، فالعباسيين . ونقسم كل عصر الى أبواب : بعضها للبحث في ثروة الحكومة أو بيت المال ، والبعض الآخر للبحث في ثروة رجال الحكومة ، وما يستلزمه ذلك من النظر في أسباب تلك الثروة وعلة كثرتها أو قلتها ، وتاريخ الخراج والجزية وغيرهما وأبواب النفقة وغير ذلك

وبناء على ذلك نقول ان ثروة الدولة الاسلامية مرت في خمسة أدوار أو عصور وهي : (١) عصر النبي (صلعم) (٢) عصر الخلفاء الراشدين (٣) عصر بنى أمية (٤) عصر العباسيين الاول أو عصر الازدهار العباسي (٥) عصر العباسيين الثاني أو عصر الاضمحلال . أما الدول الاسلامية الاخرى في مصر والاندلس وغيرهما فالكلام في ثروتها يأتي عرضاً بطريق الاستشهاد أو التمثيل ، لان المراد بالتمدن الاسلامي انما هو التمدن العباسي الشهير (*)

٤

المصطلح القديم هي القوة والسطوة والسلطان أو صاحب هذه الصفات أو البيت الذي يتمتع بها ، فيقال : دولة عبد الملك بن مروان ، ودولة صلاح الدين ، والدولة الاموية ، والدولة الفاطمية ، وما الى ذلك ، وتطلق أيضا على المنطقة التي يشملها نفوذ صاحب الدولة أو أصحابها ، فدولة صلاح الدين تعني أيضا البلاد التي كان يحكمها ، والدولة الاموية هي البلاد التي دخلت في طاعتها ، ومن هنا أيضا قيل : دولة الاسلام ، بمعنى البلاد التي يسودها الاسلام ، ودولة النصرانية أي البلاد التي تسودها النصرانية ، في معنى يقارب معنى « المملكة » . واستعمال لفظ « دولة » في كتب التاريخ الاسلامي غير دقيق ، لان المؤرخين ظلوا مقيدون بالمعنى اللغوي واشتقاق دولة من دال يدول

انظر : الاسطخرى (طبعة دي خويه) ص ٤ - ٥

ابن مسكويه (طبعة امدرود) ج ٥ ص ٥٥٣ - ٥٥٤

وقد آثر المؤلف هنا أن يأخذ بالمعنى الحديث للفظ الدولة ، وجرى على ذلك في تقسيمه

(*) كان هذا هو المفهوم عامة على أيام المؤلف ، لان المعلومات عن غير الدولة العباسية كانت قليلة ، أما الآن فلدينا من التفاصيل ما يمكننا من القول بأن بغداد لم تكن المركز الوحيد لحضارة الاسلام ، وأن حضارتها لا تعين الأوج الحضاري الاسلامي في كل ناحية ، فيبغداد لا تمثل العمارة الاسلامية ، وانما تمثلها القاهرة وقرطبة وغرناطة والاسطنة ، وما من قمة من قمم الحضارة الاسلامية الا شاركت بغداد فيها عاصمة أو أكثر من عواصم العالم الاسلامي

ثروة الدولة الإسلامية

١- عصر النبي

من سنة ١ - ١١ هـ

إذا كان المراد بثروة الدولة ما يزيد من دخلها على خرجها أو ما تختزنه بعد نفقاتها من الاموال ونحوها ، فالدولة الإسلامية في عصر النبي لم يكن عندها ثروة حقيقية ، لانهم لم يكونوا يختزنون مالا ولا كان عندهم بيت مال، بل كانوا اذا أصابوا غنيمة فرقوها فيما بينهم . وكذلك الصدقات فانها كانت تفرق في أهلها ، واذا ظل منها شيء استبقوه حين الحاجة اليه . وكان النبي (صلعم) يتولى ذلك بنفسه ، وأكثر الصدقات من الماشية والابل والخيول ، فكان يسمها بميسم خاص بها تمتاز به عن سواها

فكانت ثروة الدولة في عصر النبي عبارة عن بقايا الزكاة من ابل أو خيل أو ماشية ، وتمتاز عن أموال سائر الناس بمراع خاصة كانت تحبس فيها بالبقيع قرب المدينة يعبرون عنها بالحمي (١) وبميسم كان النبي نفسه يسمها به (٢) وبلغت الاموال في أيام النبي نحو ٤٠٠٠٠٠ بين ابل و خيل وغيرها (٣) ومن هذه الاموال وما يلحق بها من مال الصدقة النقد كانوا ينفقون على غزواتهم وعلى تحصيل الزكاة واعالة الفقراء ونحوهم (*)

(١) الماوردي ١٧٦ (٢) البخاري ١٩٠ ج ١ (٣) شرح الموطأ (خط)

(*) نشأت فكرة « المال العام » في الاسلام عقب هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم الى المدينة مباشرة . ففي الكتاب الذي كتبه رسول الله بين المهاجرين ووادع فيه اليهود فقرة تدل على نشوء هذه الفكرة : « .. وأن المؤمنين لا يتركون مفرحا (مدينا) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل » و « ان المؤمنين يبئ بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله » و « أن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم » وغير ذلك (راجع ابن هشام ، طبعة الحلبي ج ٢ ص ١٤٧ - ١٥٠) وهي عبارات يفهم منها أن المال العام اذذاك كان مال المسلمين كافة : الجماعة كلها تقوم بالنفقات العامة ، والقادرون من أفراد الجماعة يعينون غير القادرين ، وقد كان هذا مطبقا بصورة عملية . أما فكرة مال خاص بحكومة الجماعة يكون تحت تصرف رئيسها (رسول الله) فلم تنشأ الا بعد بدء الغزوات . وفي السرايا السابقة على بدر كانت الغنائم قليلة ، وكانت تفرق في الحال ، أما بعد بدر فقد اجتمع للمسلمين مال كثير ، بعضه جمال وماشية وبعضه أشياء ذات قيمة وبعضه مال دفعه الاسرى ، وقد أحصى ذلك كله ووضع في أمان ، فأما الابل والماشية فوضعت في المرعى المسمى بالحمي ، وأما المال فيغلب أن رسول الله احتفظ به في بيوت بعض أزواجه ووضعه تحت تصرف الجماعة الإسلامية

ثم فرضت الزكاة ، وكانت تجمع من الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى ، صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من زبيب (ابن سعد ٢ / ١٣) أو قيمة ذلك من المال، وكان الجانب الأكبر من المجموع يفرق في الفقراء ويستخدم في مطالب الجماعة المختلفة وخاصة في اعداد الغزوات . وكان رسول الله يفرق بين ماله ومال الجماعة تفريقا واضحا جدا ، فكان في يوم الاضحى مثلا يذبح كبشين : واحدا « من أمتي جميعا ، من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالبلاغ » وواحدا من نفسه وآله : « هذا من محمد وآل محمد » (نفس المصدر ، ص ١٤)

٢ - عصر الخلفاء الراشدين

من سنة ١١ - ٤١ هـ

هذا هو عصر الاسلام الذهبى ، عصر العدل والتقوى . كانت الحكومة جارية فيه على سنن العدل والاستقامة والغيرة الحقيقية على الدين ونبذ الدنيا ، وهو العصر الذى اتخذه المسلمون منوالا ينسجون عليه ، وكلما حادت دولة من درلهم عن جادة الحق طلبوا اليها الرجوع اليه والسير على خطوات الخلفاء الراشدين . لان الحكومة انتقلت بعدهم الى طور جديد وانقلبت من الخلافة الدينية الى الملك السياسى ، ونشأت فى الخلفاء والعمال المطامع وأخذوا فى حشد الاموال بأية وسيلة كانت

بيت المال

توفى النبى والمسلمون هم رجال الحكومة والجنود ، ولم يكن عندهم بيت مال للأسباب التى قدمناها ، ولم يكونوا يتطلبون المال الا لقضاء الحاجات ، وكان أكثر مايرد عليهم منه ماشية وحنطة وخيلا ونحو ذلك من أموال الصدقة والغنيمة وكانت النقود قليلة بين أيديهم . فلما فتحوا الشام وفارس ومصر ، وردت عليهم الاموال ذهباً وفضة فأدهشتهم كثرتها وتنبهوا لها - يقال ان ابا هريرة قدم على عمر بن الخطاب من البحرين بمال وفير فقال له عمر : « بم جئت ؟ » قال : « بخمسمائة ألف درهم » فاستكثره عمر وقال : « أتدرى ما تقول ؟ » قال : « نعم . . مئة ألف خمس مرات » فصعد عمر المنبر وقال : « أيها الناس قد جاءنا مال كثير ، فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا » (١) وكان ذلك من جملة مآدعاه الى وضع الديوان وفرض العطاء لكل واحد من المسلمين باعتبار السابقة والقراية من النبى ، ولسكنه نهى عن اختزان المال فقال له قائل : « يا أمير المؤمنين ، لو تركت فى بيوت الاموال شيئاً يكون عدة لحادث اذا حدث » فزجره عمر وقال له : « تلك كلمة القاها الشيطان على فيك وقانى الله شرها ، وهى فتنة لمن بعدى . انى لا أعد للحادث الذى يحدث سوى طاعة الله ورسوله ، وهى عدتنا التى بلغنا بها ما بلغنا » (٢)

ويبدو أن رسول الله قد جمع هذه الاموال كلها وجعل عليها بلالا ، فقد جاء فى ابن سعد فى خبر وفد سعد هذيم : « فأمر بنا فأنزلنا وضيعنا ، فأقمنا ثلاثا ، ثم جئناه نودعه ، فقال : امروا عليكم أحدكم ، وأمر بلالا فأجازنا بأوان من فضة ورجعنا الى قومنا » (ابن سعد ٢ / ١٤) . والغالب أيضا أن أبابكر كان قواما على الاموال ، فقد تعد بعد وفاة الرسول يؤدى للناس ما على الرسول . وليس لدينا دليل على أن رسول الله كان يسجل الاموال فى ديوان ولو أن هذا هو الاغلب ، فقد كان منظما دقيقا ، لا تدخل قبيلة فى الاسلام الا كتب لها كتابا بما عليها ، ومن يفعل هذا يستبعد الا يكون قد سجل الدخل والخرج فى كتاب . غير اننا نستبعد صحة ما ذكره مالك فى الموطأ من أن الاموال بلغت على أيام الرسول ٤٠٠٠٠ ما بين ابل وخيل وغيرها

(١) المقرئى ١٢ ج ١ (٢) ابن الاثير ٢٤٨ ج ٢ والفخرى ٧٥

فلما كثرت الاموال في أيام عمر ووضع الديوان (*) فرض الرواتب للعمال والقضاة ومنع ادخار المال وحرم على المسلمين (***) اقتناء الضياع والزراعة أو المزرعة (١) لان أرزاقهم وأرزاق عيالهم تدفع لهم من بيت المال حتى الى عبيدهم ومواليهم - أراد بذلك أن يبقوا جندا على أهبة الرحيل لا يمنعهم انتظار الزرع ولا يقعدهم الترف والقصف . فاذا أسلم أحد من أهل الذمة سكان البلاد الاصيلين صار ما كان في يده من الارض وداره الى أصحابه من أهل قريته ، تفرق فيهم وهم يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون اليه ماله ورقيقه وحيوانه ويفرضون له راتبا في الديوان مثل سائر المسلمين (٢) (***)

والفرض الذي كان يرمى اليه عمر من هذه القاعدة أن يبقى أهل الذمة وأرضهم مصدرا للمال الذي يحتاج اليه المسلمون في اتمام الجهاد ووقفها لمصالحهم مدى الدهور . أما اذا اشترى المسلمون الضياع فانهم يستقلون بنفعها دون سواهم ، ولا تمضي بضعة أجيال حتى تصير أملاكا خاصة

(*) ينبغي التفريق بين « الديوان » بصورة عامة وديوان المال . فالديوان لم يكن أول الامر الا سجلا أو سجلات تدون فيها البيانات الخاصة بهذه أو تلك من نواحي الادارة ، فديوان الجند هو سجل الجند المقيدين الذين تجب عليهم الخدمة العسكرية وما يستحق لهم من العطاء والبرزق ، وديوان الاموال تقيدهم فيه الاموال وما الى ذلك . بل كانت هناك دواوين أموال ، لكل ولاية اسلامية ديوان خاص بأموالها . ويذهب فلهاوزن الى أن مال الدولة كان يسمى أولا مال الله ثم سمي بعد ذلك مال المسلمين ، ولا محل لهذه التفرقة ، لان المصطلحين ظلا يستعملان جنبا الى جنب ، ويذهب كذلك الى أن ديوان المال حل محل بيت المال ، وهذا غير صحيح ، لان بيت المال ظل قائما الى جانب ديوان المال ، لان بيت المال هو خزانة - أو خزائن - المال ، وكان الخليفة يحتفظ به في داره ، أما ديوان المال ، فالادارة الخاصة بتسجيل الدخل والخرج ، ولم يكن في بيت الخليفة ، وانما كان الغالب أن يكون في بيت الوزير

Wellhausen Das Arabische Reich und sein Sturtz. S. 28 sqq.

(**) الاصح أن يقال هنا ، انه حرم على العرب ذلك لا على المسلمين عامة

(١) المقرئى ٢٥٩ ج ٢ (٢) ابن عساکر (نسخة كريم)

(***) الكلام هنا لا يطابق ما يقول به غير ابن عساکر من المؤرخين، ويبدو أن الامر اختلط عليه ، اذ أن القاعدة كانت انه اذا أسلم اللدنى وضع عنه ما كان مقررا على أرضه من الخراج وعلى رأسه من الجزية وحمل على بقية الجماعة اللدنية التي ينتسب اليها . لان مقادير الخراج والجزية على كل ناحية جملة واحدة بالاتفاق مع أهلها ، ولم يحدد في الاتفاقات ما ينبغي أن يدفعه كل فرد من أفراد الجماعة ، فاذا أسلم أحد أفرادها أو توفي أو تهرب كان على الجماعة أن تحل محله في الاداء . وقد كان ذلك محل شكوى الكثيرين من أهالى النواحي ، وانتهى الامر باسقاط ما عليه جملة واستنزاله من الجملة . فاذا أسلم اللدنى سقط عن أرضه الخراج وأصبح ملزما بأداء قيمة عشر المحصول بالاضافة الى الزكاة . ولم يكونوا يفرضون لللدنى الذى يسلم في الديوان الا اذا سجل نفسه في ديوان الجند

انظر : أبو يوسف القاضى في كتاب الخراج ، ص ٦٤ وما يليها

الشافعى في كتاب الام ، ج ٤ ص ٨٢ وما يليها

Caetani, Annali dell'Islam, A. H. 21 paragraphe 235

بهم (١) (*) وعمر يريد أن يبقيا محبوسة على آخر هذه الامة من المسلمين المجاهدين قوة على جهاد من لم يظهروا عليه بعد من المشركين ، لا تباع ولا تورث لما ألزموه أنفسهم من اقامة فريضة الجهاد (٢) وايد هذه القاعدة عمر بن عبد العزيز الاموى وكان يقلد ابن الخطاب في كل خطواته فقال : « أيما ذمى أسلم فان اسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من ارض فانها من فيء الله على المسلمين ، وأيما قوم صالحوا على جزية يعطونها ، فمن أسلم منهم كانت داره وأرضه لبقيتهم » (٣) (***) فترتب على ذلك ونحوه ترفع المسلمين عن سائر الاعمال من تجارة أو صناعة أو نحوهما

ثروة الخلفاء وعمالهم

علمت مما تقدم أن الراشدين لم يكونوا يلتمسون ثروة . فلما توفي أبو بكر لم يجدوا عنده من مال الدولة الا دينارا واحدا سقط من غرارة (٤) لانه كان يفرق كل ما يجتمع عنده على السواء لا ينظر الى مصلحة نفسه ، بل هو أنفق كل ما كان عنده من المال قبل اسلامه ، وذلك اربعون الف درهم غير ما اكتسبه من التجارة ، لانه كان يتجر ليستعين على النفقة ، ثم فرضوا له مالا معيناً من مال المسلمين لينفقه على نفسه وعياله ، لئلا يشتغل بالتجارة عن النظر في مصالحهم . فلما دنا أجله أوصى أن تباع ارض كانت له ويدفع ثمنها بدلا مما أخذه من مال المسلمين (٥) وكان عنده ثوبان أوصى أن يكفن بهما

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ١٤

(*) إذا اشترى مسلم من مسلم أرضاً صلوات ملكا كاملا له ، ويؤدى عنها العشر ، أما إذا اشترى من ذمى ظلت رقبته ملكا للجماعة الاسلامية ، وله حق استغلالها والتصرف فيها بالبيع والتوريث ، وما الى ذلك ، وعليه أن يؤدى عنها الخراج ، لانها ارض خراج وصاحبها يعد من أهل الخراج ، ولهذا كره العرب شراء هذه الارض ، لانه ينزلهم الى مستوى أهل الخراج ، وقد كره الأئمة ذلك

انظر : أبو يوسف : الخراج (القاهرة ١٣٤٧) ص ٥٤ وما يليها

(٢) ابن حساكر (٣) المقرئى ٧٧ ج ١

(***) هذا يخالف ما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج (ص ٦٢ - ٦٣) ، تحت عنوان : « في قوم من أهل الحرب وأهل البادية على أرضهم وأموالهم » ، قال أبو يوسف : « سألت يا أمير المؤمنين عن قوم من أهل الحرب أسلموا على أنفسهم وأموالهم وأرضهم ، ما الحكم في ذلك ؟ فان دماهم حرام وما أسلموا عليه من أموالهم فلهم ، وكذلك أرضهم لهم ، وهي ارض عشيرة بمنزلة المدينة حيث أسلم أهلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت أرضهم ارض عشر . . . لا يخرجون عنها فيما بعد ويتبايعونها ، وكذلك كل بلاد أسلم عليها أهلها فهي لهم وما فيها ، وأيما قوم صالحهم الامام على أن ينزلوا على الحكم والقسم وأن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة أرضهم ارض خراج ، ويؤخذ منهم ما صلحوا عليه ويوفى لهم ولا يزداد عليهم . وأيما ارض افتتحها الامام عنوة فقسما بين الدين افتتحوها ، فان رأى ذلك أفضل ، فهو في سعة من ذلك ، وهي ارض عشر ، وان لم ير قسمتها ورأى الصلاح في اقرارها في أيدي أهلها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ارض السواد ، فله ذلك ، وهي ارض خراج ، وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم ، وهي ملك لهم يتوارثونها ويتبايعونها ، ويضع عليها الخراج ، ولا يكلفون من ذلك ما لا يطيقون »

(٤) ابن الاثير ٢٠٤ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢٠٧ ج ٢

وأخبار عمر بن الخطاب في الزهد والنزاهة أشهر من أن تذكر . ويقال بالاجمال انه مؤسس دولة المسلمين ، وقد أسسها على أمتن دعائم الملك - أسسها على العدل والتقوى والزهد والاستهلاك في نصره الحق مما ينسدر اجتماعه في رجل واحد وقد يوهم لغرابته أنه من قبيل المبالغة . ويسهل علينا التصديق به اذا تذكرنا النتائج التي ترتبت على تلك المناقب مما لم يسمع بمثله في التاريخ - يكفي منها تلك الفتوح التي جعلت الاموال تنصب نحو بيت المال في المدينة كما ينصب الماء من الميازيب ، وعمر مع ذلك لا يلتفت اليه ولا يأخذ منه الا ما فرضه لنفسه كسائر الصحابة الاولين . وكان اذا احتاج الى مال فوق راتبه جاء الى بيت المال فاستقرضه حتى يف فيه اياه من عطائه فيما بعد (١) ولما طعن وأحس بدنو الاجل قال لابنه : « انى استلفت من بيت مال المسلمين ثمانين الفا فلترد من مال ولدى فان لم يف مالهم فمال آل الخطاب » (٢) وزهده في الطعام واللباس مشهور

ويقال نحو ذلك في الامام على فقد كان مغاليا في الزهد والعدل . ومن اقواله : « تزوجت بفاطمة ومالى فراش الا جلد كبش ، ننام عليه بالليل ونعلق عليه ناضحا بالنهار ، ومالى خادم غيرها » . وجاءه في أيام خلافته مال من أصبهان فقسمه على سبعة أسهم ، فوجد فيه رغيفا فقسمه على سبعة أسهم ودعا أمراء الاسباع فأقرع بينهم لينظر أيهم يعطى أولا . ولم بين آجرة على آجرة ولا لبنة على لبنة ولا قصبه على قصبه ، وكان يأتي بحبويه من المدينة في جراب . وقيل انه أخرج سيفا له الى السوق فباعه وقال : « لو كان عندى أربعة دراهم ثمن أزرار لم أبعه » ومناقبه لاتحصى (٣)

وقد ساعد الخلفاء الراشدين على تأييد العدل والحق أن عمالهم كان أكثرهم من أهل التقوى وحسن الاعتقاد في الاسلام . فكان عمر اذا اكتسب أحد عماله مالا من تجارة أو سبيل آخر غير عطائه المفروض له قاسمه عليه وهو لا يرى في ذلك غبنا - كذلك فعل بسعد بن ابى وقاص عامله على الكوفة، وعمرو بن العاص عامله على مصر ، وأبى هريرة عامله على البحرين (٤) وغيرهم ولا غرابة في ذلك ، لان العامل اذا رأى خليفته زاهدا تقيا يمنع نفسه من كل شيء ، ويستهلك في مصلحة الامة فانه يقتدى به ولو كان ذلك مخائفا لرايه . على أن الخليفة نفسه لا يولى أعماله الا من يكون على رأيه وخلقه ، وخصوصا عمر فقد كان شديدا على العمال يتفقدهم كل سنة ، ويعزلهم لاقلة تهمة - ذكر انه استعمل على حمص رجلا اسمه عمير بن سعد ، فلما انقضت

(٢) اليعقوبى ١٨٣ ج ٣

(٤) اليعقوبى ١٨١ ج ٢

(١) ابن الاثير ٢٩ ج ٣

(٣) ابن الاثير ٢٠٢ ج ٣

السنة كتب اليه : « اقدم الينا » فلم يشعر عمر الا وقد قدم اليه الرجل ماشيا حافيا عكازه في يده ، وادواته ومزوده وقصعته على ظهره ، فلما رآه عمر قال : « يا عمير أجبتنا ام البلاد بلاد سوء ؟ » فقال : « يا امير المؤمنين اما نهاك الله أن تجهر بالسوء وعن سوء الظن ؟ وقد جئت اليك بالدينيا اجرها بقرابها » فقال : « وما معك من الدنيا ؟ » قال : « عكازة اتوكأ عليها وأدفع بها عدوا ان لقيته ، ومزود أحمل به طعامي » فقال : « ما صنعت بعملك يا عمير ؟ » قال : « أخذت الابل من اهل الابل ، والجزية من اهل الذمة ، ثم قسمتها بين الفقراء والمساكين وأبناء السبيل . فوالله يا امير المؤمنين لو بقى عندي منها شيء لاتيئك به » فقال له : « عد الى عملك » (١)



ولابد لنا مع ذلك من أن نقف هنيهة للنظر في أمر يفتقر الى تفسير . قلنا ان عمر لم يكن يختزن مالا ونهى عن اختزانه ، فلو كانت الاموال التي ترد الى بيت المال تفرق على السواء كما كانت تفرق الفنائم في أيام النبي وأبي بكر لهان عليه أن لا يختزن ، ولكنه فرض اعطية معينة يتناولونها كل عام . ونعلم أيضا أن الاموال زادت كثيرا في أيامه بما انضم اليهم من الاعمال بالفتح ، وكلها تؤدي الخراج والجزية فضلا عما يلحق بيت المال من الفنائم - فما الذي كان يفعله عمر بما يفيض من تلك الاموال بعد دفع الاعطية المذكورة ؟ يظهر أنه كان يفرقه في أهل الحاجة أو لعله كان يستبقى بعضه على أن يفرقه ، ولا يعد ذلك اختزاناً لأنه إنما منع الاختزان للحرب

اقتناء المسلمين للاموال

على أن رأى عمر بعدم اختزان المال ينافي المبدأ الاساسي الذي تقام عليه الدول وتتأيد به السلطات ، لان اختزان الاموال من ضروريات الملك . ولكن المسلمين الاولين لم يكونوا يعدون الخلافة ملكا سياسيا ، ولذلك لم تطل مدتهم الا ريثما انقضى عصر النبوة وزالت دهشتها ، فعاد الناس الى فطرتهم وتسابقوا الى حشد الاموال والاستئثار بالسلطة

وقد باشروا ذلك في أيام عثمان بن عفان (سنة ٣٣ - ٣٥ هـ) لانه لم يكن شديدا مثل عمر وكان مع ذلك أمويا ، فاعتز الامويون به وأرادوا أن يعيدوا لأنفسهم السلطة التي كانت لهم في الجاهلية ، وكان بنو هاشم قد سلبوهم اياها بعد الاسلام لأن النبي منهم ، فأخذ عثمان يولى الاعمال رجالا من اقربائه وفيهم من لم يعتنق الاسلام الا ياسسا من فوزه على المسلمين . وكثرت في أيامه الفتوح وقاضت الفنائم فكان يستخص أهله منها بأكثر من سائر الصحابة ، كما فعل بغنائم افريقية سنة ٢٧ هـ فان المسلمين حاربوها

(١) المستطرف ٩١ ج ١

وعليهم عبد الله بن سعد (أخو عثمان من الرضاع) فبلغت غنائمهم منها ٢٥٠٠٠٠ دينار أعطى خمسها الى مروان بن الحكم وزوجه ابنته (١) وكان هذا الخمس من حقوق بيت المال . وأبطل عثمان محاسبة العمال لانهم من اهله فازدادوا طمعا في حشد الاموال لانفسهم ، وخصوصا معاوية ابن ابي سفيان عامله على الشام وهو اكثرهم دهاء وابعدهم مطمعا ، فكان في مقدمة الذين ابطلوا قاعده عمر في منع المسلمين من الزرع واتخاذ الضياع ونحوها (*)

وكيفية ذلك ان المسلمين لما فتحوا الشام واقرأوا الارض في أيدي اصحابها ، كان جانب كبير منها ملكا للبطارقة قواد جند الروم ، فلما غلبت الروم وفر البطارقة أو قتلوا ظلت ضياعهم سائبة لا مالك لها فأوقفها المسلمون على بيت المال ، فكان العمال يقبلونها كما يقبل الرجل ضيعته (أي يضمونها) ويضيفون دخلها الى بيت المال . فلما استقر معاوية على ولاية الشام واقتدى بالروم في البذخ واتخاذ الحاشية لم يعد راتبه يكفيه ، ورأى من عثمان ضعفا وميلا فكتب اليه أن الذي أجراه عليه من الرزق في عمله لا يقوم بمؤن من يقدم عليه من وفود الأجناد ورسل أمرائهم ومن رسل الروم ووفودهم ، ووصف في كتابه هذه المزارع وأن لا مالك لها وليست هي من قرى أهل الذمة ولا الخراج وسأله أن يقطعه اياها (٢) . وكان عمر قد جعل لمعاوية على عمله في الشام راتبا مقداره ألف دينار في السنة (٣) وهو كثير بالنظر الى رواتب العمال في تلك الايام . فلما طلب من عثمان أن يقطعه تلك الضياع اجابه الى طلبه فوضع يده عليها وجعلها حيسا على فقراء أهل بيته ، فجراه ذلك على التماذي في اقتناء الارض وبيعها في أيام خلافته والاذن للمسلمين في ذلك

واقتدى بمعاوية غيره من العمال وسائر الصحابة ، فاقتنوا الضياع والعقار وفيهم جماعة من كبار الصحابة مثل طلحة والزبير وسعد ويعلى وغيرهم ، وزادت أموالهم وظهر الغنى فيهم حتى عثمان نفسه فانه اقتنى الضياع الكثيرة واخترن الاموال ، فوجدوا عند خازنه بعد موته ١٥٠٠٠٠ دينار و... . درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما ١٠٠٠٠٠ دينار ، وخلف

(١) اليعقوبي ١٩١ ج ٢

(*) المؤلف يتابع هنا اليعقوبي المؤرخ الجغرافي ، وكان شيعي الميول ، ولهذا فقد أسرف في الحملة على عثمان بن عفان وبنى أمية . والحقيقة أن معظم ما ترويه كتب التاريخ عن افساد عثمان لمنهج عمر ومحاباته لبني أمية واطلاق أيديهم في الاموال انما هو مبالغات أسرف فيها الشيعة من ناحية واستحبابها غير الشيعة من المؤرخين بدافع الاسف على ما أصاب عليا وأبناءه من بعده ، ويرجع معظمها الى أيام الفتنة الكبرى أيام عثمان ، مثال ذلك ما يقال من أن عثمان أعطى خمس أموال إفريقية لمروان بن الحكم وآل بيته ، فهي دعوى غير صحيحة ابتكرها عبدالله ابن الزبير ، وكان اذذاك شابا منافسا لعبدالله بن سعد بن أبي سرح . وليس لدينا من أخبار حملة عبدالله بن سعد بن أبي سرح على إفريقية ما يؤيد هذه الدعوى

(٢) ابن عساکر (خط) (٣) المقرئى ٩٥ ج ١

خيلا وابلا (١) والظاهر ان عثمان اندفع الى تسهيل الثروة على المسلمين بما زاد عنده من الاموال ، وأغراه اهله وخصوصا معاوية ، ثم صار امتلاك العقار مألوفاً شائعاً

ومن أسباب شيوع الاملاك بين المسلمين ان عثمان اقطع هو وخلفاؤه بعض الارض مما لم يتعين مالكوه على ان يدفعوا شيئاً لبيت المال في مقابل الايجار أو الضمان كما تقدم . فلما حصلت فتنة الاشعث سنة ٨٢ هـ حرق الديوان وضاعت السجلات فأخذ كل قوم ما يليهم (٢)

على ان المسلمين لم يكونوا راضين عن اعمال معاوية في هذا الشأن ، لانه لم يساو بينهم فيه فنقموا عليه وخصوصا الفقهاء ورجال التقوى . وفي حكاية ابي ذر الغفاري ما يفنى عن البيان . فقد كان هذا الرجل مغالياً في التمسك بقاعدة عمر ، وكان يرى « ان المسلم لا ينبغي له ان يكون في ملكه اكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لكريم » (٣) وكان يقوم في الشام ويقول : « يا معشر الاغنياء ، واسوا الفقراء . بشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم » . وما زال يقول ذلك ويكرره حتى ولع الفقراء بقوله وأوجبه على الاغنياء . فشكا الاغنياء الى معاوية ما يلقون منهم ، وكان معاوية يشكو أمر من شكايتهم لان ابا ذر وبخه غير مرة لاختزانه المال ، ومما قاله له على اثر بنائه قصر الخضراء في دمشق وقد سأله معاوية : « كيف ترى هذا ؟ » فقال ابو ذر : « ان كنت بنيت من مال الله فانت من الخائنين ، وان كنت بنيت من مالك فانك من المسرفين » (٤) فعظم ذلك على معاوية فأراد ان يوقعه في ما يوجب محاكمته فبعث اليه بألف دينار أراد ان يفره بها ثم يتهمه باكتناز المال . فلما وصلت الدنانير الى ابي ذر فرقها حالاً مع أنها وصلت ليلاً ، وجاءه رسول معاوية في الصباح يزعم انه دفع المال اليه خطأ وان معاوية يطلبه فأخبره انه أنفقه في ساعته . فلم ير معاوية سبيلاً الى اتهامه بالفتنة فكتب الى عثمان : « انك أفسدت الشام على نفسك بأبي ذر » فكتب اليه : « أحمله على قتب بغير وطاء » (٥) فلما جاء المدينة حاكمه عثمان فلم يرهب سلطانه وجاهر بما يراه من جشع بنى أمية وخرجهم من الحق . فأخرجه عثمان من المدينة الى الريدة بالصف وظل هناك حتى مات . فنقم المسلمون بموته على عثمان في جملة ما نقموه عليه الى مقتله (*)

(١) المسعودي ٣٠١ ج ١ (٢) الماوردي ١٨٢ (٣) ابن الاثير ٥٥ ج ٢

(٤) ابن الفقيه ١٥٦ (٥) اليعقوبي ١٩٩ ج ٢

(*) ينبغي ان تؤخذ أخبار ابي ذر الغفاري بكثير من الحذر ، فقد استعمل خصوم عثمان وبنى أمية اسمه فيما وضعوه فيما بعد من أخبار . وكذلك يعده الصوفية أول متصوف في الاسلام ويحكون عن زهده وتعرضه لاذى الحكام في سبيل الله قصصاً طويلاً معظمه موضوع . والأخبار التي يرويها عنه اليعقوبي مشكوك في صحتها الى حد كبير

ابن سعد : الطبقات (طبعة سخاو) ١٦١/٤ ابن حجر العسقلاني : الاصابة ، ١١٦/٤
اليعقوبي : تاريخ ، طبعة هوتسما ، ١٩٩/٢ ابن الاثير : أسد الغابة ، ١٨٦/٥

فلما قتل عثمان سنة ٣٥ هـ وقامت الفتنة في الخلافة وأرادها معاوية لنفسه ، رأى بين دعواتها من هم أحق بها منه نسباً وسابقة ، فاحتال اليها بالمال فازدادت رغبته في الاستكثار منه لبذله في انشاء الاحزاب - ولا غرو فان المال قوة تتحول الى ما شئته من القوى ، وهو منذ القدم مرجع المشروعات العظمى ، ولا يزال حتى اليوم المحور الذي تدور عليه سياسة العالم المتمدن . فما من حرب أو سلم أو مخالفة أو معاهدة وما من فتح أو حصار الا والمحرك عليه أو الداعي اليه « المال » - وكذلك فعل معاوية فاستخدم بالمال جماعة من دهاء العرب نصره بالدهاء والسيف ، حتى أفضت الخلافة اليه بعد واقعة صفين ولكنها لم تصف له الا بعد مقتل علي (٤٠ هـ) وتنازل الحسن له عنها والناس مع ذلك يعلمون أن معاوية انما فاز ببذل المال حتى قال زين العابدين ابن حفيد الامام علي : « ان عليا كان يقاتله معاوية بذهبه » (١) وسار بنو أمية على خطوات معاوية في ذلك ، فجعلوا المال أكبر نصير لهم على دعاة الخلافة من بنى هاشم وعلى الخوارج وغيرهم ، فجرهم ذلك الى الاستكثار منه بأى وسيلة كانت كما سيأتى

فالثروة في عصر الراشدين كانت محرمة على المسلمين ، ولكن تحريمها لم يبق طويلاً ، لان بقاءه يقتضى بقاء عمر بن الخطاب ، أو من يكون في مثل مناقبه وتقواه مع بقاء العرب على الفطرة البدوية مما يخالف نواميس العمران . فلذلك لم يكد يختلط العرب بالروم والفرس حتى تاقت نفوسهم الى الترف وحشد الاموال وزادهم ميلاً الى ذلك رغبة بنى أمية في الاستكثار منها(*) . فانقضى عصر

(١) المقرئى ٤٣٩ ج ٢

(*) اشارة المؤلف هذه تضع يد القارئ على سبب من أكبر أسباب انتصار بنى أمية في الصراع السياسى الذى نشب من منتصف خلافة عثمان ، فان الخلاف بين عثمان ورعيته لم يكن خلافاً على مبادئه ، ولكن عثمان كان يريد أن يسير في اتجاه عمر ، اتجاه التقشف والتشدد والصرامة ، وتجاهل الثروة الطائلة التى صارت للمسلمين . كان عثمان يمثل هذا الاتجاه ، أو يريد أن يمثلها ، ولكن قواه لم تكن تعينه عليه ، فقد كان شيخاً عالى السن ، وكان فيه رفق ولين ، وواجهته معارضة شديدة تزعمها نفر من الصحابة ، وقد زادت معارضتهم حتى أصبحت تحدياً صريحاً فخرج الكثير من كبار القرشيين الى الامصار وعاشوا فيها في ترف وانتشرت في الحجاز ألوان من الترف والاقبال على الدنيا ، رغم جهود عثمان ، فاتهمه نفر من متشددى الصحابة بالضعف والتساهل ، ونادوا بضرورة التزام السيرة الاولى ، وتزعم ذلك نفر على بن أبى طالب ، وضاق الخناق على عثمان واشتد النقد عليه ، وثقلت عليه وطأة على ومن معه واحتاج ابن نصر في فتصدي لذلك أهله بنو أمية ، وأصبح النزاع شيئاً فشيئاً بين بنى هاشم في ناحية وبينى أمية في ناحية أخرى . بنو هاشم ينادون بالسيرة الاولى وبينو أمية يجارون التيار العام ويتألفون الناس بالجرى وراء نزعاتهم ومطامعهم ، فكثرت جمعهم ، وضعفت جبهة على ومن معه ، لا عن قلة ايمان به ، بل لانه كان ينادى بشيء شديد على الطبيعة البشرية ، ويريد أن يوقف السير الطبيعى للعمران ، فأخذوا يتقاعسون عن نصرته وينفضون منه ، وانتهى الامر بانتصار معاوية ، لا بالمال وحده بل لانه كان يمثل الاتجاه الاسهل ، الاتجاه الاكثر اتفاقاً مع الطبيعة البشرية انظر عن وصف حالة المجتمع الاسلامى في ذلك العصر : الطبرى ج ٥ ص ١٣٤ وما يليها وطه حسين : الفتنة الكبرى ، عثمان ، القاهرة ١٩٤٨ وعلى وبنوه ، القاهرة ١٩٥٣

الراشدين ولم ير المسلمون مثله بعده ، وظل ابوبكر وعمر مضرب أمثال القوم قرونا متطاولة ، اذا اعوج حاكم او خليفة طلبوا اليه ان يقتدى بهما ، وخصوصا عمر فقد كانوا يحاولون التشبه بعدله وحزمه وشدته في الحق ، حتى ان اشهر عمال بنى امية ظلما ودهاء ارادوا الاقتداء به في ذلك ، فتهوروا وانقلب فيهم الى الظلم والعسف - يقال ان زياد ابن ابيه اراد ان يتشبه بعمر بن الخطاب في ضبط الامور والحزم والصرامة واقامة السياسات الا انه اسرف وتجاوز الحد ، ثم اراد الحجاج بن يوسف ان يتشبه بزياد فأهلك ودمر (١)

٣ - عصر بنى امية

من سنة ٤١ - ١٢٢ هـ

تمتاز دولة بنى امية عن دولة الراشدين بأن السلطة تحولت فيها من الخلافة الدينية الى الملك السياسى . وتمتاز عن الدولة العباسية بأنها عربية بحتة شديدة التعصب للعرب كثرة الاحتقار لسواهم . ولذلك فان اهل الذمة وغيرهم من سكان البلاد الاصلين قاسوا من خلفاء بنى امية ومن عمالهم الامور الصعاب ، حتى الذين اسلموا منهم فان العرب كانوا يعاملونهم معاملة العبيد وكانوا يسمونهم : « الموالى » ، ويعدون أنفسهم ذوى احسان عليهم لانهم انقذوهم من الكفر ، واذا صلوا خلفهم في المسجد حسبوا ذلك تواضعا لله . وكان بعض العرب اذا مرت به جنازة مسلمة قال : « من هذا ؟ » فاذا قالوا : « قرشى » قال نعم « واقوماه ! » واذا قالوا : « عربى » قال : « وابلدتاه ! » واذا قالوا : « مولى » قال : « هو مال الله يأخذ ماشاء ويدع ماشاء » . وكانوا يحرمون الموالى من الكنى ولا يدعونهم الا بالاسماء والالقب . ولا يمشون فى الصف معهم (٢) وكانوا يسمونهم العلوج . وفى كتاب الموالى للجاحظ ان الحجاج لما قبض على الموالى الذين حاربوا مع ابن الاشعث اراد ان يفرقهم حتى لا يجتمعوا ، فنقش على يد كل واحد منهم اسم البلدة التى وجهه اليها . وقد تولى ذلك النقش رجل من بنى عجل فقال الشاعر :

وانت من نقش العجلى راحتته وفر شيخك حتى عاد بالحكم (٣)

وسنعود الى تفصيل ذلك فى الكلام عن نظام الهيئة الاجتماعية فى المملكة الاسلامية فى جزء آخر من هذا الكتاب ، وانما اشرنا الى ذلك هنا لبيان مقدار

134964

(١) ابن خلكان ١٢٤ ج ١

(٢) العقد الفريد ٧٣ ج ٢

(٣) العقد ٧٤ ج ٢

تعصب العرب في دولة بنى أمية على غير العرب ولو كانوا مسلمين (*)

وكان من جملة نتائج تعصب بنى أمية للعرب واحتقارهم سائر الأمم أنهم اعتبروا أهل البلاد التي فتحوها وما يملكون رزقا حلالا لهم - يدل على ذلك قول سعيد بن العاص عامل العراق: «ما السواد الا بستان قريش، ماشئنا أخذنا منه وما شئنا تركناه» (١) وقول عمرو بن العاص لصاحب «اخنا» لما سأله عن مقدار ما عليهم من الجزية فقال عمرو: «انما أنتم خزانة لنا، ان كثر علينا كثرنا عليكم وان خف عنا خففنا عنكم» (٢) فاتخذوا ذلك ونحوه ذريعة للاستيلاء على ماشاءوا من أموال الناس، وقد جراهم على ذلك معاوية اذ جعل بعض الاعمال طعمة لبعض عماله والبعض الآخر ضمنه بمال زهيد. فعل ذلك في بادئ الرأي ترغيبا لهم في نصرته، ثم توالت عليه وعلى من خلفه من بنى أمية الحروب مع احزاب بنى هاشم والخوارج وغيرهم، فاضطروا الى الاستكثار من الاموال ولا سبيل الى جمعها الا بالخراج والجزية من أهل البلاد، فاستخدموا من العمال من يثقون باقتدارهم على جمع الاموال فضلا عن الحرب. واشد أولئك العمال وطأة الحجاج بن يوسف عامل عبد الملك على العراق. واحتاج عبد الملك الى مقاومة جماعة من مناظريه على الخلافة، وفيهم عبد الله بن الزبير في مكة، والمختار بن أبي عبيد في العراق، وغيرهما، فوكل ذلك الى الحجاج وأمثاله فاستخدموا العنف في تحصيل الاموال بحق وبغير حق (٣) (***)

(*) كان هذا هو الرأي السائد عن بنى أمية، ولكن البحث الدقيق يبين أن بنى أمية لم يكونوا بهذه العصبية للعرب، وأن الكثيرين من الغاتحين ورجال الدولة على أيامهم كانوا من الموالي مثل موسى بن نصير وطارق بن زياد وقتيبة بن مسلم وغيرهم، بل لم يكن عامة العرب بهذا الاحتقار للموالي، وكل ما يرويه أبو العباس المبرد في الكامل وابن عبد ربه في العقد الفريد مبالغ فيه، وجدير بالملاحظة أن هذين المؤلفين كانا من الموالي. وقد ألف في هذا الموضوع الاستاذ عبد الوهاب النجار كتاب «الموالي في عصر بنى أمية» القاهرة ١٩٤٨ ولكنه تابع الاتجاه القديم الغالب على كتب التاريخ الاسلامي، وكتب فيه أيضا فان فلوتن وحمل على العرب حملة شديدة وتابعه معظم المؤرخين المحدثين في الشرق والغرب، ما عدا يوليوس فلهاوزن فله اتجاه خاص معتدل بعض الشيء. والموضوع كله في حاجة الى دراسة جديدة

(١) الاغانى ٣٠ ج ١١ (٢) المقرئى ٧٧ ج ١ (٣) ابن الاثير ١٠ ج ٥، وكتاب الخراج لابي يوسف ٦٢

(**) هذا أيضا من قبيل الاسراف في الحملة على بنى أمية، وقد زادت واتسع المجال لها أيام العباسيين. فاما قول سعيد بن العاص أن السواد بستان قريش فقد اعترض على ذلك العرب أنفسهم، وحاسبوا سعيد بن العاص عليه حسابا عسيرا، وقد أنكره عليه معاوية ابن أبي سفيان، واما كلمة عمرو بن العاص فلا ينبغي النظر اليها منفردة، بل في النطاق العام لسياسة عمرو في مصر، فقد طلب اليه عامل «اخنا» أن يحدد مقدارا ثابتا للجباية يحجم كل عام، فرفض عمرو، وقال أنه يجب بحسب ما تطلب الخلافة منه، «ان كثر علينا كثرنا عليكم، وان خفف علينا خففنا عنكم». والواقع أن الضرائب كانت ممتدلة جدا في أيام بنى أمية، والحجاج نفسه لم يضع ضريبة جديدة وان كان قد اشتد في جمع الخراج، وهو لم يشتد على الموالي فقط بل على العرب أيضا. وكان أعداء بنى أمية هم الذين ينادون بالتشديد على الموالي واختصاص العرب بمعاملة خاصة، خذ مثلا سياسة مصعب بن الزبير في العراق واسرافه في احتجان الاموال وارسال الكثير منها الى أخيه عبدالله في المدينة، ثم بخل هذا الاخير وضنه بالقليل على العرب، أما المختار بن أبي عبيدالله فلم تكن له سياسة ولا خطة، وانما كان طالب سلطان، ولم تعرف الدولة الاسلامية المكوس والجبايات غير الشرعية أيام بنى أمية على أى حال، بل أيام العباسيين

أجور العمال

وكان عمال بنى أمية يجورون على أصحاب الارض من أهل الذمة في التحصيل ونحوه ، لا يهمهم بقى لهم من المحصول شيء أم لا . وكان الخراج يومئذ على المساحة ، فيؤخذ على الارض مال معين زرعت أم لم تزرع ، وكان من شروط الخراج ان يستبقى لأصحاب الارض ما يجبرون به النوائب والحوائج . ومما يحكى أن الحجاج كتب الى عبد الملك بن مروان يستأذنه في اخذ تلك البقية منهم فأجابه : « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك ، وأبق لهم لحوما يعقدون بها شحوما (١)

والظاهر أن الضغط على أهل القرى وأصحاب الارض حمل بعضهم على الاسلام احتماء به فأصبحوا من الموالي ، فلم يمنع ذلك تحصيل الخراج والجزية منهم فالزمهم الحجاج (٢) الخراج مع انهم تنازلوا عن مفارستهم لاهلهم وغادروا القرى وسكنوا الأمصار فرارا من تلك الضرائب ، فأمر الحجاج بردهم وطالبهم بالخراج لان المسلمين كانوا الى ذلك الحين لا يقيمون الا في المدن التي بنوها هم . وأهل البلاد الاصليون يقيمون في القرى للزرع والحرث ، فمن اعتنق منهم الاسلام رفع الخراج عن رأسه ، وصار ما كان في يده من الارض وداره الى أصحابه ، يؤدون عنها ما كان يؤدي من الخراج كما تقدم ، وينزل هو الى الأمصار كالكوفة والبصرة والفسطاط . ففعل ذلك في أيام الحجاج جماعة كبيرة ، ربما التمسوا به النجاة من الضغط فاذا هو ملاقيهم . وكتب الحجاج الى الأمصار : « ان من كان له اصل في قرية فليرجع اليها لتؤخذ منه الجزية والخراج » ، فعل ذلك في أيام ابن الأشعث فخرج الناس وهم يبكون وينادون : « يامحمداه ! يامحمداه ! » ولا يدرون الى أين يذهبون ، فاضطروا الى الانضمام للأشعث على الحجاج (٣) (*).

(١) الماوردي ١٤٣ (٢) ابن خلكان ٢٧٧ ج ٢ (٣) ابن الاثير ٢٢٥ ج ٤

(* أساء العرب جملة الحكم على أعمال الحجاج واتهموه بالظلم والاححاف في جمع الضرائب ، مع أن الرجل لم يفعل أكثر من التدقيق في جمع المستحق للدولة ، وهذا بيان عن مبالغ خراج العراق الى أواخر أيام بنى أمية لتوضيح هذه الناحية :

العهد	مقدار الجباية بالدراهم
عمر بن الخطاب	١٢٠
عبيدالله بن زياد	١٣٥
الحجاج بن يوسف	١٨٨
عمر بن عبد العزيز	١٢٠
عمر بن هبيرة	١٠٠
يوسف بن عمر	١٠٠

ويتضح من ذلك أن الحجاج لم يزد على سابقه الا ٢٣ مليون درهم أى مقدار الربع ، فهو لم يضاعف الضرائب اذن . ثم ان الثابت انه لم يستحدث شيئا من المكوس ، وانما جاءت الزيادة من أنه كان يعلن للدولة كل ما يجمعه لان شعوره كحاكم كان شعورا كاملا ، وكان رجلا نزيها من هذه الناحية . وقد نقص مقدار الجباية أيام عمر بن عبد العزيز لانه انتهج نهجا جديدا ، ثم انه لم يكن اداريا حازما ، ثم هبطت الجباية بعد ذلك بسبب فساد ذمة العمال

ولم تكن تلك المعاملة خاصة بالحجاج من عمالهم ، فقد فعل مثله أيضا يزيد بن أبي مسلم عامل يزيد بن عبد الملك على أفريقية (١) وكذلك فعل الجراح في خراسان (٢) وغيره فيما وراء النهر (٣) وكان أهل سمرقند قد أسلموا على أن ترفع الجزية عنهم ، فظلوا يأخذونها منهم فعادوا الى دينهم (*)

أما النصارى وغيرهم من أهل الذمة الذين ظلوا على دينهم فيكفى في تمثيل حالهم اعتبار ما تقدم من معاملة الذين أسلموا منهم ، فكانوا يسومونهم العذاب في تحصيل الجزية . ورأى هؤلاء أن اعتناق الاسلام لا ينجيهم من ذلك ، فعمد بعضهم الى التلبس بثوب الرهبنة لأن الرهبان لا جزية عليهم . فأدرك العمال غرضهم من ذلك فوضعوا الجزية على الرهبان ، وأول من فعل ذلك منهم عبد العزيز بن مروان عامل مصر فأمر باحصاء الرهبان ، وفرض على كل راهب دينارا (٤) وهي أول جزية أخذت من الرهبان . وأمثال هذه الحوادث كثيرة في تاريخ بنى أمية

ولم يكن ذلك كل ما اقترفوه في سبيل جمع المال ، فانهم زادوا الخراج عما كان عليه في أيام الراشدين - بدأوا بذلك من أيام معاوية فأراد أن يزيد قيراطا ، فكتب الى وردان مولى عمرو بن العاص أمير مصر أن : « زد على كل امرئ من القبط قيراطا » فكتب اليه : « كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا أزيد عليهم ؟ » (٥) ولعل عمرا لم يطعه في ذلك لان مصر طعمته له . فلما انتقلت الى خلفاء بنى أمية بعد عمرو زادوا في الخراج ما شاءوا . وأشهر من فعل ذلك عبيد الله بن الحبحاب متولى الخراج من قبل هشام بن عبد الملك (سنة ١٠٥ - ١٢٥ هـ) فانه زاد على القبط قيراطا في كل دينار (***) فلم يصبر

(١) ابن الاثير ٤٨ ج ٥ وابن خلكان ٢٧٧ ج ٢ (٢) ابن الاثير ٢٤ ج ٥

(٣) ابن الاثير ١١١ ج ٥

(*) لم أجد في المراجع ما يؤيد ذلك

(٤) المقرئ ٤٩٢ ج ٢ (٥) البلاذري ٢٢٧

(**) يبدو أن المقرئ يباليغ في هذا الكلام ، ونحن نشك في أن عمرو بن العاص قد جبي من مصر ١٢٠٠٠٠٠ دينار ، وأن ابن أبي سرح جباها بعد ذلك ١٤ مليوناً ثم تهبط الجباية بعد ذلك الى أربعة ملايين فحسب ، وسنناقش ذلك فيما بعد . وانما نكتفي الآن بإيراد بيان مقارن لسير الجباية ، بحسب أقوال مؤرخي العرب ، ليرى القارىء أن الزيادة المنسوبة الى رجل كعبد العزيز بن مروان لا تؤيدها الأرقام :

المهد مقدار الجباية بالدنانير

عمرو بن العاص ١٢٠٠٠٠٠

عبدالله بن سعد بن أبي سرح ١٤٠٠٠٠٠

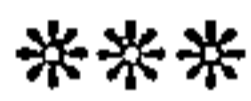
أسامة بن زيد (خليفة سليمان بن عبد الملك) ١٢٠٠٠٠٠

عبيدالله بن الحبحاب ٤٠٠٠٠٠٠

والمدة بين أسامة بن زيد وعبيدالله بن الحبحاب لا تزيد على سبع سنوات ، ومن غير المعقول أن يهبط الخراج الى الثلث خلال سبع سنوات ، وعلى أى الأحوال تتضح من هذا البيان حقيقة ، هي التي نريد أن نثبتها هنا : ان الجباية كانت في تناقص أيام بنى أمية ، ولم تكن في زيادة ، فأين ذهب اذن المال الذي كان يجبي بالعسف ، وأين ضربية الرهبان ؟

القبط على ذلك وكانوا لا يزالون هم السواد الأعظم ، فثاروا فحاربهم المسلمون وقتلوا منهم جمعا كبيرا . وحدث نحو ذلك على يد أسامة بن زيد التنوخي متولى الخراج فانه أوقع في النصارى وأخذ أموالهم . وكثر الالتجاء الى الرهينة في أيامه فأراد أن يمنع ذلك لانه يضر في الخراج والجزية ، فأحصى الديور والرهبان كافة ووسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم الدير وتاريخه ، فكل من وجدته بغير وسم قطع يده . وألزم كل نصراني بمنشور يحمله يدل على انه أدى ما عليه ، وكتب الى العمال بأن من وجد من النصارى وليس معه منشور أن يؤخذ منه عشرة دنانير . ثم كبس الديارات وقبض على عدة من الرهبان بغير وسم ، فضرب أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب (١)

على أن ذلك لم يكن برضى الخليفة ، فلما بلغ هشام بن عبد الملك ذلك كتب الى عامله بمصر أن يجرى النصارى على عوائدهم وما في أيديهم من العهود . ولم يطل العمل بهذا الامر فعاد العمال الى ظلمهم ، وفي جملتهم حنظلة بن صفوان فانه زاد في الخراج وأحصى الناس والبهائم ، وجعل على كل نصراني وسم صورة أسد وتتبعهم فمن وجدته بغير وسم قطع يده (٢) . وقس على ذلك أمثلة كثيرة من شدة عمال بنى أمية على أهل الذمة والموالي وغيرهم من العرب



ومن أمثلة ما اقترفه بنو أمية من زيادة الخراج والجزية ان أهل الجزيرة بالعراق كانت جزيتهم ديناراً ، ومدين قمحا ، وقسطين زيتا ، وقسطين خلا في العام . فلما تولى عبد الملك بن مروان استقل ذلك ، فبعث الى عامله فأحصى الجماجم وجعل الناس كلهم عمالا بأيديهم ، وحسب ما يكسب العامل سنته كلها ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وادمه وكسوته ، وطرح أيام الأعياد في السنة كلها فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير ، فألزمهم ذلك جميعا وجعلها طبقة واحدة (٣)

ولم تكن ضرائبهم قاصرة على أهل الذمة والموالي ، ولكنها شملت العرب المسلمين أنفسهم ، وذلك ان محمداً اخا الحجاج بن يوسف لما تولى اليمن أساء السيرة وظلم الرعية ، وأخذ أراضى الناس بغير حقها وضرب على أهل اليمن خراجا سماه « الوظيفة » ، فلما ولي عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله هناك بالغاء تلك الوظيفة والاقتصار على العشر (٤)

(١) المقرئى ٤٩٢ ج ٢ (٢) المقرئى ٤٩٣ ج ٢

(٣) البلاذرى ٧٣ (٤) كتاب الخراج لابی يوسف ٢٤

وكان عمال بنى أمية في فارس يخرصون الثمار على أهلها ، اى يحزرون مقدارها ، ثم يقومونها بسعر دون سعر الناس الذى يتبايعون به ، فيأخذونها قرفا على قيمتهم التى قدروها (١)

وكان من اساليبهم فى الاستكثار من الاموال ضرب الضرائب على الارض الخراب ، وكانوا يفرضون على الاهالى هدية فى عيد النيروز بلغت فى ايام معاوية ١٠ درهم (٢) وفرضوا مالا على من يتزوج وعلى من يكتب عرضا (٣) وكانوا يكيلون للعامل بكيل وللأكار بكيل آخر ، ويكلفون اهل الخراج ارزاق العمال ، واجور المدى وحمولة الطعام ، وثمان صحف وقراطيس ، واجور الكياليين ومؤونتهم . واذا أتى أحدهم بالدراهم ليؤديها فى خواجه يقطع الجابى منها طائفة ويقول هذا رواجها وصرفها (٤)

ولم يكن عمال بنى أمية يأتون هذه الاعمال من عند أنفسهم دائما ، بل كثيرا ما كانوا يفعلونه بأمر خلفائهم كما قد رأيت مما كتبه معاوية الى وردان ، وكان ذلك شأنه فى تحريض عماله على جمع الاموال وهم يخترعون له الطرق للاستكثار منها (٥) وكذلك فعل من جاء بعده وخصوصا عبد الملك ، لانه كان شديد الحاجة الى المال ومناه الله بالحجاج فلم يترك وسيلة فى استخراج المال الا اتخذها . أما لو أراد الخلفاء ابطال هذه المظالم لهان عليهم ابطالها ، لان العمال فى ايام عمر بن الخطاب كانوا يرتكبون مثل ذلك فلا يسكت عمر عنهم . ولما جار عمال الاهواز فى ايامه شكاهم ابو المختار يزيد بن قيس بقصيدة ، بين فيها ارباحهم من اهل الرساتيق والقرى وسماهم فى قصيدته ، وحرص عمر على مقاسمتهم ما ربحوه ، الى ان قال :

فقسامهم اهلى فداؤك انهم سيرضون ان قاسمتهم منك بالشطر
ولا تدعونى للشهادة اننى اغيب ولكنى ارى عجب الدهر

فبعث عمر اليهم فقسامهم شطر اموالهم حتى اخذ نعلا وترك نعلا ، ولم يكتف بمقاسمة العمال ولكنه قاسم بعض اخوتهم ، فاعترض هؤلاء فقال احدهم لعمر : « انى لم ال لك شيئا » فقال له : « أخوك على بيت المال وعشور الابله وهو يعطيك المال تتجر به » فأخذ منه عشرة آلاف (٦)

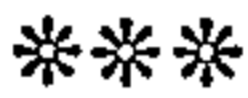
وكانت مشاطرة عمر عماله حجة اتخذها معاوية بعد ذلك فى مشاطرة العمال ،

(٢) اليعقوبى ٢٥٩ ج ٢
(٤) كتاب الخراج لابی يوسف ٦٢
(٦) البلاذرى ٢٨٥

(١) طبقات ابن سعد (عن فان فلوتن)
(٣) الطبرى ١٣٦٧ ج ٢
(٥) اليعقوبى ٢٥٨ ج ٢

فلم يكن يموت له عامل الا شاطر ورثته وهو يقول انها سنة سنها عمر ، ثم تدرج الى استصفاء أموال الرعية ، وهو أول من فعل ذلك (١)

فالعمدة في حفظ النظام على الرأس ، فاذا صلح صلحت الاعضاء. فقد رأيت أن خلفاء بني أمية طلبوا المال لقيام دولتهم بأى وسيلة كانت ، فأمدوا العمال بالسلطة واطمعوهم فعمد هؤلاء الى احراز الاموال الى انفسهم أيضا، واقتدى بهم العمال الصغار كالكاتب والجابي ونحوهما ، فزادت شكوى أصحاب الارض فاضطر العمال الى اخراج اعمال الجباية من العرب وتسليمها الى الموالي ، ومنهم الدهاقين أصحاب الضياع في العراق . فعل ذلك ابن زياد عامل الخراج سنة ٦٤ هـ فعاتبه بعضهم فأجابه : « كنت اذا استعملت العربي كسر الخراج ، فاذا أغرمت عشيرته او طالبته أوغرت صدورهم ، وان تركته تركت مال الله وأنا أعرف مكانه ، فوجدت الدهاقين أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة وأوهن بالمطالبة منكم ، مع انى جعلتكم أمناء عليهم لتلا يظلموا احدا » (٢)



وفي كلام القاضي أبى يوسف في عرض وصيته للرشيد بشأن عمال الخراج ما يبين الطرق التي كان أولئك الصغار يجمعون الأموال بها ، قال : « بلغنى انه قد يكون في حاشية العامل أو الوالى جماعة ، منهم من له حرمة ومنهم من له اليه وسيلة ليسوا بأبرار ولا صالحين ، يستعين بهم ويوجههم في أعماله يقتضى بذلك الذمامات فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونه، انما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من أموال الرعية . ثم انهم يأخذون ذلك كله فيما بلغنى بالعسف والظلم والتعدى . . . و يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ، ويلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة . . . وهذا عظيم عند الله شنيع في الاسلام (٣)

وكان شأن بني أمية وعمالهم وجبايتهم على نحو ما تقدم حين تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩ هـ وكان تقيا منصفا ، فأراد أن يرد الامور الى ما كانت عليه في أيام سمييه وجده لأمه عمر بن الخطاب . فأصدر أوامره الى العمال بأبطال تلك المظالم وعينها بأسمائها مفصلة (٤) وأبطل لعن على على المنابر وكان أهله قد اقتنوا الضياع وأخذوا كثيرا منها من أهل الذمة بغير حق ، ففتح بابا للناس وأعلن : « أن من كانت له ظلامة فليأت » فاتاه المظلومون وفيهم النصرى واليهود والموالي وغيرهم ، ومنهم من يشتكى اختلاس ماله وآخر اغتصاب ضيعته ، وكان ينصفهم بالحق والعدل ولو كان الحكم على ابنه أو

(١) ابن الفقيه ١٠٩ (٢) ابن الاثير ٦٩ ج ٤ (٣) كتاب الخراج ٦١ و ٦٢

(٤) الطبرى ١٣٦٦ ج ٣ ، وابن الاثير ٢٩ ج ٥

اخوته أو أبناء عمه . قال ابن الاثير : « وقال عمر بن عبد العزيز لمولاه مزاحم : ان اهلى اقطعونى مالم يكن لى ان آخذه ولا هم ان يعطونيه ، وانى قد هممت برده على اربابه ، قال : فكيف تصنع بولدك ؟ فجرت دموعه وقال : اكلهم الى الله (١) واخذ اموال اعمامه وأولادهم وسماها « مظالم » (٢) فلما رأى أهله ذلك خافوا على سلطانهم ، وهو انما قام بالمال فاذا خرجت الضياع والاموال من ايديهم ذهب ضياعا ، فمشوا الى عمته فاطمة بنت مروان وشكوه اليها فأتته فقال لها : « ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة ولم يبعثه عذابا الى الناس كافة (٣) » (*)

ولما رأى الموالى عدله وتقواه اغتنموا الفرصة وشكوا اليه ما يقاسونه من الذل والضغط . وكان الجراح بن عبد الله الحكيم عامل خراسان قد أرسل الى عمر بن عبد العزيز فى الشام وفدا : رجلين من العرب ورجلا من الموالى ، فتكلم العربيان والمولى ساكت فقال له عمر : « ما أنت من الوفد؟ » قال : « بلى » قال : « فما يمنعك من الكلام ؟ » فقال : « يا أمير المؤمنين ، عشرون ألفا من الموالى يغزون بلا عطاء ولا رزق ، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة يؤخذون بالخراج ، وأميرنا عصبى جاف يقوم على منبرنا فيقول : اتيتكم حفيا ، وانا اليوم عصبى . والله لرجل من قومى أحب الى من مائة من غيرهم . وهو بعد سيف من سيوف الحجاج قد عمل بالظلم والعدوان » (٤) فقال عمر : « احرب بمثلك أن يوفد » وكتب الى الجراح : « انظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية » فرغب الناس فى الاسلام وتسارعوا اليه فقبل للجراح : « ان الناس قد سارعوا الى الاسلام نفورا من الجزية فامتحنهم بالختان » فكتب الجراح الى عمر بذلك فأجابته : « ان الله بعث محمدا داعيا ولم يبعثه خاتنا » (٥)

وفعل عمر نحو ذلك مع عامله على مصر حيان بن شريح ، وكان حيان قد كتب اليه : « أما بعد فان الاسلام قد أضر بالجزية حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار أتممت بها عطاء أهل الديوان ، فان رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل » فكتب اليه : « أما بعد فقد بلغنى كتابك ، وقد وليتكم جند مصر وانا عارف ضعفك ، وقد أمرت رسولى بضربك على رأسك عشرين

(١) ابن الاثير ٢٩ ج ٥ (٢) ابن الاثير ٢٩ ج ٥

(٣) ابن الاثير ج ٤ ص ١٦٤ (طبعة المطبعة المنيرية ، القاهرة ١٣٥٧)

(*) اكتفى المؤلف بهذا القدر من كلام عمر بن عبد العزيز ، وبقيته ذات أهمية خاصة بالنسبة لبيان التحول فى سياسة الخلفاء كما صورها عمر ، وها هى : « ... ثم اختار له ما عنده ، وترك للناس نهرا شربهم (منه) سواء ، ثم ولى أبو بكر ، فترك النهر على حاله ، ثم ولى عمر فعمل عملهما ، ثم لم يزل النهر يستقى منه يزيد ومروان وعبد الملك ابنة والوليد وسليمان ابنا عبد الملك ، حتى أفضى الأمر الى ، وقد يبس النهر الاعظم ، فلم يرو أصحابه حتى يعود الى ما كان عليه » فقالت : « حسبك ، قد أردت كلامك ، فأما اذا كانت مقاتلتك هذه فلا اذكر شيئا أبدا ، فرجعت اليهم فأخبرتهم كلامه »

(٤) الطبرى ١٣٥٤ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢٤ ج ٥

سوطا • فضع الجزية عن أسلم قبح الله رأيك ، فان الله بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جاييا - ولعمرى لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم فى الاسلام على يديه « (١)



وقس على ذلك عماله الآخرين ، فانه عزل من لم يوافقهم فأصبحت الدولة ورجالها كلها ضده ، لأنه حاول اصلاح الامور بالعنف دفعة واحدة والظفرة محال • وما فى بنى أمية وعمالهم الا من كره ذلك منه ، فلم يصبروا على خلافته . وانتهت خلافته فى ظروف غامضة سنة ١٠١ هـ (٧٢٠ م) ويعده المؤرخون من الخلفاء الراشدين ، واذا قالوا « العمرين » أرادوه وعمر بن الخطاب (٢)

فترى مما تقدم أن القواعد الأساسية التى قام عليها الاسلام تدعو الى الانصاف والرفق ، ولكن تطبيق هذه القواعد اختلف باختلاف الذين يتولون شؤونها • ولو أتيج لعمر بن عبد العزيز أن يعيدها الى ما كانت عليه فى عهد ابن الخطاب لامحت مظالم بنى أمية ، ولكنه جاء فى غير أوانه فذهب سعيه هدرا • ولما مات عادت الامور الى مجاريها ورافقها رد الفعل فصارت الى أشد مما كانت عليه قبله ، وبالغ العمال فى الاستبداد والعسف وشددوا فى استخراج الخراج وزادوه ، حتى اضطر بعض اصحاب الارض الى اللجوء ، اى ان يلجئوا اراضيمهم الى بعض أقارب الخليفة أو العائل تعززا به من جباة الخراج كما سيأتى

أما الخلفاء فانهم زادوا انغماسا فى الترف ، وأولهم يزيد بن عبد الملك فانه انقطع الى اللهو والخمر ، واشتغل عن مصالح الدولة بجاريتيه سلامة وحبابة وحديثهما مشهور (٣) وخلفه أخوه هشام وكان بخيلا ، وفى أيامه زيدت الضرائب فى مصر على يد الحبحاب كما تقدم (٤) • وجاء بعده الوليد بن يزيد بن عبد الملك وكان مثل أبيه فى اللهو والخمر فقتله أهله وولوا يزيد بن الوليد بن عبد الملك سنة ١٢٦ هـ ، وكان عازما على اصلاح الامور اقتداء بعمر بن عبد العزيز ، كما يؤخذ من خطاب القاه عند مبايعته (٤) فأصابه من الفشل نحو ما اصاب عمر

(١) المقرئى ٧٨ ج ١ (٢) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ص ١٥٥

(٣) انظر الفخرى : الاداب السلطانية (طبعة محمود توفيق الكتبى ، القاهرة ص ٩٥)

(٤) وضعت دراسات جديدة عن هشام بن عبد الملك بن مروان وسياسته المالية ، ونخص

بالذكر منها كتاب Gabrieli, Il Califatto de Hisham II. Alessandria 1930

وقد ذهب فيه الى أن يخل هشام لم يكن مجرد تقير ، بل سياسة مالية ترجع الى اهتمام

الامويين عادة بالشئون المالية وبراعتهم فيها

(٤) ابن الاثير ٣١٧ ج ٥

لان الاحوال كانت غير ملائمة . وفي ايام خلفه مروان بن محمد تغلب بنو العباس وصارت الخلافة اليهم

وكان بنو أمية قد انغمسوا في الترف واللهو والحمر ، وأصبحوا لا ينظرون الى ما يؤيد سلطانهم ولا يباليون في انتقاء عمالهم ، وربما ولوا العامل عملا بإشارة جارية أو مكافأة على هدية كما فعل هشام بن عبد الملك بالجنيد بن عبد الرحمن . وكان الجنيد قد أهدى امرأة هشام قلادة من جوهر فأعجبت هشاما فأهدى هشاما قلادة اخرى فولاه هشام على خراسان سنة ١١١ هـ (١) وبلغ ثمن الجارية في ايام بنو أمية ١٠٠٠ درهم وهي الذلفاء (٢) وأصبح العمال لا هم لهم الا حشد الاموال والاستكثار من الصنائع والموالي ، ولم يعد أهل العدل يرضون بولاية الاعمال مخافة أن يقصروا بالمال الذي يطلبه الخلفاء، كما حدث ليزيد بن المهلب لما ولاه سليمان بن عبد الملك العراق ، فقال يزيد في نفسه : « ان العراق قد أخرجها الحجاج وأنا اليوم رجاء أهل العراق ، ومتى قدمتها وأخذت الناس بالحراج وعذبتهم عليه صرت كالحجاج ، ادخل على الناس الحرب وأعيد عليهم تلك السجون التي قد عافاهم الله منها ، ومتى لم آت سليمان بمثل ما جاء به الحجاج لم يقبل مني » (٣) وقس على ذلك رأى غيره ممن يؤثرون الرفق . فلم يرغب في الولايات الا أهل المطامع . وجعل الخلفاء من الجهة الاخرى يطمعونهم بالرواتب الفادحة ، فبلغ رزق يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق في اواخر ايام بنو أمية ٦٠٠ درهم (٤) وكان العمال يبذلون جهدهم في اختزان الاموال لانفسهم لعلمهم أن الولاية غير ثابتة لهم . فكثرت أموالهم واتسعت ثروتهم فبلغت غلة خالد القسري أمير العراق في ايام هشام ١٣٠٠٠ درهم (٥) أي نحو مليون دينار . فأصبح الخلفاء لا يعزلون عاملا عن عمله الا حاسبوه على ما عنده من المال ، وكانوا في ايام معاوية يشاطرون العمال اقتداء بعمر بن الخطاب . ثم صاروا يحاكمونهم ويستخرجون كل ما تصل اليه معرفتهم من أموالهم ، كما فعلوا بخالد القسري اذ وشى به كاتبه حيان النبطي انه فرق ٣٦٠٠٠ درهم ، فبعث هشام اليه من أخرج معظم هذا المال منه ومن عماله (٦) ويسمون هذا العمل « استخراجا » وكانوا يستخدمون الشدة فيه فوقع بين العمال والخلفاء تنافر زاد الخطر على دولة بنو أمية

أما ارتفاع الدولة الاسلامية في ايام بنو أمية ، أي مقدار ما كان يجتمع لهم

- | | |
|-----------------------|--|
| (١) ابن الاثير ٧٢ ج ٥ | (٢) اعلام الناس ٢٥ |
| (٣) الطبرى ١٢٠٦ ج ٢ | (٤) ابن خلكان ٢٨١ ج ٢ |
| (٥) ابن خلدون ٩٦ ج ٢ | (٦) اليعقوبى ٢٨٨ ج ٢ وابن الاثير ١٠٤ ج ٥ |

من الخراج والجزية وغيرهما ، فقد ضاع تفصيله في جملة ماضع من اخبارهم في الفتن . على أن المملكة الاسلامية بلغت في أيامهم اتساعا عظيما يعدل اتساعها في أيام العباسيين ، ولكن عمدتهم كانت على العراق والجزيرة والشام ومصر . وأما الاطراف فقد كان خراجها يذهب بين العمال والكتاب والجباة . على ان كثيرا منها لم يكن يدفع شيئا يستحق الذكر لان قدم الامويين لم تكن راسخة فيها

واختلفت جباية العراق والشام ومصر باختلاف السنين والعمال ، وقد فصلنا ذلك في الجزء الاول من هذا الكتاب وخلصته ان متوسط جباية العراق في أيامهم نحو ١٣٠ درهم وجباية مصر ٤٠٠٠ دينار (او ٤٨٠٠٠ درهم) وجباية الشام ١٧٢٠ دينار (او ٢٠٠٠٠ درهم) فيكون ارتفاع هذه البلاد نحو ١٩٨٠٠٠ درهم يضاف اليه أموال البلاد الاخرى مما لا نعرف مقداره

وخلصنا ما تقدم ان الاموال كانت تستخرج في أيام بني امية بكثرة ، ولكنها لا تسمى ثروة لانها كانت تصرف في الحروب لتأييد شوكتهم . فقد حاربوا عليا ، والحسين بن علي ، والمختار بن ابي عبيد ، وعبد الله بن الزبير ، وحاربوا الخوارج وغيرهم ، ناهيك بما كان يقوم من الفتن بين القبائل العربية اليمانية والمضرية وبين العرب والموالي ، فضلا عما كان ينفقه الخلفاء والامراء في البذخ واللهو والقصف

٤ - الدولة العباسية

للدولة العباسية عصران ، يختلف احدهما عن الآخر اختلافا عظيما : العصر الاول وهو ما يعبرون عنه بالعصر الزاهر ، يمتد من اول نشأة هذه الدولة سنة ١٣٢ هـ الى آخر أيام المأمون سنة ٢١٨ هـ ، وفيه بلغت الدولة العباسية قمة مجدها وانشأت التمدن الذي نحن في صددده ، وفيه أدركت ثروة الدولة الاسلامية اعظم ما بلغت اليه في عصر من العصور ، وعليها مدار الكلام في هذا الكتاب

والعصر الثاني ، ويعبرون عنه بعصر التقهقر أو الاضمحلال ، يتبدى بخلافة المعتصم سنة ٢١٨ هـ وينقضى بانقضاء الدولة العباسية من بغداد ، وفيه تقهقر التمدن الاسلامي وقلت الثروة وضعفت الدولة ، حتى انحلت عراها وانقضت أيامها

العصر العباسي الاول

من سنة ١٢٢ الى ٢١٨ هـ

سبب قيام هذه الدولة

رأيت في ماتقدم أن العصر الاموي يمتاز عن عصر الراشدين بانقلاب الحكومة فيه من الخلافة الدينية الى السياسية الدنيوية ، وأن خلفاءها وعمالها انما كان همهم جمع المال ، وأنه يمتاز عن العصر العباسي بتعصب أهله للعرب واحتقارهم سائر الامم ، وخصوصا الشعوب التي كانت تحت سلطانهم في البلاد التي دانت لهم ، في مصر، والشام، والعراق، وفارس ، وخراسان، وغيرها ، وفيهم : القبط، والنبط، والروم، والسريان، والكلدان، والفرس، والترك، والسودان وغيرهم - حتى الذين أسلموا منهم . فأصبحت تلك الامم تثن من معاملتهم ، وزادها نفورا ماكانوا يتخذونه من العنف في تحصيل الخراج ، وأصبحوا يودون الخروج من حوزتهم وينصرون كل من دعا الى خلعهم (١) وخصوصا الموالى ، فانهم باعترافهم الاسلام خسروا اراضيهم ومنازلهم ، وأصبحوا مطالبين بالذهاب الى الحرب لحماية الدولة . فكان بنو أمية يخرجونهم الى القتال مشاة بلارزق ولافيء . وكان خصوم هذه الدولة يفتنمون الفرص ويستنصرون الموالى عليها ويجعلون لهم الارزاق(*) وأول من فعل ذلك المختار ابن أبي عبيد سنة ٦٦ هـ اذ جاء للانتقام من قتلة الحسين بالكوفة ، فعظم ذلك على العرب وقالوا : « ان المختار قد آذى بموالينا فحملهم على الدواب وأعطاهم فيئنا » فقال لهم المختار يومئذ : « اذا أنا تركت مواليكم وجعلت فيئكم لكم تقاتلون معي بنى أمية وابن الزبير ، وتعطونني على الوفاء عهد الله وميثاقه وما اطمئن اليه من الايمان ؟ » فتفاوضوا فيما بينهم فقال أحدهم : « ان أطمعنوني لم تخرجوا » فقالوا له : « لم ؟ » فقال : « لانى أخاف أن تفرقوا وتختلفوا ، ومع الرجل شجعانكم وفرسانكم مثل فلان وفلان ثم

(١) ابن الاثير ١٨٩ ج ٣

(*) سبق أن ناقشنا موضوع خروج أهل الدمة عن أملاكهم بدخول الاسلام ، وأثبتنا أن الواقع يخالف ذلك . أما اخراج الموالى للقتال بلا رزق ولا فيء ، فلم تكن هذه سياسة بنى أمية ، بل كان الخلفاء ينكرون ذلك على من يفعله من قوادهم . والثابت عندنا أن بعض العمال كانوا ينكرون على الموالى حقهم في الرزق ، وهى المئونة التي تعطى للجندى اذا خرج للحرب ، وهى غير « العطاء » وهو مرتب الجندى ، ولكن أحدا من الولاة أو القواد لم ينكر على الموالى المحاربين حقهم في الفيء ، بل انهم كانوا لا يؤدون اليهم الارزاق اكتفاء بنصيبهم من الفنائم ، وقد اعتمد المؤلف في قوله ذلك على اليعقوبى وابن طباطبا ، وكلاهما معروف بنزعتة العلوية وتعصبه على بنى أمية . وقد ناقش هذا الموضوع مناقشة مستفيضة يوليوس فلهاوزن في كتابه عن « الدولة العربية وسقوطها » الذى أشرنا اليه

انظر الترجمة العربية التى قام بها الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة « الدولة العربية الى نهاية الدولة الاموية » - القاهرة ١٩٥٧ ، فصل : عمر بن عبد العزيز والموالى

معه عبيدكم ومواليكم وكلمة هؤلاء واحدة ، ومواليكم أشد حنقا عليكم من عدوكم ، فهم مقاتلوكم بشجاعة العرب وعداوة العجم » (١)

وكان ذلك شأن الموالى مع كل من قام يدعو الى خلع بنى أمية ، ولذلك كثر الخوارج في أيامهم وقام في نفوس العرب أن الخلافة لا يشترط فيها القرشية (٢) على أن هذا الاعتقاد لم يتمكن من نفوس المسلمين إلا بعد أجيال . أما يومئذ فكان الدعاة أكثرهم من أهل بيت النبي ، وفيهم العلويون من نسل الامام على ابن عم النبي ، والعباسيون من نسل العباس عمه . وكان الخراسانيون من أكثر الناس نقمة على بنى أمية للأسباب التي قدمناها . فأخذوا بيد العباسيين وقائدهم أبو مسلم الخراساني . ولما نهضوا نهض معهم أعداء بنى أمية من العرب وغير العرب في كل أنحاء المملكة الإسلامية ، فضلا عن أهل البلاد غير المسلمين . فدارت الدائرة على بنى أمية وانتصر العباسيون ، فجعلوا عاصمتهم في العراق بالقرب من نصرائهم

وعرف العباسيون علة سقوط بنى أمية، فتجنبوا الوقوع في مثلها ، فاتخذوا الجند والاعوان من الفرس ، واستبقوا الجند العربى أيضا من ربيعة ومضر، رغبة في المحافظة على العصبية العربية لأنها عماد الاسلام . ولم يكونوا يستطيعون التوفيق بين العنصرين ، لانهم انساقوا بطبيعة الامور الى الاختلاط بالفرس والتزيى بألبستهم من القلانس ونحوها - جعلوا ذلك فرضا واجبا عليهم . وأول من أخذ الناس بلبسها المنصور سنة ١٥٣ (٣) فأمرهم بلبس القلانس الطوال المفرطة الطول ، فقال أبو دلامة :

وكننا نرجى من امام زيادة فزاد الامام المصطفى في القلانس
نراها على هام الرجال كأنها دنان يهود جللت بالبرانس

على أن غضب العرب لم يغير شيئا من مجارى الامور ، فاتخذ الخلفاء أمهات اولاد من الفرس ، اولدوهن اولادا تولوا الخلافة ، وفيهم ميل فطرى الى العنصر الفارسى . وازداد هذا العنصر تغلبا في بلاط الخلفاء بما اتخذه من الوزراء ورجال الشورى منهم : كالبرامكة وغيرهم . وكان الفرس يبذلون جهدهم في خدمة الدولة العباسية بنصح وصدق نية ، لان في قيامها صلاح بلادهم

العرب والبيعة

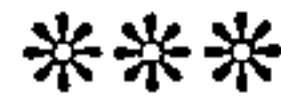
على أن الخلفاء لم يكن لهم غنى عن جزيرة العرب، وفيها الحرمين : الكعبة وقبر النبي (صلعم) وفي احترامهما احترام الدين الاسلامى ، وعليه تقوم

(١) ابن الاثير (القاهرة ١٣٥٦) ٢٦٥/٤ - ٢٦٦

(٢) الاستقصا ٦٠ ج ١

(٣) الطبرى ٢٧١ ج ٣

دعائم الخلافة . وزد على ذلك أنهم كانوا يخافون أهل الحرمين من التشيع لآل علي ، وهم في حاجة الى بيعة فقهاء المدينة لما لهذه البيعة من الأهمية في تأييد الخلافة وتوكيد البيعة ، وكان أهل الورع من الخلفاء لا يقطعون أمرا دونهم (١) فشق ذلك على الفرس وخافوا أن يرجع النفوذ الى العرب ، فينتقموا منهم وتذهب مساعيهم ادراج الرياح ، فسبعوا في اغفال بلاد العرب . ولا سبيل الى اغفالها والكعبة فيها ، وهي حج المسلمين والحج من أركان الاسلام . فحبب بعضهم الى المنصور أن يستبدل الكعبة بما يقوم مقامها في العراق وتكون حجا للناس ، فبنى بناء سماه القبة الخضراء تصغيرا للكعبة (٢) (*) وقطع الميرة في البحر عن المدينة (٣) فاتخذ العرب ذلك حجة على العباسيين ، وأظهروا البيعة لمحمد بن عبدالله من آل علي ، وخلصوا بيعة المنصور ، وقد أفتى لهم بذلك مالك بن أنس الامام الشهير (٤) . وكان بنو أمية في الاندلس قد قطعوا دعوة بني العباس بعد أن دعوا لهم مدة قصيرة (٥) عند دخول عبد الرحمن بن معاوية كما ذكرنا في الجزء الاول من هذا الكتاب واستقل عبد الرحمن بالاندلس لبعدها عن دار الخلافة . ثم استولى محمد ابن عبد الله على المدينة فخافه المنصور ، وبذل قصارى همه في قتله ، ولم يستطع ذلك الا بعد العناء الشديد



فكان ما قاساه المنصور من عواقب اهماله الحرمين عبرة لخلفائه ، فلما تولى ابنه المهدي أكرم أهل الحرمين ، وكسا الكعبة كسوة جديدة ، وفرق هناك مالا عظيما جاء به معه من العراق مقدار ٣٠٠٠٠٠ درهم ، وجاءه وهو في المدينة ٣٠٠٠٠٠ دينار من مصر ، و ٢٠٠٠٠٠ دينار من اليمن ففرقها

(١) أبو الفداء ٢٠٩ ج ١ (٢) الطبرى ١٩٧ ج ٣

(*) لم أجد عند الطبرى أو ابن الاثير ما يؤيد القول بأن المنصور ابنى القبة الخضراء ليصرف الناس بها عن الكعبة أو ليصفر من شأنها . وليست هناك علاقة بين ذلك وثورة محمد بن عبدالله (النفس الزكية) وأخيه ابراهيم على المنصور ، بل ان مقدمات ثورتها ترجع الى ما قبل اختطاط بغداد ، ثم ان العداء بين العرب والفرس لم يظهر في أيام المنصور وان كانت جذوره ترجع الى طبيعة قيام الدولة العباسية

راجع الخطابين المتبادلين بين المنصور ومحمد بن عبدالله عند الطبرى ، القاهرة ١٩٣٩ ج ٦ ص ١٩٥ وما يليها

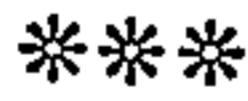
ولم يرد ذكر هدف المنصور من القبة الخضراء الا في سياق خطبة لمحمد (النفس الزكية) أوردتها الطبرى ، جاء فيها : « أما بعد ، أيها الناس ، فانه كان من أمر هذا الطاغية عدو الله أبى جعفر ما لم يخف عليكم ، من بنائه القبة الخضراء التى بناها ، معاندا الله فى ملكه ، وتصغيرا للكعبة الحرام ، وانما أخذ الله فرعون حين قال : أنا ربكم الأعلى . . . » - الطبرى ، نفس الطبعة ١٩٨/٦ ، وواضح انها من الدعوى التى استخدمها محمد (النفس الزكية) لتأييد دعوته ، وليست حقيقة تاريخية

(٣) ابن الاثير ٢٦١ ج ٥ (٤) ابن الاثير ٢٥١ ج ٥

(٥) ابن الاثير ٢٣٥ ج ٥ و ٤٥ ج ٦ وابن خلدون ٢٨٠ ج ٣

كلها وفرق ... ١٥٠ ثوب ، ووسع المسجد واتخذ حرسا من الانصار عددهم ٥٠٠ رجل حملهم معه الى بغداد واقطعهم الارض (١) وأمر بحفر نهر الصلة بواسطة وأحيا ماعليه من الارض ، وجعل غلته لصلوات أهل الحرمين والنفقات هناك (٢) وأصبح اكرام الحرمين على هذه الصورة سنة في بنى العباس في أثناء حجهم ، أو عند طلب البيعة لاولادهم ، فان الرشيد حج سنة ١٨٦ هـ ومعه ابناه الامين والمأمون ، فلما وصل المدينة أعطى فيها ثلاثة أعطية عنه وعن ولديه . وفعل نحو ذلك في أهل مكة وبلغ ما فرقه ... ١٠٥٠ دينار وكتب هناك كتابا بولاية العهد للأمين وآخر للمأمون ووضع الكتابين في الكعبة (٣) وأصبحت النفقة على الحرمين من جملة نفقات الدولة الضرورية . وعاد شأن العرب الى الظهور ، والخلفاء يرون ذلك ضروريا لتثبيت أقدامهم في الملك

على انهم كانوا من الجهة الاخرى لا يستغنون عن الفرس ، وهم وزراءهم ومشيروهم ، فزادت المنافسة بين العنصرين حتى كان ماكان بين الامين والمأمون ، واستنصر المأمون جند خراسان وهم اخواله (٤) لان أمه فارسية وقام العرب ينصرون أخاه الامين ، وأمهم عربية هاشمية (٥) وجنده ينصرون العرب فغلب جند المأمون فقبض على أزمة الملك فعاد النفوذ الى الفرس ، فشق ذلك على العرب ونقموا عليه وأرادوا البيعة لسواه واخراج الامر من يده (٦) فازداد كرها لهم وردلهم ، فعوتب في ذلك مرة وهو في الشام فقال له رجل : « يا امير المؤمنين ، انظر لعرب الشام كما نظرت لعرب خراسان » فقال له : « أكثرت على . والله ما انزلت قيسا من ظهور خيلها الا وانا ارى انه لم يبق في بيت مالى درهم واحد . واما اليمن فوالله ما أحببتها ولا أحببني قط ، واما قضاة فساداتها تنتظر السفينى حتى تكون من اشياعه ، واما ربيعة فساخطة على ربها مذ بعث نبيه من مضر » (٧)



ولما تولى المعتصم سنة ٢١٨ هـ واصطنع الاتراك والفراغنة ازداد العرب هوانا في عيون أهل الدولة وتقاصرت ايديهم عن أعمالها حتى في مصر ، فان آخر عربى تولاها عنيسة بن اسحق الضبى سنة ٢٣٨ هـ (٨) وأراد المعتصم أن يستغنى عن بلاد العرب جميعا ، وكان قد بنى سامرا بقرب بغداد واقام فيها جنده فأنشأ فيها كعبة وجعل حولها طوافا واتخذ منى وعرفات ، غرر به

(٣) ابن الاثير ٦٩ ج ٦

(٢) فدامة ٢٤٢

(١) الطبرى ٤٨٢ ج ٣

(٦) ابن الاثير ١٢٦ ج ٦

(٥) الطبرى ٩٢٧ ج ٣

(٤) ابن الاثير ٩٠ و ٩٢ ج ٦

(٨) المقرئى ٤٥٥ ج ٢

(٧) ابن الاثير ١٧٦ ج ٦

أمراء كانوا معه لما طلبوا الحج خشية أن يفارقوه (١) فأصبح لفظ «عربي» مرادفاً لاحقر الأوصاف عندهم . ومن أقوالهم : «العربي بمنزلة الكلب ، اطرح له كسرة واضرب رأسه» (٢) وقولهم : «لا يفلح أحد من العرب إلا أن يكون معه نبي ينصره الله به» (٣) وأصبح الأمراء والوزراء وسائر رجال الدولة من الفرس والترك والديلم وغيرهم ، وصار الخلفاء يؤيدون مناصبهم بالاجناد وبذل المال ، وقلت العناية بالعرب واحزابهم

وكان العرب من الجهة الأخرى يجاهرون بكره الفرس وغيرهم من الأعاجم ، ويطعنون فيمن يميل اليهم ولو كان من الخلفاء ، ولذلك فلما مات المعتصم وتولى بعده الواثق كان دعبل الخزاعي الشاعر المشهور في الصميرة ، فلما جاءه نعي المعتصم وقيام الواثق أنشد هذين البيتين :

الحمد لله لا صبر ولا جلد ولا عزاء إذا أهل البلا رقدوا
خليفة مات لم يحزن له أحد وآخر قام لم يفرح به أحد

وخلاصة ما تقدم أن الجامعة الإسلامية كانت في عصر الراشدين عربية وكان غرضهم الأول نشر الإسلام في الأرض ، يدفعهم إلى ذلك اعتقادهم المتين بصدق الرسالة وإن الله يدعوهم إلى ذلك . فلما تولاه بنو أمية استعاضوا عن ذلك الاعتقاد بطلب المال ، وتحول الغرض إلى السلطة الزمنية السياسية وظلت الجامعة العربية متينة . وفي عصر العباسيين استبدلوا العصبية العربية بالأعاجم ، واحتاجوا في اصطناعهم أو استخدامهم إلى المال وانخرطوا هم في سلكهم بواسطة الأمهات . ثم أصبح الأعاجم من الفرس والترك والديلم والصفد والفراغنة وغيرهم يتسابقون إلى الاستئثار بالنفوذ بواسطة المال كما سترى

(١) المقدسي ١٢٢ (٢) ابن الأثير ٢١١ ج ٦ (٣) الطبري ١٥٨٨ ج ٣

ثروة الدولة العباسية

في العصر العباسي الاول

وصلنا الى موضوع هذا الكتاب بعد هذا العرض لحوال الدولة الاسلامية حتى العصر العباسي ، لان الثروة الاسلامية لم تنضج الا في هذا العصر وعليه سيكون مدار كلامنا . وتقاس ثروة الدولة المالية بما يبقى في بيت مالها من دخلها بعد النفقات لا بمقدار الدخل على الاطلاق ، اذ قد يكون الدخل كثيرا والنفقة أكثر منه وتقع الدولة تحت العجز . فاذا اعتبرنا ذلك كانت ثروة الدولة العباسية في العصر الاول طائلة - وان كنا لم نقف على ميزانيتها في عهد الخلفاء الخمسة الاولين فلم نعلم مقدار جبايتها في العام مما يعبرون عنه « بارتفاع الدولة » لضياع حساباتها في الفتنة بين الامين والمأمون اذ احترقت الدواوين (١) وضاعت الدفاتر كما احترق ديوان بني أمية عام الجماجم (٢) ولكننا نعلم مقدار الثروة في أيامهم مما كانوا يختزنونه من المال في اثناء حكمهم

الثروة في اوائل الدولة

فالخليفة الاول ابو العباس السفاح علم يحكم الا اربع سنوات (من سنة ١٣٢ - ١٣٦ هـ - ٧٤٩ - ٧٥٣ م) قضاها في الحروب ولم يجمع مالا . ولمامات لم يجدوا في بيته الاتسع جبات واربعة اقمصة وخمسة سراويلات واربعة طيالسة وثلاثة مطارف خز (٣) . وأما المنصور فانه حكم ٢٢ سنة (١٣٦-١٥٨ هـ - ٧٥٣ - ٧٧٤ م) وكان رجلا حازما كثير الاحتياط شديد الحرص على المال واختزانه ، لاعن بخل ولكنه كان يخاف الفتن . فلما مات خلف في بيت ماله ٦٠٠ درهم و ١٤٠٠٠ دينار (٤) وبتحويل هذه الدينار الى دراهم باعتبار الدينار ١٥ درهما - وهي قيمته في ذلك العصر تقريبا - كان مجموع ما خلفه المنصور ٨١٠ درهم (والدرهم نحو خمسة وأربعين مليما) . فلما دنا اجله اوصى ابنه المهدي قائلا : « قد جمعت لك في هذه المدينة من الاموال ما ان كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لارزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ومصلحة الثغور ، فاحتفظ بها فانك

(١) قدامة ٢٣٦

(٢) الماوردي ١٨٣

(٣) الطبري ٨٨ ج ٣

(٤) المسعودي ١٧٧ ج ٢

لا تزال عزيزا مادام بيت مالك عامرا « (١) ويدل ذلك على دهاء المنصور واحتياطه للزمان . على أن سيرته كلها تدل على الحزم والعظمة والدهاء ، وهو في الحقيقة مؤيد دولة بنى العباس ، حارب في سبيل سلامتها حروبا كثيرة أنفق فيها أموالا طائلة منها ٦٣٠٠٠ درهم أنفقها في حرب الخوارج بأفريقية سنة ١٥٤ هـ ، فاعتبر ما أنفقه في الحروب الأخرى وهي كثيرة ، فضلا عما كان يبذله لاهله فانه بذل لجماعة منهم في يوم واحد ١٠٠٠٠ درهم (٢) وأنفق على بناء بغداد وحدها . . . ٤٨٣٣ درهم (٣) ناهيك بما كان ينفقه على اصلاح الري وبناء الجسور . فاذا اعتبرت ذلك كله هان عليك تقدير ما وصل الى بيت المال في أيام المنصور بمليار درهم (. . . . ١٠٠٠) على الأقل . فاذا قسمت ذلك على سنى حكمه (٢٢) لحق السنة . . . ٤٥٠٠٠ درهم سوى الاموال التى كان يأخذها من العمال اذا عزلهم واستخرج أموالهم . لانه كان اذا عزل عاملا أخذ ماله وتركه في بيت مال مستقل سماه « بيت مال المظالم » وكتب على كل مال اسم صاحبه . ولما أحس بدنو الاجل أوصى ابنه المهدي في ذلك قائلا : « قد هيأت لك شيئا ترضى به الخلق ولا تغرم من مالك شيئا ، فاذا أنا مت فادع هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الاموال التى سميتها المظالم فاردد عليهم كل ما أخذ منهم ، فانك ستحمد بذلك اليهم والى العامة » (٤) ففعل المهدي ذلك لما تولى . وقد يتبادر الى الذهن أن المنصور استكثر المال بما أخذه من أموال بنى أمية بعد قهرهم وهى كثيرة ، ولكن تلك الاموال ظلت منفردة في خزانة خاصة يسمونها « مال أهل بيت اللعنة » (٥)

وثروة المنصور قد تعد قليلة بالنظر الى ثروة الرشيد ، فقد خلف في بيت المال عند وفاته (سنة ١٩٣ هـ) ٩٠٠ درهم ونيفا (٦) ومدة حكمه نحو مدة حكم المنصور غير ما أنفق الرشيد وما بذله وأسرف فيه وكرمه مشهور . وقد يخطر في البال أن هذا المال تجمع من أيام المنصور فالمهدي فالهادى فالرشيد ولم يجتمع كله في أيام الرشيد ، ولكن الواقع أن المهدي أنفق كل ما خلفه المنصور وكل ما جباه في أثناء خلافته (من سنة ١٥٨ - ١٦٩) (٧) لانه كان كثير السخاء . ولم يحكم الهادى الاسنة وبعض السنة ، ويروى من فرط سخائه أنه اعطى عبد الله بن مالك أربعمائة بفسل موقرة دراهم وغيرها ، فلا يعقل أن يجتمع عنده مال يستحق الذكر . فما خلفه الرشيد في بيت المال انما جمع في أيامه ، واذا قدرناه باعتبار مدة حكمه لم يزد كثيرا عما تركه المنصور لما بينهما من البون الشاسع في السخاء . فقد

(١) الطبرى ٤٤٤ ج ٣ (٢) ابن الاثير ١٣ ج ٦ (٣) المقدسى ١٢١ وسير الملوك ٥٤
(٤) الطبرى ١٥٨/٦ (٥) ابن الاثير ٤٠/٦ (٦) الطبرى ٧٦٤ ج ٣ وابن الاثير ٨٥ ج ٦
(٧) المسعودى ١٧٧ ج ٢

كان الرشيد كريما حتى انه لم يكن يعرف للمال قيمة (١) وكان المنصور متهما بالبخل (٢) ناهيك بما كان من امر البرامكة في ايام الرشيد وما امتلكوه من الضياع وبذلوهم من الاموال مما هو معلوم

ولما مات الرشيد سنة ١٩٣ تنازع ولداه الامين والمأمون على الخلافة وتحاربا ، وكان الامين في بغداد وقد أتته أمه زبيدة بخزائن أبيه (٣) والمأمون في خراسان ودامت الحرب بينهما بضع سنوات انفق الامين في اثنائها كل ما كان في بيت المال مع ما انفق في خاصته . لانه انقطع في اثناء خلافته الى اللهو والخمر وبذل الاموال في طلب الملهين وضمهم اليه ، وأجرى عليهم الارزاق واحتجب عن اخوته وأهل بيته وقسم الاموال والجواهر في خواصه من الخصيان والنساء (٤)

فلما قتل الامين سنة ١٩٨ استوثق الامر في المشرق والمغرب للمأمون ، وزاد نفوذ الخراسانيين في أيامه لانهم هم الذين أعادوا الملك اليه ، واستتببت السكينة في المملكة العباسية واشتغل المأمون في نقل العلوم الى العربية، وسنأتى على تفصيل ذلك في جزء آخر من هذا الكتاب خاص بالعلم والادب

أما الثروة في أيام المأمون فانها اتسعت لاستكانة الناس الى العمل واجتماع القلوب ، ومدة حكمه ٢٢ سنة نحو مدة أبيه الرشيد وأبي جده المنصور ، ولكننا لم نقف على مقدار ما خلفه في بيت المال عند وفاته ، ولعل خبر ذلك ضاع في جملة ماضع من هذا القبيل، لقلة عناية مؤرخي تلك الايام بهذه الابحاث

على ان ادخار المال أصبح بعد الخلفاء الراشدين من الامور المألوفة عند ملوك المسلمين في كل الممالك والعصور . قيل ان عبد الرحمن الناصر خليفة الاندلس الشهير (تولى سنة ٣٠٠ - ٣٥٠) جمع في بيت ماله الى سنة ٣٤٠ هـ نحو ٢٠ دينار (٥) وكانت جباية الاندلس في أيامه ٥٤٨٠ دينار ومن السوق والمستخلص . . . ٧٦٥ دينار فالجملة . . . ٢٤٥ ٦ ماعدا أخماس الغنائم فانها كانت كثيرة (٦) وكان الناصر ينفق على جنده ثلث هذا المال فقط وينفق ثلثها على شؤون الدولة ويدخر الباقي (٧) وقد بالغ ابن خلدون في مقدار ما خلفه الناصر في بيت المال فجعله ٥ دينار ولم يذكر ذلك جزافا ولا خامر كلامه شك بل هو حولها الى الوزن فكانت على تقديره ٥٠٠ قنطار (٨) وهو قول بعيد لاندرى كيف تطرق

(١) الطبرى ١٢٣ ج ٢
(٢) اقرأ أخبار بخله وتقديره عند الطبرى ، تاريخ ٣٠٩/٦ وما بعدها وابن الاثير ١٢ ج ٦
(٣) ابو الفداء ٢٠ ج ٢ (٤) ابو الفداء ٢٢ ج ٢ (٥) ابن حوقل ٧٧
(٦) نفع الطيب ١٧٩ ج ١ (٧) ابن خلكان ٢٠ ج ٢ (٨) ابن خلدون ١١٥ ج ١

الى قلم هذا الفيلسوف . ويدل على بعده عن المعقول ان ابن حوقل وهو من معاصري تلك الدولة قدر ما اجتمع في بيت مال الحكم المستنصر بن الناصر بعد موت أبيه من خدمه والمصادر بن وغيرهم فلم يزد على ٤٠٠٠٠ دينار وعد ذلك كثيراً لم يجتمع لدولة من الدول في ذلك العصر (١) وكانت بغداد يومئذ في عصر الاضمحلال وخلفاؤها وقوادها ووزراؤها يتقاتلون على المال ويصادر بعضهم بعضاً

أما في أيام المأمون فالمال الذي كان يجتمع من صوافى الجباية في بيت المال كل عام لم يجتمع في دولة من دول المسلمين ولا غيرهم . وقد وقفنا على مقدار تلك الجباية في مقدمة ابن خلدون نقلاً عن « جراب الدولة » (٢) وهي أقدم جريدة أو قائمة وصلت إلينا من حسابات الدول الإسلامية ، تليها جريدة أخرى نقلها قدامة بن جعفر وأخرى رواها ابن خرداذبة ، وكلها لا تتجاوز أواسط القرن الثالث للهجرة ، وسنذكر كلا منها ونقابل بينها ليتبين لنا مقدار تلك الثروة

ولكننا نرى قبل التقدم الى ذكر الجباية أن نأتى على فذلكة في جغرافية المملكة الإسلامية في أيام المأمون ، لتتضح نسبة أعمال تلك المملكة بعضها الى بعض وإلى عاصمة المملكة العباسية

جغرافية مملكة الاسلام

في عصر المأمون

حدودها

يحدّها من الشرق أرض الهند بما يلي حوض نهر السند شرقاً وبعض الصين وبحر فارس ، ومن الغرب مملكة الروم ، ويعبر عن تلك الحدود الآن بالبحر الاسود وآسيا الصغرى وبحر الروم والروس والبلغار . ومن الشمال بلاد السريز والخزر واللان في آسيا وجبال البرينيه في أوروبا . وفي خريطة هذه الايام بلاد سيبيريا وبحر قزوين وبحر الروم . ومن الجنوب بحر فارس وما يلي مصر من بلاد النوبة (*) وقد بينا مساحتها وعدد سكانها في الجزء الاول من هذا الكتاب

وتقسم هذه المملكة الى عدة أعمال تختلف مساحتها ونسبتها بعضها الى

(١) ابن حوقل ٧٧ (٢) ابن خلدون ١٥٠ ج ١
 (*) تركت تحديد المؤلف على حاله ، فهو يعطى أسماء هذه النواحي كما كانت أيام تأليف هذا الكتاب ، ونذكر هنا التحديد بحسب الاسماء الحالية
 من ناحية الشرق يقول المؤلف : البحر الاسود وآسيا الصغرى وبحر الروم والروس والبلغار ، وهي تعادل اليوم : البحر الاسود وتركيا والبحر الابيض وروسيا وبلغاريا واليونان ، ونظن ان الاصح ان يقال ان هذه حدود مملكة الاسلام من الشمال . أما من الشرق فبلاد

بعض باختلاف الدول والازمنة ، وسنبين ما كانت عليه حوالى عصر المأمون نقلا عن جغرافىي العرب فى تلك الايام وخصوصا الاصطخرى وابن حوقل وابن الفقيه . فهى تقسم الى سبعة وعشرين اقليما ، منها سبعة فى المغرب وعشرون فى المشرق وهى :

أقاليم المغرب

أقاليم المشرق

ديار العرب	العراق	ارمينية	قومس
بحر فارس	خوزستان(الاهواز)	اذربيجان	مفازة خراسان
ديار المغرب	فارس	بلاد الران	سجستان
مصر	كرمان	الجبال	ما وراء النهر
الشام	مكران	الديلم	خوارزم
بحر الروم	طوران	طبرستان	
الجزيرة	السند	جرجان (*)	

واليك وصف كل من هذه الاقاليم بما يمكن من الايجاز :

ديار العرب

وهى جزيرة العرب يحيط بها بحر فارس من عبادان - وهو مصب ماء دجلة فى البحر - فيمتد على البحرين حتى ينتهى الى عمان ، ثم ينعطف على سواحل مهرة وحضرموت وعدن حتى ينتهى الى سواحل اليمن الى جدة ، ثم يمتد الى مدين حتى ينتهى الى ايلة (وهى ايلات الحالية على خليج العقبة) . فهم يريدون ببحر فارس كل ما يحيط ببلاد العرب من المياه ، ولكنهم يعبرون عن الجزء الممتد من باب المنذب الى ايلة ببحر القلزم وهو البحر الاحمر . ويحدها من الغرب الشمالى برا بلاد الشام وفلسطين بخط منحني يمتد من ايلة الى البحيرة المنتنة (أى البحر الميت) فالشراة فالبلقاء فأذرعات وسلمية

التبت وبورما والهند ، بحسب الحدود القديمة . أما اليوم ، فقد اتسعت وحاب بلاد الاسلام حتى شملت الملايو واندونيسيا ووصلت الى الفيليبين

ومن الشمال بلاد السرير والخزر واللان فى آسيا وجبال البرنيه فى اوربا : السرير شعب لم نستطع التعرف عليه ، وان كان يظن على ظننا ان قراءته الصحيحة سرير Cervos وهو الاسم القديم لشعب الصرب ، وكانت مساكنه الاولى عند ما يعرف الآن ببحر اورال بين الجمهوريات الاسلامية السوفيتية الثلاث اوزبكستان وتركمانستان وكازاكنستان ، وقد ذهب المؤلف الى ان بلاد السرير هى بلاد سيبريا الحالية ، وهو فرض مقبول ، والخزر واللان من الشعوب التى كانت تجاور بلاد الاسلام حول بحر قزوين ، أما جبال البرنيه ، فتعرف اليوم خطأ بالبرانس وصحتها جبال البرت بضم الباء أو البرتات أى جبال الباب أو الابواب ، وهى ممرات الجبال

ومن الجنوب بحر فارس وما يلى مصر من بلاد النوبة ، وبحر فارس غير الخليج الفارسى ، وهو الذى يعرف اليوم بالمحيط الهندى ، وبلاد النوبة تقابل السودان الحالى ، وقد ظلت مسيحية الى القرن الرابع عشر الميلادى ثم انتشر فيها الاسلام بعد ذلك (*) عن تحقيق هذه الاقاليم كلها انظر :

فالخناصرة الى الفرات الى الرقة وقرقيسيا والرحبة فالكوفة الى البطائح
فواسط الى عبادان

وتقسم ديار العرب الى الحجاز وفيه مكة والطائف والمدينة واليمامة
ومخاليقها ، ونجد الحجاز المتصل بأرض البحرين ، وبادية العراق ، وبادية
الجزيرة ، وبادية الشام ، واليمن المشتملة على تهامة (*) ونجد اليمن وعمان
ومهرة وحضرموت وبلاد صنعاء وعدن وسائر مخاليق اليمن

بحر فارس

ويراد به عندهم كل البحور المحيطة ببلاد العرب من مصب ماء دجلة في
العراق الى ايلة (١) فيدخل فيه ما نعبر عنه اليوم بخليج فارس وبحر العرب
وخليج عدن والبحر الاحمر وخليج العقبة ولا يهمننا وصفه في هذا المقام

ديار المغرب

يراد بها في اصطلاحهم كل سواحل افريقيا الشمالية وراء حدود مصر غربا
ويدخل في ذلك (١) برقة (٢) افريقية وهي تونس (٣) تاهرت في الجزائر
(٤) طنجة والسوس وزويلة في مراکش

أما برقة فهي مدينة وسط ، واقعة في مستو من الارض خصبة تطيف بها
البادية يسكنها طوائف من البربر ، وبينها وبين افريقية مدينة طرابلس
الغرب ، وهي من عمل افريقية مبنية من الصخر ويلبها المهديّة ثم تونس ،
وهي كبيرة خصبة ثم القيروان وهي عاصمة افريقية وأكبر مدينة فيها واقعة
في البر . وكذلك تاهرت فان عاصمتها تاهرت . ومن مدنها أيضا سجلماسة
وهي بعيدة في الصحراء

ويجعلون الاندلس جزءا من بلاد المغرب لانها كانت تابعة لها عند فتحها .
والاندلس (اسبانيا) مملكة كبيرة عاصمتها قرطبة وحدودها معروفة ، ومن
أشهر مدنها جيان وطليلة وسرقسطة ولاردة ووادي الحجارّة وترجالّة وقورية
وماردة وباجة وغفاق ولبلّة وقرمونة واستجة ورية . وعلى سواحلها شنترين
ومالقة وجبل طارق وغير ذلك

مصر

وحدود مصر في تلك الايام مثل حدودها اليوم تقريبا ويلحقون بها البجة
والنوبة الى حدود البحر الاحمر فالعقبة

(*) يريد ان تهامة تدخل فيها ، والمعروف ان تهامة من الحجاز
(١) الاصطخري ٢٨

الشام

ويراد بها سوريا على العموم وتقسم الى سبعة أقسام :

- (١) جند فلسطين (٢) جند الاردن (٣) جند حمص (٤) جند دمشق
(٥) جند قنسرين (٦) العواصم (٧) الثغور

فجند فلسطين أول أجناد الشام غربا ، يحده من جهة مصر رفح ، ومن الشمال اللجون وفيه يافا وأريحا وبيت لحم وغزة والشراة والبحيرة المنتنة وغوربيسان ونابلس ، وكانت قسبة فلسطين الرملة ويليها في الكبر بيت المقدس

وجند الاردن قصبته مدينة طبرية

وأما جند دمشق فقصبته مدينة دمشق ، وهي أعظم مدن الشام على الاطلاق وهي معروفة

وأما جند حمص فقصبته مدينة حمص وهي مشهورة ، ويتبعها انطربوس وسلمية بطرف البادية وشيزر وحماه وكانتا صغيرتين

وجند قنسرين قصبته حلب وهي مشهورة الى اليوم ، وكان لها شأن كبير لوقوعها في طريق العراق الى الثغور والعواصم . ومن مدنها مدينة قنسرين وهي صغيرة ومعرة النعمان

وأما العواصم فيراد بها أعلى الشام وراء حلب الى اسكندرونة وقصبته انطاكية ، وهي تلي دمشق في النزاهة ، وكانت عاصمة الشام على عهد الروم ، وكان عليها سور ضخيم للغاية قيل ان دوره للراكب يومين (١) ومن مدن العواصم بالش على ضفة الفرات ومنبج في البرية

أما الثغور فهي ما وراء العواصم الى حدود جبل طورس في آسيا الصغرى ، ومن مدنها الشهيرة سميساط على الفرات وملطية وهي أكبر الثغور ، وحصن منصور ومنها الحدث ومرعش وزبطرة والهارونية والمصيصة وأذنة وطرسوس . وقد يدخلون الثغور في العواصم ويطلقون عليها جميعا اسم العواصم . والمراد بالثغور عندهم (أي عند المسلمين) المدن الواقعة على الحدود بينهم وبين الروم ، ولذلك كان عندهم ثغور شامية أي الحدود مما يلي الشام وحدود جزرية أي الحدود مما يلي الجزيرة

بحر الروم

ويراد به وصف ما فيه من الجزائر مما لا دخل له في غرضنا الآن

الجزيرة

بين دجلة والفرات بلاد واسعة تعرف بما بين النهرين ، يسمى القسم الشمالي منها الجزيرة والجنوبي العراق ، والفاصل بينهما تكريت على دجلة والانبار أو هيت على الفرات . ويلحق الجزيرة بعض البلاد وراء الضفتين في بعض المواضع . يحدها من الشمال ميافارقين وما يليها غربا الى الفرات قرب ملطية ، ومن الجنوب هيت على نهر الفرات وتكريت على دجلة ، ويحدها من الغرب الجنوبي بادية الجزيرة ومن الشرق الجبال وأذربيجان

والجزيرة بلاد خصبة جدا مثل بلاد العراق . ومن أشهر مدنها الموصل على دجلة من جهة الغرب وسنجار في وسط البرية بديار ربيعة ، ليس في الجزيرة بلد فيها نخل مثلها ، ونصيبين وكانت أنزه بلد في الجزيرة ، ودارا وهي صغيرة ، ورأس عين مدينة مستوية الارض في دار مضر ، وآمد في أعالي دجلة وجزيرة ابن عمر على دجلة أيضا ، ومن مدنها على الفرات الرقة وقرقيسيا والحديثة وهيت . وفي أواسطها أيضا حران وهي مدينة الصابئين ، والرها وهي قديمة مشهورة بالمدارس والعلوم أيام السريان . وسروج مدينة خصبة كثيرة الاعناب

وفي الجزيرة مفاوز يسكنها قبائل من ربيعة ومضر ، تقيم ربيعة في الشمال الشرقي ومضر في الجنوب الغربي وقد كانوا هناك قبل الاسلام . وهم أهل خيل وغنم وابل على أنهم متصلون بالقرى والمدن فهم بادية حاضرة . وتكريت آخر حدود الجزيرة على دجلة وكان أكثر أهلها نصارى

العراق

هو القسم الجنوبي من بين النهرين وما يجاوره ، طوله من تكريت على دجلة من الشمال الى عبادان على بحر فارس في الجنوب ، وعرضه من قادسية الكوفة في الغرب الى حلوان في الشرق . ومحيطه اذا بدأنا من تكريت نسير شرقا الى شهرزور ثم جنوبا شرقيا الى حلوان فالسيران والصيمرة فحدود السوس الى عبادان ، ثم ينعطف الى البصرة ومنها صعودا نحو الشمال والغرب في البادية على سواد البصرة وبطائحها الى الكوفة ، ثم على الفرات الى الانبار ومن الانبار شمالا الى تكريت . ويسمى ما بين دجلة والفرات السواد . هذه حدود العراق في ابان التمدن الاسلامي ، وهي تختلف عن حدوده الآن وخصوصا لان مجارى الانهر تغيرت ، وسنعود الى تفصيل ذلك في مكان آخر وأشهر مدن العراق بغداد وهي قصبته ، وعاصمة المملكة الاسلامية في ابان مجدها ، بناها المنصور . والبصرة وهي مدينة عربية ، بناها المسلمون في أيام عمر بن الخطاب ، وللبصرة بطائح سيأتي تاريخها في موضع آخر .

وراسط مدينة عربية أيضا بناها الحجاج في وسط السواد . والكوفة غربي الفرات وهي من بناء العرب . ومن مدن العراق النهروان شرقي دجلة على نهر اسمه النهروان جف الآن . وحلوان في آخر حدود العراق شرقا، وكانت مدينة كبيرة بقرب الجبل . والحيرة قرب الكوفة والأبلة قرب البصرة

خوزستان

هي شرقي العراق بينها وبين فارس يحدها من الشمال كور الجبال ، ومن الشرق فارس وأصبهان ، ومن الغرب العراق ، ومن الجنوب خليج فارس عاصمتها مدينة الاهواز ، واليهما تنسب خوزستان فيقال لها الاهواز . وتقسم الى كور أولها كورة الاهواز . ثم جندي سابور والسوس وتستر ورامهرمز وسرق وعسكر مكرم . وقصبة كل كورة المدينة المسماة باسمها

بلاد فارس

وهي واقعة بين خوزستان في الغرب وكرمان في الشرق ، ويحدها شمالا أصفهان وبادية خراسان ، ومن الجنوب والغرب بحر فارس . وتقسم بلاد فارس الى خمس كور أكبرها كورة اصطخر ، قصبتها اصطخر ثم كورة اردشير خرة (*) وقصبتها جور ، وفيها أيضا مدينة شيراز وهي عاصمة بلاد فارس بها دواوينها ودار الامارة . ثم كورة دارابجرد وكورة ارجان قصبتها مدينة أرجان ، ثم كورة سابور وهي أصغر كور فارس وفيها مدينة كازرون . ومن بلاد فارس بقاع يقيم فيها قبائل من الاكراد يزيدون على مئة حتى يتعيشون بالمرعى والحراث في بقاع يقال لها رموم (***) . ويقدرون تلك القبائل في بلاد فارس وحدها بنحو ٥٠٠٠٠٠ بيت (***) ينتجعون المراعى في المشتى والمصيف على مذاهب العرب (***) وقد يكون في البيت الواحد من الارباب والاجراء والرعاة (***) نحو عشرة رجال، فاذا اعتبرنا معدل الرجال في كل

(*) كذا في الاصطخرى ، بالخاء المضمومة ، وفي نسخ اخرى جره بالجيم ودره بالدال (ص ٩٧)
(ص ٩٧)

(**) كذا في الاصل (الاصطخرى ، ص ٦٧) ونظن ان صحتها رموم بالزاي ، جمع : زم ومعناه الزمام ، وهكذا يستعملها الادريسي وياقوت والاصطخرى نفسه يقول في ص ٦٨ في الكلام على كورة سابور : « واما رمومها فهي خمسة وأكبرها رم جيلويه ويعرف برم الزيمجان ، ثم الذي يلي هذا الرم في الكبر رم أحمد بن الليث ... الخ » مما يفهم منه انه يتحدث عن أزمة سابور ومن المعروف انه كان من دواوين الدولة العباسية ديوان يعرف بديوان الازمة

(***) في الاصل (الاصطخرى ، ص ٩٩) ٥٠٠ الف بيت شعر ، ويراد بها الخيام التي كانت قبائل الاكراد تصنعها من الشعر فتقيم بها ، وكل خيمة لاسرة

(***) يريد انه كان لكل قبيلة موضع تقضى فيه الصيف يسمى المصيف وموضوع تقضى فيه الشتاء يسمى المشتى كما كانت العرب تفعل

(***) الارباب هم ارباب البيوت اى اصحابها ، وهم الافراد الذين يملكون الماشية ، والاجراء من يعملون في خدمتهم لقاء أجر ، والرعاة يرعون لهم لقاء نصيب من نتاج الماشية

بيت خمسة كان عدد الرجال الاكراد ٢٥٠٠٠٠٠ رجل ، وباعتبار مايلحقهم من النساء والاولاد يزيد عددهم على عشرة ملايين

كرمان

هي أكبر من فارس واقعة بين فارس في الغرب ومكران وسجستان في الشرق ، ويحدها من الشمال مفازة خراسان ومن الجنوب بحر فارس ، وأشهر مدنها الشيرجان وبم وجيرفت وهرموز

مكران

هي شرقي كرمان والى شرقيها طوران وبعض بلاد السند ، وفي الشمال سجستان وبلاد الهند وفي الجنوب بحر فارس ، وهي أكبر من كرمان ومن مدنها التيز وكيز ودرك وراسك

طوران

هي أصغر من فارس واقعة بين مكران في الغرب وبلاد السند في الشرق والشمال وبحر فارس في الجنوب ، وأشهر بلادها محالي وكيزكانان وقصدار

السند (*)

والسند آخر حدود مملكة الاسلام في الشرق وأشهر مدنها المنصورة وهي بلسان الهنود برهمانا باذ ومنها الديبل على شاطئ البحر والملتان وغيرها . أما المنصورة فانها واقعة على خليج من نهر مهران يحيط بها في شبه الجزيرة وأهلها مسلمون . ويطلق الاصطخري على مكران وطوران والسند اسم السند (**)

(*) جعل الاصطخري ، والمؤلف يتابعه هنا كرمان وطوران داخله في بلاد السند وقال ، « وأما بلاد السند وما يصاقبها مما قد جمعناه في صورة واحدة فهي بلاد السند وشيء من بلاد الهند ومكران وطوران والبدهة ، وشرقي ذلك كله بحر فارس ... » ثم يقول : « والذي يقع من المدن في هذه البلاد : فبناحية مكران التيز وكيز وقنزبور ودرك وراسك .. » (الاصطخري ١٧٠ - ١٧١)

(**) نورد هنا نص الاصطخري ، نظرا لاهميته بالنسبة لتقرير حدود مملكة الاسلام ، من ناحية الشرق على أيامه : « وأما مدن الهند فهي قامهل (أيضا فامهل ، وعند الادريسي مامهل ، وفي جيهان نامه : فامهل وتامهل) وكبناية (أيضا كنباته وكبنايه وكبنايه ، وفي جيهان نامه : كسانة) وسوبارة (في جيهان نامه : جوبارة) وسندان وصيمور والمتان وجندراور (عند الادريسي : الجندور ، والمقدسي : جندوار ، وفي نسخة : الجندورور ، وكتبها ياقوت : جندراون) وبسمد . فهذه من مدن هذه البلاد التي عرفناها . ومن كبناية الى صيمور من بلد بلهرا بعض ملوك الهند ، وهي بلاد كفر ، الا ان هذه المدن فيها المسلمون ، ولا يلي عليهم من قبل بلهرا الا مسلم ، وبها مساجد يجمع فيها الجمعات ، ومدينة بلهرا التي يتيم فيها مانكير ، وله مملكة عريضة »

الاصطخري : مسالك الممالك ، ص ١٧٢ - ١٧٣

أرمينية

هى فى أعالي مملكة الاسلام فوق الجزيرة تحدها من الشرق أذربيجان والران ومن الغرب بلاد الروم (فى آسيا الصغرى) ومن الشمال جبال القبق (القوقاس) ومن الجنوب الجزيرة قصبته ديبيل وفيها دار الامارة والنصارى بها كثيرون ، ومن مدنها خلاط وارزن وقاليقلا وميافارقين ، ويعدها بعضهم من الجزيرة وهكذا فعلنا (*)

أذربيجان

فى شرقى الجزيرة يحدها من الغرب الجزيرة وأرمينية ومن الشرق بحر الخزر وبلاد الديلم ومن الشمال بلاد الران ومن الجنوب كور الجبال . عاصمتها مدينة أردبيل وفيها العسكر ودار الامارة طولها ميلان فى ميلين، ويلى أردبيل فى الكبر المراغة وكانت قبلا دار الامارة وتليها أرمية على شاطئ بحيرة الشراة . ومن مدنها سلماس ومرندوشيز

بلاد الران

هى شمالى أذربيجان يحدها من الشرق بحر الخزر ومن الغرب أرمينية ، ومن الشمال جبل قبق ومن الجنوب أذربيجان . أكبر مدنها مدينة بردعة، ثم تفليس والباب ومنها بيلقان والشاوران وغيرها

الجبال

٤

يراد بالجبال جبال فارس وهى تقسم الى كور أشهرها ماه الكوفة وهى الدينور ، وماه البصرة وتسمى نهاوند . ويحد الجبال من الشرق مفازة خراسان وفارس ، ومن الغرب العراق والجزيرة ، ومن الشمال أذربيجان والديلم والرى وقزوين ، ومن الجنوب خوزستان والعراق . وهى تشتمل على مدن مشهورة أعظمها همذان والدينور وماسبذان وأصبهان وقم وقاشان ونهاوند والور والكرج وقزوين وشهرزور وحلوان . مساحة همذان فرسخ فى فرسخ وكان لها سور ابوابه من حديد . والدينور (ماه الكوفة) نحو ثلثيها . واصبهان مدينتان بينهما ميلان . ونهاوند (ماه البصرة) واقعة على جبل بناؤها من طين . وحلوان مدينة فى سفح الجبل المطل على العراق . وشهرزور قريبة من

(*) جاء فى الاصل طخرى (ص ١٨٠ - ١٨١) : « فأما أرمينية والران وأذربيجان فانا جمعناها فى صورة واحدة ، وجعلناها اقليما واحدا ، والذي يحيط بها مما يلى الشرق الجبال والديلم وغربى بحر الخزر ، والذي يحيط بها مما يلى المغرب حدود الارمن واللان وشيء من حد الجزيرة ، والذي يحيط بها مما يلى الشمال اللان وجبال القبق ، والذي يحيط بها مما يلى الجنوب حدود العراق وشيء من حدود الجزيرة »

العراق • وقزوين في أعالي فارس وهي ثغر بلاد الديلم • وقم مدينة عليها سور وهي خصبة • وقاشان مدينة صغيرة

الديلم

هي جبال مطلة على بحر الخزر (بحر قزوين) يحدها من الجنوب قزوين وبعض أذربيجان ، ومن الشمال بحر الخزر ومن الشرق قومس ومن الغرب أذربيجان • وأهل الديلم صنغان : سكان الجبال وسكان السهول ، ومن توابعها الري وأبهر وزنجان والطاقان وقزوين والرويان

طبرستان

وهي تلي الديلم شرقا واقعة على بحر الخزر أيضا يحدها من الشرق جرجان ومن الغرب الديلم • أكبر مدنها آمل وهي مركز الولاية وسارية وهي بلاد كثيرة المياه ودماوند (أو دنباوند)

جرجان

هي شرقي طبرستان وشمالها يحدها من الشمال تركستان ومن الجنوب قومس ومن الشرق خراسان ومن الغرب بحر الخزر • أكبر مدنها مدينة جرجان وهي أكبر من آمل • ثم استراباد في الجنوب ودهستان على شاطئ البحر

قومس

هي جنوبي جرجان وطبرستان وهما يحدها من الشمال • وأما من الجنوب والشرق فحدودها مفازة خراسان ، ومن الغرب تحدها بلاد الري قصبته مدينة الدامغان

مفازة خراسان

هي بادية واقعة في أواسط بلاد المشرق يحدها من الشمال قومس ومن الجنوب بلاد فارس وسجستان ، ومن الشرق سجستان وخراسان ومن الغرب الجبال والري وهي أقل من بادية العرب سكانا ، وبعض هذه المفازة تابع لخراسان والبعض الآخر تابع لعملي فارس وكرمان ، وهي وعرة ويصعب سلوكها بالخيول لقلة الماء فيها

سجستان

هي واقعة في شمالي مكران يحدها من الشرق مفازة بينها وبين السند • ومن الجنوب مكران ومن الشمال أرض الهند ومن الغرب مفازة خراسان • أكبر مدنها زرنج وبست والطاق وغيرها

خراسان

هي من أخصب بلاد المشرق وأوسعها يحدها من الشرق الشمالي ما وراء النهر ومن الشرق الجنوبي بلاد الهند وسجستان • ومن الشمال خوارزم وبلاد الغز في تركستان • ومن الجنوب مفازة خراسان وفارس • ومن الغرب قومس • وتقسم خراسان الى كور أعظمها نيسابور ومرو وهرات وبلغ يليها كور قوهستان وطوس ونسا وابيورد وسرخس واسفزار وبوشنج وياذغيس وكنج - رستاق ومرورود وجوزجان وطخارستان وزم وآمل

عاصمة خراسان مدينة نيسابور وهي أعظم مدنها جميعا وتسمى أيضا أبو شهر ، واقعة في أرض سهلة أنبيتها من طين سعتها فرسخ في فرسخ • ومدينة مرو وتعرف بمرو الشاهجان وهي قديمة البناء • ومدن خراسان كثيرة وبلادها أهلة وتربتهما خصبة وقد كان للمسلمين منها ارتفاع عظيم

ما وراء النهر

هي آخر بلاد الاسلام شمالا شرقيا يحدها من الشمال بلاد تركستان وبلاد الهند ، ومن الغرب الجنوبي خراسان يفصل بينهما نهر جيحون ، ومن الشمال الغربي خوارزم ومن الجنوب طخارستان • وهو من أخصب أقاليم الاسلام وأنزهها وأكثرها خيرا • وأشهر نواحيها بخاري وسمرقند وكش ونخشاب وبيكند والساغانيان وفرغانة والسغد والشاش وأشروسنة وخوجند

٤

خوارزم

ويحدها الاضطخري تابعة لما وراء النهر فانها مستطيلة الشكل تمتد على ضفاف نهر جيحون في الشمال • يحدها من الشمال بحر خوارزم ومن الجنوب خراسان وبلاد الصغد وتحقق بهذا الاقليم المفاوز من الشرق والغرب • قصبته مدينة خوارزم

هذه خلاصة جغرافية المملكة الاسلامية حوالى عصر المأمون ونسبة أقاليمها بعضها الى بعض ، تمهيدا لما سنذكره من جباية المملكة العباسية ، وهي تشمل كل هذه الاقاليم الا الاندلس • ولم يكن كل اقليم منها قائما بذاته يؤدي خراجه باسمه ، فان بعض هذه الاقاليم كان داخلا في عمل البعض الآخر • وقد اختلف ذلك باختلاف الاعصر ، فربما ورد في قائمة الجباية ذكر خراج اقليم ، ويكون المراد خراج اقليمين أو أكثر مما دخل تحت سيطرة عامله ، اذ كثيرا ما كان الخلفاء يولون العامل عدة أقاليم يسمونها باسم واحد منها لاسباب لا يمكن حصرها

وقبل الشروع في ايراد خراج الاعمال العباسية واستخراج ارتفاع الدولة،

لابد لنا من بيان علاقة تلك الاقاليم أو الاعمال ببغداد عاصمة المملكة بالنظر الى توريد الخراج

علاقة الاعمال العباسية بالعاصمة

قلنا في كلامنا عن ولاية الاعمال في الجزء الاول انها كانت في بادىء الراى أشبه بالاحتلال العسكرى منها بالتملك . وكان العمال في عهد الراشدين هم قواد الجند الذين فتحوا تلك الاقاليم ، وواجباتهم مراقبة سير الاحكام في البلاد التي افتتحوها واقامة الصلاة واقتضاء الخراج، وظلت أعمال الحكومة في داخل البلاد المفتوحة جارية على ما كانت عليه قبل الفتح . وكان الذين يباشرون جباية الخراج ويتولون أعمال الحكومة في البلاد موظفين من أهلها الاصليين ، فاذا اجتمع الخراج والجزية أنفقوا من مجموعهما ما تحتاج اليه ناحيتهم من نفقات ، ودفعوا الباقي الى الحاكم المسلم ، وهذا يدفع منه رواتب الذين معه من القواد والجند وما يقتضيه اصلاح الري من اقامة الجسور والسدود ويرسل الباقي الى بيت المال في عاصمة الخلافة

ذلك كان شأن الاعمال الاسلامية في زمن الراشدين ، ولما أفضى الامر الى بنى أمية واضطر معاوية الى اكتساب الانصار زاد في نفوذ العمال وجعل بعض الاعمال طعمة لهم ، فزادوا استقلالاً في أعمالهم . ثم دعت الاحوال الى تمكين المسلمين من البلاد المفتوحة واستلام أزمة الاحكام بأيديهم وتحويل الدواوين الى لسانهم في أيام عبد الملك ومن جاء بعده - الا جباة الخراج فانهم ظلوا من أهل البلاد الاصليين : القبط في مصر والدهاقين في العراق وفارس . وظل العمال يقبضون صوافي الخراج والجزية وينفقون النفقات اللازمة ويرسلون الباقي الى بيت المال في دمشق، وهو ما يعبرون عنه بارتفاع الجباية . واذا لم تكف الجباية للقيام بالنفقات طالبوا الخليفة بالباقي (١)

ولما تولى بنو العباس ظلت الاعمال على نحو هذا الشكل . ويهمننا في هذا المقام تتبع تلك العلاقة من حيث الجباية فقط . والظاهر أن العمال زادوا استقلالاً من هذا القبيل عما كانوا عليه في أيام بنى أمية ، حتى آل الامر أخيراً الى تضمين الخراج أى تقبيله (*) ، وهو أن يوظف على العامل مال معين

(١) المقرئى ٧٧ ج ١

(*) تقبيل الخراج أو أى مصدر من مصادر الايراد الثابت للدولة معناه العهود به الى رجل يلتزم بأدائه الى الدولة على أقساط ثم يقوم بزراعة الارض واستغلالها بنفسه . فالتقبيل على ذلك يختلف عن الملتمزم اختلافاً واضحاً : ان المتقبيل كان يتعهد بنفسه بالزراعة والعمل ، أى انه مزارع ، أما الملتمزم فى العهد التركى فكان يدفع قيمة الالتزام للدولة مقدماً ثم يجمعه كيف شاء . وقد لجأت الدولة الاسلامية الى تقبيل الارض من أوائل أيام الدولة العباسية ، فكانت كل ناحية تقسم قبالات أى أقساماً مالية ، وتوكل كل قبالة الى المتقبيل الذى يعرض مبلغاً أكبر . وقد عثر جروهمان على أوراق بردية مصرية تثبت أن نظام القبالات عرف في مصر

يدفعه في السنة الى بيت المال في بغداد ، وهو يتولى قبض الخراج والجزية وسائر الضرائب وينفق ما ينفقه كما يشاء لا يطالبه الخليفة الا بالمال المضروب ، ويكون ذلك في امارة الاستيلاء . كذلك فعل الرشيد مع ابراهيم بن الاغلب عامله على افريقية ، وكان هذا الاقليم عالة على الحكومة يحمل اليه من مصر كل سنة ١٠٠٠٠٠ دينار معونة له ، فلما تولاه ابن الاغلب تنازل عن هذا المال وبذل أن يحمل كل سنة ٤٠٠٠٠ دينار (١) وفعل الرشيد نحو ذلك ببرقة وانه جعلها قانونا قائما ، فوجه بمولى له فوزع خراج الارض بأربعة وعشرين ألف دينار (٢) وكذلك فعل المأمون مع عبد الله بن طاهر فانه وظف عليه خراج خراسان وما يتبعه سنة ٢١١ هـ و ٢١٢ هـ قدرا معيناً سيأتي ذكره ، وقس عليه ما قبله الفضل بن مروان من فارس والاهواز وما تقبله عمران بن موسى من السند (٣) ثم صار التوظيف المذكور ضمنا وتكاثر حتى آل الى استقلال الأمراء بولاياتهم

وجملة القول أن المال الذي كانوا يعبرون عنه بخراج البلد الفلاني إنما يراد به ما يرد على بيت المال من خراج ذلك البلد بعد أداء اعطيات الجند المقيم فيه ونفقات الجباية واصلاح الري وسائر الكلف (٤) أو بطريق التوظيف كما تقدم فما يجتمع من جبايات الاعمال يعبرون عنه بارتفاع الدولة أو جباية الدولة أي مجموع صافي الدخل ، لا ينفق منه الا على موظفي الدواوين ورجال الدولة في بغداد غير ما يأخذه الخليفة وأهله مما سيأتي تفصيله . وقد صرح ابن خلدون في مقدمة كلامه عن مقدار تلك الجباية في أيام المأمون بقوله : « ما يحمل الى بيت المال ببغداد في أيام المأمون من جميع النواحي نقلته عن جراب الدولة » (٥) فبالقياس على ما تقدم يعتبر كل ما يرد من الكلام عن ارتفاع الدولة انه صافي أموال الجباية

من أوائل العصر العباسي ، وان القبالة كانت تعطى لمدة أربع سنوات ، ووصف المقرئ في الخطط (٩٨/١) الطريقة التي كان يتم التقبيل بها فقال : « ان متولى خراج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذي تنهيا فيه قبالة الاراضي ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات ، وكتاب الخراج بين يدي متولى الخراج يكتبون ما انتهى اليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس . وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالاربع سنين من أجل الظم أو الاستبحار وغير ذلك فاذا انقضى هذا الامر خرج كل من كان تقبل أرضا وضمناها في ناحيته ، فيتولى زراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ، ويحمل ما عليه من الخراج في ابانه على اقساط ، وبحسب له من مبلغ قبائله وضمائه لتلك الاراضي ما ينفقه في عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضاربة (أي بحساب) مقدرة في الخراج . ويتأخر من مبلغ الخراج في كل سنة في جهات الضمان والمتقبلين »

(١) ابن الاثير ٦٣ ج ٦ (٢) اليعقوبي (كتاب البلدان) ١٣٣ (٣) ابن خرداذبة ٣٤ و ٤٣ و ٤٨

و ٥٧ (٤) المقرئ ٩٧ ج ١ (٥) ابن خلدون ١٥٠ ج ١

جباية الدولة العباسية

في العصر الاول

فلنتقدم بعد هذا التمهيد الى تفصيل جباية الدولة العباسية في أيام المأمون باعتبار ما يرد من كل عمل في السنة • والتوفق الى ذلك نادر في تاريخ الاسلام لأن القوم قلما يدونون غير حوادث الحرب والفتح والثورات وما الى ذلك

أما قوائم ابن خلدون وقدامة وابن خرداذبة فقد عثرنا عليها عرضا ، وهي :

(١) قائمة ابن خلدون : هي أقدمها كلها ، وقد أوردها ابن خلدون في مقدمته في عرض كلامه عن « أن آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها » ، وقال انه نقلها عن جراب الدولة ، وفيها مقدار الخراج الذي كان يرد على بيت المال في بغداد في أيام المأمون • وقبل تحقيق ذلك الزمن توجه التفات القارئ لما تطرق الى هذه القائمة من الخطأ بتوالي الأعوام • وقد تصفحنا النسخ المطبوعة من مقدمة ابن خلدون في مصر والشام ، فرأينا خطأ في أسماء بعض البلاد الواردة في تلك القائمة ، نظنه وقع من النساخ لتشابه في أشكال بعض اللفاظ . فلا بد من التنبيه الى ذلك واصلاحه قبل ايراد القائمة المذكورة ، لأن الخطأ اللفظي المشار اليه يجر الى الخطأ المعنوي ، لوقوعه في أسماء البلاد أو الاقاليم التي حمل الخراج منها ، وهاك اصلاحها :

١ - كنكر (١) : هي لفظ لا معنى لها في هذا المقام ، وصوابها « كسكر » ، وهو إقليم من أقاليم السواد

٢ - طبرستان والروبان ونهاوند (٢) ، فالروبان بالباء صوابها « الرويان » بالياء ، وهي من إقليم الديلم وقد ذكرناها في محلها ، ونهاوند قسبة كورة ماة البصرة من كور الجبال كما تقدم • ونظرا لبعدها من طبرستان والرويان ، فالغالب أن يكون المراد بها بلدا آخر قريبا من هناك ، نظنها « دماوند » ، وهي من كور طبرستان

(١) في السطر الثامن من طبعة بولاق صفحة ١٥٠

(٢) في السطر ٢١ من الصفحة المذكورة

٣ - ما بين الكوفة والبصرة (١) : لم نر في سائر القوائم ولا في غيرها من التقاويم كورة بهذا الاسم . وقد لاحظ ذلك البارون فون كريمر المؤرخ الألماني ، ولكنه حسبها كورة من كور السواد واقعة وراء الفرات بين الكوفة والبصرة ، دخلت في القوائم الأخرى باسم آخر (٢) . والصحيح على ما نرى أن النساخ أخطأوا في قراءتهم « ماين » ، وصوابها « ماها » أو « ماهين » : مثني « ماه » ، فيكون المراد « ماها البصرة والكوفة » وهما كورتان من كور الجبال ، قسبة الأولى نهاوند ، وقسبة الثانية الدينور كما تقدم . ويؤيد ذلك سقوط هاتين الكورتين من قائمة ابن خلدون بالكلية

٤ - ماسبذان والدينار (٢) : ماسبذان من كور الجبال ، تقدم ذكرها ، وأما « الدينار » فلا مسمى لها في بلاد الاسلام ، وقد يتبادر الى الذهن أنها تحريف « الدينور » قسبة ماه الكوفة لو لم تكن قد وقفنا على اسم الماهين معا في هذه القائمة ، فهي على الغالب مبدلة من « الريان » وهي كورة بقرب كسكر في العراق (*)

وهناك غلط نسخي في تعيين مقدار الخراج في بعض الاقاليم صوابه ظاهر ، مثل قوله عن خراج كور دجلة انه عشرون ألف ألف درهم وثمانية دراهم ، والعادة أن لا يدونوا في الديوان آحاد الدراهم (٤) فالغالب أن يكون صوابها وثمانمائة ألف درهم . وكذلك قوله عن جباية الاهواز انها خمسة وعشرون ألف درهم ، والصواب ٢٥ ألف ألف درهم ، لأنها نحو ذلك في القائمتين الأخرين . وكقوله في طبعة بولاق عن خراج قومس « ألف ألف مرتين وخمسمائة ألف من نقر الفضة » ونظن الصواب « ومن نقر الفضة ألف » ، فيكون خراجها ١ ٥٠٠ ٠٠٠ درهم و ١٠٠٠ من نقر الفضة . وكقوله عن العسل الوارد من الموصل انه ٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ رطل والأقرب الى الصواب أن يكون ٢٠٠٠٠ رطل فقط . ومن هذا القبيل خراج مصر ، فقد ورد هناك أنه « ألف ألف الخ » ، والصواب على ما نرى « ألفا ألف الخ » بالقياس على جبايتها في ذلك العصر . والخطأ انما وقع في النسخ لتشابه اللفظين خطأ

أما زمن هذه القائمة ، فقد عينه ابن خلدون صريحا فقال انه في أيام المأمون ، ولكنه لم يعين السنة . والمأمون حكم ٢٢ سنة من سنة ١٩٦ - ٢١٨ ، وحساب بيت المال في بغداد احترق في الفتنة بين الأُميين والمأمون ثم لم يدون

(١) في السطر ٢٦ من تلك الصفحة (٢) Cult. gesch. des Orients 1.356 (٣) في السطر ٢٧ من تلك الصفحة

(*) مما يؤسف له أن كل طبعات المقدمة ، بعد طبعة بولاق ، وقعت في هذه الأخطاء ، ومن الغريب أن الذين أشرفوا على الطبعة الأنيقة التي أخرجتها مطابع بيروت سنة ١٩٥٦ لم يغيروا بتصويب اللفاظ التي تنبه اليها العلامة المحقق جرجي زيدان منذ نيف وأربعين سنة ، ثم يقال بعد ذلك انها طبعات علمية مراجعة مصححة ..

(٤) الطبرى ١٤٦٨ ج ٣

الحساب الا بعد سنة ٢٠٤ هـ (١) فالقائمة المذكورة كتبت في ما بين ٢٠٤ و ٢١٨ هـ ونظراً لاختلاف خراج خراسان فيها عما وظفه المأمون على ابن طاهر سنة ٢١١ و ٢١٢ هـ ، فالأرجح أنها كتبت بين ٢٠٤ و ٢١٠ هـ

ورأينا للبارون فون كريمر المذكور انتقادا على تاريخ قائمة ابن خلدون ، خلاصته : أنها كتبت قبل عصر المأمون بعشرات من السنين ، بحيث تتصل بعصر المهدي أو الهادي أي بين سنة ١٥٨ و ١٧٠ هـ ، ومن أدلته على ذلك «أنه ورد فيها ذكر خراج السند وافريقية وكانتا في أيام المأمون قد استقلتا عن سلطة بغداد ، ولم يذكرهما قدامة ولا ابن خرداذبة» . والبارون فون كريمر لا يستخف برأيه في تاريخ الاسلام وتمدنه وآدابه ، لأنه من أهل التحقيق والبحث ومن أكثر الألمان تمحيصا للحقائق . ولكننا نراه واهما في حكمه على هذه القائمة للأسباب الآتية :

أولا : أن استقلال الاقاليم عن سلطة بغداد لم يكن يستلزم استقلالها عن الخلافة العباسية ، وقطع المال عنها . نعم ان افريقية استقل بها الأغالبة ، وتوارثوا الحكم فيها من سنة ١٨٤ - ٢٩٦ هـ ، ولكن استقلالهم هذا لا يمنع تأديتهم مالا معيناً كما كان يفعل معظم الأمراء المستقلين في مصر وخراسان وغيرهما . فانهم كانوا يخطبون لخليفة بغداد ويعتبرون أنهم تابعون له دينياً فقط - كذلك كان شأن الدولة الطاهرية في خراسان ، والطولونية في مصر (٢) ، وكان بعضهم يقدم المال باسم الهدية ، والبعض الآخر باسم الخراج ، أو الضمان أو غيرها . وزد على ذلك أن افريقية لم تكن تحمل مالا الى بيت المال الا بعد سنة ١٨١ هـ ، أي بعد أن تولاها ابراهيم بن الأغلب ، وهو الذي فرض على نفسه ٤٠٠٠٠ دينار . فلا يبعد أن يستمر الأغالبة على دفع مثل هذا المال الى أيام المأمون . لأن الخلفاء العباسيين ظلوا يعدون افريقية من مملكتهم كل أيام الأغالبة ، وكانوا يعينون الولاة عليها من بغداد باعتبار أن الأغالبة تحت هؤلاء الولاة (٣) ويقال نحو ذلك في السند ، بل نرى في هذا شاهداً أقرب على صحة رواية ابن خلدون ، فان المأمون نفسه استعمل على السند سنة ٢١٦ هـ عاملاً اسمه عمران بن موسى العتكي (٤) على أن يحمل اليه منها مليون درهم بعد كل نفقة (٥) ويدل ذلك على سيادته عليها ، وان كان المال المذكور أقل كثيراً مما ذكره ابن خلدون ، اذ يختلف المراد بحدود السند باختلاف الأزمنة . أما عدم ورود هذين البلدين في قائمتي قدامة وابن خرداذبة فقد يكون سببه عارضا ، اما لانقطاع الخراج منهما بعد قائمة ابن خلدون ، أو لأسباب أخرى راجعة الى دخول بعض

(١) قدامة ٢٣٦ (٢) القرظي ٣٢١ ج ١ (٣) ابن الاثير ٤٥ ج ٧ (٤) ابن الاثير ١٧١ ج ٦
(٥) ابن خرداذبة ٥٧

الإقليم في بعض أو غير ذلك كما سيتضح من مقابلة القائمتين التاليتين .
وعلى كل حال فإن افتراض هذه الأسباب أقرب إلى الصواب من اتهام ابن
خلدون بالخطأ أو الوهم ، وهو ثقة كثير التبصر والتمحيص (*) . وقد قال
صريحا أن هذه الجباية وردت على بيت المال في أيام المأمون

ثانيا : ان ابن خلدون استحوذ على أوراق رسمية من أيام المأمون عن
الدخل والخرج ، كان يرجع إليها في تحقيق ما يكتبه في هذا الشأن ونحوه (١)

ثالثا : أن الديوان احترق في أيام الأمين ، وقد قدمنا أنه لم يدون فيه
حساب إلا بعد سنة ٢٠٤ هـ ، وأما ما كان منها قبل ذلك فقد ضاع

فبناء على ذلك يترجح عندنا أن يكون الحق في جانب ابن خلدون ، وأن
يكون البارون فون كريمر وأهما في اعتراضه وفوق كل ذي علم عليم

(٢) قائمة قدامة : دونها قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي في كتابه
المسمى : « كتاب الخراج » ولم يصل إلينا منه إلا نتف طبعت في لايدن بعناية
دي خويه المستشرق الهولندي الشهير ، وقد توفي قدامة سنة ٣٣٧ هـ ، وكان
أبوه نصرانيا وأسلم في أيام المكتفى (من ٢٨٩ - ٢٩٥ هـ) وتولى مناصبا كبيرا
من مناصب الدولة العباسية ، وألف كتبا كثيرة من جملتها كتاب الخراج هذا .
ويظهر أنه كتبه نحو سنة ٣١٦ هـ نقلا عن أوراق رسمية اتصلت به . ويستدل
من مطالعة الكتاب أن ماورد فيه من جباية البلاد يراد به جبايتها نحو سنة
٢٢٥ هـ (**)

(*) لانظن أن ابن خلدون معصوم عن الوهم في مسائل المال والجبايات خاصة ! بل ربما كان
وهمه في هذه الناحية من أقوى المآخذ على تاريخه ، واليك أمثلة بسيطة نأخذها من
فصل واحد ، هو ذلك الذي يتحدث عنه المؤلف هنا وعنوانه « في أن آثار الدولة كلها على
نسبة قوتها في أصلها » (بولاق ، المقدمة ص ١٤٨ وما يليها - بيروت ١٨٨٦ ص ١٥٤
وما يليها - بولاق ، طبعة ثانية ١٢٢١ هـ . ص ١٦٧ وما يليها) :
« ... واعتبر ذلك بجوائز ابن ذى يزن لوفد قريش ، كيف أعطاهم من أرطال الذهب والفضة
والاعبد والوصائف عشرين عشرين ، ومن كرش العنبر واحدة ، وأضعف ذلك بعشرة أمثاله
لعبد المطلب ، وإنما ملكه يومئذ قرارة اليمن خاصة تحت استبداد فارس ، وإنما حمله على
ذلك همة نفسه ، وما كان لقومه التبابعة من الملك في الأرض والغلب على الأمم في العراقين
والهند والمغرب ... »
« ... وكان الصنهاجيون بافريقية أيضا إذا جازوا الوفد من أمراء زناتة الوافدين عليهم ، فإنما
يعطونهم المال أحمالا والكساء تخوتا والحملان جنائب عديدة ... »
« ... هذا جوهر الصقلي الكاتب قائد جيش العبيديين لما ارتحل إلى فتح مصر استعد من
القيروان بألف حمل من المال ، ولا تنتهي اليوم دولة إلى مثل هذا ... »
وفي هذه الأمثلة كفاية ...

(١) ابن خلدون ٢٢٩ ج ١
(**) ثبت الآن ان قدامة بن جعفر الكاتب لم يؤلف كتابه في الخراج وحده ، وإنما وضع موسوعة
شاملة لكل ما يحتاج إليه كتاب الدولة من المعارف ، أي ان كتاب قدامة كان شبيها بكتاب
صبح الاعشى للقلقشندي مثلا ، وقد عثرنا عليه قطعا متفرقة ، أحداها تلك التي نشرها
دي خويه عن الخراج وأخرى نشرها الدكتور طه حسين والاستاذ عبد الحميد العبادي عن
« نقد النثر » ، ثم عثرنا على قطعتين أخريين الأولى هي أول الكتاب ، وفيها يعرض قدامة
لمنهج كتابه وما يحويه من المباحث ، والثانية عن نقد الشعر ، ويعدهما للنشر الآن أحد
الاساتذة السوريين

(٣) قائمة ابن خرداذبة : هو عبدالله بن خرداذبة ، وذكر صاحب الفهرست أنه كان يتولى البريد في بلاد الجبال، ويظهر أنه كتب وهو في هذا المنصب كتابه « المسالك والممالك » وفيه هذه القائمة ، ويظن دي خويه ناشر هذا الكتاب أن ابن خرداذبة كتبه سنة ٢٣٢ هـ ، ثم أضاف إليه بعض الزيادات فيما بعد بحيث لا يتجاوز حوالى سنة ٢٥٠ هـ

هذه هي القوائم الثلاث ، وفيها جباية الدولة العباسية في ابان ثروتها ، فلنوردها باعتبار قدمها وأقدمها قائمة ابن خلدون، ثم قدامة، ثم ابن خرداذبة:

١ - جباية الدولة العباسية

(في أيام المأمون - نقلا عن ابن خلدون) (*)

أسماء الأقاليم	من الدراهم	من الأموال والغلال
السواد	٢٧ ٨٠٠ ٠٠٠	ومن الحلل النجرانية ٢٠٠ حلة ومن طين الحتم ٢٤٠ رطلا
كسكر	١١ ٦٠٠ ٠٠٠	
	المجموع	٣٩ ٤٠٠ ٠٠٠

(*) قائمة ابن خلدون التي نقلها من خط كاتب من كتاب الخراج يسمى أحمد بن محمد بن عبد الحميد لا تخلو من مشاكل تجعل الاعتماد عليها واستخراج نتائج منها أمرا عسيرا . مثال ذلك انه يقول : غلات السواد ٢٧ ألف درهم مرتين و ٨٠٠ ألف درهم . . . الخ ويقول في غلات حلوان : ٤ آلاف درهم مرتين و ٨٠٠٠ درهم ، وفي خراج كيرمان : ٤ آلاف درهم مرتين ومائة ألف درهم . ثم يجيء الى مكران فيقول : ٤٠٠ ألف درهم مرة ، وبعد أن ينتهي من القائمة يقول : « وأما الاندلس فالذى ذكره الثقات أن عبد الرحمن الناصر خلف في بيوت أمواله ٥ آلاف دينار مكررة ثلاث مرات ، يكون جملتها بالقناطر ٥٠٠ ألف قنطار» فما معنى المرة والمرتين والثلاث مرات ؟ هل المراد أن هذا المبلغ كان يدفع على دفعتين ، كل دفعة نصف القيمة أم المراد أن هذا المبلغ يؤدي مرتين ، وبذلك تكون جباية هذه النواحي ضعف الرقم المذكور ؟

ربما شرحت لنا هذه الناحية عبارته الاخيرة عن الاندلس ، فهو يقول ان الناصر خلف في خزائنه ٥ مليون دينار مكررة ثلاث مرات ، أى انه خلف ١٥ مليون دينار وعلى هذا يكون المراد بلفظ مرتين هو « مكررة مرتين » وهى طريقة غير طبيعية في تدوين الأرقام

ثم ان ابن خلدون يحول مبلغ ١٥ مليون دينار الى قناطر فيقول انها ٥٠٠.٠٠٠ قنطار من الدنانير ، وعلى هذا فيكون القنطار الواحد ٣٠ دينارا وهى قيمة غريبة للقنطار ومع ذلك ، فنريد أن نعتمد عليها لعلنا نخرج منها بشيء

يقول ابن خلدون انه رأى في بعض التواريخ ان المحمول الى بيت مال الرشيد بلغ ٧٥٠٠

من الأموال والغلال	من الدراهم	أسماء الأقاليم
مجموع ما قبله	٣٩ ٤٠٠ ٠٠٠	
(*)	٢٠ ٨٠٠ ٠٠٠	كور دجلة
	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	حلوان
وسكر ٣٠ ٠٠٠ رطل	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	الاهواز
ومن ماء الورد ٣٠ ٠٠٠ و قارورة ومن الزيت	٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	فارس
الاسود ٢٠ ٠٠٠ رطل		
ومتاع يمانى ٥٠٠ ثوب و ٢٠٠٠٠ رطل من	٤ ٢٠٠ ٠٠٠	كرمان
التمر	٤٠٠ ٠٠٠	مكران
و ١٥٠ رطلا من العود الهندي	١١ ٥٠٠ ٠٠٠	السند وما يليه
ومن الثياب المعينة ٣٠٠٠ ثوب ومن الفانيد	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	سجستان
٢٠ رطلا		
ومن نقر الفضة ٢٠٠٠ نقرة و ٤٠٠٠ برذون	٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠	خراسان
و ١٠٠٠ رأس رقيق و ٢٠٠٠٠ ثوب متاع		
و ٣٠٠٠ رطل أهليلج		
درهم	١٦٥ ١٠٠ ٠٠٠	(المجموع)

قنطار ، فاذا قلنا - على حساب ابن خلدون - ان القنطار ٣٠ دينارا لكنت قيمة ما حمل الى الرشيد بالدنانير ٢٣٥٠٠٠ دينار ، وهو مبلغ غير معقول يجعلنا نشك في قيمة هذه التقديرات التي يوردها ابن خلدون . والرأى عندي أن المراد بلفظ مرتين ان هذا القدر يحمل الى الخليفة مرتين في مواعدين مختلفين ، بدليل انه يقول في بعض الحالات : مرة فقط ، وبذلك تتغير ارقام القائمة تماما . ومن الغريب ان حسن ابراهيم حسن نقل هذه القائمة عن جرجى زيدان دون اشارة ودون تغيير في حرف واحد

ثم ان القائمة تهمل قيمة الاشياء الاخرى التي كانت ترسل مع الاموال ، كأنها كانت هدايا ، أو زيادة على المال يرسلها الوالى من عنده ، والحقيقة أنها جزء لا يتجزأ من الخراج ، فقد كان بعضه يرسل مالا وبعضه عينا ، وهذا ثابت من اوراق البردى المصرية التي نشرها ادولف جروهمان . ومن البيانات التي نجدها في هذه الاوراق نستطيع ان نستنتج ان هذه الاشياء العينية كانت تقدر بثلاث قيمة الخراج كله أو نصفه على اكثر تقدير

وهذه حقيقة اخرى تقلل من قيمة الارقام التي يوردها ابن خلدون

وعلى اى الاحوال ، فقد تركنا الارقام فى الاصل على حالها ، على اعتبار انها تعطى فكرة عامة عن « نسب » جبايات الاقاليم بعضها الى بعض

(*) الاصل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم وقد صوبها المؤلف وهو على حق فى تصويبه

من الأموال والغلال	من الدراهم	أسماء الاقاليم
	١٦٥١٠٠٠٠٠٠	(بمجموع ما قبله)
درهم		
و ١٠٠٠٠ شقة ابريسم	١٢٠٠٠٠٠٠٠	جرجان
ومن نقر الفضة ١٠٠٠٠ نقرة	(*) ١٥٠٠٠٠٠٠٠	قومس
و ٦٠٠ قطعة من الفرش الطبرى و ٢٠٠ كساء	٦٣٠٠٠٠٠٠٠	طبرستان والريان
و ٥٠٠ ثوب و ٣٠٠ منديل و ٢٠٠ جامه		ودماوند
و ٢٠٠٠٠ رطل عسل	١٢٠٠٠٠٠٠٠	الرى
و ١٠٠٠٠ رطل من رب الرمانين و ١٢٠٠٠٠ رطل	١١٣٠٠٠٠٠٠٠	همدان
عسل		
	١٠٧٠٠٠٠٠٠٠	ماها البصرة
		والكوفة
	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	ماسبدان والريان**
	٦٧٠٠٠٠٠٠٠	شهر زور
و ٢٠٠٠٠٠ رطل من العسل الأبيض	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الموصل وما يليها
	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	اذربيجان
و ١٠٠٠٠ رأس من الرقيق و ١٢٠٠٠٠٠ زق عسل وعشر	٣٤٠٠٠٠٠٠٠٠	الجزيرة وما يليها
بزاة و ٢٠ كساء		من أعمال الفرات
و ٢٠ من القسط (***) المحفور و ٥٣٠ رطلا من	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠	أرمينية
الرقم (ضرب من الوشى) و ١٠٠٠٠٠ رطل من		
المسايح السورماهى و ١٠٠٠٠٠ من الصونج (نوع من		
الأسماك البحرية) و ٢٠٠٠ بغل و ٣٠٠ مهرا		
	١٠٠٠٠٠٠٠٠	برقة
و ١٢٠ بساطاً	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠	إفريقية
درهم	٣١٨٦٠٠٠٠٠٠٠	(المجموع)

(*) فى الاصل : «الف الف مرتين وخمسمائة الف من نقر الفضة» وقد اقترح المؤلف قراءتها هكذا : الف الف مرتين وخمسمائة (و) الف من نقر الفضة . ونظن ان الاصل مستقيم فيكون حساب خراج قومس على هذا : ١٠٠٠٠٠٠٠ مرتين + ٥٠٠٠٠٠٠ من نقر الفضة

(**) فى الاصل الدينار ، وقد رأى المؤلف تصويبها الى «الريان» مع ان هذا الموضوع قد ذكر آنفا ، وقد استبعد ان تكون الدينور

(***) فى الاصل : البسط وفى نسخه القسط ، وقد اختار المؤلف القراءة الثانية . ونظن ان البسط اصبح فهى نوع من النسيج

والجهات التالية وردت جبايتها بالدنانير:

من الأموال والغلال	من الدنانير	أسماء الاقاليم
و ١٠٠٠٠ حمل زيت	٤٠٠٠٠٠	قنسرين
	٤٢٠٠٠٠	دمشق
	٩٧٠٠٠	الأردن
و ٣٠٠٠٠٠ رطل زيت	٣١٠٠٠٠	فلسطين
	٢٩٢٠٠٠٠	مصر
سوى المتاع (لم يذكر)	٣٧٠٠٠٠	اليمن
	٣٠٠٠٠٠	الحجاز
دينار وتساوى ٧٢ ٢٥٥ ٠٠٠ درهم باعتبار الدينار ١٥ درهماً وهو تقديره في ذلك العصر	٤ ٨١٧ ٠٠٠	(المجموع)
	٧٢ ٢٥٥ ٠٠٠	فيكون المجموع بالدراهم
	٣١٨ ٦٠٠ ٠٠٠	يضاف اليه جباية الأقاليم المذكورة قبله
	٣٩٠ ٨٥٥ ٠٠٠	(الجملة) درهم

وترى من النظر في هذه القائمة أن خراج اقاليم المشرق كانوا يقدرونه بالدراهم ، وخراج اقاليم المغرب بالدنانير (الا برقة وافريقية) وسترى نحو ذلك أيضا في القائمتين الاخرين ، والسبب على ما يظهر أن مناجم الفضة كانت أكثر في اقاليم المشرق منها في المغرب ، وبالعكس ذلك مناجم الذهب

فمجموع جباية اقاليم المشرق (مع برقة وافريقية) ٣١٨٦٠٠٠٠٠ درهم ، ومجموع خراج سائر اقاليم المغرب ٤٨١٧٠٠٠٠ دينار ، حولناها الى دراهم باعتبار الدينار ١٥ درهماً ، وهو صرفه في ذلك العصر فبلغت ٧٢٢٥٥٠٠٠٠ درهم ، وباضافتها الى جباية اقاليم المشرق بلغ المجموع كله ٣٩٠٨٥٥٠٠٠ درهم

ورأينا في مانقله فون كريمر من قائمة ابن خلدون بلدين هما الكرج والجيلان غير موجودين في ما لدينا من النسخ - نظنه وجدتهما في نسخة فون همر برجشتال المستشرق النمساوي . خراج الاولى ٣٠٠٠٠٠ درهم ، والثانية ٥٠٠٠٠٠ درهم ، وليس هنا مكان التحقيق عن صحة هذه الرواية أو عدم صحتها

اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدراهم
(مجموع ما قبله)	٢٨٣٠٠	١٦٤٠٠	٢٦٠٠٠٠٠
نهر درقيط	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
نهر جوبر	١٥٠٠	٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠
باروسما ونهر الملك	٣٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٢٠٠٠
الزوابي الثلاثة	١٤٠٠	٧٢٠٠	٢٥٠٠٠٠
بابل وخطرنية	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
الفلوجة العليا	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠٠
الفلوجة السفلى	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
طسوج النهرين	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠٠
» عين التمر	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠٠
» الجبة والبداءة	١٥٠٠	١٦٠٠	١٥٠٠٠٠
سوراو وبرنسيا	١٥٠٠	٤٥٠٠	٢٥٠٠٠٠
البرس الأعلى والأسفل	٥٠٠	٥٥٠٠	١٥٠٠٠٠
فرات بادقلى	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٦٢٠٠٠٠
طسوج السليحين	١٠٠٠	١٥٠٠	١٤٠٠٠٠
رودستان وهرمزجرد	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠٠٠
تستر	٢٢٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
ايغار يقطين	١٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٤٨٠٠
كسكر	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
طساسبيج السواد في الجانب الشرقى :	٢٥٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠٠٠٠
طسوج بزرجسابور	٤٨٠٠	٤٨٠٠	١٢٠٠٠٠
» الرذابين	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
» نهر بوق	١٦٠٠	١٥٠٠	٣٣٠٠٠٠
كلواذى ونهر بين	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٤٠٠٠٠
جازر والمدينة العتيقة	١٠٠٠	١٤٠٠	٢٤٦٠٠٠
روستقباد	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠٠٠
سلسل ومهروذ			
(المجموع)	٩٦٠٠٠	٩٨٩٠٠	٧٠٤٤٨٠٠

اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدراهم
(مجموع ما قبله)	٩٦٣٠٠	٩٨٩٠٠	٧٠٤٤٨٠٠
جلولا وجللتا	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الديبين	١٩٠٠	١٣٠٠	٤٠٠٠٠
الديسكرة	١٨٠٠	١٤٠٠	٦٠٠٠٠
البذنجين	٦٠٠	٥٠٠	٣٥٠٠٠
طسوج برز الروذ	٣٠٠٠	٥١٠٠	١٢٠٠٠٠
النهروان الأعلى	١٧٠٠	١٨٠٠	٣٥٠٠٠٠
النهروان الأوسط	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠٠٠٠
بادرايا وباكسابا	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٣٣٠٠٠٠
كور دجلة	٩٠٠	٤٠٠٠	٤٣٠٠٠٠
نهر الصلة	١٠٠٠	٣١٢١	٥٩٠٠٠
النهروان الأسفل	١٧٠٠	١٣٠٠٠	٥٣٠٠٠
مجموع خراج السواد	١١٥٦٠٠	١٣٥٦٢١	٨٨٢١٨٠٠

فمجموع جباية السواد باعتبار نواحيه ١١٥٦٠٠ كر حنطة ، و ١٣٥٦٢١ كر شعير ، و ٨٨٢١٨٠٠ درهم . على أن هذا المجموع يختلف عما قاله قدامة المذكور بعد أن أورد خراج كل ناحية بالتفصيل ، كما تقدم ، فقد قال في إيراد المجموع : « ذلك ارتفاع السواد سوى صدقات البصرة من الحنطة ١٧٧٢٠٠ كر ، ومن الشعير ٧٢١٩٩٦٢١ كرا ، ومن الورق ٨٠٠٩٥٠٠ ر ٨٠٠ درهم (١) ولعل السبب في هذا الفرق خطأ في قراءة بعض الأعداد . على أن الفرق على كثرته لا يعتد به فيما نحن فيه . بقي علينا أن نحول الحنطة والشعير الى دراهم ، وقد فعل جعفر ذلك فحولهما باعتبار ثمن الكرين المقرونين من الحنطة والشعير ستين ديناراً ، والدينار على صرف خمسة عشر درهماً بدينار ، فبلغ ذلك ٨٥٠٣٦١ ر ١٠٠ درهماً وقال ان صدقات البصرة ترتفع في السنة ٦٠٠٠٠٠ درهم ، فاذا جمعت ذلك كله بلغ ١١٤٦٥٧ ر ٦٥ درهماً على هذه الصورة

الدراهم المجموعة ورقاً	٨٠٠٩٥٠٠
قيمة الحنطة والشعير بالدرهم	١٠٠٣٦١٨٥٠
صدقات البصرة	٦٠٠٠٠٠
درهماً	١١٤٦٥٧٦٥٠

هذا هو ارتفاع السواد ، فلنتقدم الى إيراد جبايات سائر الاقاليم في المشرق والمغرب . وهي مع السواد :

درهم	أقاليم المشرق	درهم	أقاليم المشرق
٤ ٥٠٠ ٠٠٠	آذربيجان	١١٤ ٤٥٧ ٦٥٠	السواد
٢٠ ٠٨٠ ٠٠٠	الري ودماوند	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	الاهواز
١ ٨٢٨ ٠٠٠	قزوين وزنجان وابهرا	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	فارس
١ ١٥٠ ٠٠٠	قوس	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	كرمان
٤ ٠٠٠ ٠٠٠	جرجان	١ ٠٠٠ ٠٠٠	مكران
٤ ٢٨٠ ٧٠٠	طبرستان	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	أصبهان
٩٠٠ ٠٠٠	تكرت والطيرهان	١ ٠٠٠ ٠٠٠	سجستان
٢ ٧٥٠ ٠٠٠	شهرزور والصامغان	٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠	خراسان
٦ ٣٠٠ ٠٠٠	الموصل ومايلها	٩٠٠ ٠٠٠	حلوان
٣ ٢٠٠ ٠٠٠	قردي وبديدي	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	ماه الكوفة
٩ ٦٣٥ ٠٠٠	ديار ربيعة	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	ماه البصرة
٤ ٢٠٠ ٠٠٠	أرزن وميفارقين	١ ٧٠٠ ٠٠٠	همدان
١٠٠ ٠٠٠	طرون	١ ٢٠٠ ٠٠٠	ماسبدان
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	آمد	١ ١٠٠ ٠٠٠	مهرجان قندق
٦٠٠٠ ٠٠٠	ديار مضر	٣ ١٠٠ ٠٠٠	الايغارين
٢ ٩٠٠ ٠٠٠	أعمال طريق الفرات	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	قم وقاشان
٣١١ ٥٨١ ٣٥٠	(المجموع)		

دينار	أقاليم المغرب	دينار	أقاليم المغرب
٢ ٥٠٠ ٠٠٠	مصر والاسكندرية	٣٦٠ ٠٠٠	قسنرين والعواصم
١٠٠ ٠٠٠	الحرمين	٢١٨ ٠٠٠	جند حمص
٦٠٠ ٠٠٠	اليمين	١١٠ ٠٠٠	» دمشق
٥١٠ ٠٠٠	اليامة والبحرين	١٠٩ ٠٠٠	» الأردن
٣٠٠ ٠٠٠	عمان	٢٩٥ ٠٠٠	» فلسطين
٥ ١٠٢ ٠٠٠	(المجموع)		

وبتحويلها الى دراهم باعتبار الدينار ١٥ درهما تساوى ر.٧١٠٧٦٧ درهم وبإضافتها الى مجموع جباية أقاليم المشرق والجزيرة اعلاه يكون مجموع ذلك كله ٣٥٠٣٩١٢٩١ ر.٣٨٨ درهما ، وهو ارتفاع الخراج على تقدير قدامة (١)

٣ - جباية الدولة العباسية

(في أواسط القرن الثالث للهجرة - على رواية ابن خرداذبة)

فصل ابن خرداذبة جباية اعمال السواد كما فصلها قدامة ، وزاد على ذلك

(١) وقد رأينا اختلافا في قائمة قدامة بين التفصيل والاجمال لعله تطرق اليها من النسخ فمحصناه بقدر الامكان

عدد الشون والبيادر مما يطول بنا ايراده ، فنكتفى بذكر جملته من الحنطة والشعير والفضة ، وذلك عبارة عن ٦٣٤٠٠ كر حنطة ، و ٩١٨٥٠ كر شعير ، و ٨٤٠٦٨٤٠٠ درهما نقدا . وبتحويل الحنطة والشعير الى دراهم باعتبار الكرين المقرونين ستين دينارا ، والدينار ١٥ درهما كما تقدم ، بلغت قيمتها ٦٩٨٦٢٠٠٠ درهم ، وبإضافة ذلك الى الدراهم المجموعة نقدا تصير الجملة ٧٨٣١٩٣٤٠ درهما

ثم فصل جباية خراسان وما يلحق بها من الاقاليم في الدولة الطاهرية ، باعتبار ما وُظف عليها سنة ٢١٢ هـ ، ومقدار ذلك جملة ٤٤٨٤٦٠٠٠ درهم ، و ١٣ دابة للركوب ، و ٢٠٠٠ شاة من الغنم ، و ٢٠٠٠ رأس من السبي الغزية ما قيمته ٦٠٠٠٠٠ درهم ، ومن الكرابيس الكندجية ١١٨٧ ثوبا ، ومن المرور وصفائح الحديد ١٣٠٠ قطعة نصفين . وكانت خراسان يومئذ تشمل نحو من خمسين عملا في جملتها الري ، وقومس ، وجرجان ، وكرمان ، وسجستان ، ونيسابور ، وطخارستان ، والطالقان ، وأعمال ماوراء النهر ، وفيها بخارى ، والصفد ، وغيرهما . وكان الطاهريون مستقلين بها ويدفعون عنها هذه الوظيفة (أى هذا القدر من المال) . وقد اقتصرنا على اجمال ذلك خوف التطويل ، ومن أراد تفصيل جباية أعمال السواد وأعمال خراسان فليراجعها في كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة . ولنتقدم الى اتمام قائمته عن الاعمال الاخرى مع الاجمال الذى ذكرناه :

أقاليم المشرق	دراهم	أقاليم المشرق	دراهم
السواد	٧٨ ٣١٩ ٣٤٠	قم	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
خراسان وتوابعها	٤٤ ٨٤٦ ٠٠٠	الاهواز	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
شهرزور والصامغان	٢ ٧٥٠ ٠٠٠	فارس	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠
ماسبدان ومهرجان قذق	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	قزوين	١ ٢٠٠ ٠٠٠
		(المجموع)	١٩٥ ٦١٥ ٣٤٠

أقاليم المشرق	دراهم	أقاليم المغرب	دنانير
(ما قبله)	١٩٥ ٦١٥ ٣٤٠	قنسرين والعواصم	٤٠٠ ٠٠٠
ماه الكوفة	٣ ٨٠٠ ٠٠٠	جند حمص	٣٤٠ ٠٠٠
اصبهان	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	دمشق	٤٠٠ ٠٠٠
ديار مضر	٥ ٦٠٠ ٠٠٠	الأردن	٣٥٠ ٠٠٠
الموصل	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	فلسطين	٥٠٠ ٠٠٠
ديار ربيعة	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	مصر	٢ ١٨٠ ٠٠٠
أرمينية	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	اليمن	٦٠٠ ٠٠٠
(المجموع)	٢٢٧ ٧١٥ ٣٤٠	(المجموع)	٤ ٧٧٠ ٠٠٠

وبتحويل هذه الدنانير الى دراهم تبلغ ٧١٥٥٠٠٠٠ ر. ٧١٥٥٠٠٠ درهم ، تضاف الى مجموع جباية اقاليم المغرب اعلاه على هذه الصورة :

	درهم
جباية اقاليم المشرق	٢٢٧٧١٥٣٤٠
جباية اقاليم المغرب	٧١٥٥٠٠٠٠
الجملة	٢٩٩٢٦٥٣٤٠

مجمل جباية الدولة العباسية

وخلاصة ما تقدم ان ارتفاع الدولة العباسية كان على معظمه في أيام المأمون ، ثم أخذ في التناقص بعده ، ولم يظهر ذلك النقص الا بعد اواسط القرن الثالث للهجرة ، لاسباب سيأتى بيانها . واما قبل ذلك فان ارتفاع هذه الدولة كان عظيما جدا ، كما تبين من القوائم الثلاث التي ذكرناها ، وهالك ملخص لها :

	درهم
جباية الدولة العباسية في أيام المأمون بين سنة ٢٠٤ و ٢١٠ هـ	٣٩٦١٥٥٠٠٠
جباية الدولة العباسية في أيام المعتصم او بعيده الى سنة ٢٢٥	٣٨٨٢٩١٣٥٠
جباية الدولة العباسية في اواسط القرن الثالث (١)	٢٩٩٢٦٥٣٤٠
الجملة (*)	١٠٨٣٧١١٦٩٠

فترى من مقابلة هذه الارقام ان الفرق في الجباية ظهر حتى في النصف الاول من القرن الثالث ، وخصوصا اذا اعتبرت ما اغفلناه من قائمة ابن خلدون من الاموال والامتعة والمحصولات وهى من جملة الخراج . فمعدل الوارد الى بيت المال في العام نحو ٣٦٠ مليون درهم ، وهى صوافى جباية الاعمال كما قدمنا ، مما لم نسمع بمثله في الدول قديما ولا حديثا - الا اذا

(١) لا يخفى على المتأمل أننا عينا هذه الازمنة بالتقريب ، اذ قد يرد في قائمة ابن خرداذبة مثلا خراج اقليم كما وظف عليه في عهد قائمة ابن خلدون او قدامة وبالعكس ، وانما اعتبرنا في تعيينها الاغلبية

(*) لا نظن ان هذه الارقام تعين ارتفاع الدولة الاسلامية في عصور المأمون والمعتصم والواثق (منتصف القرن الثالث الهجرى) لاننا لا نعلم على وجه التحقيق ان كانت قائمة قدامة تعين الخراج على أيامه ، وكذلك يقال في قائمة ابن خرداذبة ، لم اننا رأينا ان ملاحظة ابن خلدون عن خراج الدولة أيام الرشيد لا يمكن ان تكون صحيحة . وكل ما يمكن ان يقال ان هذه كلها ارقام يمكن الاستئناس بها في اقامة دراسة هامة للعروض

اعتبرنا ما أورده بعضهم اجمالاً بطريق العرض عن دولتي الروم والفرس . فقد قال جين مؤرخ الدولة الرومانية أن جباية هذه الدولة ابان سبطوتها ومعظم سعتها تساوى نحو ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، منها ١٣٥.٠٠٠.٠٠٠ درهم من آسيا (الصفري) (١) ، وذكر ابن خرداذبة أن جباية مملكة الفرس في أيام كسرى برونز بلغت ٤٢٠.٠٠٠.٠٠٠ مثقال ، أو نحو ٧٢٠ مليون درهم . فاذا سلمنا بصحة هذه الأرقام أعوزنا الاطلاع على طريقة الانفاق عندهم ، اذ ربما كانت تستغرق معظم هذه الجباية بخلاف الدولة العباسية كما سترى . أما ما خلا هاتين الدولتين فالفرق بين جبايتها وجباية هذه الدولة عظيم جدا . فالدولة العثمانية بلغت معظم سعتها في أيام السلطان سليمان القانوني في أواسط القرن العاشر للهجرة ، ولم يزد ارتفاع جبايتها في أيامه على ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دوكات (٢) أو نحو ٢٨٤٣٧٥٠ جنيها مصريا ، فأين ذلك من جباية الدولة العباسية فانها تزيد على اضعافه ؟ وقس على ذلك دول هذه الأيام باعتبار ما يبقى في صندوقها كما سيأتى ولنتقدم الى الكلام في الجهات التي كانت تنفق فيها الاموال

نفقات الدولة العباسية

لم نر فيما كتبه المؤرخون القدماء في العربية نصا يتعلق بهذا الشأن ، ولا ندرى اذا كانوا فعلوا ذلك عمدا أو ضاع ما كتبوه في ثنيات الزمان . على أن مؤرخي المسلمين قلما دونوا حوادث التمدن الاسلامي أو ما هو في معناه ، كمقدار الدخل أو الخرج وثروة المملكة وحال العلم ، أو نظام الهيئة الاجتماعية غير ما جاء عرضا في أثناء ذكر الوقائع الحربية ، أو وصف مجالس الطرب - الا ابن خلدون ، فقد أورد جباية الدولة في عرض الكلام عن بذخها في ابانها . وأما قدامة وابن خرداذبة فقد ذكر مقدار الخراج في عرض الكلام عن طرق البريد . وقد ذكر الخراج أيضا بعض أصحاب التقاويم (الجغرافية) ولكن احدا منهم لم يذكر شيئا عن الشؤون التي تنفق فيها الاموال المجموعة من الخراج في العصر الذي نحن في صدده

على أننا بالقياس على ما عرفناه من احوال ذلك التمدن ، نرجح أن المال المشار اليه كان يوضع في بيت المال ، بعد دفع رواتب الجنود والكتاب والقضاة وسائر ارباب المناصب في دواوين الحكومة في بغداد ، والموظفين الذين قد تعينهم الحكومة من بغداد وتدفع رواتبهم من بيت مالها ولو كانت

(١) Gibbon's Roman Empire 1.110

(٢) Porter's Conts, Hist. of Turkey, Ms.

أعمالهم في الخارج مثل عمال البريد (١) وغيرهم . وما بقي من أموال الجباية بعد هذه النفقات يوضع في بيت المال تحت اجتهاد الخليفة (٢)

أما مقدار ما كان ينفق على الجند المقيدين في الدواوين وغيرهم فمما لا يمكن القطع فيه ، لأنه يختلف باختلاف العصور واحوال الخلفاء ، ولم تقف على شيء صريح في هذا الشأن في العصر العباسي الاول ولا في غيره

على أننا توفقنا بهمة البارون فون كريمر الى قائمة تشمل ما اشترطه احمد بن محمد الطائي على نفسه ان يقدمه من ضمانه الى بيت المال - وفيه ما كان ينفقه بيت المال في بغداد في السنين الاولى من خلافة المعتضد العباسي (سنة ٢٧٩ هـ) (٣) وقد عين فيه مقدار المال اللازم لكل فئة من فئات الموظفين الذين تدفع رواتبهم من بيت المال ، وجملة ذلك ٢٥٠٠٠٠٠٠ دينار في السنة ، تدفع مياومة باعتبار كل يوم سبعة آلاف دينار ، تفرق في الجند وموظفي الدواوين والخدم وغيرهم على هذه الصورة :

نفقات الدولة العباسية

في أيام المعتضد بالله سنة ٢٧٩ هـ بالياومة

	دينار في اليوم
أرزاق أصحاب النوبة (*) ومن برسمهم من البوابين وفيهم البيضان (**)	١٠٠٠
من الجنابيين (***) والبصريين وأصحاب المصاف (****) بباب العامة وغيرهم والسودان وأكثر ممالك الناصر	
أرزاق الفلمان الذين اعتقهم الناصر (هوالموفق بن المتوكل) (*****)	١٠٠٠
ويعرفون بالفلمان الخاصة	
المجموع	٢٠٠٠

(١) ابن خردادبة ١٥٢

(٢) الماوردي ١٧٩

(٣) Einnahmehudget des Abbasiden Reiches

(*) اي الذين يقومون بحراسة القصر بالناوبة

(**) اي الذين يلبسون الخوذات الحديدية المسماة بالبيضات

(***) اي الذين يأتون من خارج بغداد من الجانبين الشرقي والغربي

(****) اي الجند القائم بالحراسة بباب العامة

(*****) لم أفهم هذه الاشارة

	دينار في اليوم
(مجموع ما قبله)	٢٠٠٠
أرزاق الفرسان من الأحرار المميزين	١٥٠٠
أرزاق المختارين ، وهم جنود منتخبون من كل قيادة ، وقد عرفوا بالشهامة والشجاعة	٦٠٠
أرزاق المثبتين في أيام الناصر	٥٠٠
أرزاق سبعة عشر صنفا من المرسومين بخدمة الدار ، والرسائل الخاصة ، والقراء ، وأصحاب الاخبار ، والمؤذنين ، والمنجمين ، والفنجاميين ، وأصحاب الاعلام ، والبوقيين ، والمضحكين ، والطلابين ، وغيرهم	١١٠
المرتزقة برسم الشرطة في مدينة السلام ، وغيرها	٥٠
أثمان أنزال المالك ، وغيرهم	٣٠٠
نفقات المطابخ الخاصة والعامة ، والمخابز ، وأنزال الحرم ، والحشم ، ومخابز السودان	٢٣٣٠ ^١ / _٢
ثمن وظائف الشراب للخاصة والعامة ، وآلاته ، ونفقات خزائن الكسوة ، والخلع ، والطيب ، وحوائج الوضوء ، وخزائن السلاح ، والفرش الخ	١٠٠
أرزاق السقائين بالقرب في القصر ، والخزائن ، والمخابز ، والدور ، والحجر ، والخدم ، الخ	٤
أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم من الغلمان والمماليك ، دون الاكابر الاحرار ، ومن أضيف اليهم من الحشم القدماء	١٦٧
أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة ، وخزائن الكسوة ، والصناع من الصاغة ، والحياطين ، والعقادين ، والاساكفة ، والحدادين ، والرفائين ، والمطرزين ، والنجادين ، والوراقين ، والعطارين ، والمشهرين ، والنجارين ، والخراطين ، والاسفاطين ، وغيرهم الخ	١٠٠
أرزاق الحرم	١٠٠
ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة	٤٠٠
ما يصرف من ثمن الكراع ، والابل ، والحيل الخ	٦٦٠ ^٢ / _٣
(المجموع)	٦٣٠١

	دينار في اليوم
(مجموع ما قبله)	٦٣٣١
أرزاق المطبخين	٣٠
» الفراشين ، والمحلبين ، وخزان الفرش ، والحمالين	٣٠
» أصحاب الركاب ، والجنائب ، والسروج ، ومن يخدم في دواب البريد	
» الجلساء ، وأكابر المهين ، ومن يجرى مجراهم	٤٤
» جماعة من المتطبين ، وتلامذتهم الخ	٢٣ $\frac{1}{2}$
» أصحاب الصيد من البازياريين ، والفهادين ، والكلابزريين وغيرهم	٧٠
» الملاحين في الطيارات ، والشذات ، والحراقات ، وغيرها من السفن	١٦ $\frac{1}{2}$
» ثمن النفط والمشاقة للنفطات ، والمشاعل وأجرة الرجال لخدمتها	٤
» الصدقة التي تحضر كل يوم عند صلاة الصبح في خرقة سوداء	١٥
جاري أولاد المتوكل	٣ $\frac{1}{2}$
» » الوائق	١٦ $\frac{1}{2}$
» » الناصر	١٦ $\frac{1}{2}$
أرزاق مشائخ بني هاشم ، وأصحاب المراتب ، والخطباء في المساجد	٢٠
أرزاق جمهور بني هاشم من العباسيين ، والطالبين جاري عبيد الله بن سليمان (الوزير) مع خمس مئة دينار للقسمة ابنه (في الشهر) برسم العرض	٣٣ $\frac{1}{2}$
أرزاق أكابر الكتاب ، وأصحاب الدواوين ، والخزان، والبوابين والمديرين ، والأعوان ، وسائر من في الدواوين ، وثمان الصنف والقراطيس والكاغد - سوى كتاب دواوين الاعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة وأصحابهم ، وأعوانهم ، وخزان بيت المال ، فانهم يأخذون أرزاقهم بما يوفرونه من أموال الساقطين، وغرم المخلين بدوابهم	١٥٦ $\frac{1}{2}$
جاري اسحق بن ابراهيم القاضي ، وخليفته يوسف بن يعقوب والد أبي عمر ، وأولادهما ، وعشرة نفر من الفقهاء	١٦ $\frac{1}{2}$
نفقات السجنون ، وثمان أقوات المحبسين	٥٠
(المجموع)	٦٩٥٥ $\frac{1}{2}$

	دينار في اليوم
(مجموع ما قبله)	٦٩٤٢
جارى المؤذنين فى المسجدين ، والمكبرين ، والقوام ، والائمة ، وثنم الزيت للمصاييح ، والحصر ، والبوارى ، والماء ، وثنم الستار للصيف ، والجلباب والحزف ، والعمارة فى شهر رمضان	٣١
نفقات الجسرين ، وثنم ما يبديل من سفنهما ، وأرزاق الجسارين	١٩
نفقات البيمارستان الصاعدى ، ولم يكن يومئذ غيره ، وأرزاق المتطبيين والمأانين والكحالين ، ومن يخدم المغلوبين على عقولهم ، والبوابين ، والجنازين ، وغيرهم ، وأثمان الطعام والادوية والاشربة	١٥
(الجملة)	٦٩٧٤

فالمجموع نحو سبعة آلاف دينار ، وذلك نفقات الدولة العباسية فى اليوم الواحد من أيام المعتضد (سنة ٢٧٩ هـ) ، ومجموع ذلك فى السنة نحو مليونين ونصف (٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دينار) . فاذا فرضنا نفقاتها فى أيام المأمون والمعتصم نحو ذلك - وهى فى اعتقادنا يجب أن تكون أقل من ذلك بالنظر الى تكاثر الفلمان والماليك فى أواخر القرن الثالث عما كان فى أوائله - فاذا فرضنا النفقات واحدة فى أيام المأمون والمعتضد ، وحولناها الى دراهم باعتبار اندينار عشرين درهما على الاكثر ، بلغ ذلك ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، فاذا أسقطناها من معدل الجباية الذى ذكرناه وهو ٣٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، كان انباقى ٣١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، أو قل ٣٠٠ مليون فقط . فالدولة التى يبقى فى بيت مالها هذا المبلغ العظيم كل سنة تعد فى معظم الثروة ، لأننا لم نسمع بدولة من الدول يبقى فى صندوقها نصف هذا المال ، أو ربعه ، أو عشره ، الا ما قدمناه عن دولتى الروم والفرس

وزد على ذلك أن هذه النفقات جزء صغير من مال الجباية ، لأنها عبارة عن خراج ما ضمنه الطائى من البلاد ، وهى سقى الفرات ، ودجلة ، وجوخي ، وواسط ، وكسكر ، وطساسيج نهربوق ، والذيبين ، وكلواذى ، ونهربين ، والرذانين وطريق خراسان ، وكلها من العراق ، وهى بعضه كما يتضح ذلك من مراجعة قائمة قدامة - فلا مشاحة فى أن نفقات الدولة العباسية كانت تستخرج من خراج بعض أعمالها

تقدير هذه الثروة بنقود هذه الايام (سنة ١٩٠٣)

ولكى ينجلى لنا مقدار هذه الثروة بالنظر الى التمدن الحديث ، يجب أن نحولها الى نقود هذه الايام . وقد تقدم أن الدينار كان صرفه فى النصف

الاول من القرن الثالث ١٥ درهما ، فمقدار هذه الثروة بالدينار ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، ويقدرون الدينار بنقود هذه الايام بنصف جنيه ، فيكون مجموع الباقي في بيت المال في السنة يساوي عشرة ملايين من الجنيهات

ثم ان قيمة النقود تختلف باختلاف ما تستبدل به من المحصولات ، او ما يستخدم به من الرجال ، فصاحب الف جنيه في بلاد يباع فيها اردب الحنطة بخمسين قرشا ، يعد بمنزلة صاحب الفين في بلاد يباع فيها الاردب بمائة قرش

ويختلف ذلك في البلد الواحد باختلاف العصور ، فصاحب بضعة آلاف قرش كان يعد عندنا في اوائل القرن الماضي من الاغنياء ، لأن حاجيات الحياة كانت رخيصة جدا ، ثم أخذت أثمانها تتصاعد بتكاثر الناس ، وتفننهم في طرق المعاش ، ولأسباب أخرى ، حتى أصبح هذا المبلغ مما ينفقه أوساط الناس في شهر واحد . وقد لاحظنا فرقا واضحا في سعر الذهب في الاعوام الاخيرة بمصر ، يجدر بالحكومة أن تتنبه له وتراعيه لعلاقته برواتب مستخدميها - وذلك أنه بالنظر الى تصاعد أثمان المآكل وأجور المساكن ، زادت نفقات البيوت نحو الربع عما كانت عليه منذ خمسة أعوام أو ستة ، فالموظف الذي كان ينفق على عائلته ألف قرش في الشهر مثلا أصبح لا يكفيه أقل من ١٢٥٠ أو ١٣٠٠ قرش ، والراتب الذي كان يتقاضاه لا يزال واحدا ، ويعبر عن ذلك بنزول قيمة الذهب - فأصحاب الرواتب المعينة ينبغي أن تزداد رواتبهم كلما غلا السعر (*)

فللوقوف على حقيقة ثروة الملكة العباسية بالنظر الى قيمة نقود هذه الايام ، يجب أن نقابل بين أثمان المحصولات يومئذ وأثمانها اليوم وأجور العمال في العصرين . وقد رأيت فيما تقدم أن ثمن الكر من الحنطة والشعير في أيام قدامة (١) ثلاثون دينارا ، والكر العراقي أربعون أردبا (٢) ، والاردب من الحنطة والشعير اليوم يقدر بنحو جنيه ، فالأربعون أردبا بأربعين جنيها أو ثمانين دينارا أي نحو ثلاثة أمثاله في تلك الايام

وكانت أجره الاستاذ البناء في أيام المنصور قيراط فضة ، والروزكاري (الفاعل) حبتين (٣) والقيراط في العراق جزء من عشرين من الدينار (٤) والحنة جزء من ستين منه فكان أجره الاستاذ بنقود هذه الايام

(*) تركنا هذه الفقرة على حالها لاهميتها الكبرى بالنسبة لمن يؤرخ لتطور الحياة الاقتصادية في مصر الحديثة ، والمؤلف مشكور على ايرادها ، وان كان مكانها الحقيقي في الهامش

(١) قدامة ٢٢٩ (٢) محيط المحيط
(٣) ابن الاثير ٢٧٢ ج ٥ (٤) محيط المحيط

ثلاثة أرباع الدرهم أى نحو ثلاثة قروش . وأجرة الفاعل قرش ، وذلك نحو ثلث أجرته اليوم (سنة ١٩٠٣) أو ربعها . فالنقود فى أيام العباسيين كانت تساوى ثلاثة أضعاف ما تساويه اليوم على الأقل (*) . فالباقى فى بيت مال العباسيين فى السنة يساوى ثلاثين مليون دينار بنقود هذه الايام ، وكانت توضع فى بيت المال تحت تصرف الخليفة واجتهاده ، يستخدمها فى الجهات التى يريدونها أو تتراءى له فيها مصلحة للدولة - فهل نستغرب بعد ذلك اذا قيل لنا ان الخليفة الفلانى أعطى شاعرا مائة ألف درهم أو عشرة آلاف دينار ، ونحن نرى أغنياءنا اليوم يتناجون الصورة القديمة بمائة ألف جنيه ، والقطعة من الآثار القديمة (الانتيقة) بنصف مليون جنيه أو مليون ؟ وانما ذلك من نتائج الغنى الفاحش

وليس فى دول هذه الايام (سنة ١٩٠٣) ما يزيد الباقى فى صندوقها على مليون واحد الا نادرا ، مع أن مصادر الدخل عندها زادت عما كانت عليه فى أيام العباسيين . خذ انجلترا مثلا ، وهى من أعظم الدول الآن ، فان دخلها لعام ١٩٠٠ بلغ نحو ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه منها :

جنيه	
ضرائب المشروبات الروحية والتبغ والشاى	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠
قيمة الرخص على بيع هذه المشروبات ونحوها	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠
ضريبة الايراد	١٨ ٥٠٠ ٠٠٠
طوابع البريد	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠
من التلغراف	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
طوابع للعقود ونحوها	٨ ٥٠٠ ٠٠٠
(المجموع)	٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠

فترى من هذا المجموع أن نحو أربعة أخماس دخل هذه الدولة من مصادر لا يكاد يكون لها أثر فى صدر الدولة العباسية

(*) اذا اخذنا تقدير المؤلف أساسا استطعنا أن نقول ان مستوى الحياة فى مصر ارتفع نحو سبع مرات منذ سنة ١٩٠٣ الى اليوم، فهو يقول ان أجر عامل البناء أيام الدولة العباسية كان قرشا فى اليوم وأجره فى سنة ١٩٠٣ ثلاثة أضعاف ذلك أو أربعة أى أن أجره كان ما بين ثلاثة قروش أو أربعة ، فاذا اخذنا المتوسط وهو ٣٥ قرشا وذكرنا أن أجر الفاعل اليوم ٢٠ قرشا فى اليوم فمعنى ذلك أن الاجور ارتفعت سبع مرات تقريبا ، ومعنى ذلك أن مستوى الاسعار يبلغ اليوم سبعة أضعافه بالنسبة لسنة ١٩٠٣ فى مصر

اما قوله ان قيمة النقود أيام العباسيين كانت ثلاثة أضعاف قيمتها سنة ١٩٠٣ (و ٢١ مرة قدر قيمتها اليوم) فملاحظة طيبة ، وانما ينبغى أن نذكر أن الناس اذ ذاك كانوا يتعاملون بالمدن نفسه ، أى أن الدينار كان دينارا ذهبيا والدرهم كان درهم فضة ، ومن الطريف أن نلاحظ أن قيمة الجنيه الذهب ارتفعت منذ سنة ١٩٠٣ سبعة أضعاف بالنسبة لسعر الجنيه الورق ، أى أن قيمة الذهب لا زالت كما هى تقريبا

ويغلب في نفقات الدول الحديثة أن تساوى دخلها أو يبقى لها باق قليل جدا يندر أن يزيد على مليون جنيه ، وكثيرا ما يعجز صندوقها عن القيام بالنفقات كلها ، لحدوث ما يدعو الى زيادة النفقة كالحروب ونحوها ، كما حدث لانجلترا في الاعوام الاخيرة أثناء حربها في جنوبي افريقيا حتى اضطرت الى الاستقراض كما هو مشهور - فما هو السبب في الفرق بين ميزانية دول هذه الايام وميزانية الدولة العباسية ؟ لا يتضح لنا ذلك الا اذا ذكرنا اسباب الثروة العباسية فنقول :

أسباب الثروة العباسية

من القضايا البديهية أن مثل هذه الثروة لا يتأتى إلا إذا كان الدخل كثيرا وكانت النفقة قليلة . والثروة المشار إليها عبارة عن الباقي من استقاط الخرج وهي سبل النفقة ونرى الفرق بينهما ، ونبين أسباب كثرة الاولى وقلة الثانية

مصادر الجباية

كانت الجباية في أوائل الهجرة قاصرة على الزكاة ، ثم حدثت الغنائم بعد واقعة بدر الكبرى ثم الجزية لمن صالح على نفسه من نصارى جزيرة العرب ويهودها . وتوفي النبي (صلعم) ومصادر الجباية الزكاة والغنائم والجزية . فلما كانت الفتوح في الشام والعراق ومصر وضعوا الخراج والعشور على الارض والمكس على التجارة ، وأنقضت دولة الراشدين وهذه مصادر الجباية . وما زال الحال على ذلك في أيام بني أمية مع ما فرضوه من الضرائب غير القانونية واستخدموه من العنف في تحصيلها كما تقدم . ومما وضعوه في أيامهم ضرائب الاسماك وضعها محمد بن مروان في أثناء ولايته أرمينيا سنة ٧٢ هـ (١) ونظنهم وضعوا أيضا أعشار السفن وهي العشور التي تؤخذ من المراكب المارة في البحار . واخماس المناجم التي تحفر لاستخراج المعادن منها . وما زالت مصادر الجباية تزداد وتتفرع حتى أصبحت في أيام العباسيين عديدة ترجع الى أحد عشر وهي :

- | | |
|-----------------------|--------------------------------|
| (١) الصدقة أو الزكاة | (٧) أخماس المعادن (أى المناجم) |
| (٢) الجزية | (٨) المرصد (الجمارك) |
| (٣) الخراج | (٩) غلة دار الضرب (*) |
| (٤) المكوس (الفردة) | (١٠) المستغلات |
| (٥) الملاحات والأسمك | (١١) ضرائب الصناعة وغيرها |
| (٦) أعشار السفن | |

(١) ابن الاثير ١٩٦ ج ٤
(*) كانت العملة في العصور الاسلامية ملعة كغيرها تباع وتشترى ، وكانت أسعارها تقدر بمقدار ما فيها من الذهب والفضة ، وكان الناس يأخذونها لهذا وزنا لا عدا ، لان وسائل سك النقود لم تكن دقيقة ، فكان بعض الدنانير والدرهم يخرج من السك ووزنه اقل أو أكثر من الوزن الرسمي ، ولهذا يقولون : « وزن له ألف دينار » ومعناه انه أخذ وزن ألف دينار صحيحة ، وقد يكون ما يأخذه اقل أو أكثر من ألف دينار صحيحة الوزن . وكانت الدولة لكل الى بعض الناس أمر سك النقود في مقابل دفع مبلغ للدولة ، فيحصل على الذهب من أى طريق يريد ويسكه نقودا صحيحة وازنة ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ، ويكسب الفرق ، وهذا المبلغ الذى تتقاضاه الدولة من صاحب احتكار سك العملة هو الذى يسمى غلة دار الضرب أو غلة السكة

على أن العمدة في زيادة الثروة إنما هي على الخراج ، حتى أنهم سمو مجموع الجباية خراجا باطلاق البعض على الكل . فاذا قالوا خراج فارس مقداره كذا وكذا أرادوا مجموع جبايتها من كل الضرائب . وعليه فلنبحث أولا في الخراج وسبب كثرته في العصر العباسي الاول ، ثم نلم بالضرائب الاخرى على وجه الاختصار

اسباب كثرة الخراج

الخراج ما يوضع من الضرائب على الارض او محصولاتها ، ولكثرته في الدولة العباسية اسباب اهمها اربعة ، وهي :

١ - سعة المملكة العباسية

لما كان المعول في مقدار الجباية على الخراج ، فجباية المملكة تتعاضم بزيادة مساحة ارضها وخصب تربتها . والمملكة الاسلامية في العصر العباسي الاول كانت عظيمة الاتساع جدا ، بل هي اوسع ممالك التمدن القديم (وخصوصا اذا اعتبرنا اسبانيا منها) الا مملكة الاسكندر فرما قاربتهما . اما مساحة المملكة العباسية فتقديرها انما يعرف من مساحات الممالك التي قامت مقامها اليوم ، وهي :

مساحة المملكة العباسية

في القرن الثالث للهجرة

أسماء البلاد	الدولة التابعة لها سنة ١٩٠٣	مساحتها بالأميال
ايران كلها	شاه المعجم	٦٢٨ ٠٠٠
أفغانستان	مستقلة	٢١٥ ٠٠٠
بلوجستان	انجلترا	١٢٠ ٠٠٠
السند	انجلترا	٤٨ ٠٠٠
تركستان روسيا فقط	روسيا	٢٥٧ ٠٠٠
بلاد القوقاز (تفليس)	روسيا	١٥٣ ٠٠٠
أرمينية وكرديستان	تركيا	٧٢ ٥٠٠
العراق الجزيرة	تركيا	١٠٠ ٢٠٥
سوريا فلسطين	تركيا	١٠٩ ٥٠٩
جزيرة العرب (منها)	تركيا	٢٠٠ ٠٠٠
القطر المصري	تركيا	٤٠٠ ٠٠٠
النوبة وبعض السودان	السودان	١٠٠ ٠٠٠
	(المجموع)	٢ ٥٧٥ ٥١٤

مساحتها بالأميال	الدولة التابعة لها سنة ١٩٠٣	أسماء البلاد
٢ ٥٧٥ ٥١٤	« مجموع ما قبله »	
٢٩٨ ٠٠٠	تركيا	طرابلس الغرب
١٨٤ ٥٠٠	فرنسا	جزائر الغرب
٥١ ٠٠٠	فرنسا	تونس
٢١٩ ٠٠٠	مستقلة	مراكش (*)
٣ ٣٢٨ ٠١٤	(المجموع)	

فمجموع مساحة هذه المملكة ٣٣٢٨.١٤ ميلا مربعا ، وذلك نحو مساحة أوروبا كلها . فخراج ممالك أوروبا لو جباه المسلمون لم يزد على خراج مملكتهم ، فاعتبر عدد تلك الممالك وفيها أعظم دول الأرض اليوم . فلو كان اعتماد تلك الدول في جبايتها على الخراج لما استقام أمرها ، وإنما عمدتها على ضرائب المشروبات الروحية والجمارك كما تقدم

على أن سعة المملكة العباسية لا تكفى وحدها لتعليل ثروتها ، لان المملكة العثمانية بلغت من السعة في أيام السلطان سليمان القانوني ما يقرب من سعة مملكة بنى العباس ، ومع ذلك فان الجباية في أيامه لم تزد على ٢٨٤٣٧٥٠ راجعاً إليها مصريا كما رأيت ، وإنما ساعد الدولة العباسية على ذلك اهتمام الناس بالزراعة وثقل الضرائب وخصب الأرض وغير ذلك

٢ - اشتغال الناس بالزراعة

قلنا في كلامنا عن بيت المال في عصر الامويين أن عمالهم كانوا يسيئون الى أصحاب الخراج من الرعايا ، بما يستعملونه من العنف والعسف في تحصيلها ، فتشاغل الناس عن الزرع فأهملت الأرض ، وزادها اهمالا انتشار الفتن والحروب في العراق وفارس وسائر أنحاء المملكة الاسلامية ، ونقم الناس على حكومتهم وأبطلوا الزراعة نكايه فيها ولقلة انتفاعهم بها ، فأصبح معظم البلاد خرابا من الاهمال (١) وفيها الضياع والمزارع . فلما تولى العباسيون ، ونشروا لواء العدل ، واحسنوا معاملة أهل الذمة والموالي ، وأمنوهم على حقوقهم وأموالهم وأرواحهم ، عاد الناس الى الاشتغال بالزرع وغيره

وكان للخلفاء الاولين من بنى العباس عناية كبرى بتأييد الأمن وتعمير البلاد ، ورعاية أهلها من الذميين والموالي . فالمنصور كان يتبع العمال

(*) سبق أن أوردنا في الجزء الاول من هذا الكتاب الوضع السياسي لكل هذه البلاد في أيامنا هذه

(١) الفخرى ١٥٧

الظالمين ويأخذ أموالهم ، ويستبدل بهم سواهم ويضع ما يأخذه من أموالهم في بيت مال مفرد سماه بيت مال المظالم (١) وكان يبعث الى الاطراف يسأل عن أسعار الفلة لئلا يظلم الناس بعضهم بعضا ، ويبحث عن كل ما يقضى به القضاة أو يعمل به الولاية ، وعمما يرد الى بيت المال وعن كل ما يحدث . فاذا رأى الاسعار تغيرت سأل عن السبب ، واذا شك في شيء مما قضى به القاضي سأله ووبخه (٢) ، وبعد أن كان الموالي كالارقاء في أيام بنى أمية اصبحوا في أيام العباسيين هم أهل الدولة وحماة الخلافة ، يوصى الخلفاء بعضهم بعضا برعايتهم وخصوصا آل خراسان ، فقد أوصى المنصور ابنه المهدي قائلا : « أنظر الى مواليك ، فأحسن اليهم وقربهم ، واستكثر منهم ، فانهم مادتك لشدتك اذا نزلت بك ، وأوصيك بأهل خراسان خيرا ، فانهم أنصارك وشيعتك الذين بذلوا أموالهم ودماءهم في دولتك » (٣) . وكذلك فعل المأمون وغيره . وكان المنصور يشغل نهاره في النظر في الخراج والنفقات ، ومصالحة معاش الرعية والتلطف معهم مما يؤدي الى اطمئنانهم وهدوئهم . ومن وصايا لابنه المذكور : « يا بنى لا يصلح السلطان الا بالتقوى ، ولا تصلح رعيته الا بالطاعة ، ولا تعمر البلاد بمثل العدل »

وأدلة عدل الخلفاء العباسيين الاولين وتقواهم ورفقهم كثيرة . فقد كان المهدي يجلس للمظالم فينصف الناس من عماله وقضاته وأهله . وأخبار الرشيد في العدل أكثر من أن تحصى ، وكان اذا ذكروا الظلم بين يديه بكى . من أمثلة ذلك أنه كان قد حبس ابا العتاهية وجعل عليه عينا يأتيه بما يقول ، فأراه يوما قد كتب على الحائط :

أما والله ان الظلم لؤم وما زال المسيء هو الظلوم
الى ديان يوم الدين نمضى وعند الله تجتمع الخصوم

فأخبر بذلك الرشيد ، فبكى واحضره واستحله وأعطاه الف دينار . وله مع ابي العتاهية حديث أغرب من هذا ، وهو أن الرشيد اولم وليمة ووضع طعاما ، وطلب الى ابي العتاهية أن يصف ما هم فيه من النعيم ، فقال :

عش ما بدا لك سالما في ظل شاهقة القصور
يسعى عليك بما اشتهى متلدى الرواح وفي البكور
فاذا النفوس تقمعت في ظل حشرة الصدور
فهناك تعلم موقنا ما كنت الا في غرور

فبكى الرشيد ، فقال الفضل بن يحيى : « بعث اليك امير المؤمنين لتسره فحزنته » فقال الرشيد : « دعه . رأنا في عمى فكره ان يزيدنا » (٤)

(٢) الطبرى ٤٢٥ ج ٢

(١) ابن الاثير ١٣ ج ٦

(٤) ابن الاثير ٨٨ ج ٦

(٣) ابن الاثير ٨ ج ٦

وامثلة ذلك كثيرة عن الرشيد والمأمون مما لا يستوعبه كتاب . فكيف لا يستتب الامن في ظل هؤلاء ؟ ولماذا لا تخصب الزراعة وتتسع التجارة في حمايتهم ؟ وكيف لا يتقاطر الناس الى جوارهم والاستهلاك في خدمتهم ؟ وكيف لا تعمر البلاد في ظل العدل وهو ميزان نصبه الله بين عباده فلا عمران الا في ظله ولا حياة الا به ؟ ولا يتم عز للسلطان الا بالعدل ، اذ لا عز للملك الا بالرجال ، ولا قوام للرجال الا بالمال ، ولا سبيل الى المال الا بالعمارة ، ولا سبيل الى العمارة الا بالعدل (١) والعدل اساس الملك

ومما ساعد على عمران المملكة العباسية ، ان الخلفاء كانوا يبذلون جهدهم في تعمير ما تركه الامويون خرابا من الضياع والمزارع ، بتسليمها الى من يصلحها ويعمرها (٢) فضلا عما كانوا يبذلونه من العناية في شق الانهر (*) وانشاء السدود وغيرها مما يسهل الري

السواد

فعمرت بذلك البلاد وكثرت غلتها ، وخصوصا السواد (أو العراق) ، فانه من اخصب بقاع الارض ، واذا راجعت ما ذكرناه من جبايته رأيت خراجه ١٢٠٠٠٠٠٠ درهم ، وذلك نحو ثلث خراج المملكة كلها . والسواد كثير الجباية من أيام الفرس ، فقد جباه قباذ بن فيروز ١٥٠٠٠٠٠٠ درهم (٣) وجباه كسرى بن قباذ ٢٨٧٠٠٠٠٠ درهم (٤) وجباه غيرهما من ملوك الفرس ١٢٠٠٠٠٠٠ درهم ، سوى ٣٠٠٠٠٠٠٠ من الوضائع لموائد الاكاسرة (٥) - كانوا يجبون ذلك على غير ظلم ولا عسف ، ولكنهم كانوا يعتنون بالري فيحفرون الترع ويبنون السدود والجسور ، ووادي الفرات كما لا يخفى كثير الشبه بوادي النيل من جملة وجوه لخصب تربته وغزارة مائه ، وهو يفيض مثله كل سنة ولكن الفرات ودجلة يجريان من الشمال الى الجنوب ويفيضان في الشتاء ، والنيل يجري من الجنوب الى الشمال ويفيض في الصيف . ويحتاج السواد بعد كل فيضان الى اصلاح ما تخرب من الجسور ونحوها بطغيان الماء

وكان ماء دجلة يجري قديما غير مجراه اليوم . اى انه كان يجري مثل مجراه اليوم من بغداد جنوبا الى المدائن فالدير فالعاقول فجرجرايا فجابول الى ماذرايا ، ومن هناك ينعطف غربا حتى يسير سيرا عموديا الى فم الصلح فواسط ، حتى يصب في البطائح حيث يلتقى بالفرات ومنها الى دجلة العوراء

(١) ابن خلدون ٢٤٠ ج ١ (٢) الفخرى ١٥٧

(*) يراد بالنهر في مصطلح تلك الايام التربة أو القناة ، فاذا قالوا نهر عيسى كان معناه القناة التي فتقها عيسى بن موسى

(٣) ابن خرداذبة ١٤ (٤) الماوردي ١٦٥ (٥) ابن الفقيه ٢٠٥

بقرب البصرة ، ومنها الى خليج فارس قرب عبادان ، ثم يجرى بعد ذلك من ماذرايا شرقا ، ثم ينعطف جنوبا شرقيا على ما هو عليه اليوم . وكان الفرات فرعين : احدهما بجانب الكوفة والآخر شرقيها ، وكلاهما يصب في البطائح

البطائح

والبطائح مستنقعات أو أرض كان يغمرها الماء في أسفل العراق بين البصرة والكوفة . وسببها ان دجلة انبثقت في أيام قباد بثقا كبيرا بقرب كسكر ، فأغفل أمره حتى غلب ماؤه واغرق كثيرا من الأرض العامرة كانت تليه وتقرب منه . فلما ولي انوشروان العادل الشهرير أمر بذلك الماء فزحم بالمسنيات (أي أقام الجسور على جانبي المجرى القديم) حتى عاد بعض تلك الأرض الى العمارة ، ثم خلفه ابنه برويز ، وفي أيامه زاد الفرات ودجلة زيادة عظيمة (في السنة السادسة للهجرة) لم ير مثلها وانبثقت بثوق كبار ، فجهد برويز ان يسكرها حتى ضرب أربعين سكرا في يوم واحد فلم يقدر على رد الماء . فظلت الحال على ذلك حتى جاء المسلمون لفتح العراق وشغل الفرس بالحرب ، فكانت البثوق تنفجر ولا يلتفت اليها أحد ويعجز الدهاقين عن سدها ، فعظم ماؤها واتسعت البطيحة وعظمت (١) ومع ذلك فقد كان خراج هذه الأرض المستنقعة كبيرا فان عبد الله بن دراج استغل منها ٥٠٠٠٠٠ درهم في خلافة معاوية بن أبي سفيان (٢) لكنهم قلما عنوا باصلاحها والانتفاع بالأرض المغمورة . فلما تولى الحجاج بن يوسف اشتغل بالحروب عن اصلاح الرى . وفي أيامه انبثقت بثوق أخرى وكبرت البطائح ، فكتب الى الخليفة الوليد بن عبد الملك بخبرها وانه قدر للتفقة على سدها ٣٠٠٠٠٠ درهم ، فاستكثرها الوليد ، فقال له اخوه مسلمة بن عبد الملك : « أنا انفق على سدها من مالى على ان تعطيني خراج الأرض المنخفضة التي يبقى فيها الماء بعد انفاق المال على أيدي ثقاتك » فرضى الوليد بذلك فحصلت للوليد أرض وطاسايح كثيرة ، فحفر نهرين سماهما السيبين وتألف الاكرة (أي عمال الأرض) والمزارعين وعمر تلك الأرض . واستخرج للوليد أيضا من البطائح ثم لهشام بعده مالا كثيرا ، ثم جرى الناس على ذلك الى أواخر بنى أمية (٣)

ولما أفضت الخلافة الى العباسيين واتخذوا السواد مقر ملكهم ، جعلوا همهم احياء أرضه باحتفار الانهر وانشاء الجسور ، حتى تشابكت الترع في السواد ، وأصبح ما بين دجلة والفرات سوادا مشتبكا غير مميز ، تخترق اليه انهار من الفرات (٤) ، وقس على ذلك سائر أنحاء العراق . وهو لم يصر الى هذا الخصب والرخاء الا في أيام العباسيين لارتياح الناس

(١) قدامة ٢٤٠ (٢) اللاورى ١٧١ (٣) قدامة ٢٤١ (٤) الاصطخرى ٨٢

الى العمل ورغبة الخلفاء في تعمير البلاد مع قابلية الارض لذلك

خراسان

ومن البلاد التي زاد بها الخراج زيادة كبرى خراسان ، فقد كانت أرضا خصبة بالاضافة الى سعتها ، ورغبة أهلها في نصره الدولة العباسية . وخراج خراسان نحو ٤٠٠٠٠٠٠ درهم ، اذا اضيف الى خراج العراق بلغ المجموع نحو نصف جباية المملكة كلها . ولذلك كانت عناية بني العباس في ابان دولتهم مبذولة في هذين البلدين وفي الحجاز . وكان يقال : أما العراق فللمال ، وأما خراسان فللمال والرجال ، وأما الحجاز فهو مصدر الثقة في الخلافة وتثبيت البيعة . وعمران خراسان في ذلك الوقت مما لا ريب فيه - قال المقدسي في عرض كلامه عن مدائن العراق ، وقد أطنب في عمرانها : « فهذه مدن بغداد ، وبخراسان قرى كثيرة أجل من أكثر هذه المدن » (١) وكثيرا ما كان الخلفاء العباسيون يعدون خراسان المملكة كلها (٢) ويدخل في ولاية خراسان بلاد ما وراء النهر ، وهي كثيرة الخصب جدا - قال ابن حوقل : « ولم أر ولم أسمع في الاسلام بظاهر بلد أحسن من ظاهر بلد بخارى ، لانك اذا علوت قندهار لم يقع بصرك من جميع النواحي الا على مغارس تتصل خضرتها بلون السماء ، وكأن السماء قبة زرقاء على ساط أخضر ، تلوح القصور ما بين ذلك كالتراس اللمطية أو كالكواكب العلوية بيضا ونورا من أراضى ضياع مقومة بالاستواء كوجه المرآة » قال : « والمشار اليه من متنزهات الارض صفد سمرقند ونهر الابلة وغوطة دمشق » (٣) ناهيك بعمران سائر المدن الاسلامية في ذلك العصر الزاهر

مصر

ولا غرابة فيما تقدم من عمران البلاد في ظل الدولة العباسية ، فان العدالة توطد دعائم الامن ، واذا امن الناس على ارواحهم وحقوقهم تفرغوا للعمل ، فتعمر البلاد ويرفه أهلها ويكثر خراجها . اعتبر ذلك بمصر وتاريخ جبايتها ، فقد كان عدد سكانها عند الفتح الاسلامي نحو ٢٠٠٠٠٠٠ نفس على ما اجمع عليه مؤرخو العرب ، ويستبعد أهل زماننا امكان هذا . وأكثر منهم استغرابا أهل أوائل القرن الماضي ، فقد ذكر الدكتور كلوت (بك) تقدير العرب لسكان وادي النيل انه عشرون مليوناً ، وعقب عليه بأنه « بعيد الاحتمال لان طبيعة الارض لا تحتمل ان يزيد عدد سكانها على ثلث هذا القدر » (٤) وقد رأينا اليوم انه زاد على نصفه ، ولا يزال آخذاً في الزيادة . أما كلوت (بك) فانه أعظم ذلك لان احصاء هذا القطر كان على عهد كتابه (سنة ١٨٤٠) ٣٠٠٠٠٠٠ نفس فقط ، على انه لما ذكر هذا الاحصاء

(١) المقدسي ١٢٢ (٢) اليعقوبي ٥٥٥ ج ٢ (٣) ابن حوقل ٢٤٥

(٤) Aperçu gén. sur l'Egypte 1.165

أظهر اعجابه بزيادة سكان وادي النيل في عهد محمد علي عما كانوا عليه في أيام المماليك

أما في أيام الامراء المماليك قبله فلم يكن يزيد عدد سكان مصر على ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة ، ولا نظن الارض المزروعة فيها كانت تزيد على مليون فدان وبعض المليون ، بالنظر الى ما كان يقاسيه المصريون من استبداد الامراء المماليك . فلما استقرت الاحوال في العصر الحديث تزايد السكان واتسعت مساحة الارض المزروعة ، حتى بلغت الآن ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فدان (سنة ١٩٠٣) وسكانها نحو عشرة ملايين وهم آخذون في الزيادة . وبالطبع ان مقدار الجباية يزداد بزيادة العمران وكثرة السكان ، وهما لا يكونان الا في ظل العدل الصحيح - اعتبر ذلك في جباية مصر بالنظر الى الدول والعصور فترى انها تمشيت على هذه القاعدة تماما :

كانت جباية مصر في زمن الراشدين اعلى ما بلغت اليه في الاسلام . فقد جباها عمرو بن العاص في زمن عمر بن الخطاب ١٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار ومساحة الارض للزراعة على تقديرهم ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ فدان . وجباها عبد الله بن سعد في أيام عثمان ١٤٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، ولكنه استعمل العنف في تحصيلها (١) . فلما كانت أيام بني أمية وكان ما كان من ظلم العمال وعنفهم انحطت الجباية ، ولم تزد في أيامهم على ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار الا في أيام ابن الجحباب على عهد هشام بن عبد الملك فبلغت ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، لانه بذل الجهد في تحصيلها وتعديلها وزاد الخراج . فلما كانت الدولة العباسية لم تزد الجباية كثيرا لبعد مصر من دار الخلافة يومئذ فظلت على نحو ما كانت عليه في أيام بني أمية . ولما اخذت الدولة العباسية في التقهقر زاد انحطاط الجباية في مصر حتى أصبح في بعض سني القرن الثالث للهجرة ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، فلما تولاه ابن طولون سنة ٢٥٧ هـ استقصى عمارتها فبلغت جبايتها في أيامه ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار مع رخاء الاسعار، وكان القمح كل عشرة أرادب بدينار (٢) فلما انقضت دولة بني طولون والدولة الاخشيدية ودخلت مصر في حوزة الفاطميين سنة ٣٦٣ هـ جباها جوهر القائد ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٣) لكنه لم يستطع ذلك الا بزيادة الخراج على الافدنة . ثم عادت الجباية فانحطت وارتقت تبعا لما تناوب عليها من الدول مما يطول شرحه (*)

(١) ابن حوقل ٨٨ (٢) المقرئ ٩٩ ج ١ (٣) ابن حوقل ١٠٨ (*) معظم هذه الارقام موضع شك كبير اليوم، وأبسط دلائل الشك قول ابن حوقل ان مساحة الارض المزروعة في مصر كانت ٣٠ مليون فدان على أيامه ، وهي الفترة الاولى من العصر الفاطمي ، وهذا القول لا يحتمل الا احد أمرين - اذا كان ولا بد من قبول هذا الرقم - فاما ان الناسخين اخطأوا فكتبوا ٣٠ بدلا من ٣ وهو اقرب الاحتمالات الى الصحة ، واما ان يكون ابن حوقل قد ادخل في حسابه اراضي مصر كلها ، بما فيها الصحارى ، وجدير بالذكر ان الصحارى لم تكن ايام دخول العرب مصر قاحلة تماما كما هو الحال اليوم ، بل كانت مراعى خضراء تتخللها واحات كثيرة ، ودليل ذلك اننا نقرا على طول العصر البيزنطي

وآخر عهدنا بانحطاطها على أيام الامراء المماليك في أواخر القرن الثامن عشر ، كما تقدم . اذ كانت جبايتها قليلة جدا مع كثرة الضرائب والتشديد في تحصيلها . واليك ميزانية الحكومة المصرية سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨) م :

وعرضه أخبار الرهبان والديارين الذين كانوا يقيمون في صحارى مصر الغربية والشرقية ، وقد كانت المساحات الشاسعة الممتدة من ساحل الاسكندرية ومربوط الى الفيوم مراعى خضراء ، بل كان كل ما يلى مديرية البحيرة الحالية مزروعا بالعنب والزيتون ، واذا كانت مصر خلال العصر البطلمي من أعظم بلاد العالم انتاجا للزيت ، بحيث كان القمح والزيت الغلتين الرئيسيتين اللتين يعتمد عليهما اقتصاد البلاد ، فقد كان القمح يزرع في الوادى أما شجر الزيتون فكان يزرع في الصحراء الغربية

وحتى على هذا الاعتبار لم تكن اراضى المراعى مما يقاس في النظام الاسلامى بالفدان أو تقدر عليه ضرائب كما يقدر على الارض العامرة ، وانما كان لها حكم خاص يفصله أبو يوسف القاضى في كلامه عن أرض « الكلا والمروج » وكانت معفاة من الضرائب اذا لم يملكها أحد ، فاذا كان لها مالك وجبت عليه الصدقة فقط اذا كان صاحبها مسلما ، فاذا كان ذميا اكتفى منه بجزية رأسه . وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تدخل هذه المساحات ضمن حساب الارض المزروعة سواء بالسقى والانهار أو بماء المطر ، الا اذا احتفر فيها صاحبها آبارا واتخذ فيها « مشاريع » أى قنوات فيصير حكمها حكم الارض العامرة . ولو أن هذه الاراضى كلها كانت عامرة كما يقول ابن حوقل لكانت جباية مصر من خراج الارض وحده نحو ٣٠ مليوناً من الدنانير ، على اعتبار دينار واحد للفدان وهو أقل ما يمكن تقديره . ولهذا كله يرجح عندنا ان المساحة كانت ثلاثة ملايين فحسب ، ولا ينبغي ان يغيب عن ذهننا ان ابن حوقل كان داعية فاطميا ، وانه كان لهذا يبالغ في تقدير عمار الارض في ظل الفاطميين

ويجمع مؤرخو مصر الاسلامية على ان خراج مصر كان ١٢ مليوناً من الدنانير أيام عمرو بن العاص ثم ارتفع الى ١٤ مليوناً أيام عبد الله بن سعد بن أبى مرثد ، ثم انخفض بعده بقليل الى نحو ١١ مليوناً ، ثم انحط بعد ذلك الى اربعة ملايين من الدنانير أيام معاوية ، وثبت على ذلك تقريبا حتى نهاية العصر الاخشيدي ، ثم ارتفع قليلا أوائل العصر الفاطمى ، فأصبح سبعة ملايين ، وانخفض بعد ذلك مباشرة حتى بلغ مليونين أو أقل . وما يهنا هنا هي الأرقام الثلاثة الاولى ١٢ ، ١٤ ، ١١ مليون دينار ، فهى أرقام تبدو مبالغا فيها بشكل ظاهر ، ولكن اجماع المؤرخين عليها ، وانعدام ما ينقصها لا يدع لنا مجالا لرفضها ، وليس امامنا الا ان نبحث عن تعليلات لها

ذهب كارل هاينريش بيكر الى أن العرب طلبوا أول الامر بنفس المبالغ التى كان يقتضيها البيزنطيون من المصريين ، وأخذوها منهم جملة واحدة ، وتركوا للاقباط أمر تقسيمها على القرى والافراد ، واذا كان البيزنطيون يستخرجون من مصر ما قيمته ١٨ مليون دينار ، فليس بكثير ان يستخرج العرب ١٢ أو ١٤ مليوناً . وثابت من كلام عمرو بن العاص أن جباية مصر كانت تحددها مطالب الحكومة المركزية لا قدرة البلاد على الدفع ، وقد شكك اليه الاقباط ذلك وطلبوا اليه أن يخفف عنهم فلم يستمع لهم . أما قول مؤرخى العرب ان العرب جمعوا جباية مصر من أول الامر على أسس الشريعة الاسلامية من حيث ضريبة الارض وجزية الرءوس فقول لا يؤيده الواقع ، فقد أثبتت أوراق البردى أن الجملة العامة كانت تقرر مقدما باتفاق بين العامل المسلم وممثلى القبط ، ثم يقوم هؤلاء بمطالبة النواحي بما يجب عليها ، وأبسط دليل على ذلك اننا لا نستطيع حساب الاثنى عشر أو الاربعة عشر مليوناً على أساس ضريبة الارض وجزية الرءوس ، فلو قلنا ان سكان مصر أيام الفتح كانوا نحو خمسة ملايين ، وهو أقرب الأقوال الى الصحة ، فان الذين تجب عليهم الجزية منهم حوالى المليونين تجب عليهم ٤ ملايين دينار ، واذا كانت مساحة مصر ٣ مليون فدان ، فلا بد أن يكون باقى الاثنى عشر أو الاربعة عشر من خراج هذه الملايين الثلاثة ، أى بنسبة دينارين أو دينارين ونصف دينار للفدان ، وهو مبلغ باهظ جدا ، اذ ان متوسط ضريبة الارض على الفدان العامر لم يزد على نصف دينار ، فاذا تجاوزنا عن ذلك وقلنا ان كل فدان كان يدفع دينارا ، كان المجموع ٣ ملايين ، اذا أضفناها الى قيمة جزية الرءوس وهى اربعة ملايين كان المجموع ٧ ملايين ، فأين باقى الاثنى عشر أو الاربعة عشر ؟

لم يبق اذن الا أن نأخذ برأى بيكر المؤيد بدلالات الوثائق البردية ، فنقول ان المبلغ كان يقدر جملة واحدة ثم يوزع بعد ذلك ، وبهذا جنى عمرو بن العاص ١٢ مليوناً وهب الله

الوارد

ميدة أو نصف (*)	
٨٠ ٤٦٠ ٠٦٨	مال الميرى على القرى والأوقاف
١٠ ٨٧٠ ٧٧٣	» » » الايراد
٢٢ ٨١١ ٨٠٥	» » » الصنائم والمأكولات
٢ ٥٠٩ ٠٨١	» » » على الرؤوس
١١٦ ٦٥١ ٧٢٧	

الخارج

ميدة أو نصف	
٢ ٩٣٩ ٢٤٧	نفقات كبار الموظفين
٢٩ ٧٧٢ ٦٥٧	» الجند
٢ ٦٥٣ ٥٨٥	» مختلفات
٨ ٤٣٨ ٩٩٤	» العلماء والتعليم ووقفات
١٣ ٨٩٢ ١٣٩	» رجال الدين والجوامع ونحوها
٤٢٠٧١ ٦٥٤	» الحج
٩٩ ٨٦٨ ٢٧٦	مجموع الخارج يستخرج من مجموع الوارد أعلاه
١٦ ٧٧ ٤٥١	الباقى

والباقى المشار اليه كانوا يسمونه الخزنة ، وكانوا يحملونها الى الاستانة كل سنة . ولما تمرد حكام مصر ، حاول بعضهم اسقاطها ، والبعض الآخر تخفيضها ، ثم انتهت اخيرا الى ان يقطعوا منها ٩٢٨٣ر٤٥١ نصفاً فى مقابل نفقات فوق العادة على هذه الصورة :

ابن سعد ١٤ مليوناً ، ومن جاء بعده ١١ . ولم يكن من الممكن ان يسير الامر على ذلك ، فقد بدأ المصريون يسلمون ويتعلمون العربية ويطلعون على الشرع واحكامه ، ولم يعد من الممكن تجاوز قواعد الشريعة ، وهذا ما حدث ابتداء من ايام معاوية بن ابي سفيان ، فاصبحت الجباية اربعة ملايين ، وثبتت على ذلك ، وربما قلت عن ذلك فى بعض السنين . اما ان جوهر الصقلى جى مصر للفاطميين سبعة ملايين ، فيدخل فى ذلك اموال المصادرات الكثيرة التى اوقعها جوهر بالاخشيدية وخصوم الفاطميين فى البلاد ، ثم ان الجباية عادت بعد انتقال المعز الى مصر الى الملايين الاربعة العادية

(*) الميدة - وتكتب احيانا مايدى او ميدي - هى اللفظ الدارج للفظ مؤيدى وهو نصف الدرهم ، سمي كذلك نسبة الى السلطان المؤيد ابي نصر الشيخ الملوكي . ولما كانت قيمتها نصف درهم فهي تسمى ايضا النصف ، وكانت الميادى رقيقة جدا لانها كانت تضرب من الفضة وقيمتها بعملتنا الحالية تزيد على القرشين قليلا ، وكانت هى العملة الاساسية فى مصر طوال العصر الملوكي الثانى

انظر : دوزى : ملحق القواميس ، لفظ ايد

ميدة أو نصف	
ترميم قلاع القاهرة	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
» » سائر القطر	١ ٥٠٠ ٠٠٠
أثمان سكر وخلافه	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
نفقات أخرى يأمر بها شيخ البلد	٢ ٧٨٣ ٤٥١
المجملة	٩ ٢٨٣ ٤٥١

فاذا أسقط هذا المال من الخزانة المذكورة كان الباقي ٧٥٠٠٠٠٠ ميدة (١) وخلاصة ما يهمننا في هذا المقام ، أن مجموع الايراد في عصر المماليك بلغ ٧٢٧ر٦٥١ر١١٦ نصفاً ، أو ميدة ، والميدة في تلك الايام كانت تساوى أربعة سنتيمات تقريبا (٢) أو كل ٢٨ نصفاً تساوى ٤ قروش و ٣٧٥ من ألف من القرش . فجباية مصر يومئذ قيمتها بالقروش نحو ٢٥٠ر١٥٦ر١٨ قرشا (*). غير أن قيمة نقود تلك الايام كانت تختلف عن قيمتها اليوم ، وقياس ذلك الاختلاف أسعار المأكولات ، فقد كان ثمن الرطل من اللحم الضانى سبعة انصاف وثمان أردب القمح ٢٤٠ نصفاً (٣) فاذا قسنا ذلك بأثمانها في هذه الايام رأينا الميدة أو النصف يقابل نصف القرش المصرى تقريبا . فتكون جباية مصر في عصر المماليك تساوى نحو ٥٨٠٠٠٠٠٠ قرش مصرى أو ٥٨٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فلما تولتها العائلة الخديوية ، أخذت جبايتها في الزيادة حتى بلغت في العام الماضى (١٩٠٧) ١١ر٨٥٠ر٠٠٠ جنيه، أى أكثر من عشرين مرة من جبايتها فى أيام المماليك ، والتربة واحدة ، والنيل واحد ، والفصول على حالها

(٣) ثقل الخراج المضروب

كان الخراج المضروب على الارض في المملكة العباسية يختلف نوعه باختلاف البلاد ، فبعضها بالمساحة ، أى أن يضربوا على المساحة المعلومة من الارض

(١) Descrip. d'Egypte XII

(٢) الخطط التوفيقية ١٥٥ ج ٢٠

(*) أورد المؤلف القيمة بالفرنك الفرنسى بحسب قيمته سنة ١٩٠٣ ، وكانت ٤٣٧٥ قرشا ، وكان الفرنك عملة أساسية متعاملا بها في مصر اذ ذاك ، فقال ان الجباية كانت ٤١٥٠٠٠٠٠ فرنك ، فحولناها الى قروش

(٣) الخطط التوفيقية ١٥٥ ج ٢٠

مالا معيناً في العام ، سواء زرعت تلك الأرض أم لم تزرع ، والبعض الآخر بالمقاسمة ، أي أن يكون الخراج جزءاً من حاصل الأرض بعد زرعها واستغلالها فما لم يزرع لا يطالب بخراجه وكل من خراج المساحة والمقاسمة درجات وفئات سيأتي بيانها . ولما كان السواد (أو العراق) أهم أقاليم المملكة العباسية بالنظر إلى الخراج بدأنا به

السواد

كان السواد لما فتحه المسلمون يجبي بالمساحة باعتبار « الجريب » ، وهو قطعة من الأرض مساحتها ستون ذراعاً في ستين أي ٣٦٠٠ ذراع مربع ، فكل ما كانت مساحته جريباً كان الفرس يأخذون عليه قفيزا (أي محصول قفيز من الأرض عينا) ودرهما (١) . والقفيز عشر الجريب (أي ٣٦٠ ذراعاً بلدياً مربعاً . وهم يقولون القفيز ويريدون غلته . أي أنهم كانوا يأخذون عشر المحصول كله عينا ، لأن القفيز عشر الجريب وزيادة على ذلك درهما نقداً عن الجريب) ويعبرون عن القفيز وزناً بثمانية أرطال ، ويقدرّون قيمته ثلاثة دراهم (٢) وكانت ضريبة الخراج بالقفيز معروفة في الجاهلية ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

تغل لكم مالا تغل لاهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

فاذا اعتبرنا القفيز بثلاثة دراهم كان الجريب بثلاثين درهماً ، يؤخذ عليه أربعة دراهم أي نحو ١٣ وثلث في المئة ، وهو خراج خفيف جداً - لولا أن كثيراً من الأجرية تبقى بلا زرع ويدفع أصحابها الخراج عنها (*)

فلما فتح السواد على عهد عمر بن الخطاب ، وعلم بما كان الفرس يجبونه ، أمر بمساحته فمسحوه وعدلوه باعتبار نوع الفرس . وخلاصة ذلك : أنه أبقى الخراج على الخنطة كما كان في أيام الفرس ، أي على الجريب قفيز ودرهم أو أربعة دراهم . وجعل على الجريب من الكرم عشرة دراهم ، ومن النخيل ثمانية دراهم ، ومن القصب ستة دراهم ، والرطوبة خمسة دراهم ، وعلى الشعير درهمين ، وعلى الرأس من الناس ١٢ درهماً أو ٢٤ أو ٤٨ درهماً ، وأخرج من ذلك النساء والصبيان (٢) وكان العمال يجبون السواد لعمير ١٢٠٠٠٠٠ درهم باعتبار أنه ٣٠٠٠٠٠٠ جريب ، وظل السواد في أيام الراشدين عامراً وأكثره مزروعاً . فلما كانت الفتنة بعد مقتل عثمان ، واشتغل

(١) الماوردي ١٦٥ (٢) الماوردي ١٤١

(*) يبدو أن هنا وهما يسيرا في الحساب ، فقد كانت الجباية عن كل جريب عشرة افقرة وعشرة دراهم ، فإذا كانت قيمة محصول القفيز ٣ دراهم فإن قيمة المحصول الذي كان يعطى من كل جريب ٣٠ درهماً يضاف إليها درهم عن كل قفيز فالمجموع ٤٠ درهماً ، ولما كانت قيمة محصول الجريب كله ٣٠٠ درهم على اعتبار أن الجريب عشرة افقرة فإن نسبة الضريبة هي ٤٠ من ٣٠٠ أي ٧ في المائة

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ٢٠

المسلمون بالحروب الى ايام بنى أمية ، واستصفاء الاموال في ايام معاوية والحجاج وغيرهما ، اشتغل أهل السواد عن الزرع كما تقدم . ومع ذلك فان الحجاج جباه نحو جبايته في ايام عمر ، ولا بد أنه استخدم العسف والشدة في ذلك ، لان صاحب الارض كان يطالب بالخراج عن أرض لم يزرعها ، فاذا لم يؤد ما عليها ظل عليه الخراج دينا عاما بعد عام ، فيتراكم ذلك على أصحاب الارض وهم يزدادون ضنكا ، فخربت البلاد وهجرها أهلها ، وجرى على ذلك معظم عمال العراق بعده حتى اضطر أصحاب الارض الى الاجاء كما سيأتى . ناهيك بما كان في نفوس أهل السواد وغيرهم من كره بنى أمية ، لتعصبهم للعرب ، واحتقارهم لغير العرب ولو كانوا مسلمين

فلما افضت الخلافة الى العباسيين سنة ١٣٢ هـ ، وجهوا عنايتهم الى السواد ، بنوع خاص ، وأول من فعل ذلك منهم المنصور ، فانه نظّر في السواد فاذا هو يكاد يكون خرابا للأسباب التي قدمناها ، فرأى أن من الظلم استبقاء الخراج عليه بالمساحة على تلك الصورة ، فجعل خراج الحنطة والشعير مقاسمة (وهما أكثر غلات العراق) أى أن يؤخذ خراج الارض من غلتها اذا زرعت ، فاذا لم تزرع لا يؤخذ منها شيء ، وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر من الخراج بالمساحة (١) ، ولا ندرى كم جعل حصة بيت المال من المقاسمة المذكورة ، ولكننا نعلم ان ابنه المهدي (من سنة ١٥٦ - ١٦٩) عين ذلك وحدده فجعل المقاسمة بالنصف في الارض التي تسقى سيحا أى بدون تعب ، وبالثلث في الارض التي تسقى بالدوالي (*) وبالربع في الارض التي تسقى بالدواليب ، وأبقى خراج النخل والكرم والشجر على المساحة (أى تركه يحسب على أساس المساحة المزروعة) وفضل بعضه على بعض باعتبار قربه من الاسواق والعرض - أشار عليه بذلك وزيره معاوية بن يسار (٢) ، فكان خراج العراق عبارة عن نصف غلته تقريبا ، لان أكثره يسقى سيحا ، وهو خراج ثقيل ، ولكن الناس عدوه يومئذ فرجا ورحمة

ويظهر ان الهادي أو الرشيد زاد على ذلك الخراج العشر ، فصار خراج العراق نصف غلته وعشرها أى ستة أعشارها ، وظل ذلك شأنها الى سنة ١٩٢ هـ فأسقط الرشيد العشر وأبقى النصف فقط (٣) وما زال أهل السواد يدفعون نصف غلتهم خراجا الى سنة ٢٠٤ هـ فجعلها المأمون خمسين (٤) فكانه أسقط عشرين في المائة من مقدار الخراج ، وخفض خراج بعض البلاد

(١) الماوردي ٧٧ و ١٦٨

(*) دوال جمع دلو وتجمع أيضا على أدلية ، ويراد بها هنا آلة من آلات الري تشبه الشادوف المصري ، وهى غير الدولاب وهو الساقية

(٢) الماوردي ١٦٨ والفخرى ١٦٤ والبلاذرى ٢٩١ (٣) الطبرى ٦٠٧ ج ٣ وابن الاثير ٤٨ ج ٦

(٤) الفخرى ١٩٨ وابن الاثير ١٤٧ ج ٦ والطبرى ١٠٢٩ ج ٣

الآخري غير السواد كالري ، فانه جاءها سنة ٢١ هـ فأقام فيها مدة ، وأمر بتخفيف الخراج عنها . فلما انصرف وبلغ اهل (قم) ذلك طلبوا اليه ان يحط خراجهم كما فعل بالري فأبى ، فتمردوا وامتنعوا عن أداء الخراج وكان مقداره ٢٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠٠٠٠ درهم فحاربهم المأمون وجباه في ذلك العام ٧٠٠٠٠٠ ر. ٧٠٠٠٠٠ درهم تأديبا لهم (١)

فترى مما تقدم أن خراج السواد كان ثقيلًا بالنظر الى ما كان عليه في أيام الراشدين على المساحة ، لانهم كانوا يأخذون على الجريب أربعة دراهم ونسبة الجريب الى الفدان كنسبة ١٢٦٠ : ٤٢٠٠ أو نسبة ١٠٠ : ٣٣٣ وثالث فاذا كان على الجريب ٤ دراهم كان على الفدان ١٣ وثالث ، وهو خراج زهيد بالنظر الى ما يبقى بورا فهو كثير ، وربما كان المعدل في الحالين واحداً - يدلك على ذلك أن الفرق في ارتفاع الخراج بين المساحة في أيام الراشدين والمقاسمة في ابان كثرتها لا يعتد به . أما بالنظر الى هذه الايام (سنة ١٩٠٣ م) فان ضرائب السواد ما زالت حتى في أيام المأمون تعتبر ثقيلة بالنسبة اليها . اذ ليس في العراق الآن أرض يزيد خراجها على خمس غلتها ، وفيها جانب كبير يؤخذ منه العشر فقط . وفي لبنان ظاهر الخراج على المساحة ولكنه مؤسس على المقاسمة . لانهم مسحوا الارض وقسموها باعتبار ما يحصل من غلتها باختلاف المغروسات ، فالارض التي غلتها كيل زيتون أو حمل ورق توت أو بذار مد قمح أو ما تساوى قيمته ٣٦٠ قرشا سموها سهما ، وفرضوا على السهم ٢١ قرشا الا ربع قرش فيكون الخراج ٦ في المئة فقط

٤

مصر

ويلى العراق في الحصب مصر ، وكان خراجها على المساحة باعتبار الفدان وهو قطعة من الارض كانت مساحتها عندهم ٤٠٠ قصبه ، والقصبه خمسة أذرع بذراع النجار وستة أذرع وثلاثا ذراع بذراع القماش (٢) (*) وفي تعريف الحكومة المصرية اليسوم الفدان ١/٣ ٣٣٣ قصبه ، والقصبه ٣٥٥ من المتر المربع ، وبتحويله الى أمتار مربعة يكون الفدان نحو ٤٢٠٠ متر مربع ، وقد تزيد أو تنقص قليلا (٢)

وقد تقدم ما كان يقاسيه المصريون في عهد بني أمية من العسف وزيادة الضرائب ، فدخلت الدولة العباسية مصر وأكثرها خراب لما كان يسوم أهلها عمال بني أمية من زيادة الخراج ، وأشهر من فعل ذلك منهم عبيد الله بن

(١) الطبرى ١٠٩٢ ج ٣ (٢) المقرئى ١٠٢ ج ١

(*) ذراع النجار هو طول الذراع بحسب قياس النجارين واهل المعمار ، ولهذا يسمى في أيامنا بالذراع المعمارى ، وذراع القماش هو طوله بحسب مقياس القماشين أى تجار القماش وغيرهم من التجار ، ولهذا يسمى اليوم بالذراع البلدى

(٣) القوانين العقارية ١٦١

المجباب ، فى أيام هشام بن عبد الملك ، فانه زاد على القبط قيراطا فى كل دينار ، كما تقدم ، فال ذلك الى ثورة كبرى • على أن الثورات كانت تتوالى فى مصر بسبب ضغط العمال ، فلما تولى العباسيون بعثوا اليها العمال ، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون رعاية أعمالهم ، وملاحظة سيرهم ، كما كانوا يلاحظون سير عمال العراق لبعده وادى النيل عن مركز خلافتهم ، فكان العمال حتى فى صدر الدولة العباسية يضاعفون الخراج ، ويشددون فى تحصيله ، كما فعل موسى بن علي سنة ١٥٦ هـ فى أواخر أيام المنصور ، وموسى بن صعب فى أيام المهدي فانه ضاعف الخراج وشدد فى استخراجها (١) وربما كان ذلك بايعاز الخليفة ، لان المهدي زاد الخراج على أهل العراق كما رأيت

أما فى أيام المأمون أى فى ابان الثروة الاسلامية فقد كان الخراج المضروب على مصر دينارين عن كل فدان (٢) ، وذلك كثير بالنظر الى ما يؤخذ منها الآن ، اذا اعتبرنا الفرق فى السعر بين تلك الايام واليوم • لان الخراج المضروب على أطيان مصر الخراجية (وهى الجانب الاكبر) يختلف مقدره اليوم باختلاف خصبها ، وهو وان كان على المساحة فأساسه المقاسمة • لانهم قسموا القطر المصرى الى نواح يختلف خراجها باختلاف خصبها • وأخصب النواحي لا يزيد خراج الفدان فيها على ١٨٠ قرشا (٣) ، وأمثال هذه الفدادين قليل جدا • وأما الاكثر فخراجه حوالى مائة قرش ، وفيها ما خراجه عشرون قرشا ، أو عشرة قروش • واذا اعتبرنا غلة الارض بالنظر الى خراجها ، رأينا الخراج لا يزيد على خمس الغلة بوجه التقريب ، لان الفدان الذى تقدير خراجه مائة قرش مثلا يضمن بخمسة جنيهاً أو ستة

واذا استخراجنا معدل خراج مصر على كل الفدادين ، رأينا معدل خراج الفدان لا يزيد على ٨٥ قرشا ، لان فى القطر المصرى نحو ٥٠٠٠٠٠٠ فدان زراعى بلغ مقدار خراجها للسنة الماضية (١٩٠٢) ٤٦٥٢٠٠٠٠ جنيهاً (٤) ويلحق الفدان الواحد نحو ٨٥ قرشا ، وقد تقدم فى غير هذا المكان أن القرش اليوم يساوى ثلث قرش تلك الايام • فالديناران خراج الفدان فى أيام المأمون يساويان ستة دنانير فى هذه الايام أو ثلاثة جنيهاً ، فيكون خراج مصر فى أيام المأمون يزيد على ثلاثة أضعافه فى هذه الايام (سنة ١٩٠٣)

ولكن يظهر أن الخراج فى مصر زاد بعد المأمون ، حتى بلغ فى أواسط القرن الرابع للهجرة لما جاءها القائد جوهر وفتحها باسم الخلفاء الناطميين ثلاثة دنانير ونصفا ، فجعلها هو سبعة دنانير (٥) وذلك شئ كثير

(١) المقرئى ٣٠٨ ج ١ (٢) المقرئى ٩٩ ج ١ (٣) القوانين العقارية ١٦٤ وما بعدها

(٤) ميزانية مصر لسنة ١٩٠٢ صفحة ١٢ (٥) ابن حوقل ١٠٨

وقد رأينا في كتاب أحسن التقاسيم للمقدسي انه : « ليس على مصرخراج، ولكن يعمد الفلاح الى الارض فيأخذها من السلطان ويزرعها ، فاذا حصد ودرس وجمع رشمت بالعرام (*) وتركت ، ثم يخرج الحازن وأمين السلطان فيقطعان (أى يأخذان) كرى الارض ويعطيان ما بقى للفلاح ، ولكن ذلك كان خاصا بالارض التي كانت الحكومة تقبلها أى تضمنها وليس لها مالك ، وقد تكون في الاصل لبعض القواد أو العمال من الروم الذين قتلوا في الحرب أو هربوا ، فبقيت حلالا لبيت المال كما تقدم ، فيضمنها الحاكم ويأخذ ضمانتها عينا أو نقدا

بلاد اخرى

وهناك بلاد بعضها كان يجبى بالمساحة ، والبعض الآخر بالمقاسمة . فبلاد فارس مثلا كان خراجها على ثلاثة اصناف : ١ - المقاسمة ، ٢ - المساحة ، ٣ - القوانين وهي المقاطعات (أى الاقطاعات) . على أن أكثر بلاد فارس على المساحة ، وتختلف الاخرجة فيها باختلاف البلاد فأثقلها في شيراز (١) فان خراج الجريب حنطة أو شعيرا ١٩٠ درهما والجريب من الارطاب والمباطخ (***) ٢٣٧ ونصف درهم ، ومن القطن ٢٥٦ درهما وأربعة دوانق ، ومن الكرم ١٤٢٥ درهما ، ولكن الجريب عندهم كبير أى سبعون ذراعا بذراع الملك ، وهو تسع قبضات (٢) فاذا فرضنا أن الجريب جريبان من اجربة العراق فالخراج مع ذلك لا يزال ثقيل جدا . وهو خراج تلك البلاد في أواسط القرن الرابع ، ولم نقف على مقداره في أيام المأمون

ومن هذا القبيل خراج المغرب في أيام الاغالبة ، فقد بلغ خراج الفدان في أيام عباس بن ابراهيم بن الاغلب ١٨ ديناراً (٣) ولا نظن مثل هذا المال يطول اقتضاؤه من أصحاب الارض ، وانما هو يختلف باختلاف الاعوام والاحوال وجملة القول ان الخراج كان في العصر العباسي الاول ثقيلاً ، ومع ذلك لم يكن يعسر اقتضاؤه ، وقلما شكوا الناس ثقله ، وربما استطاع العامل أن يجمع الملايين من الدراهم بسهولة في بضعة أيام ، كما اتفق للمأمون لما مر بدمشق وكان أخوه المعتصم عاملاً له عليها ، وقد قل المال مع المأمون فشكا

(*) جاء في ملحق القواميس لدوزي (١٢٢/٢) تحت لفظ عرم أن : العرمة هي التل الصغير monceau أو كومة التبن Pile de foine أو الحبوب أو التراب ، والعرام هو الكوم . وعلى هذا فيكون رشم الارض بالعرام هو تغطية المزروعات بشيء يشبه التبن حتى يقبل رجال الدولة فيأخذوا كراء الارض ويتركوا الباقي للفلاح

(١) الاصطخري ١٥٧

(**) المباطخ جمع مبطخة وهي الارض التي يزرع فيها البطيخ وما يشبهه كالخيار والقنا

(٢) المقدسي ٤٥١ (٣) ابن الاثير ١٢٥ ج ٦

ذلك الى المعتصم فقال : يا أمير المؤمنين كأنك بالمال وقد وافاك بعد جمعة «
فجاءه بثلاثين ألف ألف درهم (٣٠٠٠٠٠٠٠) من خراج ما يتولاه له ففرق
معظمه وهو واقف (١)

سائر مصادر الجباية

على أننا لا نرى بأساً من الإشارة الى ما بقى من مصادر الجباية فى العصر
العباسى الاول لتتمة الموضوع - منها :

١ - أعشار السفن : هى ضريبة ذات بال ، كان يرد منها الى بيت المال
مبالغ وافرة ، لم نعثر على تفصيلها ولا وقفنا على مقدار ما كان يجبى منها فى
العصر العباسى ، ولكن يؤخذ مما نعلمه من اتساع التجارة فى تلك الايام ،
بين العراق وسائر أقطار الدنيا حتى الهند والصين ، أن السفن كانت كثيرة
وأحمالها ثمينة . وقد ذكروا تاجراً واحداً من تجار البصرة فى القرن السادس
للهجرة اسمه حسن بن العباس ، له مراكب تسافر الى أقصى بلاد الهند
والصين ، بلغ مقدار ما يتحصل من ضرائبها ١٠٠٠٠٠٠ دينار فى العام (٢)
فاعتبر ذلك وقس عليه غيره فى البصرة وغيرها من ثغور الاسلام ، وفيها ما
يكون أكثر دخله من أعشار السفن . فقد كان ضمان أعشار المراكب فى عدن
فى القرن الرابع ٢٠٠٠٠٠ دينار (٣) ، وضمانها فى القرن السادس
١١٤٠٠٠ دينار (٤) والظاهر أن جباية تلك الاعشار كانت فى العصر العباسى
أقل مما صارت اليه بعد ذلك ، لاننا نرى فى جريدة على بن عيسى التى كتبها
للخليفة المقتدر سنة ٣٠٦ هـ ان ضرائب المراكب فى البصرة بلغت ٢٢٠٥٧٥
دينارا . وقد تقدم أن أضعاف ذلك كان يتحصل من أحد تجارها بعد قرنين .

٢ - أخماس المعادن : كانت المعادن عندهم ضربين : ظاهرة ، وباطنة .
فالمعادن الظاهرة ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا ، كمعادن الكحل والملح
والقار والنفط ، فهذه لا يجوز اقطاعها ، لانها كالماء والناس فيه سواء يأخذ
من ورد اليه (ومن قبيل ذلك أراضى المراعى والكلاء والآجام) . وأما المعادن
التي فى باطن الارض فهى ما كان جوهرها مستكناً فيها ، فهذه كانت الحكومة
تقطعها لمن يستخرجها ، ولها الخمس مما يخرج منها (٥) ، ونظراً لسعة المملكة
العباسية فقد كانت المناجم فيها عديدة ، ومنها الذهب والفضة والنحاس
والزئبق والفيروز والزبرجد وغيرها ، وهاك أمثلة منها ومن أماكن وجودها :

(١) الطبرى ١١٤٣ ج ٣ - وفى ابن الاثير وأبى الفداء والفخرى ان مقدار ذلك المال ثلاثون ألف
ألف ألف درهم (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) وهذا خطأ من النساخ
(٢) ابن حوقل (فى الدليل) (٣) ابن حوقل ٢٠ (٤) ابن حوقل (فى الدليل)
(٥) الماوردى ١٨٧

كانت في خراسان معادن الذهب والفضة والفيروز والرخام وطين الختم (*) والنوشادر والزئبق (١) . وفي ما وراء النهر معادن الذهب والفضة والزئبق لا يكآثره معدن في الغزارة والكثرة (٢) . وفي بلاد فارس عامة المعادن : الفضة والحديد والأُنك (***) والكبريت والنفط والصفير (***) والزئبق . وبغربي أصبهان معدن الكحل (٣) . وفي كرمان مدينة اسمها دمندان كان فيها أكثر معادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والنوشادر والصفير (٤) . ومن هذا القبيل مغاوص المرجان بسواحل أفريقيا الشمالية ، وهو شيء كثير كانوا يوسقون من منجم واحد منه خمسين قاربا أو أكثر ، وفي كل قارب عشرون رطلا (٥) . وفي سوريا معادن الحديد ، كانت بجوار بيروت ، والمغرة الجيدة (***) في حلب وجبال الحمر في مكان آخر ، ومعادن الرخام في فلسطين ، ومعادن الكبريت في الاغوار (٦) . وفي مصر معادن الشب بالصعيد ، وكانت العربان تحضره من مناجمه الى ساحل اخميم وأسيوط والبهنسا ، ويحمل منه الى الاسكندرية أيام النيل ، وكانوا يبيعون منه تجار الروم نحو ١٢٠٠٠ قنطار بسعر أربعة دنانير لكل قنطار الى ستة . وكذلك النطرون في البر الغربي للنيل وفي غيره كان يستخرج منه كل سنة ١٠٠٠٠ قنطار ، وكان يضمن في بعض الاحوال ضمانا تبلغ قيمته ١٥٠٠٠ دينار (٧) . وفي النوبة مما يحاذي أسوان معدن الذهب المشهور - قال ابن حوقل : «المعدن ليس من أرض مصر ، ولكنه في أرض البجة وينتهي الى عيذاب ، والمعدن أرض مبسوطة لا جبل فيها وهي رمال ورضراض ومجمع تجارهم العلقى» (٨) ، وفي بلاد الغرب مما يلي سجلماسة معادن الذهب والفضة ، وكذلك في ما وراء ذلك الى بلاد السودان (٩) . وكان في صعيد مصر جنوبي النيل (كذا) معدن الزبرجد في برية منقطعة عن العمارة (١٠) وفي البحرين بخليج فارس مغاوص اللؤلؤ ، وفي صنعاء مناجم العقيق ، وبين ينبع والمروة معادن الذهب ، وعلى شواطئ عدن ومخا (في اليمن) العنبر (١١)

(*) طين الختم طين خاص ذو تركيب معدني يجعله صالحا لان يستعمل في الاختام كما نستعمل نحن الشمع الاحمر اليوم . وكانت العادة في المكاتبات الرسمية أن يوضع طين الختم في ختامها ثم يختم بختم الخليفة . وكان الختم يوضع أيضا على الخطاب بعد اقفاله كما نفعل نحن اليوم في المكاتبات الهامة

(١) المقدسي ٢٢٦ (٢) ابن حوقل ٣٢٧

(***) الانك بفتح الهمزة وضم النون ، ويكتب أيضا آنوك ، هو الرصاص

(***) الصفير هو النحاس

(٣) الاصطخري ١١٥ و ٢٠٢ (٤) ابن الفقيه ٢٠٦ (٥) ابن حوقل ٥١

(***) جاء في ملحق التواميس لدوزي (٦٠٢/٢) : المغرة طين احمر ، وهو مغرة النجارين وهو ضربان : منها المغرة المدنية ومنها المغرة اللواحية وهو أزونها . أي ان المغرة كانت مادة يصنع منها ما نسميه نحن اليوم بالفراء

(٦) المقدسي ١٨٤ (٧) المقرئ ١٠٦ ج ١ (٨) ابن حوقل ١٠٧

(٩) المقدسي ٢٣١ (١٠) الاصطخري ٥١ (١١) المقدسي ١٠١

هذه أمثلة مما كان في المملكة العباسية من المعادن تمثيلا لما كان يجبي من أخماسها الى بيت المال . وكانوا يقطعون هذه المعادن أقطعا أو يضمونها تضمينا بمال معين ، وقد يكون ذلك المال كثيرا - من أمثلة ذلك أن معادن الفيروز في نيسابور بلغت ضمانتها في أواسط القرن الرابع للهجرة ٧٥٨٧٢٠ درهما (١)

٣ - الجزية والزكاة : كانت الجزية في صدر الاسلام كثيرة ، ثم تناقصت بدخول الناس في الاسلام . والزكاة كان لها شأن كبير في أول الاسلام ، ثم قلت أهميتها ، وسيأتى بيان ذلك

٤ - المكوس والمراسد : وهما تقابلان الجمارك والعوائد في هذه الايام ، وكانوا يأخذون ضريبة من كل تجارة واردة في البحر أو البر ، مهما يكن نوعها من الانسجة أو المحصولات أو المصنوعات أو الرقيق أو غيره . وكان يحصل لهم من ذلك مال كثير . ولا نعلم مقدار ما كان يجمع منه ، ولكن يظهر أنها كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وربما اختلفت في البلد الواحد باختلاف الزمان ، وفي الزمن الواحد باختلاف البلاد مما لا يمكن حصره ، وانما نأتى بما شاهدته شمس الدين المقدسي بنفسه في مصر في أواسط القرن الرابع للهجرة من الضرائب التي كانت تؤخذ في تنيس ودمياط ، قال : « وأما الضرائب فتختلف باختلاف تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل ، وأما الثياب الشطوية (*) فلا يمكن القبطى أن ينسج شيئا منها الا بعد ما يختم عليها بخاتم السلطان ، ولا أن تباع الا على يد سماسرة قد عقدت عليها ، وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ، ثم تحمل الى من يطويها ، ثم الى من يشدها بالقشر (***) ثم الى من يشدها في السفط ، والى من يحزمها ، وكل واحد منهم له رسم يأخذه . ثم على باب الفرضة (أى الميناء) يؤخذ شيء ، وكل واحد يكتب على السفط علامته ، ثم تفتش المراكب عند اقلعها . ويؤخذ بتنيس على زق الزيت دينار ومثل هذا وأشباهه . ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال ، رأيت بساحل تنيس ضرائبيا جالسا قبل قبالة هذا الموضع (يجمع) في كل يوم ألف دينار ، ومثله عدة على سواحل البحر في الصعيد وساحل الاسكندرية . وبالاسكندرية أيضا على مراكب الغرب ، وبالفرما على مراكب الشام ، ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم » (٢)

وذكر ابن حوقل : انه كان يتحصل مما يخرج من أذربيجان الى نواحي

(١) المقدسي ٢٤١

(*) نسبة الى بلدة شطا قرب دمياط

(***) أى يشدها على ألواح الخشب ، والمراد بذلك كيهما

(٢) المقدسي ٢١٢

الرى ولوازم على الرقيق والدواب ، وأسباب التجارات والابقار والانعام
١٠٠٠٠٠٠٠ درهم فى السنة (١) (*)

على أن هذه الضرائب وأمثالها لم يكن لها رواج فى أوائل الدولة العباسية،
ولا كانت غلتها تستحق الذكر ، ولكن دخلها تعاضم فى عصر الاضمحلال

٥ - المستغلات وغلة دار الضرب : يراد بالمستغلات ما يجبى لبيت المال
من أسواق أو منازل أو طواحين ، ابتناها الناس فى أرض تربتها للسلطان
(أى يملكها السلطان) فيؤدى عنها أجرة (٢) وذكر ابن خردادبة مبلغ غلات
الاسواق والارحاء ودور الضرب فى مدينة السلام بغداد ١٥٠٠٠٠٠ درهم
فى السنة (٣) ، وبلغت غلات ومستغلات سامرا وأسواقها ١٠٠٠٠٠٠٠
درهم فى السنة (٤)

فالدولة العباسية فى ابان زهوها كانت تجبى من هذه الضرائب شيئا
كثيرا ، ولكن العمدة كانت على الخراج كما تقدم

٤ - صدق العمال فى ارسال المال المجموع

قد رأيت مما ذكرناه من جور عمال بنى أمية انهم كثيرا ما كانوا يستأثرون
بالخراج لأنفسهم ، اما باذن الخلفاء كما فعل عمرو بن العاص بمصر اذ جعلها
معاوية طعمة له فى مقابل نصرته على على ، أو بحجة الحاجة الى المال فى
الحروب كما حصل فى أيام الحجاج ، أو استرضاء لعامل متمرد التماسا
لعوده (أى سكوته وطاعته) (٥) ، أو أن يعصى العامل بالخراج لغير سبب
كما فعل مسلمة بن عبد الملك فى ولايته على العراق فى أيام أخيه يزيد (٦)
فان « يزيد » استجيب أن يطالبه بالخراج ولعله خاف عصيانه . ناهيك بما كان
يكتمه العمال عن خلفائهم من أموال الغنى والغنائم وهى من حق بيت المال ،
وقد يذكرونها ويطمعون فيها كما فعل يزيد بن المهلب بعد فتحه جرجان سنة
٩١ هـ ، فانه أصاب مالا كثيرا بقى منه لبيت المال ٦٠٠٠٠٠٠ درهم ،
كتب عنها للخليفة لكنه استبقاها لنفسه (٧) - ذلك ونحوه دعا الخلفاء فى

(١) ابن حوقل ٢٥٢

(*) نص ابن حوقل هنا : « ومن الميائج الى الخونج مدينة أيضا بها مرصد (أى مركز لتحصيل
الجمارك) على ما يخرج من آذربيجان ولوازم (أى ضرائب لازمة) على الرقيق والدواب وأسباب
التجارات كلها من الانعام والبقر ، ومقاطعة هذا المرصد دائما مائة ألف دينار وزائده الى ألف
درهم وناقص فى السنة ، وليس له ولا يجتاز به شبه فى جميع أقطار الارض » - طبعة كرامر ،
لا يدن ١٩٢٩ ج ٢/٢٥٢

(٢) ابن خردادبة ١٢٥

(٢) ابن حوقل ٢١٧

(٥) ابن الاثير ١٤٣ ج ٢

(٤) اليعقوبى (كتاب البلدان) ٢٨

(٧) الطبرى ١٢٢٤ و ١٢٥٠ ج ٢

(٦) ابن الاثير ٤٧ ج ٥

بعض الاحوال الى أن يستخرجوا المال من عمالهم بالقوة كما تقدم
 أما بنو العباس ، فقد كان معظم عمالهم فى أوائل الدولة من أهلهم الاقربين ،
 ثم استعملوا أنصارهم الفرس ، وهم أكثر الناس رغبة فى قيام دولتهم .
 وكان الخلفاء من الجهة الاخرى لا يقصرون فى زيادة رواتبهم حتى بلغت فى
 أيام المأمون ثلاثة ملايين درهم (١) وهى عمالة (بكسر العين وهى المرتب)
 الفضل بن سهل على المشرق ، ولم يدرك مثلها أحد من عمال بنى أمية . لأن
 أكبر راتب اقتضاه عمالهم لم يزد على ٦٠٠٠٠٠ درهم ، وهى عمالة يزيد
 ابن عمر بن هبيرة على العراق (٢)

ومما ساعد بنى العباس فى أوائل دولتهم على حفظ نظام أعمالهم، واجماع
 العمال على ولائهم سداد رأى وزرائهم ، وخصوصا البرامكة ، فانهم كانوا
 واسطة عقد تلك الدولة ، وزهرة تمدنها . وكذلك كان الفرس على الاجمال ،
 لأنهم كانوا يعدون استيلاء بنى العباس عليهم رحمة من الله كانوا يتوقعونها
 منذ أعوام للتخلص من بنى أمية واحتقارهم اياهم

وهناك أسباب أخرى لكثرة جباية الدولة فى أيام المأمون ، كقلة الحروب
 والفتن ، فانها مذهبة للاموال ، مضيعة للخراج ، مفسدة للاعمال ، لاشتغال
 الناس عن الزراعة والتجارة وانفاق الاموال فى الجند

أسباب قلة النفقة

فرغنا من الكلام عن أسباب كثرة الخراج فى الدولة العباسية بالقياس
 على أيام بنى أمية ، وهذه الايام (سنة ١٩٠٣) وهى القسم الاول من أسباب
 الثروة العباسية . فلنأت الى القسم الثانى وهو قلة النفقة ، وأهم أسبابها
 ثلاثة :

١ - قلة الموظفين

يختلف عدد الموظفين فى مصالح الحكومة باختلاف نمط تنظيمها ، ويقال
 بلاجمال أنهم أقل عددا فى الحكومات الاستبدادية منهم فى الحكومات المقيدة ،
 لاستغناء الحكم المطلق عن تدوين كل شىء وضبطه لمراجعة النظر فيه . اعتبر
 ذلك فى المحاكم القضائية ، ومقدار الفرق بين عدد موظفيها فى عهد الاحكام
 العرفية ، وبينهم فى عهد الاحكام القانونية ، وقس عليه سائر مصالح
 الحكومة والسبب فيها متشابه ، ويكفى لبيان هذا الفرق مقابلة عدد موظفى
 الحكومة المصرية قبل نظامها الحالى بعددهم اليوم

(١) الطبرى ٨٤١ ج ٣ (٢) ابن خلكان ٢٨١ ج ٢

كانت حكومة مصر قبل دخول الفرنسيين اليها (في اواخر القرن الثامن عشر) لا تزال على نحو ما رتبها عليه السلطان سليم الفاتح وابنه السلطان سليمان

وخلاصة ذلك أن رئيسها (الباشا) وهو الوالى المرسل من الاستانة يليه ٢٤ بيكا (طلبه خانة) منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى فى القطر وهم :

(١) الكخيا : وهو نائب (الباشا) وكاتم سره

(٢) الدفتردار : وهو ينظر فى الخراج ويقابل ناظر المالية عندنا

(٣) أمير الخزنة : وهو يحمل الى الاستانة ما يخصها من خراج مصر

(٤) أمير الحج : وهو يتولى قيادة الحج الى الحجاز

(٥) ثلاثة قباطين لقيادة ثغور السويس ودمياط والاسكندرية

(٦) خمسة مديرين لأقاليم جرجا والبحيرة والمنوفية والغربية والشرقية

وهناك أربعة كشاف لأقاليم القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم .
وأعمالهم مثل أعمال البكوات مديري الاقاليم الاخرى

ومن المصالح الأخرى القاضى وأمير الضربخانة والمحتسب

وكان الجند عبارة عن ست فرق تسمى وجاقات وهى :

(١) وجاق المتفرقة : وهو مؤلف من نخبة الحرس السلطاني

(٢) وجاق الجاويشية : وهو مؤلف فى الاصل من صف ضابطان جيش

السلطان سليم فعهد اليهم جباية الخراج

(٣) وجاق الهجانة

(٤) وجاق التفججية (*) : وهم ناقلو البنادق

(٥) وجاق الانكشارية : وهم أخلاط من نخبة القبائل الخاضعة للدولة

العثمانية ، وكانوا يعرفون أيضا بالمستحفظين لاناطة محافظة

البلاد بهم

(٦) وجاق العزب

وكان كل من هذه الوجاقات مؤلفا من أفراد يقال لهم « وجاقلية » ،
واحدهم « وجاقل » على كل وجاق منها ضابط ، يلقب بالآغا ، يصحبه الكخيا
والباش اختيار والدفتردار والخزندار والروزنامجى (١) * ومن اجتماع هؤلاء

(*) كذا فى الاصل وفى القواميس التركية : تفنك بمعنى بندقية وبلوك تفنكجى نفرانى = فرقة الرماة بالبندق ، فلعل صحة الكلمة تفنقجية

(١) جرجى زيدان : تاريخ مصر الحديث ١١ ج ٢ (طبعة ثالثة)

الضباط من سائر الوجدات يتألف مجلس شورى الباشا فلا يقضى أمرا الا بمصادقتهم

هذه خلاصة نظام الحكومة المصرية المركزي ، ولا ترى عدد الموظفين فيه يزيد على خمسين (ماعدا الجيش) ، فاذا اعتبرنا ما يلحقه من الكتاب والنواب وغيرهم ربما بلغ الى ٢٠٠ أو قل ٣٠٠ أو ٤٠٠ ، وهو يقابل في هذه الايام نظارات الحكومة ومجلس النظار والمعينة ومصلحة الصحة والبوليس وسائر المصالح ، مما يربو عدد موظفيها على ألفين كما يأتي :

الموظفون في الحكومة المصرية الآن فئتان : الفئة الاولى : العمال ، وهم الذين يتولون أعمالها وادارة شؤونها ، ومنهم النظار ، ورؤساء الاقلام ، والكتاب والحساب . والفئة الثانية : الخدمة ، ومنهم الفراشون ، والبوابون ، ونحوهم . واليك عدد الموظفين من طبقة العمال فقط مرتبة باعتبار النظارات والمصالح والاقلام (١)

عدد موظفي الحكومة المصرية

لسنة ١٩٠٢ من طبقة العمال

عدد	عدد
١٨٤٦٤ (مجموع ما قبله)	١١٢١ المعية وتوابعها
٢١٨ خفر السواحل	١٨ مجلس النظار
١٤٠ الدخوليات (الجمارك)	٢٦ مجلس الشورى
٤ مصايد الاسماك	٢٤ نظارة الخارجية
١٣ الرسالة	٤١٩ » المالية
١٩٣٨ السكة الحديدية	٤٢٤ » المعارف
٣٢٧ التلغرافات	١٨٦ » الداخلية
٢٩ ميناء الاسكندرية	٢٧٦٠ » الحقانية
٥٥٠ البوستة	٦٢٩ » الاشغال
١٠٣ الفنارات	٣٣٠٦ » الحربية
٦ الليمانات	١٧١٥ مصالح ادارة الاقاليم ومالياتها
١٥ التمغة للمصاغات	٦٦٤٤ مصلحة البوليس
٣٠١ مكاتب تابعة للمعارف	٥٢٦ » الصحة
١١ الكتبخانة الخديوية	١٠٥ » السجون
٤ الانتكخانة	١٥ » منع الرقيق
١٤ المطبعة الاهلية	٣٦ » الدفترخانة
٩٠ أملاك الميرى الحرة والمشاركة	٥١٠ » الجمارك
٢٢٧ القومسيون البلدى	
٢٢٤٥٤ (الجملة)	١٨٤٦٤ (المجموع)

(١) ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢

فجملة موظفي الحكومة المصرية من العمال ٢٢٤٥٤ ، فاذا أخرجنا منهم المصالح ذات الأيراد اذ لا دخل لها في إدارة شؤون الحكومة وهي :

عدد	(المجموع)
١٩٣٨	٢٨٤٤ (مجموع ما قبله)
٣٢٧	١٠٣ الفئارات
٢٩	٦ الليمانات
٥٥٠	١٥ قلم التمغة
٢٨٤٤	٢٩٦٨ (الجملة)

ومصالح إدارة الأقاليم وعدد موظفيها ١٧١٥ - كان المجموع ٤٦٨٣ ، وباخراجه من العدد الأصلي يبقى ١٧٧١ر١٧ وهو عدد موظفي الحكومة المصرية في نظاراتها ومصالحها ما عدا الجيش . فاعتبر الفرق العظيم بين هذا العدد، وبين ما كان عليه في أيام المماليك، وقس عليه عدد موظفي الحكومة في الدولة العباسية

على أن ذلك يتضح من مراجعة قائمة نفقات الدولة العباسية ، فانك ترى معظم أصحاب الرواتب هناك من الجند ، وخدمة البلاط ، والحرس الخاص ، والغلمان ، والحشم ، والفراشين ، وأصحاب الصيد ، ونحوهم، وليس من عمال الحكومة الحقيقيين الا جزء صغير وهم المعبر عنهم « بأكابر الكتاب، وأصحاب الدواوين ، والخزان ، والبوابين الخ وعبد الله بن سليمان (الوزير) ، واسحق بن إبراهيم القاضي ، والفرسان ، ونفقات السجن ، والعلوفة » ونحو ذلك . ولا نطن نفقات الحكومة على مصالحها الحقيقية تزيد على نصف ذلك المال (أي ٢٥٠٠٠٠٠ر١ دينار) مع أن نفقات الحكومة المصرية الآن على مصالح الإدارة والتحصيلات وحفظ النظام فقط تزيد على ٣٢٥٠٠٠ر٣ جنيه . وما مصر بالنظر الى المملكة العباسية الا جزء صغير . وأما سبب هذه الزيادة فمن كثرة الموظفين لما اقتضاه النظام الحديث من الضبط والتحرير كما تقدم

على أن السبب في قلة نفقات الدولة العباسية من حيث الموظفين ليس قلة عددهم فقط ، ولكن هناك سببا آخر ذا بال ، أعنى تسديد أرزاق بعض العمال من مال يوفرونه ولا يدخل في باب الوارد . فقد رأيت أن أرزاق أكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزان الخ ١٥٦ وثلاثا دينار في اليوم ، غير أن هؤلاء ليسوا كل موظفي الدواوين بل هم الكبراء فقط . ويتضح ذلك من قوله هناك : « سوى كتاب دواوين الاعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة ، وأصحابهم وأعوانهم ، وخزان بيت المال ، فانهم يأخذون أرزاقهم مما يوفرون من أموال الساقطين ، وغرم المخلين بدوابهم » . ويدل

ذلك أيضا على اختصار الحسابات مما لا يرتكبه في هذه الايام أصغر الباعة اذا أراد ضبط حسابه فضلا عن دوائر الحكومة . فان أموال الساقطين وغرم المخلين كان يجب أن تدون في أبواب الوارد ، وتدون رواتب أولئك الموظفين في باب النفقات . وعلى أننا نستبعد أن لا يكون لهذه القيود محل في دفاتر الحكومة العباسية ، وأنها أسقطت من هذه القائمة حبا في الاختصار أو لاسباب أخرى

(٢) عدم وجود الدين على الحكومة

من أدران التمدن الحديث ، انغماس الحكومات الاوربية في الديون ، وما من دولة الا وهى مدينة بمال لا بد لها من تأدية فوائده ، أو تسديد بعضه من دخلها كل عام . فهو عبء ثقيل على ماليتها وسبب كبير فى قلة ما يفضل من دخلها ، مع كثرة أبواب الدخل عندها مما فرضته من الضرائب المختلفة التى لم تكن معروفة فى الدولة العباسية ، أو كانت معروفة على صورة خفيفة جدا . فقد تقدم أن دخل انجلترا ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه يجتمع نحو أربعة أخماسها من ضرائب أكثرها حديثة العهد ، وأن نفقات الدولة تستغرقها كلها . فمن أسباب ذلك أن ربع هذا الدخل تقريبا يذهب فى وفاء فائدة ما على هذه الدولة من الديون . ولولا ذلك لبقى فى خزينة الحكومة الانجليزية كل عام حوالى ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه أى نحو ثروة الدولة العباسية كلها . وليست انجلترا وحدها غارقة فى الديون فان معظم دول أوربا مثلها، وان تفاوتت ديونها - وهاك بيان بديون أشهر دول العالم فى آخر القرن التاسع عشر ، بقطع النظر عن كسور المليون ، وقد رتبناها فى الجدول الآتى باعتبار الاكثرية :

ديون أشهر دول العالم (١)

جنيه		جنيه	
فرنسا	١ ٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	فرنسا	٧٠١ ٠٠٠ ٠٠٠
انجلترا	٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المانيا	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
روسيا	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	هولندا	٩٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الولايات المتحدة	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الصين	٥٤ ٠٠٠ ٠٠٠
الدولة العثمانية	١٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠	اليابان	٤٨ ٠٠٠ ٠٠٠
النمسا	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	ايطاليا	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠
مصر	١٠٣ ٠٠٠ ٠٠٠	اسبانيا	١٢ ٠٠٠ ٠٠٠
(المجموع)	٢ ٧٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	(الجملة)	٣ ٠٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠

وقد تراكمت هذه الديون على تلك الدول بتوالي الاجيال ، بما احتاجت اليه من النفقة في الحروب ، أو في انشاء المشروعات الكبرى ، أو نحو ذلك ، مما لم تكن الدولة العباسية في غنى عنه ، ولكنها كانت في أيام زهوها تنفق مما تدخره من فضلات الجباية كما تقدم . فلما قلت الجباية وكثرت أسباب النفقة في طور الاضمحلال ، ولم يبق في بيت مالها ما تنفقه في الحروب عمدت الى استخراج الاموال من أهل الثروة ، وخصوصا من كبار موظفيها كالوزراء ، والعمال ، والكتاب الذين أثروا من مالها بالاختلاس ونحوه ، وسموا ذلك مصادرة كما سيأتي

على أن الدولة العباسية كانت في بعض الاحيان تستسلف المال من بعض التجار في مقابل أوراق لم يحل أجلها ، وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك مع اليهود ، وهم أقدر الناس على المراباة كما لا يخفى - وبلغ مقدار الربا الذي كانوا يأخذونه على تلك القروض نحو ٢٠ في المائة ، فقد كان علي بن عيسى وزير المقتدر في أوائل القرن الرابع للهجرة اذا احتاج الى المال وليس له وجه استسلف من التجار على سفاتج وردت من الاطراف ، ولم تحل بعد . وكان مقدار ما يدفعه عليها من الربا دانقا ونصفا على كل دينار في الشهر ، فاذا استدان عشرة آلاف دينار بلغ رباها في الشهر ٢٥٠٠ درهم . وأشهر من كان يتعامل معهم من صيارف اليهود في بغداد رجل كان يعرف بيوسف بن فنحاس (*) وهو من تجار الاهواز أيضا ، وآخر اسمه هرون بن عمران أو من قام مقامهما مدة ست عشرة سنة (١) - غير أن ذلك لا يعد من قبيل الدين الاهلي الشائع في هذه الايام (**)

(*) كذا في الاصل ، وفي كتاب الوزراء للصابي ، ص ١٧٨ : يوسف بن فيحاس اليهودي ، وكان جهيل الاهواز

(١) Einnahmebudget des Abbasiden Reiches 63

(**) الفرق بعيد بين ما كانت الحكومة العباسية تلجأ اليه ابتداء من القرن الرابع من اقتراض الاموال من التجار أو الموليين وما تعقده الحكومات اليوم من قروض اهلية بضمانة الخزنة ، ففي أيام العباسيين لم تكن الدولة هي التي تقترض بل كان الوزير أو شخص الخليفة نفسه . ولم تكن المسألة في الحقيقة مسألة قرض بل وسيلة للحصول على النقود لضرورة عاجلة دون ضمان . وقد روى الشافعي في كتاب الديارات كيف نشأ ذلك ، قال : « ان الخليفة الموفق احتاج الى مال يخرج به الجند لمحاربة الصفار ، والتمس من وزيره صاعد بن مخلد أن يحتال في ذلك ، فقال الوزير : والله مالي حيلة الا من حظر النفقات ومنع المرتزقين ، فقال الموفق : أين يقع ذلك مما احتاج ؟ والذي أريد أن تأخذ من التجار قرضا ، وتوظف عليهم وعليك وعلى الكتاب مالا تستعين به على اخراج راشد (قائد الجند) فاذا اتسعتا رددناه عليهم ، فاستوحش صاعد من ذلك وأراد اعمال الحيلة في التباعد عنه . وفي سنة ٣٠٠ هـ احتاج الوزير الى شيء من مال الاهواز ، ولم يكن أهله متأهين لذلك ، فأرسل في احضار يوسف بن فيحاس الجهيل اليهودي ، وكان جهيل الاهواز ، وطلب اليه تقديم مال (الوزراء للصابي ، ١٧٨) . وقد يطلب الوزير من بعض الزراع دفع الضرائب مقدما ، كما فعل صاعد بن خالد سنة ٢١٩/٢٢١ إذ « استسلف من مال سنة عشرين ولثماية شطره قبل افتتاحها بشهور ، فلم يبق من مال هذه السنة الا اقله ، واضطر فوق هذا الى أن يقترض

(٣) اقتصاد الخلفاء الأولين وتديريهم

من الامور المقررة في التاريخ السياسي ، أن مؤسسى الدول ومن يتلوهم من الامراء الاولين يغلب فيهم الاقتصاد والتدبير ، ولولا ذلك لم يتأت لهم انشاء الدول أو تثبيت دعائمها ، ويعبر فلاسفة التاريخ عن ذلك بصبوة الدولة ، والصبوة تدعو الى النمو بالادخار . فاذا بلغت الدولة شبابها وتم نموها عادت ناكسة على عقبها ، كما يتقهقر المرء الى الكهولة فالشيخوخة - فالدولة العباسية نشأت في حجر السفاح طفله ، فنزلها المنصور صبوة ففسدها ، وانما حتى أدركت شبابها في أيام الرشيد والمأمون ، ثم تقهقرت الى الكهولة فالشيخوخة فالهرم في أيام الخلفاء الذين أتوا بعد ذلك

توفي السفاح وقد ملك أربع سنوات ، ولم يخلف سوى بعض الثياب (١) ولو كان طماعا لجمع مالا كثيرا لكثرة ما وقع له من غنائم بنى أمية فضلا عن الجبايات وغيرها

وخلفه المنصور فتولاها بضعا وعشرين سنة ادخر في اثنائها نحو ٨١٠٠٠٠٠ درهم كما تقدم . وكان لفرط حرصه متهما بالبخل ، ولم يكن بخيلا ولكنه كان لا يضع الكرم في غير موضعه : لم يكن يبذل المال الا اذا رأى في بذله منفعة في تأييد دولته . وفضل المنصور في تأييد الدولة العباسية بالحزم والشدة والعدل مثل فضل عمر بن الخطاب في تأييد الاسلام ، يكفيك من دلائل اقتصاده وتدييره وحسن نظره ما أوصى به ابنه المهدي عند وفاته .

مائتى الف دينار بربح درهم في كل دينار « (مسكويه ٣٤٢/٥ ، ٣٤٥ و ٣٦٤)
روى ذلك كله آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، ترجمة الدكتور أبو ريبة ، (الطبعة الثانية ١٩٤٧) ، وانظر بقية الشواهد هناك
والخلاصة أن استسلاف المال بهذه الطريقة لم يكن عقد قروض بالمعنى المفهوم ، وانما وسيلة للحصول على المال بأى طريق . وكان الغالب ألا يرد الوزير ما يأخذه كما حدث سنة ٩٣٤/٢٢٣ ، وربما كتب لهم بأموالهم سفائح (كمبيالات) يعطيهم بقيمتها فيما بعد شيئا من املاك الدولة

وكان التجار والمولون ضحية الدولة وعمالها في ذلك كله ، فكانت أموالهم مهددة ، بل كانت بلاء عليهم . وسبب ذلك أن الدولة كانت في افلاس تام من النصف الثاني للقرن الثالث الهجرى في خلافة المعتضد (٨٩٢/٢٧٩ - ٩٠١/٢٨٩) . وقد وصف هذه الحالة أبو القاسم عبيد الله ابن سليمان وزير المعتضد في حديث له مع أحد أصحابه قال : « قد وردنا على دنيا خراب مستفلقة ، وبيوت مال فارغة ، وابتداء عقد لخليفة جديد الامر ، وبيننا وبين افتتاح الخراج مدة ، ولا بد لى في كل يوم سبعة آلاف دينار لنفقات الحضرة على غاية الاختصار والتجزية ، فان كنت تعرف وجهها تعيننى به فأرشدنى اليه ، فأشار صاحب الوزير باطلاق ابني الفرات ، وكانا عاملين لهما دهاء وخبرة بالاعمال والاموال ، فأطلقهما من سجنهما ، فخاطبا أحد الاغنياء في أن يضمن جزءا من ارض العراق على أن يحمل من ماله في كل يوم سبعة آلاف دينار ، فأعطى خطه بذلك ، وعرف الوزير الامر ، فاستطير هو والخليفة سرورا لهذا الحل الجديد لما انطوى عليه من مهارة »

كتاب الوزراء للصابي ، ١٠ - ١١
رواه آدم ميتز في كتاب الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ، ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦
(١) ابن الاثير ٢١٩ ج ٥

من ذلك قوله : « قد جمعت لك من الاموال ما ان كسر عليك الخراج عشرين كفاك لأرزاق الجند والنفقات والذرية ومصلحة البعوث . . واياك أن تدخل النساء في أمرك ، واياك والاثرة والتبذير لاموال الرعية ، واشحن الثغور ، واضبط الاطراف ، وأمن السبل العامة ، وأدخل المرافق عليهم ، وادفع المكاره عنهم ، وأعد الاموال واخزنها ، فان النوائب غير مأمونة، وهي من شيم الزمان، وأعد الكراع والرجال والجند ما استطعت ، واياك وتأخير عمل اليوم الى الغد فتتدارك عليك الامور وتضيع وأعد رجلا في الليل لمعرفة ما يكون في النهار ، ورجلا في النهار لمعرفة ما يكون في الليل ، وباشر الامور بنفسك ، ولا تضجر ، ولا تكسل ، واستعمل حسن الظن ، وأساء الظن بعمالك وكتابك وخذ نفسك بالتيقظ » (١)

قضى المنصور مدة خلافته ، ولم ير في داره لهو ولا شيء يشبه اللهو أو اللعب ، أو العبث ، الا مرة ، كان في مجلسه فسمع جلبة فأمر حمادا التركي وكان واقفا على رأسه أن يبحث عن سبب ذلك . فمضى فرأى خادما من خدم المنصور وقد جلس وحوله الجوارى وهو يضرب لهن بالطنبور ، وهن يضحكن، فعاد حمادا واخبر المنصور فقال : « واى شيء هو الطنبور ؟ » فوصفه له فقال : « وما يدريك أنت ما الطنبور ؟ » فقال : « رأيت به خراسان » فقام المنصور ومشى الى الجوارى فلما رأينه تفرقن خوفا منه ، فأمر بالخدام فضرب رأسه بالطنبور حتى تكسر الطنبور وأخرج الخادم فباعه

وكان المنصور بخيلا على نفسه باللباس ، كان يرتدى جبة هروية ويرقع قميصه ، واذا استجداه أحد بخل الا اذا رأى الجود لازما . فربما سأله أحدهم درهما فلا يعطيه ، ويعطى الآخر ألفا بلا سؤال . . من أمثلة ذلك أن أحد معارفه القدماء لقيه بعد الخلافة وكان فقيرا فسأله المنصور : « ما عيالك ؟ » قال : « ثلاث بنات والمرأة وخادم لهن » فقال له : « انت أيسر العرب . اربع مغازل يدرن في بيتك . . . ولم يعطه شيئا . ولما توفي عيسى بن نهيك سأل المنصور خادمه عما خلفه من المال فقال الخادم : « خلف ألف دينار أنفقته امرأته على مآتمه » فقال : « كم خلف من البنات ؟ » ، قال : « ستا » فأطرق المنصور ثم أمر لكل من البنات بثلاثين ألف دينار وسعى في تزويجهن . وفرق المنصور في أهل بيته في يوم واحد ١٠٠٠٠ درهم (٢)

(١) ابن الاثير ٨ ج ٦ (٢) ابن الاثير ١٣ ج ٦

ولما توفي المنصور خلفه ابنه المهدي ، وكان شبيها بأبيه من عدة وجوه ، ومن جملتها النظر في دقائق الأمور . وفي أيامه ترتبت الدواوين وتنظمت ادارة الحكومة ، وتقررت القواعد على يد وزيره معاوية بن يسار (١) وكان يجلس للمظالم بنفسه ، وكان تقيا ورعا ، ولكنه لم يكن في مثل ما كان عليه أبوه من الاقتصاد . وتولى بعده الهادي زمنا قصيرا ، ثم الرشيد وكان تدبير المملكة قد أفضى الى الوزراء من آل برمك ، وقد اتسعت الارزاق وكثرت الاموال . وكان البرامكة أهل كرم وسخاء ، فزادوا الخلفاء كرما وكانوا يحرضونهم على ذلك منذ صغرهم ، كما فعل يحيى البرمكي مع الرشيد وكان يسايره يوما فقام رجل فقال : « يا أمير المؤمنين عطبت دابتي » فقال الرشيد : « يعطى خمسمائة درهم » فغمزه يحيى . فلما نزل الرجل قال الرشيد ليحيى : « يا أبتاه أومأت الى بشيء وقتما أمرت بالدرهم فما هو ؟ » فقال : « مثلك لا يجرى هذا المقدار على لسانه ، انما يذكر مثلك خمسة آلاف ألف ، وعشرة آلاف ألف » ، قال : « فاذا سئلت مثل هذا كيف أقول ؟ » فقال : « تقول : يشتري له دابة ويفعل به فعل نظرائه » (٢)

وكان الرشيد ميالا للجود من فطرته ، فنشطه ذلك حتى صار الى أبعد مما أرادوه ، واضطروا الى ايقافه عند حده (٣) . وأوغل الخلفاء بعد ذلك في البذخ والاسراف ، وهما من أسباب سقوط دولتهم على ما سيجيء .
وجملة القول أن أسباب الثروة العباسية في عصرها الاول كثرة الدخل وقلة النفقة . وأسباب كثرة الدخل :

١ - سعة المملكة

٢ - اشتغال الناس بالزراعة والتجارة لاطمئنان خواطرهم

٣ - ثقل الحراج المضروب على الارض

٤ - صدق العمال في ارسالهم المال المجموع الى بغداد

وأسباب قلة النفقة :

١ - قلة الموظفين

٢ - عدم وجود الدين

٣ - اقتصاد الخلفاء الأولين

(١) الفخرى ١٦٣ (٢) سير الملوك ٧٨ (٣) الطبرى ١٣٣٢ ج ٣

ثروة الدولة العباسية

في عصر الاضمحلال

تمهيد في اسباب ذلك الاضمحلال

لكل دولة أدوار شبيهة بأدوار الحياة من الطفولة الى الشيخوخة : فالدولة العباسية بلغت شبابها في أيام الرشيد والمأمون وهو العصر العباسي الزاهر . ثم أخذت بعدهما في الانحدار نحو الكهولة فالشيخوخة ، كما بلغت الدولة الأموية في الشام شبابها في أيام عبد الملك بن مروان وابنه الوليد . والدولة الأموية بالاندلس بلغت شبابها في أيام الخليفة الناصر وابنه الحكم المستنصر . والدولة العثمانية بلغت ذلك الدور في أيام السلطان سليمان ، وقس على ذلك . وقد قسم ابن خلدون أيام الدولة الى خمسة أطوار : (١) الظفر (٢) الاستبداد (٣) الفراغ (٤) المسألة والقنوع (٥) الاسراف والتبذير (١) . وهو تقسيم اجمالي ربما لا ينطبق على أحوال جميع الدول انطباقا تاما الا بالتأويل . وأما تقسيمها باعتبار العمر فانه صريح واضح . ويحسن بنا قبل التقدم الى الكلام عن الثروة العباسية في عصر الاضمحلال ، أن نذكر أسباب ذلك الاضمحلال مما يتعلق بموضوع هذا الكتاب فنقول :

العرب والفرس

علمت مما تقدم أن الدولة العباسية انما قامت بنصرة الفرس وخصوصا أهل خراسان . وهؤلاء لم ينصروها الا انتقاما لانفسهم من بني أمية لما كان من تعصبهم للعرب ، واحتقارهم سائر الامم الخاضعة لهم ولو كانوا مسلمين . فالعباسيون عرفوا للفرس فضلهم في ذلك فقربوهم واستخدموهم في مصالح الدولة ، واتخذوا منهم الوزراء والعمال والكتاب وغيرهم ، فضعف شأن العرب وصاروا ينظرون الى الدولة نظر المحاذر المراقب ولا حيلة لهم في ارجاع نفوذهم . وبلغ الفرس أرفع المنازل عند العباسيين في أيام البرامكة ، فزاد حقد العرب عليهم وسعوا في اسقاطهم رغم ما كان من جود البرامكة وكرم أخلاقهم - ولعلمهم كانوا يببالغون في السخاء دفاعا عن مركزهم . على أنهم لم ينجوا من الحساد ممن ينتصرون للعرب فوشوا بهم واتهموهم بالطمع في الملك حتى نكبهم الرشيد ، ومن أشهر وشاتهم الفضل بن الربيع وهو لم يكن عربيا ولكنه ينتسب الى العرب لاتصال نسبه بمولى عثمان بن عفان (٢)

(١) ابن خلدون ١٤٧ ج ١ (٢) ابن خلكان ٤١٢ ج ١

فلما نكب البرامكة ظن العرب أنهم سيرجعون الى شوكتهم وسلطانهم • ثم مات الرشيد واختلف ابناه الأمين والمأمون على الخلافة ، والأمين عربي الأبوين لان أمه زبيدة حفيدة المنصور • فأخذ أهل بغداد بناصره وفيهم جند العرب (الحربية) • وأما المأمون فأمه فارسية ، وكان في خراسان بين أخواله وشيعته (١) فنصره الخراسانيون كما نصروا أجداده ، وانتهى الخلاف بمقتل الأمين وفوز المأمون ، فعاد النفوذ الى الفرس وعادوا الى امتهان العرب • فعظم ذلك على هؤلاء ، وخصوصا لما تولى الحسن بن سهل ، وهو فارسي مجوسي الاصل حديث العهد في الاسلام ، فطعنوا في اسلامه وقالوا : « لا نرضى بالمجوسي ابن المجوسي » وتمردوا على الحكومة ، ولكنهم عادوا الى السكينة قهرا (٢) وجاء المأمون الى بغداد واستتب الأمر له ولنصرائه ، واشتغل هو بالعلم والفلسفة فجره ذلك الى القول بأن القرآن مخلوق ، فازداد العرب كرها له ولكنهم لم يستطيعوا رده

الاتراك

فلما مات المأمون سنة ٢١٨ هـ أفضت الخلافة الى أخيه المعتصم بالله ، وكانت أمه تركية الاصل من بلاد الصغد في تركستان (٣) فشب محبا للاتراك، وكان قد أصبح لا يأتمن الفرس على نفسه بعد أن قتلوا أخاه الأمين ، وهي أول مظاهر جرأتهم على الخلفاء • ولم يكن له من الجهة الاخرى ثقة في جند العرب لما يعلمه من ضعفهم بعد ما سامهم اياه العباسيون من الازلال • وزد على ذلك أن أخاه المأمون أوصاه عند دنو أجله بمحاربتهم - فلم ير له غنى عن الاعتماد على من ينصره من غير الفرس والعرب • وكانت الفتوح الاسلامية قد أدركت ما وراء النهر ، وكان العمال هناك يبعثون الهدايا الى بلاط الخلفاء وفي جملتها صبيان الاتراك والفراغنة ، فهان عليه اقتناؤهم لاتصال نسب أمه بهم • فاقنتى منهم ألوا اشتري بعضهم بالمال والبعض الآخر أتاه على سبيل الهدية ، وتكاثروا حتى بلغ عددهم ثمانية عشر ألفا (٤) فضاقت بهم بغداد وضجر البغداديون من سوء تصرفهم ، فابتنى لهم مدينة سامرا وأنزلهم فيها (٥) ، وأطلق لهم الارزاق وجند منهم الجنود • ولا ريب أنهم كانوا عوناً له في تأييد سلطانه ، والفوز في حروبه ضد أعدائه من الروم والترك ، ولكنهم كانوا من الجهة الاخرى سبيلا الى تقهقر الدولة العباسية ، بما كان من مطامعهم في الاموال ، واستئثارهم بالنفوذ ، حتى أصبحت الدولة وبيت مالها و خلفاءها تحت رحمتهم

وكان المأمون عالما حكيما ، وكل بطانته وجلسائه من أهل الحكمة والعلم ،

(١) ابن الاثير ٩٢ ج ٦ (٢) ابن الاثير ١٢٩ ج ٦ (٣) ابن الاثير ٢١٥ ج ٦ (٤) القرمانى ١٥٧ (٥) يعقوبى (كتاب البلدان) ٣٢

وكان مع ذلك رقيق الجانب يضرب المثل برقته ودعته - قال يحيى بن اكرم :
 ماشيت المأمون يوما من الايام في بستان مؤنسة بنت المهدي ، فكنت من
 الجانب الذي يستتره من الشمس ، فلما انتهى الى آخره وأراد الرجوع أردت
 أن أدور الى الجانب الذي يستتره من الشمس فقال : « لا تفعل ، ولكن كن
 بحالك حتى أسترك كما سترتني » فقلت : « يا أمير المؤمنين لو قدرت أن أقيك
 حر النار لفعلت ، فكيف الشمس ؟ » فقال : « ليس هذا من كرم الصحبة »
 ومشى ساترا لي من الشمس كما سترته (١)

وقال يحيى بن خالد بن برمك أيضا : « كنت نائما عند المأمون فعطش
 وامتنع أن يصيح بسلام يسقيه ، وأنا نائم فينغص على نومي ، فرأيته وقد قام
 بشي على أطراف أصابعه حتى أتى موضع الماء ، وبينه وبين المكان الذي فيه
 الكيزان نحو من ثلثمائة خطوة ، فأخذ منها كوزا فشرب ثم رجع يمشي على
 أطراف أصابعه حتى قرب من الفراش الذي أنا عليه فخطا خطوات خائف لثلا
 ينبهني حتى صار الى فراشه »

وبالغ المأمون في ملاطفة حاشيته ورجال دولته حتى طمع خدمه فيه
 واستخفوا به . قال عبد الله بن طاهر : « كنت عند المأمون يوما ، فنادى
 بالخدام : يا غلام ! فلم يجبه أحد ، ثم نادى ثانيا وصاح : يا غلام ! فدخل
 غلام تركي وهو يقول : « ما ينبغي للغلام أن يأكل ولا يشرب ؟ كلما خرجنا
 من عندك تصيح يا غلام يا غلام ! الى كم يا غلام ؟ » فنكس المأمون رأسه طويلا
 فما شككت أن يأمرني بضرب عنقه ، ثم نظر الى وقال : يا عبد الله ، ان الرجل
 اذا حسنت أخلاقه ساءت أخلاق خدمه ، واذا ساءت أخلاقه حسنت أخلاق
 خدمه . وانا لا نستطيع أن نسيء أخلاقنا لتحسن أخلاق خدمنا » (٢)

تلك كانت مناقب المأمون من اللطف والدعة والحلم ، مع العلم والادب
 والفضل وسعة الصدر . فخلفه المعتصم وكان عاريا من العلم يقرأ قراءة
 ضعيفة (٣) وكان غضوبا شديدا النعمة (٤) منصرف الهمة الى ركوب الخيل
 واللعب بالصوالة (٥) وساعده على ذلك قوة بدنه فقد كان يحمل الف رطل
 ويمشي بها خطوات (٦) فرأى رجال الدولة فرقا بعيدا بينه وبين أخيه ، فلم
 يخلصوا له فازداد هو رغبة في اتراكه ، وفراغته . وكان مع ذلك على رأى
 أخيه المأمون من قبيل القول بخلق القرآن ، فاستخدم العنف والشدة في
 تأييده حتى لقد أحضر أحمد بن حنبل الامام الشهير وسأله عن رأيه في القرآن
 فلم يجب الى القول بخلقه ، فأمر بجلده جلدا عظيما حتى غاب عقله وقطع جلده

(١) العقد الفريد ٢٠٩ ج ١ (٢) المستطرف ٩٦ ج ١ (٣) القرمانى ١٥٥

(٤) ابو الفداء ٢٧ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢١٦ ج ٢ (٦) الفخرى ٢٠٩

وحبس مقيدا (١) فزاد نفور عامة المسلمين منه وخصوصا العرب وهو لا يكثر بذلك ، وانما كان معتمده على جنده الاتراك وهم حديثو العهد في الاسلام وفي التمدن الاسلامي ، لانهم جاءوا من بلاد كانت لا تزال في عهد الجاهلية ، وكانوا حجر عثرة في طريق ذلك التمدن ، ففسدت النيات واضطربت الاحوال وابتدأت الدولة في التقهقر من ذلك الحين

المال

وكانت غاية المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين تأييد الاسلام ونشره ورفع شأن العرب . فلما طلب الأمويون الخلافة احتاجوا الى المال ، فبذلوا كل وسيلة في سبيل جمعه وقلت الرغبة في تأييد قواعد الدين ، ولكنهم ظلوا على تعصبهم للعرب وزادوا عليه احتقارهم سائر الامم . فكان مطمح أنظارهم « العرب والمال » ، فلما تولى العباسيون أهملوا أمر العرب ، واستبدلوه بنصرة الاسلام على الاطلاق ، وانصرفوا في أيام زهوهم الى الاشتغال بالعلم والفلسفة والتجارة وغيرها من عوامل التمدن ، واستعانوا على ذلك بالفرس وكانوا عريقين في المدنية قبل الفتح الاسلامي ، وفيهم استعداد فطري للتمدن فضلا عن أن تأييد الدولة العباسية يعود بالعمران على بلادهم لان مركز الخلافة فيها . فأخلصوا الخدمة فعمرت البلاد ونضجت الثروة وتدفقت ينابيعها ، ففاضت الاموال في خزائن الخلفاء ورجال دولتهم فأسرفوا وانغمسوا في الرخاء والرغد والترف ، حتى بلغوا قمة المجد في أيام الرشيد والمأمون . فلما كانت أيام المنعصم واستكثر من المماليك الاتراك كما تقدم ، واستخدمهم في مصالح الدولة ، انحصرت غاية رجال الدولة في اختزان الاموال لانفسهم ولو آل ذلك الى خراب البلاد لانها ليست بلادهم ولا أهلها أهلهم . وانما كان همهم حشد الاموال وحملها الى بلادهم (٢) وضعف الخلفاء عن رد شكيمتهم فطمع فيهم العمال والوزراء واستبدوا ، وصاروا يتسابقون الى الاسـتـثـنـار بالاموال فتحولت ثروة الدولة العباسية من الخليفة وبيت المال الى الوزراء والعمال والكتاب والقواد ونحوهم . فاضطر الخلفاء لاصلاح شؤونهم واستبقاء سلطانهم الى الجند ، والجند يتطلبون الاموال ، والاموال عند الوزراء والعمال والكتاب ، وعمد الخلفاء الى مصادرة هؤلاء أي أخذ أموالهم بالقوة . والمصادرة تحتاج الى رجال وهم لا يعملون عملا الا بالمال

فأصبح المال محور القوة لحفظ كيان الدولة ، وعليه معول الخلفاء في تثبيت بيعتهم ومحاربة أعدائهم والدفاع عن حياتهم ، حتى في داخل قصورهم . وامحت العصبية القرشبية التي قضت على عيسى بن مصعب بن الزبير أن

(١) ابن الاثير ١٨١ ج ٦ (٢) ابن الاثير ٢٠٩ ج ٦

يخالف أباه مصعبا في أثناء محاربتة عبد الملك بن مروان سنة ٧١ هـ ويسلم نفسه للقتل حياء من قريش - وكان مصعب قد يشس من البقاء وهو يدافع عن حق أخيه عبد الله في الخلافة ، فجاءه محمد بن مروان فبذل له الامان اذا سلم فأبى ولكنه عرض ابنه عيسى على التسليم لحفظ حياته فأجاباه الغلام : « لا تتحدث نساء قريش أنى خذلتك ورغبت بنفسى عنك » فقال له مصعب : « اذهب أنت ومن معك الى عمك فى مكة فأخبره بما صنع أهل العراق ودعنى فانى مقتول » فقال الغلام : « لا أخبر عنك قريشا أبدا ، ولكن يا أبت الحق بالبصرة فانهم على الطاعة أو الحق بأمر المؤمنين » فقال مصعب : « لا تتحدث قريش أنى فررت » ثم قال لابنه : « تقدم انى أحتسبك » فتقدم وقاتلوا حتى قتلوا جميعا (١)

ثم ان ثروة الدولة تتبع حال الدولة من العسر واليسر . فلما كانت الدولة العباسية فى ابان عمرانها على عهد الرشيد والمأمون كانت الثروة على معظمها فيها ، ثم أخذت فى التقهقر بغتة من أيام المعتصم - ويتضح ذلك جليا من مقابلة مجاميع القوائم الثلاث المتقدم ذكرها وأقدمها أكثرها وهى :

١ - قائمة ابن خلدون من سنة ٢٠٤ الى ٢١٠ هـ ارتفاعها ٣٩٦ر١٥٥ر٠٠٠ درهم

٢ - قائمة قدامة من سنة حوالى ٢٢٥ هـ ارتفاعها ٣٥٠ر٢٩١ر٣٨٨ درهما

٣ - قائمة ابن خرداذبة من سنة حوالى ٢٥٠ هـ ارتفاعها ٣٤٠ر٢٥٦ر٢٩٩ درهما

فترى أن ارتفاع الدولة كان فى أول القرن الثالث نحو ٤٠٠ مليون درهم، ما عدا الاموال والغلات . ثم صار فى الربع الاول من القرن المذكور ٣٨٨ مليون بدون غلات ، ثم صار فى أواسط ذلك القرن أقل من ٣٠٠ مليون . فاعتبر هذا التدرىج فى النقص الى أواخر أيام الدولة . على أننا لا نستطيع اثبات ذلك صريحا فى كل العصور ، لقلة المصادر التى بلغت الينا فى هذا الشأن ، اما لعدم عناية الحكومة فى تدوين الميزانيات المضبوطة أو لضياعها فى أثناء الفتن الاهلية وغيرها

مقدار الجباية فى عصر الاضمحلال

واذا نظرنا فيما كان يجتمع ببيت المال من بقايا الجباية على توالى الاعوام ، رأيناها لا يقاس بما كان يبقى فيه على عهد الخلفاء الاولين . على أنهم كانوا اذا توفى لهم خليفة حكيم يقتصد فيجمع شيئا خلفه من يسرف فيضيعه . ومن

(١) ابن الاثير ١٥٩ ج ٤

أمثالهم المأثورة أن ما جمعه السفاح والمنصور والمهدى والهادى والرشيدي أنفقه الأمين (سنة ١٩٣ - ١٩٨) ، وما جمعه المأمون والمعتصم والواثق أنفقه المتوكل (سنة ٢٣٢ - ٢٤٧) ، وما جمعه المنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي والمعتمد والمعتضد والمكتفي أنفقه المقتدر (سنة ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ)

أما مقدار الجباية في العام فلم نتوفق الى تفصيل له الا في أيام المقتدر ، اذ اضطر وزيره علي بن عيسى لتبرئة نفسه مما لحق بيت المال من العجز أن يرفع تقريراً بما كان من مقدار الدخل والخرج لعام ٣٠٦ هـ . وكانت نسخة هذا التقرير ضائعة حتى أظهرها البارون فون كريمر ، ونشرها في كتاب سماه جباية الدولة العباسية (١) لسنة ٣٠٦ ، وصدره بمقدمة ألمانية ، ذكر فيها كيفية عثوره على تلك النسخة ، وما عاناه في قراءتها ، لانها مكتوبة بخط عربي غير مألوف ، وأبدى ملاحظاته على تلك القائمة مما يطول شرحه فنكتفي بذكرها كما قرأها هو

والقائمة المذكورة عبارة عن أربعة أقسام :

الاول في جباية السواد وملحقاته

والثاني في جباية المشرق أى البلاد الواقعة شرقي السواد

والثالث جباية المغرب ، أى البلاد الواقعة غربي السواد

والرابع جباية الاموال الخاصة والموقوفة

جباية الدولة العباسية لسنة ٣٠٦ هـ

(وهي قائمة على بن عيسى وزير المقتدر - كما قرأها فون كريمر)

١ - جباية السواد

حرف (اى بيان) عن السواد والاعمال المعمورة والبلاد المذكورة

	دينار
اموال السواد وطاسيجه وصدقات اراضى المغرب (اى الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب اليها ويجرى معها	١٥٤٧٧٣٤

(تفصيلها)	
بذوريا وكلواذى ونهرين (*) ٢٨٣ ١٦٦ درهم	
الانبار وقطربل وسد	١٩٨ ٣١٣
بهرسير والرومقان وايفار يقطين وجازر والمدينة العتيقة	٧٥ ٥٧٦
كوثى ونهر درقيط	٢٥ ٠٠٠
الزاب الاعلى ونهر كشتاسب	٩ ٥٢٦
الفلوجة العليا والارحاء	١٦ ٧٣٦
الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر	١٣ ٥٨٥
السيب الاعلى وسورا وبابل وخطرنية وباروسما الاعلى	١٤٠ ٢٥٩
نهر الملك ومورجا ونهر جوبر والاساسان والمالكيات	٣٨ ٣٥٠
باروسما الاسفل	٤٦ ٣٣٦
طساسجة الكوفة والخزن	١١٠ ١٥٤
العمارات بسر من راى	٥٠ ٢١٩
نهر بوق والدير الاسفل	٢٠ ٥٩٠
بزر جسابور (**)	٢٤ ٣٠٠
الراذابان	٢٠ ٠٣٥
روستقباد	١٣ ٦٦٦
النهران الاعلى وسمنطاي	٤٦ ٤٨٠
(المجموع)	٨٥٩ ١٢٥

(*) كذا فى الاصل بحسب قراءة فون كريم ، ونظن أن صحتها طسوج النهرين ، فقد ورد طسوج بهذا الاسم بين طساسيج السواد فى الجانب الغربى فى قائمة قدامة بن جعفر . وأثبتته كذلك بهذا الرسم لى سترينج فى كتابه عن بلاد الخلافة الشرقية

(**) ورد هذا الطسوج فى طساسيج الجانب الشرقى فى قائمة قدامة بن جعفر

(مجموع ما قبله)	۸۵۹ ۱۲۵
النهروان الاوسط	۴۰ ۲۲۷
النهروان الاسفل	۶۰ ۵۳۲
الصلح والمنازل	۱۵۹ ۰۸۹
بادرايا وباكسايا	۴۲ ۴۹۹
واسط مع الخاصة والمستحدثة والعباسية بعد النفقات الراتبية	۳۱۰ ۷۲۰
البصرة وكور دجلة	۱۲۱ ۰۹۵
المراكب بالبصرة	۲۲ ۵۷۵
أموال الضمانات وما يؤدي عن فصول الانهار مما ينسب الى مفردات	۴۲ ۷۵۰
العبارة بهيت	۸۰ ۲۵۰
أسواق الغنم بمدينة السلام وسر من راي وواسط والبصرة والكوفة	۱۶ ۹۷۵
دور الضرب بمدينة السلام وسر من راي وواسط والبصرة والكوفة	۶۰ ۳۷۰
الجوالي بمدينة السلام	۱۶ ۰۰۰
ما يؤدي الى الحضرة عن مال الارتفاقات والشجر والمقاطعات	۱۳ ۸۷۴
(المجموع) (۱)	۱ ۸۴۶ ۱۸۱

۲ - جباية المشرق

كور الاهواز ضمانا على ابراهيم بن عبد الله المسبيع وغيره	۱ ۲۶۰ ۹۲۲
أموال فارس مع ما يسوغه مؤنس الخادم مع مافي أيدي أصحاب الاطراف مما ورد نفلا (هبة) فقط	۱ ۶۰۴ ۵۲۰
ضياح الامراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف	۲۵۸ ۰۴۰
كرمان مع ضياح الامراء سوى مال العهد والورح (*) وقرى المفازة وما يسوغه مؤنس الخادم عن مال الخزن والجهبذة (الصيرفة) مقاطعة عمان سوى اللطف (هدايا) المحمول الى الحضرة	۳۶۴ ۳۸۰
	۸۰ ۰۰۰
(المجموع)	۵۹۷ ۸۶۲

(۱) ترى فرقا كبيرا بين هذا المجموع والمجمل المذكور في اول القائمة لعل سببه خطأ في قراءة الاعداد في الاصل ، وسنعمد على المجمل الاول

(*) يقلب على ظني ان فون كريبمر قرا هذا اللفظ قراءة خاطئة . واحسب أنها الوزع بمعنى مصدر الضريبة . قال ابن خلدون في المقدمة : « اعلم أن الجباية اول الدولة تكون قليلة الوزان كثيرة الجملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزان قليلة الجملة » . وانظر : دوزي ، ملحق القواميس ۷۹۹/۲

	(بمجموع ما قبله)	٥٩٧٨٦٢
ارتفاع الخراج والضياح العامة بالمشرق على العقد والارتفاع بالامانة والضمانة ٥٢٥ ٥٧٠	الخراج	٤٦٥ ٠٧١
الخراج والاعشار والاخماس بالرى والدماوند مع مافيه مما استخرجه ابن داودان واحمد ابن على الضياح بها	الخراج	١٢٢ ٦٤٤
قزوين وزنجان وابهر	الخراج	١١٥ ٧١٠
	الضياح	٥٨ ٢٩٠
قم	الخراج	١٩٧ ٢٢٩
	الضياح	٨٠ ٢٢٩
اصفهان	الخراج	٤١٠ ١٧١
الخراج على العقد المجددة مع خراج الاكراد وما يقل من الايفار (*) وضياح السلطان الضياح بها	الخراج	١٨٩ ٣٦٤
ء ماء البصرة والايغارين	الخراج	١٨٥ ٦ ٦
	الضياح	٢٦٧ ٥٢٠
همدان	الخراج	١٥٠ ٤٨٠
	الضياح	٥٥ ٧٨٩
ماسبدان	الخراج	٥٧ ٧٤٦
	الضياح	١٦ ٧٥٠
ساوة ودار الضرب بها	الخراج	١٧ ٦٢٣
	الضياح	٢ ٣٩٠ ٢ ٧
	(المجموع)	٥ ٩٨٨ ١٠٠

(*) الايفار اقطاع لا يدفع عنه صاحبه ضريبة لعامل الخراج ، او يؤدى خراجه الى الخليفة مباشرة . انظر : دوزى ، ملحق القواميس ٨٢٢/٢

مجموع ما قبله	٥ ٩٨٨ ١٠٠
ماه الكوفة بالخراج سوى الضياع الراسية والمستحدثة والطعم الضياع بها	١٠٥ ٦٧٨
حلوان عن الخراج والضياع	٨٩ ٥٠٠
	٣٠ ٠١٥
آذربيجان وارمينية على المعارفة التي فورك عليها سبيل السعر	٢٢٥ ١٩٣
	٢٢٦ ٣٧٠
(المجموع)	٦ ٤٣٩ ٦٦٠

٣ - جباية المغرب (*)

حرف الضياع والخراج العامة بالمغرب وأجناده بعد الاحتسابات التي وضعها
(أي خصمها) العمال من أصول الارتفاع كما هوجار في العادات وسوى مقاطعات
وثنمن اجناس الفنائم مع ما فورك أهل (جزيرة قبرس) على أدائه في كل سنة
والاعمال المذكورة والاموال المسماة

يكون
ما يتعلق بالمغرب وأجناده
٤ ٧٤٦ ٤٩٢

تفصيله

مصر والاسكندرية بعد الاحتسابات القديمة	٢٩٠ ٧٧٣
وسوى مصادرة الماذرائيين ومال المرافق والتجارة الواردة وأثمان الفنائم	١ ٠٨٠ ٠٠٠
جند فلسطين بعد الاحتسابات (**)	
مال	٨٠ ٧٥٠
جند الاردن بعد الاحتسابات	٢٣٠ ٦٤٧
مال	٤٠ ٤٦٠
(المجموع)	١ ٧٢٢ ٦٠٣

(*) لا يراد بالمغرب هنا بلاد المغرب، بل المراد ما يقع غربى دجلة من ولايات الدولة العباسية،
وتكتب أيضا الغرب أو الجانب الغربى
(**) أظن أن المراد بهذا السطر أن هذا مال مصر والاسكندرية اذا حسبت فيه مصادرة
الماذرائيين ومال المرافق ... الخ

٨ - التمدن الاسلامى

(مجموع ما قبله)	١ ٧٢٢ ٦٣٠
	١٠٢ ٠٦٢
جند دمشق بعد الاحتسابات	
مال	١١٣ ٠٥٧
	٣١٥ ٣٠٠
جند حمص بعد الاحتسابات	
مال	٢٠٠ ٤٦٠
	١١٥ ١١٤
جند قنسرين والعواصم بعد الاحتسابات	
مال	١٣٣ ٠٩٧
	٣٥٢ ٥٧٠
دلوك ورعبان	١٥ ٧٦٥
الثفور الشامية سوى صلح (أى ما صالح عليه) أحمد بن الحسين الكاتب	٥٢ ٩٨٥
شمشاط وحصن منصور وكيسوم بعد الموضوع (أى بعد الذى وضع منه أى أسقط)	٥ ٣٩٧
مال	
	٦٥ ٣٣٢
سميساط وملطية بعد الاحتسابات	
مال	١٤ ٥٠١
	٣٤ ١٢٠
آمد سوى ما جمع فى اقطاع وكاسه بعد الاحتسابات	
مال	٥ ٤٧٨
	٨٢ ٤٢٢
ارزان وميافارقين بعد الاحتسابات	
مال	٥٦ ٧٥٠
	٨٢ ٤٢٢
(المجموع)	٣٤٦٨ ٦٤٢

(مجموع ما قبله) ديار مضر	٣ ٤٦٨ ٤٦٢
	٢٥٧ ٢٢٥
ديار ربيعة بعد الاحتسابات مال	٢٢ ٧٩٧
	٣٠٤ ٠٩٣
الموصل ومردين وبهذرا والرساتيق الجبلية بعد الاحتسابات مال	١٧ ٧٥٠
	٤٩٢ ٤٣٠
طريق الفرات	٩٦ ٥٨٤
(المجموع) (١)	٤ ٦٥٩ ٣٤١

٤ - جباية الاموال الخاصة

يكون (*) أموال الاعمال المسماة وأموال الخاصة
والاموال الموقوفة وغير ذلك

الضياع المستحدثة بعد الذي جرى في ضمان واسط أسوة حال الخاصة	٢٨٩ ٠٣٦
أموال الخاصة سوى ماكان منها بنواحي واسط فانه أضيف الى أموال العامة وخلط بها ودخل في حملها ونفقاتها ١٨٥٤١١ العبر (أملاك الشواطئ أى الاملاك على السواحل) ١١٦١٦٠ الاهوار (المستنقعات) ٧٢٦٢٦ المشرق ١٠٤٠٠٠ المغرب	٥١٦ ٤٤٧
هيئة وأعمالها سوى ضياع السكر	١٨ ٧٧٨
٨٢٤٠ العبر ٥٢٦٢ الاهوار	
٥٨٤٥٠ المغرب ٦٢٢٠٠ المشرق	
(المجموع)	٨٢٤ ٢٦١

(١) ترى فرقا بين هذا المجموع والمجموع المذكور في أعلاه ، وسنعمد على ذلك
(*) أى أن هذه الجباية تضم أموال الاعمال المذكورة وأموال الخاصة والاموال الموقوفة

(مجموع ما قبله)	٨٢٤ ٢٦١
مال الضياع العباسية سوى ماهو بنواحي واسط	١٤٤ ٧٦٠
العبر ١٤ ٧٣٢	
الاهوار ١٤ ٢٤٦	
المشرق ٣٠ ٦٧٢	
المغرب ٧٥ ١١٦	
مال الموقوف للمساجد سوى ماكان منها بواسط	٤ ٥٧٠
المشرق ٢٢ ٨٦٩	
المغرب ١٢ ٧٦٠	
مال الضياع الفراتية	٦١٧ ١٢٦
العبر ١٧٠ ٢٢٦	
الاهوار ١٢٩ ٧٢٤	
فارس ٩٧ ٣٣٦	
المشرق ٩٥ ٢٧٨	
المغرب ١١٤ ٢٢٥	
مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلاثمائة	١٠٠ ٣١٨
مال الخزن والجهذة سوى مايجمعه العمال مع اصول الاموال	٧٦ ٩٨٠
وسوى ماسوغه مؤنس الخادم منها بفارس وسوى ما دخل	
منها في ضمان واسط	
(المجموع)	١ ٧٦٨ ٠١٥

الخلاصة

جباية السواد	١ ٥٤٧ ٧٣٤
المشرق	٦ ٤٣٩ ٦٦٣
المغرب	٤ ٧٤٦ ٤٩٢
الأموال الخاصة	١ ٧٦٨ ٠١٥
دنانير	١٤ ٥٠١ ٩٠٤

نسبة هذه الجباية الى ما كانت عليه في العصر العباسي الاول

فمجموع هذه الجباية اكثر من ١٤ مليوناً ونصف مليون من الدنانير ،
واذا تحولت الى دراهم بلغت نحو جباية العصر العباسي الاول . غير أن
الحال في هذه الجباية غير ما كانت عليه في ذلك العصر ، لان هذا المجموع لم

يف بالنفقات اللازمة للدولة . وكانت النفقات قد تضاعفت لاسباب سيأتى بيانها ، ومن أدلة ذلك ماجاء فى «عنوان السير» (*) عن نفقات الدولة على عهد على بن عيسى ، وقد ذكرها المؤلف المذكور بنوع خاص غير النفقات الاعتيادية وهى :

دينار	
نفقات الحرمين وطريقهما	٣١٥ر٤٢٦ر٥
نفقات الثغور	٤٩١ر٤٥٦
رواتب القضاة فى الممالك	٥٦ر٥٦٩
رواتب ولاية الحسبة والمظالم فى جميع البلاد	٣٤ر٤٣٩
رواتب اصحاب البريد	٧٩ر٤٠٢
	<hr/>
	٩٧٧ر٢٩٢ر٥

وكل هذه الابواب لم يكن لها ذكر فى قائمة المعتضد - ناهيك بزيادة الجند وغيره من اسباب النفقة ، بحيث زاد الخرج على الدخل فى أيام على المذكور ٢ر٠٨٩ر٨٩٤ ديناراً (١)

وقس على ذلك احوال بيت المال قبل المقتدر وبعده ، مما يختلف باختلاف الخلفاء والوزراء وسائر الاحوال . ولكن يقال بالاجمال ان الثروة تفهقرت بعد المأمون بتفهم الدولة وانحطت بانحطاطها . والثروة كما قدمنا مايفيض من الدخل على الخرج ولذلك قلما كان يبقى فى بيت المال بقية الا فى احوال قليلة وبمبالغ صغيرة . فالمعتصم ترك فى بيت ماله ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ درهم (٢) والمستعين (سنة ٢٥١هـ) خلف فى بيت المال ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار (٣) ، والمكتفى (سنة ٢٩٥هـ) خلف ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار ، والظاهر انها اجتمعت بتوالى الخلفاء ، فلما تولى المقتدر أنفقها كلها ، وأنفق ما جمعه فى أيامه من أموال المصادرة فضلا عن الخراج (٤) ، حتى قدروا ما أنفقه ضياعا وتبذيرا بنيف و ٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار (٥) ماعدا نفقات الدولة ، واضطر مع ذلك لاسترضاء الجند والغلمان للخلافة ان يبيع ضياعه وفرشه وآنية الذهب (٦) ، وبلغ

(*) «عنوان السير» هى الترجمة التركية لتاريخ ابن خلدون التى قام بها بيرى زادة (فينا ٨١٧ - ٨٢٠) وأكملها جودت باشا (الاستانة ١٢٨٠هـ) وغيره (انظر بروكلمان ، مجلد ٢ من الملحق ص ٣٤٣) ولم يرد هذا البيان فى الطبعة العربية للعبر ، مما يدل على أن النسخ التى استعملت فى الترجمة التركية أوفى من النسخ التى طبعت عليها طبعة بولاق فى بعض المواضع

(١) عنوان السير نقله كريم فى كتاب Einnahmebudget des Abbasiden Reiches

(٢) الفخرى ٢٠٩ (٣) الطبرى ١٥٤٥ ج ٢ (٤) ابن الاثير ٤ ج ٨ (٥) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

(٦) صلة. تاريخ الطبرى ١٤٤

من فقر بيت المال في أيام المطيع لله سنة ٣٦١ هـ أنه باع ثيابه وانقاض داره
 ليدفع ٢٠٠٠٠ ر. ٢٠٠ درهم ، طلبت منه للجند في أثناء الفتنة ببغداد (١) .
 وكانت أحوال الخلفاء قد تغيرت في أيام الرازي بالله سنة ٣٢٢ هـ وخرجت
 قيادة الامور من أيديهم ، ولم يبق لهم غير الخطبة والسكة (٢)
 ولاضحلال الثروة العباسية أسباب توضح كثيرا مما جاء في جريدة علي
 ابن عيسى من أسماء بعض الضرائب غير المألوفة

(١) ابن الاثير ٢٤٤ ج ٨ (٢) الفخرى ٢٥٢ وابن الاثير ١٤٢ ج ٨

أسباب اضمحلال الثروة العباسية

في العصر العباسي الثاني

قلنا في بحثنا عن الثروة العباسية في العصر العباسي الاول وعلة كثرتها :
أن أسباب تلك الثروة كثرة الجباية ، وقلة النفقة ، وفصلنا ذلك تفصيلا .
فأسباب قلة الثروة يجب أن تكون قلة الجباية ، وكثرة النفقة ، ولكل من
هذين البابين فروع ولكل منها أسباب ، هاك تفصيلها :

اسباب قلة الجباية

١ - ضيق المملكة العباسية

بلغت المملكة العباسية أكبر سعتها في أيام الرشيد والمأمون ، ثم أخذت
بعض الولايات تنفصل عنها لاسباب يطول شرحها . وأول ما استقل من
الولايات العباسية أفريقية ، بدأت بالاستقلال في أيام الرشيد كما تقدم .
ثم خراسان في أيام المأمون ، ثم مصر في أيام المعتمد في أواسط القرن الثالث
للهجرة ، ثم فارس وما وراء النهر وغيرها . ولم يمض الربع الاول من القرن
الرابع حتى انقسمت تلك المملكة الواسعة الى بضعة عشر قسما ، كل منها
في حوزة دولة من دول المسلمين . على أن معظم هذه الدول كانت تعد
الخليفة العباسي رئيسها الديني وتؤدي اليه أموالا ، بعضها باسم الضمان
والبعض الآخر باسم المصالحة والآخر باسم الهدية أو غير ذلك . وكان أكثرهم
لا يؤدي ما عليه الا مرة كل بضعة أعوام . وطبيعي أن تشتت المملكة على
هذه الصورة يقلل مقدار الجباية

٢ - تخفيض الخراج المضروب

ذكرنا من أسباب زيادة الثروة العباسية في أيام زهوها ثقل الضرائب ،
وخصوصا في العراق ، إذ كانت مقاسمة على النصف الى أيام المأمون . فأدرك
هذا الخليفة العاقل ثقل هذا الخراج ، ورأى الثروة فائضة في بيت ماله ،
والاموال متوفرة ، فعمد الى التخفيف عن الناس فجعل خراج العراق
خمسين (١) أي أنه انقصه عشرين في المائة وهو اسقاط عظيم ، وقد ظهر
فرق ذلك في ارتفاع جباية العراق حالا ، إذ كان في قائمة قدامة

(١) الفخرى ١٩٨ وابن الاثير ١٤٧ ج ٦ والطبرى ١٠٢٩ ج ٣

١١٤٠٤٥٧٦٥ درهما فصار في قائمة ابن خرداذبة . ٧٨٣١٩٣٤٠ درهما ، لان الاول قدره على ما يظهر باعتبار النصف ، والثاني باعتبار الخمسين

واقتمدى بالمأمون في تخفيض الضرائب من جاء بعده من الخلفاء ، فأبطل الواثق سنة ٢٣٢ هـ أعشار السفن (١) وقد رأيت أنها ضريبة ذات بال كان يرد منها الى بيت المال شيء كثير . واقتمدى بالواثق خلفه المتوكل ، فأرْفَق بأهل الخراج بتأخير ميقات اقتضائه شهرين . وسبب ذلك أن الفرس قبل الاسلام كانوا يبدأون بجباية الخراج في النوروز ، وهو يقع عندهم في الخامس من حزيران (يونيو) ، وكانوا يكبسون في كل مائة وعشرين سنة شهرا بحيث يرجع النوروز الى الخامس من حزيران . فاذا مضت ١٢ سنة اسقطوا شهرا فيجعلون الخامس من حزيران الخامس من ايار (مايو) ولا يعيدون النوروز أو يطالبون بالخراج الا بعد شهر اى حتى يأتى الخامس من حزيران . فلما فتح المسلمون العراق وفارس ظل الحساب في جباية الخراج على ما كان عليه قبل الاسلام حتى تمت المائة والعشرون ، وكان ذلك في ولاية خالد بن عبدالله القسرى على العراق ، فأراد الفرس ان يسقطوا شهرا على جارى عادتهم فنهاهم خالد وقال : « هذا من النسيء الذى نهى الله عنه » واستشار الخليفة هشام بن عبد الملك في ذلك فوافقه على ابطال الكبس . فظل الحساب الجارى متقدما شهرا عن الحساب الحقيقى الذى تنضج فيه الغلات ، وظل الفرس يحاولون العود الى الكبس فلم يتم لهم . ولما كانت خلافة الرشيد طلبوا الى يحيى بن خالد ان يتوسط لدى الخليفة بشأن ذلك ، فأراد يحيى ان يجيب طلبتهم ، فتقول أعداؤه في ميله الى الزرداشتية فعدل عن عزمه . وما زال ذلك الفرق يتعاضم بتوالى الاعوام حتى صار في ايام المتوكل يقع في نيسان (ابريل) والزرع اخضر . واتفق ان المتوكل مر ببستان فرأى الزرع اخضر ، فقال لرفيق له : « مالى ارى الدواوين تطلب الخراج والزرع لم ينضج ؟ » فقص عليه السبب ، فأمر ان يضاف الى تلك السنة ما كان تأخر ، فاذا هو شهران وبضعة ايام حتى يصير النوروز في الوقت اللازم . فأصدر امره بذلك سنة ٢٤٣ هـ ففرح الناس (٢) لانه رفع عنهم من خراج تلك السنة نحو الخمس فقال البحرى في ذلك :

ان يوم النوروز عاد الى العهد — الذى كان سنه اردشير

ولكن امر المتوكل لم ينفذ تماما لانه قتل بعد قليل . واضطربت احوال الخلافة ، حتى اذا كانت ايام المعتضد بالله روجع في ذلك فأصدر امره آخر

(١) الطبرى ١٢٦٣ ج ٣ (٢) البيرونى ٢١

سنة ٢٨١ هـ بتأخير النوروز ستين يوما ، وكان قد وافق أوائل المحرم سنة ٢٨٢ ، فأمر أن يكون في ١٣ ربيع أول منها . وجعلوه موافقا ١١ حزيران (يونيو) وأن يكبس بعد ذلك في كل أربع سنين من سنن الفرس يوم واحد (١) - فعل ذلك ترفيها للناس ورفقا بهم (٢)

وكان المهدي (٢٥٥ هـ) قد أمر باسقاط الكسور عما بقي من الزرع على المساحة - وذلك أن المنصور لما جعل خراج العراق مقاسمة كما تقدم أبقى بعضه على اسم الخراج القديم بالمساحة ، وكان ينكسر على أصحابه شيء كل عام والحكومة تطالب به . فلما تولى المهدي أمر باسقاط الكسور وغض النظر عن أمثالها ، ومقدار ذلك نحو ١٢٠٠٠٠٠٠ درهم في السنة (٣) فترى من مجمل ذلك أن موارد الخراج ضعفت عما كانت عليه في عصر الرشيد والمأمون ، وكان ذلك مساعدا على تقليل الجباية (*)

(١) المقرئ ٢٧٣ ج ١ (٢) ابن الاثير ١٨٦ ج ٧ (٣) الماوردي ٧٧

(*) السبب الرئيسي في اقدم بعض الخلفاء على اسقاط بعض الاموال هو شعورهم بأن جباية الاموال لا تجرى على أسس ثابتة محكمة ، وأن الدين يقومون بالجباية يعسفون الناس ويزيدون عليهم ، ومن الواضح من مراجعة قوائم الحساب التي سبق ايرادها في هذا الكتاب أن الاساس الحسابي كله لم يكن سليما ، فهذه الدولة الكبيرة التي كانت تدير اقطارا بأسرها لم يتعد علم رجالها بمسائل الحساب الا تقسيم أموال الدولة كلها الى باين كبيرين : « الاستخراج » أي الدخل ثم « النفقات » وهي المصروفات ، وكانت المصروفات تقسم قسمين: راتبه أي دائمة ، وحادثه أي طارئة ، ولم يكن فيها باب واحد للمرافق العامة أو النفقات العامة كالتعليم وأعمال الري وما الى ذلك . ولم يكن أحد في الدولة يعرف ما له أو ما عليه ، لان الامر خرج عن الاسس الشرعية منذ العصر العباسي ، لان الضرائب التي تنص عليها الشريعة هي الجزية والزكاة وخراج الارض التي افتتحت عنوة ، أما خراج الارض التي يزرعها المسلمون والمكوس والاحماس وما الى ذلك فكلها مستحدثة اجتهد الفقهاء في تأييدها باسناد من الشرع تقريبا الى أصحاب السلطان ، فقالوا مثلا ان المكس على المتاجر يعتبر زكاة ، ويجوز لهذا أخذه بنسبة ١٠٪ ، فكانت النتيجة أن التاجر كان يؤدي العشر على نفس التجارة أكثر من مرة في العام ، كلما دخلت التجارة بلدا أو خرجت من بلد ، مع أن الزكاة لا تؤدي الا مرة واحدة ، وفي ميقات معين . وكان عمال المال والجهابذة يبتكرون كل يوم أسلوبا جديدا لجباية مال جديد ، حتى لم يعد هناك شيء من غير ضريبة الا الهواء كما قال أحد المؤرخين ، فكان لا بد من اسقاط بعض هذه الضرائب بين الحين والحين : فقد كانت جباية خراج العراق بنسبة نصف قيمة المحصول اجحافا ، وكان لا بد من انقاصها ، فانقصها المأمون الى الخمسين ، وهي أيضا نسبة عالية ، ومع ذلك فقد فرح بها الناس ، وبعض الشر أهون من بعض ، ومن هذا الباب أيضا ابطال الواثق لاعشار السفن وهي ضريبة غير مشروعة ، ومن هذا أيضا تأخير المتوكل لموعد افتتاح الخراج شهرين ، لانه لم يكن من المعقول أن يطالب الناس بالخراج والزرع لم ينضج بعد في الحقول ، وهكذا

ولكن الاتجاه العام كان الى الزيادة لا الى النقص ، واليك مثلا واحدا نأخذه من الاصطخرن في كلامه عن فارس :

ابواب المال :

لبيت المال على الناس والرموم (كذا وصحتها في الغالب : الرموم أي النواحي) ابواب المال التي تطبق عليها الدواوين من خراج الارضين والزكاة واعشار السفن وأخماس المعادن والمرامى والجزية وغلة دار الضرب والمراسد (أي المراكز التي تجمع فيها الجمارك على الحدود) والضياح والمستغلات وأثمان الماء وضرائب الملاحات والأجام (بقية الهامش في الصفحة التالية)

الجزية والزكاة

ومن هذا القبيل ما أصاب الجزية من النقص ، بدخول الناس في الاسلام بتوالى الاعوام ، حتى انحط مقدار ما يجبي منها بمدينة السلام في أواسط القرن الثالث للهجرة ١٣٠٠٠٠٠ درهم (١) وقد رأيت في قائمة على بن عيسى أنهم جبوها ١٦٠٠٠ دينار ، أى نحو ضعف ما ذكره ابن خرداذبة ، ومع ذلك فاذا اعتبرنا تقديرها على أواسط قيمتها وهى ٢٤ درهما على الشخص ، كان عدد الرجال نحو ٩٠٠٠٠ وبإضافة ما يلحقهم من النساء والاولاد لا يزيد عددهم على ٤٠٠٠٠٠ نفس من اهل الذمة في مدينة بغداد من النصارى واليهود ، وهى في ابان مجدها وسكانها يزيدون على المليون . ففس على ذلك سائر المدن

ويقال نحو ذلك أيضا في الزكاة ، فقد تناقصت بتوالى الاعوام ، حتى كادت تتلاشى ، وأصبحت المطالبة بها تدعو الى التذمر (٢) ، وكانت قد أبطلت في مصر حتى أعادها السلطان صلاح الدين الايوبى . وتذمر المسلمون منها ، وشنعوا على الذى يطالب بها ، حتى اذا تولى المنصور قلاون سنة ٦٧٨ هـ أبطل الزكاة من مصر (٣)

٣ - استئثار العمال بالجباية

قد رأيت استبداد العمال في عصر بنى أمية ، واستئثارهم بالخراج ، وكيف تحسنت احوالهم في عصر العباسيين . غير ان ذلك التحسن لم يدم طويلا ، فلما ضعف شأن الخلفاء عاد العمال الى ما تطمح اليه انظارهم من طلب

(١) ابن خرداذبة ١٢٥ (٢) ابن الاثير ٨٢ ج ٢ (٣) المقرئى ١٠٦ و ١٠٨ ج ١
فأما خراج الارضين فعلى ثلاثة أصناف : على المساحة ، والمقاسمة ، والقوانين التى هى مقاطعات (أى اتفاقات) معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع أم لم يزرع
وأما المساحة والمقاسمة فان زرع أخذ خراجه وان لم يزرع لم يؤخذ
وعامة فارس مساحة الا الرموم ، فانها مقاطعات الا شيئا يسيرا من المقاسمات
وتختلف الاخرجة في البلدان على المساحة ، فأثقلها بشيراز وعلى كل صنف من الزرع شئ مقدر

فعلى الجريب الكبير من الارض يزرع فيه الحنطة والشعير السبع مائة وتسعون درهما
والجرجر السبع مائة واثنين وتسعون درهما
(الجرجر هو الترمس أو بقل آخر كبير الحب . ويراد هنا الجريب من الارض التى يزرع فيها الجرجر)

والرطاب والمقائى السبع للجريب الكبير مائتان وسبعة وثلاثون درهما ونصفا
ومن الجريب الكبير من القطن السبع ٢٥٦ درهما و ٤ دوانيق
وعلى الجريب الكبير من الكرم ١٤٢٥ درهما

(بعده)

والجريب الكبير ثلاثة اجربة وثلثان بالجريب الصغير

الاستقلال بالحكم أو الاستئثار بالجباية ، واضطر الخلفاء الى التراضى معهم على مال مضمون وان يكن أقل مما يجبى ، وهو الضمان أو المقاطعة - كما قاطع المأمون بشير بن داود على السند سنة ٢٠٥ هـ على أن يدفع له ١١٥٠٠٠٠٠ درهم في العام (١) مع أن ارتفاع جبايتها الحقيقي ١١٥٠٠٠٠٠ درهم (٢) وضمن البريدي الاهواز على أيام الراضى كل سنة ٣٦٠٠٠٠٠ دينار ، على أن يدفعها أقساطا (٣) وخراجها الحقيقي يزيد على أربعة أضعاف هذا المبلغ . ومع ذلك فالضامنون لم يكونوا يدفعون الا قليلا مما تعهدوا به . فاذا ألح الخليفة عليهم في المطالبة اتخذوا الحاجة ذريعة الى

(١) ابن الاثير ١٤٩ ج ٦ (٢) ابن خلدون ١٥٠ ج ١ (٣) ابن الاثير ١٢٦ ج ٢
والجريب الصغير ٦٠ ذراعا في ٦٠ ذراعا بذراع الملك ، وذراع الملك تسع قبضات
هذا خراج شيراز للسيح
وخراج « جور » على الثلثين من هذا ، لان جعفر بن أبى زهير الشامى كلم الرشيد فرده
الى ثلثي الربع
وخراج اصطخر ينقص من خراج شيراز في الزرع بشيء يسير
هذا خراج السيح
والبخوس (أو النحوس) خراجه على ثلث السيح
والطوى والنضح والمندى على ثلثي الخراج
والسقى ماندى وسقى سقية واحدة فيتبقى الربع من الخراج
واذا ندى وسقى سقيتين فهو السيح ، وقد استتم الخراج
وكورة دارابجرد وارجان وسابور زراعتهم ومقادير الخراج على أراضيهم بخلاف هذا يزيد
وينقص
وأما المقاسمة فانها على وجهين :
ضياع في أيدي قوم من أهل الرموم وغيرهم ، معهم عهد من على بن أبى طالب ومن عمر
ابن الخطاب وغيرهما من الخلفاء ، فيقاسمون على العشر والثلث والربع وغير ذلك
والوجه الآخر مقاسمات على قرى صارت لبيت المال ، فيزارع الناس عليها
وأما أبواب أموال الضياع ، فان الضياع السلطانية خارجة عن المساحة ، وانما تؤخذ من
السلطان بالمقاسمة أو المقاطعة ، وعلى الاكراه فيها ضرائب من الدراهم يؤدونها
وأما الصدقات وأعشار السفن وأخماس المعادن والجزية ودار الضرب والمراسد وضرائب
الملاحات والآجام وأثمان الماء والمراعى فانها تقرب في الرسم مما في سائر الامصار . وليس بفارس
دار ضرب الا في شيراز
وأما المستفلات فانها تربة (أى أرض) أسواق بشيراز وغير شيراز ، ويؤدون أجرة الأرض
والطواحين للسلطان وأجرة الدور التى يعمل فيها ماء الورد
وكان الرسم القديم بفارس أن كل حومة بفارس لا خراج على الكروم فيها ولا على الأشجار
بجميع فارس، الى ان ولى على بن عيسى الوزارة سنة ٣٠٢ هـ فألزمهم فيها كلها الخراج . وبفارس
ضياع قد ألجأها أربابها الى الكبراء من حاشية السلطان بالعراق ، فهي تجرى بأسمائهم ،
وخفف عنهم الربع ، فهي في أيدي أهلها بأسماء هؤلاء ، يتبايعونها ويتوارثونها «
الاصطخرى : مسالك الممالك ، ١٥٦ - ١٥٨
وقد أتيت بهذه الفقرة على طولها لانها توضح الكثير من المصطلحات الواردة في هذا البحث

الاستقلال التام ، فيستنجد الخليفة جنده ونصرتهم تحتاج الى المال ومن تمكن من المال ملك واستبد (*)

٤ - اشتغال الناس بالفتن والظلم عن العمل

لما نشأت الفتن ، وانتشبت الحروب بين طوائف الجند ، او بينهم وبين العمال ، انشغل الناس عن تجارتهم وزراعتهم ، وتوقف العمال ، وغلت الاسعار ، وتعطلت الزراعة لضياع الامن ، فقلت الجباية ، واحتاج العمال والقواد الى الاموال ، فظلموا الناس في تحصيلها منهم فزاد الخراب - وما من هادم للعمران كالظلم ، فانه يغفل الايدي ويقعد الناس عن السعى ، فينشغل به الزارع عن زراعته ، والتاجر عن تجارته ، والصانع عن صناعته ، ووبال ذلك عائد على الدولة اذ لا قوام لها الا بالرعية . والمشهور ان الظلم أخذ المال من يد مالكة بلاعوض ولا سبب ، ولكنه اعم من ذلك كثيرا . فان كل من اخذ ملك أحد ، او غصبه في عمله ، او طالبه بغير حق ، او فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع ، فقد ظلمه . فجباة الاموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الاملاك على العموم ظلمة . فاذا ساد الظلم اقبل الخراب لا محالة . .

ومما زاد البلاء جسامه ، ان اكثر ما احتفروه الخلفاء المصلحون ، في اوائل الدولة العباسية ، من الترع والانهار لرى الارض ، وتسهيل الاستغلال انسد بالحروب ، لان المحاربين كثيرا ما كانوا يضطرون الى سد الانهار ، ليمنعوا

(*) جاء في كتاب الحضارة الاسلامية في القرن الرابع لادم ميتز (الترجمة العربية ، الطبعة الثانية ، ص ١٨٧) :

وكان امراء الاطراف في معظم الاحوال يظهر امرهم بأن يكونوا ضامنين للبلاد التي يحكمونها ، ولم يظهرها في صورة أصحاب الاقطاعات كما كان الحال في الامبراطورية الجيرمانية المقدسة ، وكانوا يتوصلون الى الملك بأن يبتدئوا باحتلال المدن والاقاليم غصبا ، ثم يقاتلوا عليها عسكر الخليفة ، حتى يعترف لهم بالامارة في مقابل مال يضمنون اداءه ، وكانت امثال هذه الضمانات التي تؤخذ كرها توفى الحكومة صفقة سيئة بالنسبة لانواع الضمان الاخرى . ففي سنة ٩٢٤/٢٢٢ فتح عماد الدولة بن بويه اقليم فارس وطلبها ضمانا من الخليفة ، على ان ألف دينار ، وهو ما يقرب من عشر الدخل الذي كانت تدفعه هذه البلاد منذ ١٠٠ سنة ، وفي سنة ٩٢٤/٢٢٢ فتح عماد الدولة بن بويه اقليم فارس وطلبها ضمانا من الخليفة ، على ان يدفع اليه ١٠٠٠٠٠ درهم على حين انها كانت تؤتى من مال الخراج والضياع وحده منذ عام ٩١١/٢٩٩ الى ما بعد ذلك بعشرين عاما ١٨٠٠٠٠ درهم ، وكذلك كان ضمان عمان في اوائل القرن الرابع ٨٠٠٠٠ دينار ، وكان خراجها تحت الادارة المباشرة قبل ذلك بمائة عام ٣٠٠٠٠ دينار "

سفن الاعداء من المرور فيها (١) فضلا عما يدعو اليه اهمال العمال من فساد
الرى وضياع الزرع (*)

٥ - تحويل أكثر البلاد الى ضياع

يراد بالضياع عندهم المزارع ، أو ما يعبر عنه المصريون بالابعادية أو
العزبة . ويغلب في الضياع أن تكون لاهل الدولة من الخلفاء أو اقاربهم أو
عمالهم أو وزراءهم أو كتابهم ، أو من يلوذ بهم من اهل النفوذ ، وقد رأيت
فى هذا الجزء أن عمر بن الخطاب نهى المسلمين عن اتخاذ الزرع واقتناء
الضياع ، لحكمة أرادها من بقائهم على أهبة الرحيل عند الاقتضاء ، لا يقعدهم
الترف أو القصف ، كما نهى عن اختزان المال فى بيت المال . غير أن هاتين
القاعدتين لم يطل العمل بهما الا ريثما انتقلت الدولة الاسلامية من الخلافة
الدينية الى الملك العضوض فى أيام بنى أمية ، فاخترن الصحابة الاموال
واتخذوا المصانع (أى الدور المبنية) والضياع كما بيناه هناك . واقتدى
بهم من جاء بعدهم من التابعين وتابعى التابعين ، وكان اقدمهم على ذلك
الخلفاء من بنى أمية ، فقد أكثروا من المصانع والضياع حتى كان بعض أهلهم
يقبضها اغتصابا من اصحابها وليس من ينصفهم ، لتعصب بنى أمية للعرب
واحتقارهم سائر الامم واعتبارهم ما فتحوه من الارض ملكا حلالا لهم ، فما
أرادوا اخذه أخذوه ، وما أرادوا تركه تركوه (٢) حتى افضت الخلافة الى
عمر بن عبد العزيز فعمل على الاقتداء بعمر بن الخطاب بالرفق والاحسان
مع العدل ، باسترجاع الضياع المفتصبة الى أهلها من النصارى أو اليهود أو
المجوس ، فساء ذلك أهله فعجلوا به وعادت الاحوال بعده الى أشد مما
كانت عليه كما تقدم

فلما افضت الخلافة الى بنى العباس سنة ١٣٢ هـ أعملوا السيف فى بنى
أمية ، ففروا وتركوا أموالهم وضياعهم فاستولى عليها العباسيون ، ولم
يعدوا امتلاكها مخالفا لشروط الخلافة لاعتبارهم ذلك لازما لحياطة الدولة
أو حقا من حقوق الملك ، اذ ليس من أوامر الدين أو نواهيه ما يمنعهم من

(١) ابن الاثير ١٨١ ج ٦ و ٢٢٦ ج ٨

(*) كان الداء الاكبر فى النظام المالى العباسى - ومعظم الدول الاسلامية فى العصور
الوسطى - هم القائمون بشئون المال أنفسهم ، فقد كانت الغالبية منهم اقرب الى اللصوص
وقطاع الطرق والجلادين سواء فى ذمهم أو أساليبهم أو خلقهم ، بل كانوا يختارون بنوع
خاص من أولئك الذين لا ضمير لهم ، فقد روى الصابى فى كتاب الوزراء (ص ١٢١ وما بعدها)
أن أبا الحسن بن الفرات فى وزارته الاولى (٢٩٦/٩٠٨ - ٢٩٩/٩١١) قال مرة : « أريد رجلا
لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر يطيعنى حق الطاعة ، فأنفذه فى مهم لى . . » وقد كان الجانب
الاكبر من الجباية يتسرب الى هؤلاء الناس ، وكانوا يستخرجون من الناس أضعاف ما عليهم ،
وكان الناس جميعا يعرفون ذلك ، ومن هنا فقد كان الاتقياء يتحاشون العمل للسلطان ومال
السلطان وأعوانه على اعتبار أن أموالهم كلها حرام

(٢) المقرئى ٧٧ ج ١ والاغانى ٣٠ ج ١١

ذلك صريحا . والانسان ميال بفطرته الى الاستكثار من حطام الدنيا واختزان القوة اذا وجد الى ذلك سبيلا . فالخلفاء العباسيون في اوائل دولتهم بذلوا الجهد في انصاف الناس وتأمينهم ، ليبينوا لهم الفرق بين حالهم في ايام بنى أمية وفي ايامهم ، فلم يكونوا يفتصبون ضيعة ولا مالا ، ولكن بعض الذين دخلوا في خدمتهم أو انتموا اليهم من الامراء أو الكبراء كانوا يمدون ايديهم الى ضياع الناس . وكان الخلفاء ينصفون اصحاب الضياع اذا تظلموا ويردون ضياعهم اليهم (١) على ان ذلك قلما كان يقلل من مطامع اهل الدولة في اموال الناس ، فاستكثر العمال والوزراء وغيرهم من اقتناء الضياع والابنية بحق أو بلا حق ، والخلفاء يمنعونهم جهد الطاقة فاذا لم يتمكنوا من منعهم بالحسنى صادروهم أو قبضوا اموالهم بعد موتهم . كما فعل الرشيد بأموال محمد بن سليمان عامله على البصرة ، وكان مبلغها ٥٠٠٠٠ درهم سوى الضياع والدور والمستغلات وكانت غلته ١٠٠٠٠ درهم في اليوم (٢) وأمثال هذا القبض كثيرة ناهيك بالمصادرات التي سيأتي تفصيلها . فالضياع التي تقبض على هذه الصورة تصير الى الخليفة أو الدولة ، فال ذلك الى استكثار الخلفاء أنفسهم من الضياع

على ان أكثر ما يكون اقتناء الضياع لحاشية الخليفة وأهله . وهذا طبيعي في الحكومات الاستبدادية ، وخصوصا اذا كان الحاكم كريم الخلق أو ضعيفا تؤثر عليه وساطة أهله ورجال حاشيته . ولذلك كثرت الضياع عند رجال الدولة حتى صاروا يتهادون بها أو ينعمون بها على الناس بجائزة على قصيدة أو خطاب أو نكتة أو غير ذلك . وفي اخبار البرامكة كثير من أمثال هذه العطايا . ومن هذا القبيل ما فعله الحسن بن سهل لما زفت ابنته بوران الى المأمون ، فانه كتب ضياعه في رقاع جعل اسم كل ضيعة في رقعة ونثرها على القواد فمن وقع له رقعة أخذ الضيعة المسماة فيها (٣) وكان من ابواب اقتناء الضياع عندهم - حتى في صدر الدولة العباسية - كثرة ما كان من الارض المهملة من عهد بنى أمية . فكان الخليفة يعهد الى بعض أهله أو خاصته في تعميمها وغرسها ثم تصير له - كما فعل المنصور بابنه صالح اذ أمره بعمارة بعض المزارع العاطلة في الاهواز (٤) - ومن أحيا أرضا مواتا فهي له

الإجاء

ومن أسباب كثرة الضياع عند أهل الخلفاء ورجال الدولة الجاء

(٣) أبو الفداء ٢١ ج ٢

(٢) المسعودي ١٨٨ ج ٢

(١) الماوردي ٨٧

(٤) الفخرى ١٥٧

الاهالى ضياعهم ومفارسهم الى بعض اقارب الخلفاء أو العمال تعززا بهم من جباة الخراج . فكان صاحب الارض يلتجىء الى بعض أولئك الكبراء فيستأذنه أن يكتب ضيعته أو ضياعه باسمه ، فلا يجرؤ الجباة على العنف أو الظلم في اقتضاء خراجها بل هم قد يكتفون منهم بنصف الخراج أو ربعه مراعاة لذلك الكبير . ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعا له ويدون ذلك في دفاتر الحكومة . فتصبح تلك الضيعة بتوالى الاعوام ملكا للملجأ اليه (١) ويصبح صاحبها الاصلى شريكا في غلتها . ومثل هذا الاجراء يحدث في كل العصور في البلاد التى يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم

وقد بدأ الاجراء في الاسلام فى أيام بنى أمية لما كان من ظلم عمالهم . فألجأ أهل السواد فى ولاية مسلمة بن عبد الملك وخلافة أخيه الوليد ضياعهم الى مسلمة المذكور تعززا به من جباة الخراج . ثم صارت تلك الضياع له وبقيت فى أعقابه حتى قامت الدولة العباسية ، فاستولى الخلفاء العباسيون عليها فى جملة ما استولوا عليه من أموال بنى أمية وضياعهم . وأقطعت هذه الضياع لداود بن على بن عبدالله بن عباس ، ثم صارت من الضياع السلطانية (٢) وكذلك فعل بعض أهل المراغة فى آذربيجان مع مروان بن محمد لما تولى أرمينية فانهم ألجأوا تلك الضيعة اليه فقبضت فى جملة ما قبض من ضياعهم (٢)

وامتد الاجراء الى أيام بنى العباس بالاستمرار فألجأ أهل زنجان ضياعهم الى القاسم بن الرشيد تقربا اليه ودفعا لمكروه الصعاليك عنهم . فكتبوا له الاشرية (أى كتبوا له صكوكا يبيعها له) وصاروا مزارعين له ثم صارت تلك الارض من الضياع السلطانية (٤) . وحدث نحو ذلك أيضا فى فارس ، فقد كانت فيها ضياع ألجأها أربابها الى الكبراء من حاشية السلطان بالعراق ، وظلت تجرى بأسمائهم فخفف عنهم الربع وبقيت أجيالا وهى فى أيدي أهلها بأسماء هؤلاء يتبايعونها ويتوارثونها (٥) وأصبح أهلها مزارعين لهم

ولم ينقض عصر الازدهار العباسى حتى أصبح فى حوزة الخلفاء وأقاربهم ورجال دولتهم ما لا يحصى عدده من الضياع ، واضطرت الحكومة الى انشاء ديوان خاص بخراجها وعشورها سموه « ديوان الضياع » وهو غير ديوان الخراج . وقد رأيت مقدار خراج الضياع فيما دونه على بن عيسى فى جريدة سنة ٣٠٦ هـ وكلها فى بلاد المشرق فى الرى ودماوند وقزوين وزنجان وقم وأصبهان وهمدان وماسندان وغيرها . وترى خراج الضياع فى بعض الممالك يزيد على خراج الارض الاخرى . فخراج الضياع فى ماه البصرة والايغارين

(١) ابن الفقيه ٢٨٢ وابن خلدون ٣٠٨ ج ١ (٢) قدامة ٢٤١ (٣) ابن الفقيه ٢٨٤

(٤) ابن الفقيه ٢٨٢ (٥) الاصطخرى ١٥٨

مثلا ٢٦٧ر٥٢٠ ديناراً ، وخراج سائر الارض هناك ١٨٥ر٦٣٦ ديناراً ولو عوملت الضياع في مقدار الخراج وطرق تحصيله مثل معاملة الارض الاخرى لزيد خراجها اضعاف ذلك . لان خراج تلك الضياع كان خفيفا جدا بالنظر الى غيره ، وكثيرا ما كان يترك ولا يطالب به اعواما على مقتضى احوال السياسة وعلاقة ذلك بالعمال والخلفاء ، وربما تراكم الخراج عدة اعوام حتى تتغير السياسة ويأتي من يطالب به (١)

الضياع السلطانية

وكانت الضياع بالاجمال قسمين : الضياع العامة وهي ضياع رجال الدولة وارباب الثروة من الاهلين وغيرهم . والضياع السلطانية وهذه اقسام سميت بأسماء تدل على انواعها وهي :

(١) الضياع الخاصة : وهي ما يملكه الخليفة نفسه لا يشاركه فيه احد . وقد رأيت خراج هذه الضياع في جريدة علي بن عيسى - غير ما كان منها في نواحي واسط لانه اضيف الى اموال العامة - ٥١٦ر٤٤٧ ديناراً

(٢) الضياع العباسية : وهي في الغالب لبني العباس اهل الخليفة ، وقد بلغ عددهم في أيام المأمون ٣٣٠٠٠ نفس (٢) وبلغ خراج تلك الضياع سنة ٣٠٦ هـ ، ١٤٤ر٧٦٠ ديناراً سوى ما هو منها في واسط

(٣) الضياع المستحدثة : قد رأيت خراجها في تلك السنة ٢٨٩ر٠٣٦ ديناراً
(٤) الضياع الفراتية : وسميت بذلك لانها واقعة على ضفاف الفرات ، وخراجها لذلك العام ٦١٧ر١٢٦ ديناراً

وكانت هذه الضياع من سواد بغداد والكوفة والبصرة وواسط والاهواز واصبهان (٣) يضمنونها احيانا بأموال معينة في العام (٤) ولها دواوين وكتاب وعمال

فالضياع على اجمالها قليلة الخراج مع انها اخصب الارض ، لان الخلفاء وعمالهم كانوا يفضون عن كثير من الاموال المطلوبة منهم (٥) وقد يتركونها لهم ، ومع ذلك فقد رأيت خراج الضياع السلطانية يزيد على مليون ونصف غير ما هو منها في واسط وغيرها مما يدل على كثرة تلك الضياع وسعتها . والظاهر ان ذلك طبيعي في الدولة المطلقة في تلك العصور فقد ذكرنا في هذا الكتاب ان جباية الدولة العثمانية بلغت في أيام السلطان

(١) ابن الاثير ١٨٢ ج ٧ (٢) ابو الفداء ٢٤ ج ٢ (٣) ابن الاثير ٤٣ ج ٨
(٤) ابن الاثير ٦٨ ج ٨ (٥) Ein. Abb 80.

سليمان ر... ر... ر... ٨ دوكات منها ر... ر... ر... من الضياع السلطانية وحدها (١)

الإيفار

وكان عندهم ضرب من استهلاك الخراج اسمه « إيفار » ، ومعناه في الاصل « استيفاء » فيقولون : « أوغر العامل الخراج أى استوفاه » ثم استخدموها بمعنى الاعفاء من الخراج بمال معين يدفعه صاحب الارض مرة واحدة ولذلك قالوا : « أوغر الملك الرجل الارض » جعلها له من غير خراج ، أو هو أن يؤدي الخراج الى السلطان الاكبر فرارا من العمال ويسمى ضمان الخراج ايفارا (٢) فكان أصحاب الضياع يستوغرون ضياعهم اذا استطاعوا الى ذلك سبيلا . ومن الايفارات المشهورة في الدولة العباسية « إيفار يقطين » وأصلها أن رجلا اسمه يقطين ، أوغرت له ضياع من عدة الطساسيج ثم صار ذلك الى السلطان فنسب الى ايفار يقطين (٣)

اسباب كثرة النفقات

١ - اسراف الخلفاء ونسائهم

من الامور الطبيعية في العمران اذا كثرت الاموال في الدول ان يسخو الملوك في بذلها ، وخصوصا في الدول المطلقة وعلى الاخص في الدولة العباسية ، والخليفة مطلق التصرف في بيت المال (٤) ودعاة الخلافة كثيرون لا يقعد فتنهم غير استرضاء الاحزاب بالمال أو كسر شوكتهم بالحرب ، والاول أسلم عاقبة وأقرب منالا اذا توفرت الاموال وقد رأيناها متوفرة خصوصا في عصر الرشيد والمأمون . فلا غرو اذا رأيناها يبذلان الاموال في استكفاف الاذى عن الدولة ، أو سد افواه أهل الفتن . لكنهم تجاوزوا ذلك الى صنوف البذخ وضروب التبذير والترف ، فاقتنوا الجوارى واتخذوا الفرش من الخز والديباج والحريير والمسامير الفضة (٥) وابتنوا المتنزعات والقصور والمدن واقتنوا الندماء وأنشأوا مجالس الفناء ، وارتكبوا سائر ضروب الترف ، والتأنق في الطعام واللباس والرياش . وقد سهل عليهم ذلك لقرب عهد العراق وفارس من بذخ الفرس قبيل الفتح الاسلامي (٦) وأطلقوا أيدي نسائهم وأمهاتهم وخاصتهم في الاموال (*)

(١) Porter's Const. Hist. of Turkey MS.

والدوكة عملة ذهبية من عملات البندقية : ducato نسبة الى الدوج وهو حاكم البندقية ، وهو لفظ محرف عن dux ، وكانت البندقية في تلك العصور هي مصدر النقود الذهبية الصحيحة ، ولا زال « العيار البندقي » في وزن الذهب مستعملا عندنا الى الآن (٢) محيط المحيط (٣) قدامة ٢٤١ (٤) الماوردي ٢٠٣ (٥) اعلام الناس ٩٨ (٦) ابن الاثير ٢٥٤ ج ٢

(*) كان للخلفاء مال خاص يأتي من جهات معينة ، يحفظ في بيت خاص يعرف ببيت مال الخاصة ، وموارد بيت مال الخاصة هي :

ثروة نساء الخلفاء

لم يتزوج السفاح الا امرأة واحدة (١) . وقبل أن يتوفى المنصور أوصى ابنه المهدي ألا يشرك النساء في أمره (٢) ومع ذلك فان الخيزران أم الرشيد كانت هي صاحبة الامر والنهي في أيام الهادي وأيامه وكان وزيره يحيى بن خالد بن برمك تحت أمرها (٣) فأفصى نفوذها الى حشد الاموال لنفسها حتى بلغت غلتها في العام ١٦٠٠٠٠٠٠٠ درهم (٤) وذلك نحو نصف خراج المملكة العباسية لذلك العهد . وغلة أعظم متمولى العالم اليوم لاتزيد على ثلثي هذا المال . فقد ذكروا أن ايراد روكفلر الفنى الأمريكى الشهر نحو ١٠٥٠٠٠٠٠٠٠ دينار . وقد بينا في غير هذا المكان أن قيمة النقود كانت تساوى ثلاثة أضعافها اليوم ، والدينار نصف جنيه ، فتكون غلة روكفلر نحو ثلثي غلة الخيزران

وكانت الخيزران مع ذلك شديدة الوطأة رغبة في الاستثثار ، فلما آنتت في ابنها الهادي معارضة لارادتها دست اليه من قتله (٥) ولما ماتت توسع الرشيد بأموالها وأقطع الناس ضياعها (٦)

على أن الخيزران كانت من أهل العلم والرأى ، فلا غرابة في اقتنائها الاموال

١ - الاموال التى يخلفها الخلفاء لابنائهم . وقد خلف الرشيد لابنائه اكبر تركة تركها خليفة لاولاده ، ترك ٨ مليون دينار . وكان المعتضد يقتصد من ماله الخاص كل عام مليون دينار ، حتى اجتمع له تسعة ملايين ، « ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة ، وأراد أن يطرح السبكة على باب العامة ليبلغ أصحاب الاطراف أن له ١٠ آلاف ألف دينار ، وهو مستغن عنها ، فاخترمته كنية قبل بلوغ هذه الامنية »

٢ - مال الخراج والضياع العامة الذى يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد اسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك في كل سنة (منذ عام ٩١١/٢٩٩ الى ٩٣٢/٣٢٠) ٢٣ مليون درهم منها ٤ ملايين كانت تحمل الى بيت مال العامة ، والباقي وهو ١٩ مليون درهم الى بيت مال الخاصة . وتسقط من ذلك النفقات الطارئة كما حدث عام ٩١٥/٣٠٣ عندما انفق الخليفة في استخلاص فارس وكرمان من أيدي الثوار ٧ مليون درهم

٣ - أموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الامة مثلا تحمل الى بيت مال الخليفة باعتباره أمير المؤمنين ، لا الى بيت مال العامة . وهذا مايجب للخليفة نظريا

٤ - المال الذى يتحصل من مصادرة أموال الوزراء والكتاب والعمال المعزولين ، وما يحصل من ارتفاع ضياعهم ، والمال الذى يتحصل من التركات

٥ - ما كان يحمل الى بيت مال الخاصة من أموال الضياع والخراج بالسواد والاهواز والمشرق والمغرب

٦ - ما يستفضله (يدخره) الخلفاء ، فكان المعتضد والمكتفى يستفضلان في السنة مليون دينار، وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلهما ، فيكون مبلغه في خمس وعشرين سنة ٢٥ مليون دينار ، أى نحو من نصف ماخلفه الرشيد . ولكن المقتدر أتلف كل هذه الاموال الطائلة حتى لم يبق في بيت مال الخاصة بعد ما انفق في محاربة القرمطى عام ٩٢٧/٣١٥ الا ٥٠٠ دينار

أى أن المقتدر انفق على نفسه في أقل من عشرين سنة خمسة وعشرين مليوناً من الدنانير انظر : آدم ميتز ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ١٧٣ - ١٧٥

(١) اعلام الناس ٤٥ (٢) ابن الاثير ٨ ج ٦ (٣) ابن الاثير ٤٠ ج ٦

(٤) المسعودى ١٨٨ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٤٠ ج ٦ (٦) سير الملوك ٨٥

في ابان الثروة العباسية ، انما الغرابة في اقتناء أمهات الخلفاء الاموال الكثيرة في عصر الاضمحلال وبيت المال فارغ . فان « قبيحة » أم المعتز وجدوا لها من مخبات في الدهاليز ونحوها نحو ٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار نقدا ومالا تقدر قيمته من التحف والجواهر مما نأتى بذكره على سبيل المثال : من ذلك مقدار مكوك من الزمرد الثمين ونصف مكوك لؤلؤ كبير ونحو كيلجة ياقوت احمر مما قدروا قيمته ٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، وكانت مع ذلك قد عرضت ابنها للقتل من أجل ٥٠٠٠٠٠٠ دينار (١)

وأغرب من ذلك شأن أم محمد بن الواثق فقد كانت غلتها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) في العام تنفقها في جواربها وهي نحو غلة الخيزران . وأخرجوا من تربة والدة المقتدر ٦٠٠٠٠٠٠٠ دينار كانت مخبأة هناك ، ولم يعلم بها أحد مع ضيق الخليفة وفراغ بيت ماله (٣) وقس على ذلك أمهات الخلفاء الآخرين في العراق وغيره من بلاد الاسلام . فقد كن يتمتعن بالنفوذ ويستولين على الاموال بالتواطؤ مع القواد ورجال الجند ، بما يتاح لهن من اطلاق الايدي في أمور الدولة كما فعل المستعين العباسي (٢٤٩ هـ) فانه أطلق يد والدته ويد اتامش وشاهك الخادم في بيوت الاموال وابعدهم فعل ما ارادوا . فكانت الاموال التي ترد من الآفاق يصير معظمها الى هؤلاء الثلاثة (٤)

فلا عجب والحالة هذه اذا تحول الفنى الى النساء والخدم والقواد . وهل تستغرب بعد ذلك اذا علمت انه كان بين رياش أم المستعين بساط انفقت على صنعه ١٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار (ربما درهم) فيه نقوش على أشكال الحيوانات والطيور وأجسامها من الذهب وعيونها من الجواهر (٥) . أو اذا قيل لك ان فلانة حشت فم الشاعر الفلاني درا فباعه بعشرين ألف دينار (٦) او اذا سمعت بهدايا قطر الندى وغيرها من نساء الخلفاء (٧)

ناهيك بما كان في بلاط الخلفاء العباسيين وغيرهم من القهرمانات ، اللواتي كن يتولين شؤون دور الخلفاء والنفقة عليها بالاتفاق مع الوزير أو من ينوب عنه (٨) فكان لهؤلاء النساء نفوذ عظيم في قصور الخلفاء وفي أعمال الدولة - كما كانت تفعل أم موسى القهرمانة في أيام المقتدر في أوائل القرن الرابع للهجرة (٩) ولم يكن لأولئك القهرمانات سبيل للانفاق لولا ما في قصور الخلفاء من الجوارب والخدم وغيرهم

(١) الطبرى ١٧١٩ ج ٣ (٢) الطبرى ١٧٢٠ ج ٣ (٣) ابن الاثير ٧ ج ٧
(٤) ابن الاثير ٤٧ ج ٧ (٥) المستطرف ١٢٤ ج ١ (٦) ابن خلكان ١٩٩ ج ١
(٧) المستطرف ٤٦ ج ٢ (٨) ابن الاثير ٣٧ ج ٨ (٩) ابن الاثير ٢٤ ج ٨

الجوارى والغلمان

وقد رأيت فيما ذكرناه من مناقب المنصور أنه لما علم بوجود الطنبور في داره كسره على حامله . لكن لم يمض على موته أربعون سنة حتى أصبحت دور الخلفاء مسرحا للفناء واللغو - قالوا انه كان في قصر الرشيد ثلثمائة جارية ما بين جنكية الى عودية الى دفية الى قانونية الى زامرة الى مغنية الى راقصة الى سنطيرية (*) فضلا عن كان في قصره من الندماء والمضحكين كالشيخ ابي الحسن الخليع دمشقى (١) وابن ابي مريم المدني (٢) وغيرهما . وما من جارية الا وثمانها ألف دينار أو عشرة آلاف دينار (٣) الى مئة ألف دينار غير ما يقتضيه اقتناؤهن من النفقات الاخرى كاللبسة والحلى وهى شئ كثير . فقد اشترى الرشيد خاتما بمئة ألف دينار (٤) وقس على ذلك

ناهيك بما كانوا يقتنونه من الممالك والغلمان مما يعدون بالمئات والالوف ، فقد بلغ عدد خدم المقتدر ١١٠٠٠ رخصى من الروم والسودان (٥) غير ما يقتضيه ذلك من الابنية والقصور والرياش . فقد بنى المعز دارا في بغداد أنفق عليها ١٣٠٠٠٠ ر٠٠٠٠ درهم (٦) وبنى الامين قصورا في الحيزرانية أنفق عليها ٢٠٠٠٠٠ ر٠٠٠٠ درهم (٧) واصطنع فى دجلة خمس حراقات (سفن) احداها على صورة الاسد والثانية بصورة الفيل والثالثة بصورة العقاب والرابعة بصورة الحية والخامسة بصورة الفرس أنفق عليها مالا عظيما وفيها يقول أبو نواس :

سخر الله للامين مطايا لم تسخر لصاحب المحراب
فاذا ما ركابه سرن برا سار فى الماء راكبا ليث غاب
عجب الناس اذ راوك على صو رة ليث تمر مر السحاب
سبحوا اذ راوك سرت عليه كيف لو ابصروك فوق العقاب
ذات زور ومنسر وجناحيه ن تشق العباب بعد العباب
تسبق الطير فى السماء اذا ما استعجلوها بجيئة وذهاب

ومما يحسن ايراده مثالا على بذخهم أن الامين أمر يوما أن يفرش نه على دكان فى الخلد ، ففرش عليها بساط ذرعى ونمارق وفرش مثله وهىء

(*) الجنكية هى الراقصة . وكان الغالب ان تكون الجنكيات من اليهود أو الارمن أو الاتراك أو اليونان . والعودية ضاربة العود ، والدفية ضاربة الدف ، والقانونية عازفة القانون ، والسنطيرية هى العازفة على آلة تسمى السنطير أو السنتر وهى تشبه القانون ولكن اوتارها من الجهتين ، وكان يعزف عليها وهى قائمة بكلتا اليدين

(١) اعلام الناس ٩٧ (٢) الطبرى ٧٤٣ ج ٣ (٣) ترتيب الدول ١٢٦ (٤) ابن الاثير ٤٤ ج ٦

(٥) الفخرى ٢٣٤ (٦) ابن الاثير ٢١١ ج ٨ (٧) ابن الاثير ١١٢ ج ٦

من آنية الذهب والفضة والجواهر أمر عظيم . وأمر قيمة جواريه ان تهيبء له مائة جارية صانعة فيصعدن اليه عشرا عشرا بأيديهن العيدان يغنين بصوت واحد (١) ففعلت . وسنأتى على تفصيل بذخ الخلفاء وطرق اسرافهم في الجزء المتعلق بالهيئة الاجتماعية من هذا الكتاب

السخاء

على أن الاسراف كان أكثره فيما يبذلونه كرما وسخاء ، ومنه ما ينفق يوميا فرضا واجبا . فقد كان الرشيد يتصدق من صلب ماله كل يوم بألف درهم بعد زكاته (٢) وكان المأمون ينفق على خاصته كل يوم ٦٠٠٠ درهم (٣) فاعتبر مقدار ذلك في السنة فيزيد على ٢٠٠٠٠٠ درهم . وليس هذا بالشئ الذى يذكر بجانب ما كانوا يهبونه من الجوائز ونحوها . فقد فرق المنصور في يوم واحد ١٠٠٠٠٠٠ درهم على أهل بيته (٤) وفرق المأمون في يوم واحد ١٥٠٠٠٠٠ درهم على ثلاثة أشخاص (٥) . وقد رأيت في هذا الكتاب أنه فرق ٢٤٠٠٠٠٠ درهم ورجله في الركاب . وأوصى الرشيد للمأمون بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم . وتصدق المعتصم فى أثناء خلافته بما مجموعه ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم (٦) وبلغ ما أنفقه المقتدر ضياعا ما خلا الارزاق ٧٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٧) - فضلا عن جوائزهم للوافدين من الشعراء وغيرهم ، وربما بلغت جائزة الشاعر مائة ألف درهم . وذكروا جوائز كثيرة بنحو هذه القيمة أو أكثر . وروى ابن خلكان عن سالم الشاعر المعروف بالخاسر أنه نظم قصيدة مدح فيها المهدي وحلف أنه لا يأخذ قيمتها الا مائة ألف ألف درهم (١٠٠٠٠٠٠٠) فأعطاه اياها - وفى ذلك مبالغة ظاهرة لكنها تدل على مبلغ ذلك السخاء (٨) وكثيرا ما كانوا يهبون الشعراء الضياع فضلا عن الاموال (٩)

هل كانوا يفعلون ذلك حقيقة ؟

فهذا وامثاله يحسبه أهل هذا الزمان من قبيل الخرافات بالقياس على ما يعلمونه من القواعد الاقتصادية . على أننا لا نظنهم يقولون ذلك بعد ماتبين لهم من مقدار الثروة العباسية ، ومقدار ما كان يبقى من الاموال تحت تصرف الخلفاء ، أو من يقوم مقامهم كالوزراء والكتاب - الا اذا شككنا فى حقيقة تلك الثروة وهو شك فى التاريخ على اجماله . لان المؤرخين على اختلاف عصورهم ومواطنهم متفقون على ما بيناه من هذا القبيل كما رأيت . ثم اننا اذا اعتبرنا نظام الهيئة الاجتماعية فى تلك الايام على ما سنفصله فى الاجزاء التالية من تأثير

(٣) الفخرى ٢٠٧
(٦) الطبرى ١٣٢٩ ج ٣
(٩) الطبرى ١٤٦٨ ج ٢

(٢) الطبرى ٧٤٠ ج ٣
(٥) ابن الاثير ١٦٧ ج ٦
(٨) ابن خلكان ١٩٨ ج ١

(١) ابن الاثير ١٢٠ ج ٦
(٤) ابن الاثير ١٣ ج ٦
(٧) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

الشعراء ونحوهم في مركز الخليفة نفسه هان علينا تصديق ما كانوا ينالونه من الهبات الكبرى . على اننا نعرف بين اغنيائنا اليوم من يبذل . . . ۵۰۰ ر. جنيته و ۱۰۰۰ ر. جنيته ثمن صورة أو قطعة من الآثار القديمة لاتنفع ولا تضر . وقرانا بالامس أن مورجان الامريكى الشهر اشترى صورا بمليون جنيته ليقدّمها هدية لبعض المتاحف

وزد على ذلك اننا نستدل على صحة ماتقدم أيضا من سياق بعض الوقائع المروية من هذا القبيل . مثل حديث المؤمل عن قدومه على المهدي وهو ولي عهد ، قال : قدمت على المهدي في الري وهو ولي عهد فأمر لى بعشرين ألف درهم لآبيات امتدحته بها ، فكتب اليه المنصور (أبوه) يعذله ويلومه ويقول له : « انما كان ينبغي لك ان تعطى الشاعر بعد ان يقيم ببابك سنة أربعة آلاف درهم » - الى أن قال - وبعث المنصور يستقدمنى اليه حتى جئت ودخلت عليه فقال : « هيه ! آتيت غلاما غرا فخدعتة . . » فقلت : « نعم أصلح الله أمير المؤمنين . . آتيت غلاما غرا كريما خدعتة فانخدع » فقال المنصور : « أنشدنى ماقلت فيه » فأشددته (ثم ذكر القصيدة ومطلعها :

هو المهدي الا ان فيه مشابهة صورة القمر المنير)

فقال : « والله لقد احسنت ، ولكن هذا لا يساوى عشرين ألف درهم » وقال : « أين المال ؟ » قلت : « ها هو ذا » قال : « يا ربيع انزل معه فاعطه أربعة آلاف درهم وخذ منه الباقي » فخرج الربيع فحط ثقلى ووزن لى أربعة آلاف درهم ، وأخذ الباقي (۱) . فترى من هذه الحكاية أنهم كانوا يقدرون الشعراء بألاف الدراهم

هل كان الخلفاء يسرفون من أموالهم الخاصة ؟

بقى علينا النظر فيما كان الخلفاء يهبونه من الجوائز ونحوها ، هل كانوا يؤدونه من أموالهم الخاصة ام من بيت مال الحكومة المعبر عنه ببيت مال المسلمين ؟ وهو موضوع مبهم لم نجد فيه قولا صريحا . على أن سكوت المؤرخين عنه يرجح أنهم كانوا يدفعون ذلك من بيت المال - ولا جناح فيه عليهم ، لان الامام هو ولي بيت المال ينفقه فيما يرى فيه مصلحة المسلمين حسب اجتهاده ، وقد يرى في اجازة الشاعر أو هبة العالم فائدة للدولة

على اننا رأينا ذكرا لبيت مال الخاصة في أيام الهادي ، ويظهر من سياق بعض الحوادث التى وقعت للخلفاء أنهم كانوا اذا أمروا لشاعر او غيره بمال انما يريدون ان يدفع له من بيت مال المسلمين ، وأن الوزراء كثيرا ما كانوا يذمرون من ذلك الاسراف ولا ينفذون أمر الخليفة فى الصرف ، كما وقع

(۱) الطبرى ۴۰۶ ج ۲

لعيسى بن داب مع الهادي - وذلك أن عيسى المذكور كان من أكثر أهل الحجاز أدبا واعذبهم الفاظا ، وكان قد حظى عند الهادي حظوة لم تكن لاحد قبله ، فأمر له مرة بثلاثين ألف دينار في دفعة واحدة . فلما أصبح ابن داب أرسل قهرمانه الى الحاجب في قبضها فقال الحاجب : « هذا ليس الى فانطلق الى صاحب التوقيع والى الديوان » فعاد الى ابن داب فأخبره فقال : « اتركها » فبينما الهادي في مستشرف له ببغداد رأى ابن داب وليس معه الا غلام واحد فاستدعاه . فلما وقف بين يديه قال له الهادي : « أرى ثوبك غسिला وهذا شتاء يحتاج فيه الى الجديد » فقال : « باعى قصير » فقال : « وكيف وقد صرفنا اليك ما فيه صلاح شأنك ؟ » فقال : « ما وصل الى » فدعا الهادي صاحب بيت مال الخاصة فقال : « عجل الساعة بثلاثين ألف دينار » فأحضرت وحملت بين يديه (١) - فيظهر من سياق هذه الحكاية أن الخليفة أراد أن يدفع اليه المال من بيت المال العام ، فلما لم يدفعوا له أمر بدفعه من بيت ماله الخاص

ومن هذا القبيل ما اتفق ليحيى بن خاقان ، اذ أمره الرشيد أن يدفع ثمن جارية ١٠٠٠٠٠ دينار ، فاستكثر يحيى المال واعتذر عن دفعه ، فغضب الرشيد فأراد يحيى أن يبين له مقدار ما يتحمله بيت المال من هذا الاسراف فيما لا مصلحة للدولة فيه ، فجعل ذلك المال دراهم فبلغت نحو ١٥٠٠٠٠٠ درهم فوضعها في الرواق الذي يمر به الرشيد اذا أراد الوضوء . فلما رأى الرشيد ذلك المال استكثره ، ولما أخبروه أنه ثمن الجارية أدرك اسرافه ولكنه شعر بما في ذلك من الجرأة عليه ومحاولة غل يديه فحفظ ذلك في نفسه . ويقال أنه كان من جملة ما حمله على نكبة البرامكة (٢)

واتفق نحو ذلك للوائح بالله مع وزيره ابن الزيات في ثمن جارية فلما مظل الوزير بالدفع أمره أن يدفع ضعفين ففعل (٣)

وفي كتاب ابي سفيان الثوري الى الرشيد جوابا على كتاب استدعاه به الى بغداد ما يشبه كلام ابي ذر الغفاري لمعاوية ، ويدل على أن الرشيد كان يهب ويجيز من بيت مال المسلمين . وذلك أن الرشيد دعاه بكتاب بعثه اليه في الكوفة ، وأخبره أن الناس قدموا اليه ، وأنه فتح بيوت الاموال واعطاهم من المواهب السنوية الخ . فأجابه ابو سفيان بكتاب شديد اللهجة وفي جملة ذلك قوله : « أما بعد فاني كتبت اليك أعلمك اني صرمت حبلك وقطعت ودك ، وانك قد جعلتني شاهدا عليك باقرارك على نفسك في كتابك أنك هجمت على بيت مال المسلمين ، فأنفقته في غير حقه وأنفذته بغير حكمه . ولم ترض بما فعلته

(١) ابن الاثير ٤٣ ج ٦ وطبعت المطبعة المنيرية ٨١/٦ - ٨٢

(٢) الطبري ١٢٢٢ ج ٣

(٣) ابن الاثير ١٢ ج ٧

وانت ناء عنى حتى كتبت الى تشهدنى على نفسك . فأما أنا فانى قد شهدت عليك أنا واخوانى الذين حضروا كتابك ، وسنودى الشهادة غدا بين يدى الله الحكم والعدل . يا هارون هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم . . هل رضى بفعلك المؤلفه قلوبهم والعاملون عليها فى أرض الله ، والمجاهدون فى سبيل الله وابن السبيل . . ؟ أم رضى بذلك حملة القرآن وأهل العلم (يعنى العاملين) ؟ أم رضى بفعلك الايتام والارامل ؟ أم رضى بذلك خلق من رعيتك ؟ . . » (١)

فهذا وأمثاله يدل على أن الخلفاء كانوا يهبون ويجيزون ويبدخون ويسرفون من بيت المال (*)

٢ - تكاثر أبواب النفقة فى الدولة

بينا فى الجزء الاول من هذا الكتاب كيف تدرجت الدولة الاسلامية فى ادارتها منذ كان النبى (صلعم) هو الامير والقاضى والقائد حتى أصبح موظفو الحكومة فى أيام الراشدين ستة ، وما كان من تزايدهم بتزايد الحضارة واتساع المملكة فى أيام بنى أمية فبنى العباس . وكانت تلك الادارات تتكاثر عندهم بتكاثر الثروة وميل الخلفاء ورجال دولتهم الى الترف والرخاء ،

(١) الديميرى ١٨٨ ج ٢

(*) سبق أن ذكرنا بيت مال الخاصة والموارد التى كان يستقى منها ، وهى موارد كثيرة جعلته فى معظم الاحيان أوفر من بيت مال العامة . ومن القواعد المقررة أن الدولة الاسلامية ملك للمسلمين ، فلا ينفق شئ من بيت المال العام الا فى صالح الجماعة الاسلامية ، ويتبين ذلك من سيرة أبى بكر وعمر بن الخطاب ، وكانا يفصلان فصلا تاما بين مالهما ومال المسلمين . ولكن لما كان المالان تحت تصرف رجل واحد ، هو الخليفة ، فاننا لا نلاحظ ابتداء من العصر الاموى فاصلا بين الاثنين ، فكان بنو أمية ينفقون ، ولكننا لا ندرى من أى المصدرين ، وابتداء من العصر العباسى نلاحظ عناية الخلفاء ببيت مال الخاصة وميلهم الى ادخار أموالهم والانفاق من بيت مال المسلمين ، كما رأيت فى الامثلة التى أوردها المؤلف . وقد استمر ذلك الى نهاية عصر المأمون حيث نجد بيت مال الخاصة اغنى بكثير من بيت مال المسلمين . ولكن عندما اضطربت الامور وانحطت جبايات النواحي أصبح من المتعين على الخلفاء أن يمدوا بيت مال العامة من مالهم الخاص حتى لا تنقل الدولة ، وقد أشار الى ذلك ابن جبير الرحالة الاندلسى (انظر ص ٢٥ - ٢٦ طبعة رايت) ومن الثابت أن على بن عيسى كان لا يتردد فى طلب امداد من مال الخليفة الخاص لينفقها فى شئون الدولة ، فعل ذلك مع المعتضد والمكتفى . وكان الخلفاء يفعلون ذلك وهم كارهون ، ولهذا اجتهد الوزراء فى تحاشي الطلب من بيت المال الخاص . وفى عهد الخليفة المقتدر (٩٠٧/٢٩٥ - ٩٣٢/٣٢٠) استنزف بيت مال الخاصة ، إذ أخذ الوزراء منه مبالغ كبيرة على أن ترد عندما يتحسن الحال ، ولم يتحسن الحال طبعاً . وقد حاول المقتدر بعد ذلك أن يدعم بيت ماله فعهد فى الوزارة الى رجل زعم أنه يجمع من المال ما يكفى لنفقات الدولة ويؤدى لبيت مال الخاصة علاوة على ذلك مليون دينار ، ثم اتضح أن الرجل موه الحساب فعزل بعد شهر . وفى هذه العصور نشهد صراعا حقيقيا بين الخلفاء ووزرائهم : الوزراء يريدون أن يستعينوا بما فى بيت المال الخاص والخلفاء يرفضون ، وقد يخضعون ويخرجون الشئ اليسير من ما لهم بعد التهديد

وكان على الخليفة بصفته أمير المؤمنين أن يقوم بنفقات موسم الحج ونفقات الصوائف (أى الفزوات الصيفية) وفداء أسرى المسلمين والقيام بنفقات الرسل والسفراء الواردين . أما العطايا ونفقات دار الخلافة فكانت تؤخذ عادة من بيت مال المسلمين

انظر : آدم ميتز ، الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع ، الترجمة العربية ، الطبعة الثانية ١٧٢/١ - ١٧٢

فأصبحت في أيام الرشيد أكثر منها في أيام المنصور ، وفي أيام المأمون أكثر منها في أيام الرشيد . وقس على ذلك تكاثرها في أيام من جاء بعدهم من الخلفاء . فقد قرأت في جريدة المعتضد من أصناف المرتزقين في بلاط الخليفة من الغلمان والمماليك وأصحاب المطابخ والجلساء وأصحاب الركاب ، مالم يكن له ذكر في صدر الدولة العباسية . وقس عليهم أصناف الخدم الخاصة من الأطباء والمغنين والندماء ، مما لا يقع تحت الحصر ، وكله قد اقتضاه الترف في حضارة الدولة

وزد على ذلك أن بعض النفقات كانت تصرف أول الأمر من غير بيت المال ، فصارت تصرف منه لأسباب كثيرة لأسبيل إلى معرفتها ، إذ لم يرد نص صريح بشأنها ، وإن كنا نستدل عليها ضمنا من نصوص كثيرة - مثل ما نراه من الفرق بين جريدة النفقات في أيام المعتضد سنة ٢٧٩ هـ وبين جريدة على ابن عيسى لعام ٣٠٦ هـ فإنك تجد في هذه نفقات لا ذكر لها في تلك، مثل نفقات الحرمين ، ورواتب القضاة في الممالك ، وولاية الحسبة ، وأصحاب البريد في جميع البلاد ونفقات الثغور . فإن هذه الأبواب غير واردة في تلك لأن العمال كانوا يقومون بها من خراج أعمالهم كما أشرنا إلى ذلك ، فلما ضعف الخلفاء وتمرد العمال اضطرت الدولة إلى دفعها من بيت مالها

وقد تقدم في الجزء الأول أن ارتفاع الثغور كان ينفق في مصالحها فلا يرد منه شيء إلى بيت المال ، على أنهم كثيرا ما كانوا يحصلون منها على الأموال الطائلة من الغنائم ونحوها في صدر الدولة العباسية (١) أما في أيام الأضحلال فقلت الغزوات ، وبطلت الغنائم ، وتحمل بيت المال نفقات تلك الثغور ، وزادت عما كانت عليه في صدر الدولة حتى بلغت في أيام المقتدر نحو ٥٠٠٠٠ دينار ، وكانت قبله ١٠٠٠٠ دينار ، وهو مقدار ارتفاعها الذي ينفق في مصالحها (٢) - ناهيك بما حدث من نفقات الجند وغيره

٣ - زيادة الضرائب

ولم تقتصر زيادة النفقات على نشوء إدارات لم تكن من قبل ، ولكن الإدارات القديمة زادت نفقاتها عما كانت عليه في أوائل الدولة . وطبيعي أنه إذا كثرت ثروة الدولة وسعت على رجالها وزادت رواتبهم وما يجرى لهم من الأرزاق فإذا كانت تلك الدولة مؤسسة على أساس ضعيف لا تلبث أن تنحط ثروتها وتبقى الرواتب كما هي ، فيقصر بيت المال في تأديتها فيضطروا إلى فرض الضرائب الفادحة واستخدام العنف في تحصيلها ، فتضعف همة الناس عن العمل وتزداد البلاد فقرا

(١) ابن الأثير ٢٧ ج ٦ (٢) قدامة ٢٥٣

كان المسلمون في أيام النبي (صلعم) وأبي بكر يرتزقون مما يقع في أيديهم من الغنائم ، فتختلف حصة كل منهم باختلاف مقدار تلك الغنائم حتى تولى عمر بن الخطاب ووضع الديوان وجعل لكل مسلم راتباً معيناً في السنة وميزهم باعتبار أنسابهم وقراباتهم من النبي ، أو سابقتهم في الإسلام وليس باعتبار ما يؤدونه من الاعمال ، فقد يكون أحدهم كاتباً أو عاملاً أو قاضياً على السواء . فلما تفرعت إدارات الدولة وتميزت لم يروا بدا من تعيين الرواتب باعتبار المناصب ، فجعلوا لكل من الجندي والعامل والكاتب والحاجب والقاضي وغيرهم راتباً معيناً . ولما حدثت الوزارة في الدولة العباسية جعلوا لها راتباً كما جعلوا لسواها من المناصب المستحدثة . واختلف مقدار راتب كل من هذه المناصب باختلاف الدول والعصور ، فلننظر في تاريخ أشهر تلك المناصب باعتبار رواتبها بالنظر إلى ما نحن فيه

رواتب العمال

كان راتب العامل في أيام عمر ٦٠٠ درهم في الشهر (١) ثم اختلف باختلاف العمال والاعمال ، فقد جعل عمر لمعاوية على الشام ألف دينار في السنة (٢) ولما أفضى الأمر إلى بني أمية أصبحت ولاية الاعمال فوضى على ما تقتضيه الاحوال من أطماع العمال بنصرتهم أو التوسيع لهم في النفقة لحرب الخوارج أو العلويين أو غير ذلك . فربما جعلوا الولاية كلها طعمة لا يدفع عنها العامل شيئاً ، بل ينالها مكافأة على خدمة قام بها - على أن ذلك كان خاصاً بالعمال الكبار ، كعامل العراقين ، أو مصر ، أو خراسان . وقد بلغ راتب يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق في أيامهم ٦٠٠٠٠٠ درهم في السنة (٣) ، وبلغت غلة خالد القسري ١٣٠٠٠٠٠ درهم (٤) ، وليس هذا الاخير من قبيل الراتب فلا يقاس عليه

وكان تحت هؤلاء العمال عمال يفرقونهم في أعمالهم ، كما كان يفعل الحجاج في العراق ، وعمرو بن العاص بمصر . فالعمال الصغار كانت رواتبهم محددة لا تزيد على ٣٠٠ درهم في الشهر (٥) ، وظلت على نحو ذلك في صدر الدولة العباسية إلى أيام المأمون ، فزادها وزيره الفضل بن سهل في جملة مازاده من الرواتب على أثر ما كان من تكاثر الثروة مع رغبة الخليفة في ارضاء نصرائه من أهل خراسان . أما مقدار ذلك الراتب فإنه كان يختلف باختلاف الاعمال ، لأن العمل قد يقتصر على ولاية صغيرة أو يعقد له على عدة ولايات فتقدر العمالة بقدر اتساعه وأهميته ، وباعتبار رضى الخليفة عن عامله

(٣) ان خلكان ٢٨١ ج ٢

(٢) المقرئى ٩٥ ج ١

(١) سراج الملوك ٢٧٧

(٥) الطبرى ٤٣٤ ج ٢

(٤) ابن خلدون ٩٦ ج ٣

ونحو ذلك . فقد عقد المأمون للفضل بن سهل على المشرق من جبل همدان الى التبت طولا ومن بحر فارس الى بحر الديلم (قزوين) وجرجان عرضا ، ويدخل في ذلك كل ماوراء العراق شرقا الى الهند وجعل له عمالة قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ درهم في السنة ، وعقد له لواء على سنان ذى شعبتين وأعطاه علما وسماه ذا الرياستين : (١) السيف والقلم ، ونقش على سيفه بالفضة من الجانب الواحد « رياسة الحرب » ، ومن الجانب الآخر « رياسة التدبير » (٢) فعل المأمون ذلك له لما كان من نصرته اياه في خلافه مع أخيه الامين ، فلا يقاس به العمال الذين كانوا يتولون الاعمال الصغرى، ومنهم بضعة عشر عاملا تحت راية الفضل بن سهل في المشرق وعمالة هؤلاء تختلف أيضا باختلاف الولايات ، ويظهر أنها كانت تتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ درهم قياسا على ما ذكره ابن حوقل من رواتبهم في أيام منصور بن نوح (٣)

وأما عمال الولايات الكبرى التي كانت علاقتها رأسا مع الخليفة ، فقد كانت رواتبهم كبيرة جدا كما رأيت من راتب الفضل بن سهل . وكانت عمالة الحسين بن علي الماذراني على مصر في أوائل القرن الرابع للهجرة ٣٠٠٠ دينار في الشهر (٤) أو ٦٠٠٠٠ درهم ومقدار ذلك في السنة ٧٢٠٠٠٠ درهم ، وقس على ذلك

فاذا اعتبرنا هذه الرواتب بالنظر الى هذه الايام (سنة ١٩٠٣) رأيناها فاحشة جدا . لأن الولايات في الدولة العثمانية ثلاث درجات : الدرجة الاولى راتبها ٢٥٠ ليرة عثمانية في الشهر ، والثانية ٢٠٠، والثالثة ١٥٠ . وراتب عامل انجلترا على الهند (نائب الملك في الهند) ٢٠٨٣٣ روبية في الشهر (٥) أى نحو ٢١٨٧٥ جنيهه (*) في السنة وهو أعظم رواتب العمال في هذا العهد . ومع ذلك فانه أقل من راتب الماذراني المتقدم ذكره - ناهيك بما كان يكتسبه عمال الدولة العباسية من الاتجار ونحوه

رواتب الكتاب

وكانت رواتب الكتاب الى أيام المأمون مثل رواتب العمال الصغار، لا يزيد مقدارها في الشهر على ٣٠٠ درهم ، فزادها الفضل بن سهل كما تقدم ولم نقف على مقدار تلك الزيادة . ولكن بالقياس الى غيرها يجب أن تكون كثيرة، فضلا عما كانوا يستولون عليه من الاخرجة اليومية (**)

(٣) ابن حوقل ٢٤٢

(٢) الطبرى ٨٤١ ج ٣

(١) ابن الاثير ١٠٣ ج ٦

(٥) ويتكر ٤٦٦

(٤) Ein Abb. 80

(*) أوردها المؤلف بالفرنكات ٥٠٠٠٠٠ فرنك ، فحولناها الى جنيهات على أساس أن قيمة الفرنك الفرنسى اذ ذاك كانت ٤٣٧٥ قرشا

(**) الاخرجة جمع خراج ، وهو يعنى هنا ما كان هؤلاء الموظفون يتقاضونه من الاشياء العينية الى جانب مرتباتهم المالية ، وقد عرفت الاخرجة فيما بعد باسم الجرايات

وقد عدد المقریزی ما كان يستولى عليه كاتب من كتاب مصر عی عهد الدولة الفاطمية فی اليوم الواحد ، من البقولات والتوابل والحلویات والاثمار والفاكهة والعطریات وسائر الاطعمة ، ومن الالبسة والافرشة وما كان یجرى من ذلك كله علی أولاده وأمله ، فاستغرق تعداده نحو صفحتین أو ثلاث صفحات من قطع هذا الكتاب - فاکتفینا بالإشارة الیه تفادیا من التطویل ، ومن أراد التفصیل فلیراجعه هناك (١)

رواتب الوزراء

الوزارة من محدثات الدولة العباسية ، وأول من اشتهر من وزرائها البرامكة ، ولم نقف علی مقادیر رواتبهم ، والظاهر أنها كانت كبيرة ، فضلا عن اطلاق أيديهم فی بیت المال یقطعون ویصلون كما یتراءى لهم . علی أننا قد رأینا فی قائمة النفقات فی أيام المعتضد أن راتب الوزير $\frac{331}{2}$ دينار فی اليوم أو ألف دينار فی الشهر . فاذا اعتبرنا تقدير النقود بالنظر الی قيمة الفضة والذهب فی هذه الايام زاد هذا الراتب علی ١٥٠٠ راجنيه - وما من وزیر یبلغ راتبه الی هذا المقدار اليوم . فان راتب الوزير فی الدولة العثمانية ٣٠٠ ليرة عثمانية فی الشهر ، الا الصدر الاعظم فان راتبه الف ليرة . والوزير المصری راتبه ٢٥٠ جنیها فی الشهر ، وراتب أكبر وزراء انجلترا ٢٠٠٠ جنیها فی العام (٢) (*)

علی أن رواتب الوزراء كانت تختلف باختلاف العصور والدول - كان راتب الوزير علی أيام الناصر الاندلسی ٨٠٠ ر. ٤٠٠ دينار فی السنة غیر الهدایا (***) (٣) وكان راتب یحیی بن هبيرة وزیر المقتفی فی أواسط القرن السادس للهجرة ١٠٠٠ ر. ١٠٠٠ دينار فی السنة (٤) وكان للوزراء ، فضلا عن رواتبهم المشار الیه ، رواتب لأولادهم واهوتهم وخدمهم وأتباعهم وأرزاق ، ووظائف كثيرة ، وخاصة فی مصر . فقد كان راتب الوزير فی الدولة الفاطمية ٥٠٠٠ دينار فی الشهر ، ولمن یلیه من ولد أو أخ من ٣٠٠ الی ٢٠٠ دينار ، ثم حواشیهم

(١) المقریزی ٣٩٩ ج ١ (٢) ویتر ١٧٠

(*) جاء فی کتاب الوزراء للصابی ص ٢٨٢ و ٣٥١ أن مرتب الوزير حدد فی القرن الرابع الهجری بخمسة آلاف دينار فی الشهر ، ثم زیدت الی سبعة آلاف ، وكان یعطى لكل من اولاده خمسمائة دينار فی الشهر

(٢) نفع الطیب ١٦٨ ج ١

(***) ج ١ ص ٢٢٢ (طبعة المطبعة التجارية ، القاهرة ١٩٤٩) ونص المقری هنا : « وقد أعجبت الناصر (عدیة الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهید) . . . وزاد الناصر وزیره هذا حظوة واختصاصا وأسمى منزلته علی سائر الوزراء جمیعا ، وأضعف له رزق الوزارة ، وبلغه ثمانین ألف دينار أندلسية ، وبلغ معروفه (أی الرزق الذى یطلق له علاوة علی المرتب) ألف دينار وثنی له فی العظمة لتثنیته له فی الرزق ، فسماه ذا الوزارتین « مما یفهم منه أن المرتب العادى للوزير كان ٤٠ ألفا

(٤) الفخری ٢٧٨

على مقتضى عدتهم من ٥٠٠ الى ٣٠٠ دينار ، ماعدا الاقطاعات (١) وغير مايجرى عليه وعلى أهله من المأكولات وسائر حاجيات الحياة . فقد كان للوزير ابن عمار أيام العزيز بالله الفاطمي بمصر من الجرايات لنفسه وأهل حرمه من اللحم والتوابل ما قيمته ٥٠٠ دينار في الشهر ، ومن الفاكهة سلة بدينار ، وعشرة أرطال شمع بدينار ، ونصف حمل بلح (٢) وكان راتب الوزير في الدولة السلجوقية عشر مغل البلاد (٣)

رواتب القضاة

كان راتب القاضي في أيام الراشدين مائة درهم في الشهر ، ومؤونته من الخنطة (٤) ، ثم ارتقى في أيام بني أمية مثل سائر الرواتب فصار راتب قاضي مصر سنة ٨٨ هـ ألف دينار في السنة (٥) أي نحو عشرة أضعافه في أيام الراشدين . فلما أفضت الخلافة الى بني العباس أنزلت الرواتب فصار راتب قاضي مصر في أيام المنصور ٣٠ ديناراً في الشهر . ثم تصاعد في عهد من خلفه حتى بلغ في أيام المأمون (سنة ٢١٣ هـ) ٤٠٠٠ درهم في الشهر ، أي ٢٧٠ ديناراً ، ثم عاد في أيام ابن طولون الى ألف دينار في السنة (٦) (*) وأما في بغداد فلم نطلع على راتب القاضي في أوائل الدولة العباسية ، ولكننا رأينا في جريدة المعتضد أن راتب القاضي ١٦ وثلاثاً ديناراً في اليوم أو ٥٠٠ دينار في الشهر - بما فيه أجور عشرة من الفقهاء وخليفة القاضي - ومع ذلك فانه راتب كبير بالنظر الى رواتب قضاة هذه الايام ، فان راتب شيخ الاسلام في الاستانة لا يزيد على ٥٠٠ ليرة عثمانية في الشهر ، مع اعتبار الفرق في قيمة النقود بين تلك الايام واليوم

رواتب الخلفاء وأهلهم

قد رأيت ان الخلفاء كانوا يفرضون الرواتب لأهل الوزراء والكتاب ، فبالأولى أن يفرضوها لانفسهم وأولادهم ، والخليفة هو القابض بيده على بيت المال . لكننا لم نجد قولاً صريحاً في هذا الشأن غير ما كان يأمر به الخلفاء لأهلهم من الضياع أو الاموال ، وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك في أول الدولة اذا خافوا أهلهم من مناظرتهم على الملك ، فكانوا يشترون مبيعتهم بمال يرضون به أهلهم كما فعل المنصور مع عيسى بن موسى اذ اشترى منه البيعة لابنه المهدي بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ درهم له ولأولاده (٧) أو للتوسعة عليهم

(١) المقرئى ٤٠١ ج ١ (٢) المقرئى ٣ ج ٢ (٣) ابن خلكان ٧٣ ج ٢ (٤) سراج الملوك للطرطوشى (على هامش المقدمة) (٥) السيوطى ١١٥ ج ٢ (٦) السيوطى ١١٩ ج ٢
 (*) لا نستطيع القول ان هذه الارقام تعين تطور مرتب القاضي ، وانما هي ارقام متفرقة تعطى فكرة عن مستوى مراتب القضاة في هذه الاعصر وتلك البلاد
 (٧) ابن الاثير ٢٧٥ ج ٥

واستنصارهم كما فعل اجمع أعمامه فانه أمر لكل واحد منهم بمليون درهم تدفع اليهم من بيت المال وهو أول من فعل ذلك (١) . ويظهر أنها كانت تدفع اليهم فى كل عام . ولما توفى ابنه المهدي فرض لأهل بيته كل واحد ٦٠٠٠ درهم فى السنة (٢) والظاهر أنهم بقوا على نحو ذلك فضلا عما كانوا ينالونه من الهبات الطائلة ، وخصوصا أبناء الخلفاء وولاية عهدهم ، فان الهادى أمر سنة ٢٧٠ هـ لابنه الرشيد بمليون دينار ، وأن يحمل اليه نصف الخراج (٣) على أثر ما كان من عزمه على خلعه من ولاية العهد

والظاهر أن الرشيد زاد فى رواتب أهله . وكذلك المأمون بالقياس على ما كان من زيادة الرواتب فى خلافته . وكان أعضاء العائلة قد زاد عددهم حتى بلغوا فى أيامه ٣٣٠٠٠ نفس . ولما تولى المستعين سنة ٢٤٨ هـ ابتاع من المعتز والمؤيد جميع ما لهما وأشهد عليهما بذلك ، وترك للمعتز ما يتحصل منه فى السنة ٢٠٠٠٠ دينار ، وللمؤيد ما يتحصل منه ٥٠٠٠ دينار وحبسهما (٤) (*)

فلما كانت أيام ابن رائق أمير الامراء فى أوائل القرن الرابع للهجرة، كفت أيدي الخلفاء عن بيت المال ، وصار الى رجال الدولة - وأول من كفت يده الراضى بالله الذى توفى سنة ٣٣٩ هـ واستبد القواد ورجال الدولة فى الاموال وصار الخلفاء فى حاجة الى الراتب بعد ما ذهبت سيطرتهم عن بيت المال فقرروا لهم راتبا زهيدا (٥)

(١) الطبرى ٤٢٠ ج ٣ (٢) سير الملوك ٦٥ (٣) ابن الاثير ٤٠ ج ٦ (٤) الطبرى ١٥٠٧ ج ٢ (*) نص الطبرى هنا (طبعة المكتبة التجارية ، القاهرة ١٩٣٩) ص ٧ : « وفيها سنة ٨٦٢/٢٤٨ ابتاع المستعين من المعتز والمؤيد فى جمادى الاولى منها جميع ما كان لهما ، خلا شيئا استثنى منه المعتز قيمته ١٠٠ ألف دينار ، وأخذ له ولايراهيم (هو المؤيد أخو المعتز وهما ابنا المتوكل) غلة بثمانين ألف دينار فى السنة ، فلما كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من رمضان ابتاع من المعتز والمؤيد جميع مالهما من الدور والنازل والضياع والقصور والفرش والآلة وغير ذلك بعشرين ألف دينار ، وأشهدا عليهما بذلك الشهود والعدول والقضاة وغيرهم ، وقيل ابتاع مالهما من الضياع وترك الى عبدالله ما يكون غلته من العين فى السنة ٢٠ ألف دينار ولايراهيم ما تبلغ قيمته فى السنة ٥ آلاف دينار . فكان ما ابتاع من أبى عبد الله (المعتز) بعشرة آلاف دينار وعشر حبات لؤلؤ ، ومن ابراهيم (المؤيد) بثلاثة آلاف درهم وثلاث حبات لؤلؤ ، وأشهدا عليهما بذلك الفقهاء والقضاة . وكان الشرى باسم الحسن بن مخلد للمستعين ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ٢٤٨ ، وحبسا فى حجرة الجوسق ، ووكل بهما ، وجعل أمرهما الى بفا الصغير . وكان الاتراك قد أرادوا ، حين شغب الغوغاء والشاكرية ، قتلها فمنعهم من ذلك أحمد الخصيب ، وقال : ليس لهما ذنب ، ولا المشغبة من أصحابهما ، وإنما المشغبة من أصحاب ابن طاهر ، ولكن احبسوهما ، فحبسا »

ويظهر أن الخلفاء لم تكن لهم قبل ذلك رواتب معينة ، غير ما كان يصيبهم من الغنائم بحسب الشرع - الا أبا بكر فقد فرضوا له ٦٠٠٠ درهم لما يصلحه ويصلح عياله بالمعروف (١) ثم لم نر ذكرا لرواتب الخلفاء الى أيام ابن رائق . فلما استولى معز الدولة الديلمي على بغداد سنة ٣٣٤ هـ فرض للخليفة المستكفي ٥٠٠٠ درهم كل يوم لنفقاته ، ولكنه قلما كان يدفعها اليه (٢) ثم كان ما كان من فقر الخلفاء مما يأتي ذكره في حينه

وفرض الأغطية للملوك وأهلهم عادة جارية عند معظم الامم الآن ، والغالب في الدول المتقدمة أن تكون تلك الرواتب معينة في ميزانياتها . وهاك رواتب العائلة المالكة في انجلترا لعام ١٩٠٢ :

رواتب العائلة المالكة في انجلترا لعام ١٩٠٢

	جنيه انجيزى
راتب الملك	١١٠ ٠٠٠
راتب خدم القصر	١٢٥ ٨٠٠
نفقات القصر	١٩٣ ٠٠٠
نفقات أخرى وتبرعات	٤١ ٢٠٠
(جملة مخصصات الملك)	٤٧٠ ٠٠٠
رواتب سائر أعضاء العائلة	١٦٠ ٠٠٠
	٦٣٠ ٠٠٠

وهذه رواتب العائلة الخديوية لعام ١٩٠٢

	جنيه مصرى
منصصات الخديو	١٠٠ ٠٠٠
مرتبات العائلة الخديوية	٩٧٩٢٧
نفقات كابينة الخديو (*)	٥٧ ٤٣٤
	٢٥٥ ٣٦١

(١) المقريزى ٩٥ ج ١ (٢) ابن الاثير ١٧٦ ج ٨
 (*) تركنا هذه التعبيرات على حالها ، لانها مصطلحات فنية لذلك العصر . فكانت الاوراق الرسمية لا تقول « الخديوى » وانما « الحضرة الخديوية » ، اما كابينة الحضرة الخديوية فيراد بها ديوان الخديوى ، وهى لفظة أوروبية Cabinet

ولسلطان تركيا راتب مقداره في الشهر ٧٥٠٠٠ ليرة عثمانية (*) ، أو ٩٠٠٠٠ ليرة في السنة ما عدا النفقات والمخصصات (عام ١٩٠٢)

رواتب حاشية الخليفة

ونريد بحاشية الخليفة الموظفين المتعلقة أعمالهم بشخص الخليفة ، وليس بأعمال الدولة كالاطباء والحجاب والحرس الخاص ، ورواتبهم من بيت مال الخاصة ، وقد يكون لهم رواتب من بيت مال العامة ، وكانت كبيرة ، نستدل على ذلك من مخصصات جبريل بن بختيشوع طبيب الرشيد ، ومنها رواتب نقدية كان يؤخذ بعضها من بيت مال العامة ، والبعض الآخر من بيت مال الخاصة . واليك راتب جبريل المذكور في السنة كما وجدوه مدونا بخط كاتبه (١) :

مرتبات جبريل بن بختيشوع طبيب الرشيد في السنة

من بيت مال العامة	درهم
راتب نقدي	١٢٠٠٠٠
النزل	٦٠٠٠٠
من بيت مال الخاصة	
راتب نقدي	٥٠٠٠٠
ثياب قيمتها	٥٠٠٠٠
هدية على عيد صوم النصارى	٥٠٠٠٠
هدية على يوم الشعانين (ثيابا قيمتها هذا المبلغ)	١٠٠٠٠
هدية على عيد الفطر نقدا	٥٠٠٠٠
هدية على عيد الفطر (ثيابا قيمتها ذلك المبلغ)	١٠٠٠٠
لفصد الرشيد دفعتين في السنة كل دفعة	١٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	
لشرب الدواء دفعتين في السنة كل دفعة	١٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠	
(المجموع)	٦٠٠٠٠٠

(*) الليرة العثمانية أو الجنيه العثماني أو الجنيه الجيدى قيمتها حوالي ٨٠ قرشا مصريا ، وكانت تقسم الى ٢٠ فرنكا ذهبيا تركيا ، وقيمته أقل من الفرنك الذهبى الفرنسى بقليل

(١) طبقات الاطباء لابن أبى أصيبعة ١٢٦ ج ١

من أصحاب الرشيد نقدا وثيابا وأطيابا		
درهم من عيسى بن جعفر	٥٠ ٠٠٠	
درهم من زبيدة أم جعفر	٥٠ ٠٠٠	
درهم من العباسة	٥٠ ٠٠٠	
درهم من ابراهيم بن عثمان	٣٠ ٠٠٠	
درهم من الفضل بن الربيع	٥٠ ٠٠٠	
درهم من فاطمة أم محمد	٧٠ ٠٠٠	
كسوة وطيب ودواب	١٠٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠
(المجموع)	١ ٠٠٠ ٠٠٠	
من البرامكة		
من يحيى بن خالد	٦٠٠ ٠٠٠	
من جعفر بن يحيى الوزير	١ ٢٠٠ ٠٠٠	
من الفضل بن يحيى	٦٠٠ ٠٠٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
غلته من ضياعه		٨٠٠ ٠٠٠
من فضل مقاطعته		٧٠٠ ٠٠٠
(الجملة)		٤ ٩٠٠ ٠٠٠

فجملة رواتبه فقط ٩٠٠٠٠٠ ر ٤٩٠٠٠ درهم في العام ، فاذا جمع ذلك في مدة خدمته كلها وهي ٢٣ سنة كان مقدار ما قبضه من مال الدولة العباسية ١١٢٧٠٠٠ ر ١١٢٧٠٠٠ درهم يخرج منها ما قطع عنه من مرتبات البرامكة بعد نكبتهم في العشر السنين الاخيرة ، وهو ٢٤٧٠٠٠٠ ر ٢٤٧٠٠٠٠ درهم فالباقي ٨٨٧٠٠٠ ر ٨٨٧٠٠٠ درهم ، وهو جملة ما اكتسبه من بيت المال غير الصلات الجسام ، وأما ما أنفقه فهو :

	درهم
جملة نفقاته على نفسه وبيته في ٢٣ سنة بمعدل ٢٠٠ ٠٠٠ ١	٢٧٦ ٠٠٠ ٠٠٠
درهم في السنة	
ثمن دور وبساتين ومنتزهات ودواب ورقيق وغيرها	٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
ثمن آلات وأجر وصناعات ونحو ذلك	٨٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
ما صار في ثمن ضياع ابتاعها لخاصته	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
ثمن جواهر وما أعده للذخائر	٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
ما أنفقه في البر والصلوات والمعروف	٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
ما كابره عليه أصحاب الودائع وجدوه (أي أنكروه)	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(والمجموع في الاصل ٩٠٠٠٠٠ ر دينار و ٩٠٠٠٠ ر ٦٠٠٠ ر)	١ ٢٨٦ ٠٠٠ ٠٠٠
درهم	

وقس رواتب سائر الحاشية على هذه النسبة في تلك الايام . فقد كانت غلة صاحب حرس الرشيد ٣٠٠٠٠٠٠ درهم في السنة ، وغلة صاحب شرطته ٥٠٠٠٠٠٠ درهم ، وغلة حاجبه ١٠٠٠٠٠٠ درهم في السنة (١)

رواتب الجند

بيننا في باب الجند من الجزء الاول كيف كان المسلمون كلهم جنداً، وذكرنا ما فرضه لهم عمر من الرواتب باعتبار النسب والسابقة ، وكيف تضاعفت رواتبهم في أوائل بني أمية ثم نقصت في أواخرها، ثم زادت في أوائل بني العباس ، ثم نقصت حتى صارت في أيام المأمون ٢٤٠ درهماً في السنة للجندى الراجل (النفر) فضلاً عن حصته من الغنائم اذا غزا . ويظهر أن تلك الحصة من الغنائم ، كانوا يحبسونها عن الجند في صدرالدولة العباسية ، حتى طلبوا من محمد الأمين سنة ١٩٨ هـ أن يردها عليهم اذا غزوا فردها فأصاب الرجل ستة دنانير (٢)

ولما قامت الفتنة بين الأمين والمأمون كان كل منهما يرغب جنده فيه بالاعطيات ، فلما فاز جند طاهر بن الحسين على جيش علي بن عيسى بن ماهان سنة ١٩٥ زاد المأمون أعطيات جند طاهر حتى جعل راتب الواحد ثمانين درهماً في الشهر (٩٦٠ درهماً في السنة) (٣) أي انه أعادها الى ما كانت عليه في أيام السفاح . فلما انتهت الفتنة عادت الى ٢٤٠ درهماً

٤

الافشين وبابك

فلما أفضت الخلافة الى المعتصم سنة ٢١٨ هـ وكان ماكان من اقتنائه الاتراك والفراغنة والمغاربة وتجنيدهم ، وضعف الخلفاء للأسباب التي قدمناها ، أصبح مرجع القوة في كل شيء الى الجند . وكانت فاتحة ذلك النفوذ استفحال أمر بابك الحرمي في أرمينيا وأذربيجان . وكان بابك قد ظهر في ايام المأمون يدعو الناس الى دين جديد أساسه الحلول أي تقمص الارواح (٤) فبعث اليه المأمون جنوداً هزمهم غير مرة ، فلما تولى المعتصم جعل همه قمع بابك لانه أصبح خطراً على ملكه فبعث اليه أترাকে بقيادة رجل منهم اسمه الافشين حيدر ابن كاووس سنة ٢٢٠ هـ ثم أردفه بآخر اسمه بغا الكبير ومعه المال ، وآخر اسمه جعفر الحياط ثم أنفذ اليه ايتاخ ومعه ٣٠٠٠٠٠٠ درهم لنفقات الجند ، وبعد حروب سنتين فاز الافشين وقبض على بابك بحيلة بذل فيها المال . وجاء ببابك الى سامرا فخرج الواصل بن المعتصم وسائر أهل المعتصم لاستقباله باحتفال ، وهم لا يصدقون أنهم نجوا من بابك على يده ، لانه كان

(١) طبقات الاطباء ١٢٢ ج ١ (٢) الطبرى ٩٧٢ ج ٣ (٣) الطبرى ٨٣٠ ج ٢ (٤) ابن الاثير ١٢٤ ج ٦

قد أمعن في البلاد نهبا وقتلا ، فقتل في عشرين سنة ٢٥٥٥٠٠ نفس وغلب على معظم قواد المأمون والعتصم - فلما قبض الأفشين عليه أمر المعتصم أن يركبوه على الفيل ، فأركبوه واستشرفه الناس وكان بابك عظيم الجثة . ثم أدخلوه على المعتصم في داره فأمر سياف بابك نفسه أن يقطع يديه ورجليه فقطعها ، فسقط بابك فأمره بذبحة ففعل وشق بطنه وأنفذ رأسه الى خراسان وصلب بدنه في سامرا . وكان ذلك اليوم يوما مشهودا أمن فيه المعتصم على ملكه وعرف ذلك الفضل للافشين ورجاله - وكان لا ينفك عن مواصلة الافشين بالعطايا والخلع من يوم خروجه الى يوم رجوعه . فكان يرسل اليه كل يوم خلعة وفرسا ويدفع اليه في أثناء اقامته بازاء بابك (سوى الارزاق والانزال والمعاون) عن كل يوم يركب فيه عشرة آلاف درهم وعن كل يوم لا يركب فيه خمسة آلاف درهم . ولما عاد الافشين تقدم المعتصم بنفسه وألبسه وسامين مرصعين بالجواهر ووصله بعشرين مليون درهم : عشرة ملايين منها لنفسه وعشرة يفرقها في عسكره ، وعقد له على السند وأدخل عليه الشعراء يمدحونه (١)

فالافشين لم يثبت في محاربة بابك الا طمعا في المال ، مع ما كان يواصله به المعتصم من الخلع والاموال في أثناء الحرب ، ثم ما دفعه اليه عند رجوعه . وكان الافشين يرسلها كلها الى بلاده حتى وهو في دار الحرب . فكان اذا اجتمع اليه مال من غنيمة أو هدية بعث به رأسا الى بلدة اشروسنة فيما وراء النهر بطريقة سرية ، فيجتاز حملة المال بخراسان فيعلم بهم عاملها ابن طاهر فيكتب الى المعتصم بشأنهم ، المعتصم يأمره أن يطلعه على كل ما يراه من هذا القبيل . فأنفذ الافشين مرة مالا كثيرا جعله في أوساط أصحابه في الهمايين فبعث ابن طاهر ففتشهم فوجد المال فقال : « من أين لكم هذا المال ؟ » قالوا : « للافشين » فأخذه وأظهر أن الافشين لا يفعل ذلك وانما هم لصوص . فوقعت الوحشة من يومئذ بين ابن طاهر والافشين حتى آل الامر الى حبسه ، وقد تبين من محاكمته أنه لم يعتنق الاسلام الا طمعا في المال وأنه لا يزال على المجوسية (٢)



وقس على ذلك سائر جند المعتصم ، فانهم انما كانوا يحاربون لمجرد كسب الاموال وحملها الى بلادهم في أقصى الشرق - فكيف تستقيم دولة هذا جندها ؟ - على أن الخلفاء لم يكونوا يجدون بدا من استنصارهم ، ولا سبيل الى ذلك الا بالمال . فكانوا يبذلون لهم الرواتب الكبيرة غير ما يهبونهم اياه من الهدايا ونحوها ، اقتداء بما كان يفعله المعتصم معهم - لانه بنى لهم سامرا ، وأقطعهم فيها الاقطاعات ، واشترى لهم الجوارى فأزوجهم منهن ،

(١) الطبرى ١٢٢٢ ج ٣ (٢) ابن الاثير ٢٠٩ و ٢١١ ج ٦

ومنعمهم ان يتزوجوا او يصاهروا احدا من المولدين ، الى ان ينشأ لهم الولد فيتزوج بعضهم الى بعض . وأجرى للجوارى الاتراك أرزاقا قائمة ، وأثبت أسماءهن فى الدواوين ، فلم يكن يقدر أحد منهم على ان يطلق امرأته ولا ان يفارقها (١)

فاذا اعتبرت هذه النفقات مع أرزاق الرجال ، وما قد يحتاجون اليه من المؤونة والاخرجة كان المجموع عظيما جدا . . . قال الطبرى فى حوادث سنة ٢٥٢ هـ : « وذكر ان أرزاق الاتراك والمغاربة والشاكرية قدرت فى هذه السنة ، فكان مبلغ ما يحتاجون اليه فى السنة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، وذلك خراج المملكة كلها لسنتين ، (٢) . ونظن أن المراد ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم (لا دينار) ، اذ يستبعد ان يجتمع هذا القدر من الخراج دنانير فى سنتين ، لاننا لو حولناها الى دراهم باعتبار الدينار عشرين درهما - وهى قيمته فى ذلك الحين - كان خراج المملكة فى السنة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم ، وقد رأينا خراجها فى ابان ثروتها لا يزيد على ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم - فانفاق ٢٠٠ مليون درهم على الجند فى سنة واحدة أمر عظيم جدا ، وخصوصا اذا اعتبرنا قيمة النقود فى تلك الايام . ولكنه لا يعد شيئا بالنظر الى نفقات الجند فى هذه الايام (سنة ١٩٠٣) لان التمدن الحديث اقتضى الاحتياط والتجديد واعداد المعدات ، حتى كثرت نفقات الجند كثرة فاحشة وخصوصا اذا أضفنا اليها نفقات الاساطيل - فانجلترا مثلا تنفق على جنديتها برا وبحرا نحو ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى السنة (٣) ، وفرنسا تنفق نحو هذا المبلغ ، وكذلك روسيا . وهو مع اعتبار قيمة النقود بالنسبة الى تلك الايام لا يزال يعادل ضعف ما كان ينفقه العباسيون تقريبا ، ولكننا أعظمنا ما أنفقوه بالنظر الى ما كان من طرق انفاق الجند عندهم

ناهيك بما كان يرتكبه الجند العباسى من اغتصاب أموال الناس فى منازلهم وحوانيتهم لاقبل سبب يحدث ، والخلفاء لا يعدون ذلك ذنبا لهم ، بل ربما عنفوا الناس لانهم لم ينقلوا سلعهم وأمتعتهم الى مكان لا يعرفه الجند

على أن الخلفاء كانوا ينشطون مطامع الجند فيهم ، بما كانوا يشربونه على أنفسهم من المال اذا هم فعلوا لهم الامر الفلانى حتى فى ساحة الحرب . فكانوا اذا احتدم القتال وخاف الحليفة أو الأمير ضعفا صاح فى جنده : « من جاء بأسير فله عشرة دنانير ، ومن جاء برأس فله خمسة دنانير ، كما فعل المقتدر سنة ٣٢٠ هـ (٢)

(١) اليعقوبى (كتاب البلدان) ٣٢ (٢) الطبرى ١٦٨٥ ج ٢

(*) ذكر المؤلف قيمة هذا المبلغ بالفرنكات الفرنسية بسعر تلك الايام ، فقال انها ١٠٠٠ مليون فرنك ، وذكر ان الفرنك يساوى الدرهم تقريبا ، وقيمة الفرنك الفرنسى (بسعر سنة ١٩٠٣) ٤٣٧٥ قرشا

(٢) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

أما رواتب الجند العباسي ، أي ما كانوا يتقاضونه قدرا معيناً في العام ، فقد تبين من قائمة نفقات الدولة في أيام المعتضد - علي ما مر في هذا الكتاب - ان أرزاق الجند من الفرسان والماليك ونحوهم لا تزيد على ١٠٠٠ ر. ٥٠٠ دينار أو ٣٠٠٠ ر. ٥٠٠ درهم . ثم استفحل أمر الجنود الاتراك بتوالي الاعوام وبعدت فرقهم ، وتزايدت رواتبهم مما لا يمكن حصره ، لانه يختلف باختلاف الازمان والاحوال فضلا عن سكوت المؤرخين في هذا الشأن الا ما قد يتناولونه عرضاً

فقد بلغ عدد فرقة الرجالة المصافية (أي الحرس) الملازمين لدار الخليفة المقتدر سنة ٣١٧ هـ ٢٠٠٠ ر. ٢٠ رجل ، بلغت رواتبهم ١٢٠٠٠ دينار في الشهر ، أي ستة دنانير لكل واحد . وكان عدد الفرسان ١٢٠٠٠ فارس رواتبهم في كل شهر ٥٠٠٠ ر. ٥٠٠ دينار ، وذلك نحو ٤٢ ديناراً لكل واحد . أو نحو ١٢٠٠٠ ر. ١٢ درهم في السنة للفارس ، و ١٤٤٠ ر. ١٢ درهماً للراجل . وكانوا مع ذلك كثيراً ما يثورون ويطلبون الزيادات ويهددون الخليفة بالقتل اذا لم يجيبهم (١) . وتداخلوا في منازل الخلفاء ، ووضعوا أيديهم على الخلافة ، وصاروا يولون من شاءوا واذا أتت الاموال اقتسموها فيما بينهم لا يتركون منها للخليفة أو الديوان الا القليل ، كما فعل أتامش وشاهك في أيام المستعين بالله سنة ٢٤٩ هـ (٢)

وكما كان القواد يطمعون في الخلفاء ويستبدون بهم كانوا أيضاً يستأثرون بالاموال دون أفراد الجند حتى لقد ثار هؤلاء مراراً على قوادهم وطالبوهم بالاموال وهددوهم ، واذا لم يروا منهم اصغاء وتلبية قتلوهم . كما فعلوا بالقائد وصيف سنة ٢٥٣ هـ فان الاتراك والفراغنة والاشروسنية شغبوا وطلبوا أرزاقهم لاربعة أشهر فخرج اليهم بغا ووصيف وسيما فكلمهم وصيف بالجفاء وقال لهم : « خذوا التراب ، ليس عندنا مال ! » فوثب عليه بعضهم وقتلوه (٣) وكثيراً ما تظلموا للخلفاء ، وشكوا مما صار اليه قوادهم من الاقطاعات التي قد أجهفت بالضياع والخراج ، وما صار الى كبرائهم من المعاون (*) والزيادات في الرسوم القديمة بالاضافة الى ما كان ينفق في أرزاق النساء والدخلاء الذين قد استغرقوا أكثر أموال الخراج (٤) حتى طلبوا التخلص منهم وعرضوا ان يقود الجند أخو الخليفة

(١) صلة تاريخ الطبرى لعريب بن سعد ١٤٢ - ج ١٥١ (٢) الطبرى ١٥١٢ ج ٢ (٣) ابن الاثير ٧٠ ج ٧

(*) المعاون ، بفتح الميم جمع معونة ، وكانت نوعاً من السخرة يفرض على الفلاحين لحفر الترع واقامة السدود وما الى ذلك ، ثم استبدلت بضريبة يدفعها الناس في مقابل قيام الحكومة بهذا العمل ، وهذه الضريبة هي المعونة وجمعها المعاون . وكان رجال الدولة يجمعونها ولا يقومون بشيء

(٤) الطبرى ١٧٩٦ ج ٣

رواتب الجند الآن

على أننا اذا اعتبرنا رواتب الجند الاسلامى على اختلاف عصوره من ايام الراشدين الى اواخر الدولة العباسية ، وقسناها برواتب جنود هذه الايام (سنة ١٩٠٣) رأيناها تزيد عليها زيادة فادحة . فقد رأيت أن راتب الجندي فى ايام الراشدين تراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ درهم فى السنة ، ثم صار ايام بنى أمية الف درهم ، وتقلب فى ايام العباسيين حتى صار فى ايام المقتدر ١٤٤٠ درهم للراجل ، و ١٢٠٠٠ درهم للفارس فى السنة - تلك رواتب افراد الجند (الانفار) عندهم مع ان راتب النفر فى الدولة الانجليزية للراجل شلن وللفارس شلن و ٩ بنسات فى اليوم ، ومقدار ذلك فى السنة نحو ٤٥٥ درهما (حوالى ١٩٩٠ قرشا مصريا) للراجل و ٣٥ جنيها مصريا للفارس . على أن رواتب الجند عندهم تختلف فى كل من المشاة والفرسان باختلاف الفرق . ولكنها فى كل الاحوال عظيمة بالنظر الى رواتب الجند فى الدول الاخرى . وأما بالنظر الى الدولة العباسية فانها صغيرة وخصوصا اذا اعتبرنا قيمة النقود فى الحالتين

ومن أسباب كثرة نفقات الجند اليوم كثرة الضباط وكبر رواتبهم ، وان كنا لا نعلم مقدار رواتب ضباط تلك الايام وهم القواد . وهالك رواتب الجند الانجليز من أكبر الضباط الى النفر (العسكرى) فى اليوم (١) ثم رواتب الجندين العثماني والمصرى :

رواتب الجند الانجليزى فى اليوم بالجنيه والشلن والبنس (سنة ١٩٠٣)

	الفرسان			المشاة		
	جنيه	شان	بنس	جنيه	شان	بنس
الخرال (المشير)	٨	—	—	٨	—	—
الفريق	٥	١٠	—	٥	١٠	—
الواء	٣	—	—	٣	—	—
أميرالاي	١	١	٦	—	١٨	—
فأعقام	١	١	٦	—	١٨	—
بكباشى	—	١٥	—	—	١٠	٧
يوزاشى	—	١٣	—	—	١١	٧
ملازم أول	—	٧	٦	—	٦	٦
د ثان	—	٦	٨	—	٥	٣
النفر	—	١	٩	—	١	—

(١) ويتكر ٢٢٠

رواتب الجند المصري في الشهر (سنة ١٩٠٣)	قرش مصري	رواتب الجند العثماني في الشهر (سنة ١٩٠٣)	قرش عثماني
المشير (لا يوجد)	٠٠٠٠	المشير	٢٥٠٠٠
الفريق	٧٥٠٠	الفريق	١٠٠٠٠
اللواء	٦٥٠٠	اللواء	٦٠٠٠
أميرالاي	٤٧٠٠	أميرالاي	٢٠٠٠
قائمقام	٣٠٠٠	قائمقام	١٨٠٠
بكباشي	٢٥٠٠	بكباشي	١٢٠٠
صاغقولاغاسي (هو الصاغ اليوم)	١٥٠٠	قولاغاسي	٧٠٠
يوزباشي	٩٠٠	يوزباشي	٥٠٠
ملازم أول	٦٠٠	ملازم أول	٢٥٠
» ثان	٥٠٠	» ثان	٢٠٠
نفر	٣٠	نفر	٢٠

رواتب اخرى

كانت سياسة الملك في تلك العصور تقتضى استرضاء بعض الناس ممن يخاف الخلفاء اقلانهم أو السنتهم أو احزابهم . لان المملكة لم تكن تخلو من دعاة يطلبون الخلافة لانفسهم من العلويين أو الخوارج أو غيرهم - والملك لا يخلو من حساد يترقبون فرصة للانتقام . وكان للخطابة والحماسة يومئذ تأثير على الراى العام أكثر مما للصحافة في هذه الايام . فالخلفاء العقلاء كانوا يؤثرون ملافاة شرور المقاومين بالاحسان اليهم أو الرفع بهم ، فيقطعون السنتهم بالجوائز الوقتية أو بالرواتب الجارية ، كما يفعل ملوك هذه الايام بالصحافة ، فان بعضهم يدفع الرواتب السنوية الى ارباب الصحف في مقابل سكوتهم عنه ، والبعض الآخر يتتبع مساعدتهم في انهاض الهمم أو جمع كلمة الاحزاب . فالشعراء والخطباء ونحوهم كان شأنهم في تلك الايام مثل شأن الصحافة اليوم . فلا غرابة اذا بذل الخلفاء الاموال لاسترضائهم

واول من فعل ذلك في الاسلام معاوية بن أبى سفيان . فكان يسمع التقرير بأذنه ولا يجازى عليه الا بالعطاء ، ولذلك كانوا يعبرون عن اجازة الشاعر بقطع لسانه (١) وكان يفعل ذلك بالشعراء والوجهاء وغيرهم . وسار

(١) المستطرف ٢٤ ج ١ ، اى انهم يقولون ان الخليفة اعطى فلانا الشاعر كذا من الدنانير ليقطع بذلك لسانه عنه

الخلفاء بعده على خطواته وفرضوا الاعطية لرؤساء الاحزاب من بنى هاشم والطالبين ونحوهم ، وصاروا يهبون الاموال لمن يخافونهم على سلطانهم ، وأكثر ما كان الخلفاء يهبونه من الجوائز والعطايا للوفود والشعراء انما كان يعطى لنحو ذلك الغرض

وكانوا يفرضون الرواتب احيانا لاناس يرجون نصرتهم على مناظرهم في الملك ، كما فعل العزيز بالله الفاطمي سنة ٣٨١ هـ بعلى بن الحسين من آل المغربى لما جاءه من بغداد ، فانه جعل له ٦٠٠٠ دينار في السنة وسماه من شيوخ الدولة (١) وقد يفرضونها لطبقات الناس من اهل العوز ، كما فعل الاخشيدي بمصر في اوائل القرن الرابع للهجرة ، فانه فرض للضعفاء والمستورين من ابناء النعم واجناس الناس (ليس فيهم احد من الجيش ولا من الحاشية ولا من المتصرفين بالاعمال) رواتب بلغ مقدارها في ايام كافور الاخشيدي ٥٠٠٠٠ دينار في السنة (٢) ، فلا بد من أن يكون مثل هذه الرواتب في الدولة العباسية

ناهيك برواتب الحاشية والاعوان ونحوهم ، ممن تدرج رواتبهم في نفقات الدولة ، فقد رايت أنها كانت كبيرة . ومن هذا القبيل حواشى الامراء والعمال والوزراء وغيرهم ، وقد يبلغ عددهم عند بعضهم بضعة آلاف (٣) او تزيد

عدد أيام الشهور

شرعت الدولة العباسية في زيادة الرواتب في ابان ثروتها ، ولم تكن تشعر بشقل تلك الزيادة لوفرة الاموال الواردة على بيت المال . ثم مالبت ان رأت الجباية تتناقص ولم يعد في امكانها انقاص الرواتب بعد ان تعود اصحابها الاسراف والبدخ واقتناء الخدم والماليك اقتداء بخلفائهم ، ولم يعد في الامكان كذلك اقبالهم خوفا من غضبهم ، فعمد الوزراء الى حيلة حسنة اقتصدوا بها شيئا كثيرا من المال . وذلك أنهم جعلوا الرواتب مياومة ، فاذا ارادوا تخفيض بعضها وكان مقدار الراتب ألف دينار في الشهر مثلا ، فبدلا من ان يجعلوه ٨٠٠ دينار يبقونه على ما كان ويزيدون أيام ذلك الشهر فيجعلونها أربعين يوما او خمسين . فأصبح لكل فئة من الموظفين تقريبا شهر خاص يختلف عدد أيامه عن أيام أشهر الآخرين

فقائمة نفقات المعتضد المنشورة في هذا الجزء يختلف شهر كل من أصحاب الرواتب فيها عن شهر غيره . فالعلمان الذين اعتقهم الناصر كانت أيام شهورهم أربعين يوما ، فأساءوا الادب في مطالبة كانت منهم فجعلها خمسين

(١) المقرئى ٤٥٩ ج ٢ (٢) المقرئى ٩٩ ج ١ (٣) ابن الاثير ١٨٢ ج ٧

يوما . ثم لما تولى المعتضد جعلها ستين يوما . والفرسان الاحرار والمميزون كانت شهورهم خمسين يوما فجعلها تسعين ونسبوا الى التسعينية ، ثم جعل شهور بعضهم ١٢٠ يوما . وأشهر المختارين سبعون يوما ، وأشهر الفرسان المثبتين ١٢٠ يوما ، وكذلك المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والسقايين وقس عليهم سائر الموظفين في هذه القائمة وغيرها . فالذى راتبه ألف دينار في الشهر اذا جعل شهره ١٢٠ يوما كأنه تنزل الى الربع . وكثيرا ما كان يعجز بيت المال عنها ويقصر عن تأديتها شهرا بعد شهر حتى يثور الجند ، فاما ان يخلعوا الخليفة أو يقتلوه ويفوز بالخلافة صاحب المال

(٤) النفقة على البيعة

رأيت فيما تقدم ان الخلفاء في أوائل الدولة العباسية كانوا يحتاجون في تأييد بيعتهم الى استرضاء أهل الحرمين ، وكانوا يحملون اليهم الاموال ويبدلون لهم الاعطية ويفرقون فيهم الهدايا . فلما ضعف شأن العرب بعد المعتصم ، وقوى جند الاتراك أهمل أمر الحرمين ، وصارت القوة اليهم أو بالاحرى الى المال - لان الاتراك انما يحاربون مع المال . وصارت مبايعة الخلفاء راجعة الى رضاهم ، أو الى من يدفع المال اليهم . على أن الخلفاء كانوا من أوائل الدولة يسترضون الجند ويكرمونهم بالهدايا عند كل بيعة ، ويسمون ما يدفعونه اليهم في هذه السبيل « حق البيعة » ، فلما تولى الامين فرق في الجند رزق ٢٤ شهرا (١) ولولا ذلك لم يحكم شهرا واحدا . ولما أراد المأمون أن يبايع لعلي الرضا صرف للجند راتب شهر على أن يصرف لهم الباقي اذا أدركت الغلة (٢) فلم يقبلوا ولعله لو عجل لهم بالمال لبايعوا لمن شاء . وكان بنو أمية يعطون في مقابل البيعة ولاية عمل يجعلونها طعمة عدة سنين ، كما فعل عبد الملك بن مروان مع عبد الله بن خازم سنة ٧٢ هـ وكان عبد الملك يحارب ابن الزبير في مكة ويخاف منه ، فبعث الى ابن خازم المذكور يدعوه الى بيعته ويطعمه خراسان سبع سنين (٣)

وأما بعد أيام المعتصم ، فأصبحت البيعة تجارة ينالها صاحب المال أو صاحب الجند والمعنى واحد . وكان الجند يسرون بخلع الخلفاء طمعا في المال لانهم كلما تولى خليفة طالبوه بحق البيعة ورزق ستة أشهر أو سنة أو اكثر أو اقل على قدر مطامعهم (٤) وهناك من أمثال هذه المطالبات ما لا يعد ولا يحصى ، فتراجع في تاريخ الخلفاء العباسيين . فانشغل الخلفاء بذلك عن سياسة المملكة ، واختلت الاحكام ، وأصبح همهم منصرفا الى حفظ

(١) ابن الاثير ٨٩ ج ٦ (٢) الطبرى ١٠٣ ج ٣ (٣) ابن الاثير ١٦٨ ج ٤ (٤) ابن الاثير ٧٥ ج ٨

أرواحهم واستبقاء ضياعهم ، وصارت البلاد فوضى للجند ، او لمن يستطيع استخدامهم ، وانشغل الناس عن الزراعة والتجارة ، واهملت الاعمال بوجه الاجمال

وزاد اهل البلاد شقاء ان قواد الجند كانوا اذا أعوزهم المال ، ولم يكن في بيت المال ما يكفي ، استخرجوه من الاهالى . وكثيرا ماكان يحدث ذلك في أثناء الحروب بين فرق الجند في تنازعهم على تولية احد الخلفاء . فقد نهب جند الديلم اموال الناس في بغداد ، في أثناء الخصام بين ناصر الدولة ومعز الدولة سنة ٣٣٤ هـ ، بشأن الخليفة المطيع لله ، وكان مقدار ما نهبوه من اموال المعروفين فقط ١٠٠٠٠٠ دينار (١) ولما عين الخليفة المستكفي « شير زاد » اميرا للامراء في تلك السنة ، زاد هذا اعطيات الجند زيادة كثيرة على جارى عاداتهم عند كل بيعة ، لكنه لم يجد في بيت المال ما يعطيهم ، فقسط الاموال على العمال والكتاب والتجار وغيرهم ، وظلم الناس . فظهرت اللصوص في بغداد ، وأخذوا الاموال نهبا ، ففر التجار واصبحت البلاد فوضى (٢)

فآل ذلك وامثاله الى تتابع الاحن على البلاد ، فتقاعد اهل المدن عن العمل ، كما تقاعد اهل القرى عن الزرع ، وغلّت الاسعار ، وتوالى الجوع اعواما على مدن العراق ، وخصوصا بغداد ، فكثرت اللصوص وصاروا طوائف عديدة ، لاعمل لهم الا النهب عند سنوح الفرصة ، وخصوصا في أثناء الفتن . ومنهم العيارون والشطار . ولم يجد الخلفاء ما يستأجرون به جندا لدفع الفتن او اخماد الثورات . على أنهم كثيرا ماكانوا يمسون عن دفع المال ، ولو كان في خزائهم ، لانهم يرون النفوذ لسواهم . كما حدث للمقتدر سنة ٣٢٠ هـ فانه أمسك عن دفع الاموال وهى عنده وعند والدته ، حتى آل الامر الى قتله بمساعى مؤنس الخادم . فكان مافعله مؤنس سببا لجرأة اصحاب الاطراف على الخلفاء وطمعهم فيهم (٢) حتى تجرأوا على نهبهم ومصادرتهم ، كما حدث للمطيع سنة ٣٦١ اذ سطا جند الروم من جهة الجزيرة حتى بلغوا نصيبين ، وسبوا واحرقوا ففر اهلها الى بغداد ، يستنجدون الخليفة وجنده وأهل المدينة ، فشغب الناس وخافوا فطلب بختيار (صاحب الامر يومئذ هناك) الى الخليفة ان يدفع المال للنفقة على الغزاة لمحاربة الروم ، فقال المطيع : « ان الغزاة والنفقة عليها وعلى غيرها من مصالح المسلمين تلزمنى اذا كانت الدنيا في يدي ، وتجبى الى الاموال ، واما اذا كانت حالى هذه فلا يلزمنى

(١) ابن الاثير ١٧٨ ج ٨ (٢) ابن الاثير ١٧٦ ج ٨ (٣) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

شيء ، وإنما يلزم من البلاد في يده ، وليس لى الا الخطبة فاذا شئتم أن اعتزل فعلت « فلم ينفعه ذلك الاحتجاج فاضطر الى بيع ثيابه وانقاض داره وغير ذلك لدفع ٤٠٠٠٠٠ درهم . فشاع الخبر أن الخليفة صودر . على أن المال المذكور لم ينفق في الغزاة وإنما أنفقه بختيار في مصالحه (١) ، وما أشبه حال الخلفاء العباسيين مع جندهم الاتراك بحال سلاطين آل عثمان مع جندهم الانكشارية في القرن الثامن عشر وبعيده ، ولا ندرى كيف كان يصير حالهم لو لم ينكبهم السلطان محمود الثاني سنة ١٨٢٦

فلم يبق في الدولة العباسية ، والحالة هذه مصدر للمال للقيام بنفقات مصالحها واستبقاء جندها ، لان الفتن أقعدت الناس عن العمل فخربت البلاد . ولكن الجند لا بد منه لحفظ السلطة ، فلما استولى معز الدولة بن بويه على بغداد في خلافة المطيع شغب الجند عليه وأسمعوه المكروه فضمن لهم ايصال أرزاقهم . ولما أعجزه ذلك من طريق الحلال ، اضطر الى ضبط الناس واخذ أموالهم من غير وجوهها فلم يغنه ذلك شيئاً ، فارتأى أن يسلم القرى والضياع الى قواده ورجاله ليزرعوها ويستغلوها ، فسلم اليهم ضياع الخلافة وضياع أصحاب الاملاك فبطل لذلك أكثر الدواوين وزالت أيدي العمال . وكانت البلاد قد خربت للأسباب التي قدمناها ، فاستأثر القواد بالقرى العامرة فزادت عمارتها وتوفر دخلها بسبب الجاه والنفوذ . واخذ الاتباع القرى الخربة فزادت خراباً فردوها وطلبوا غيرها ، وأهملوا الاهتمام بمشارب القرى وتسوية طرقها ، فهلكت وبطل كثير منها وأخذ غلمان المقطعين في تحصيل العاجل بالظلم . وبالجملة فقد تعذر على معز الدولة بهذه الطريقة جمع ذخيرة للنوائب والحوادث . وكان قد أكثر من اعطاء غلمانه الاتراك والزيادة لهم في الاقطاع ، فحسدتهم الديلم فزادت الوحشة والمنافرة عما كانت عليه بينهما (٢)

(٥) استئثار رجال الدولة بالاموال لانفسهم

اذا بلغت الدولة الى قمة ثروتها ، وانغمس الملك في الترف والقصف ، وتقاعد عن مباشرة الاحكام بنفسه ، تحول النفوذ الى المحيطين به ، أو الذين ينوبون عنه ، أو يتوسطون بينه وبين الناس ، كالوزير ، والعامل ، والكاتب ، والحاجب ، والقائد ، وأصبح الامر والنهي في أيديهم ، فيستأثرون بالاموال لانفسهم يجمعون منها ما استطاعوا ، فيسرفون ويبذخون على ماتقتضيه احوالهم وأطوارهم . ولا يكون ذلك الا في الدولة المطلقة التي ليس على أعمالها مراقب ولا محاسب . فمن ينوب عن الملك من الوزراء أو الكتاب أو الحجاب

(١) ابن الاثير ٢٤٤ ج ٨ (٢) ابن الاثير ١٧٩ ج ٨

في عصر الترف والتقاعد يكون له مثل ذلك من النفوذ ، وخصوصا في مثل الدولة العباسية ، لان وزراءها وكتابها من امة لم تقم دولتهم الا بها ، ولم يزه تمدنهم الا بعلمائها . ولذلك كان للوزراء في هذه الحالة الكلمة النافذة ، والسيف القاطع ، حتى في ابان تمدنها . . اعتبر ما كان من نفوذ البرامكة في ايام الرشيد، وما كان من احرازهم الاموال لانفسهم، حتى كان الرشيد يحتاج الى اليسير من المال فلا يقدر عليه (١) فلما غلوا يديه عما كانت تتطلبه نفسه من الترف والاستبداد (٢) نكبهم على ما هو مشهور ، كما نكب المهدي قبله وزيره يعقوب بن داود ، وكان قد استوزره وسلم اليه الامور ، وفوض اليه الدواوين ، وانشغل المهدي عنه باللهو وسماع الاغانى ، فعظم ذلك على الناس ، وخصوصا العرب ، فهجوا يعقوب ، ومن ذلك قول بشار بن برد :

بنى امية هبوا طال نومكم ان الخليفة يعقوب بن داود
ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا خلافة الله بين الناي والعود (٣)

ووشى بعض الناس الى المهدي بذلك فاستدعاه ، وقبض عليه وسجنه وظل في سجنه اعواما طويلا

وكما اتفق للمأمون مع يحيى بن اكرم القاضي عندما عهد اليه بتدبير مملكته وأكرمه نحو اكرام الرشيد للبرامكة (٤) ولكنه لم يكن راضيا عنه لاشياء لم تعجبه منه ، ولذلك فلما دنت وفاة المأمون اوصى اخاه المعتصم قائلا : «لاتخذن وزيراً تلقى اليه شيئاً ، فقد علمت مانكبنى به يحيى بن اكرم في معاملة الناس وخبث سيرته » (٥) . وكان العرب يكرهون الوزراء خصوصا لانهم في الغالب من الفرس ، وكانوا يصفونهم بالجبن والبخل وقبول الرشوة . . قال اعرابي يصف وزيراً :

ومظهر نسك ماعليه ضميره يحب الهدايا بالرجال مكور
أخال به جينا وبخلا وشيمة تخبر عنه انه لوزير (٦)

على أن الوزراء كثيرا ما كانوا يمنعون المال عن الخلفاء ضنايبت مال المسلمين أن يذهب في الاسراف لاطمعا فيه لانفسهم ، كما اتفق للوائق مع وزيره ابن الزيات ، اذ اعجبه صوت غنته اياه جارية اسمها « علم » فأمر لصاحبها بخمسة آلاف دينار ، فمطل ابن الزيات في دفعها فغضب اللوائق وأمره أن يدفع ضعف ذلك المال ، فدفع اليه ١٠.٠٠٠ دينار (٧)

وكان الوزراء يزدادون نفوذا واستئثارا بالمال بزيادة ضعف الخلفاء ، حتى صارت معظم الاموال اليهم

(١) المسعودى ٢٠١ ج ٢ (٢) الطبرى ١٣٣٢ ج ٣ (٣) الفخرى ١٦٦ (٤) ابن خلكان ٢١٧ ج ٢
(٥) الطبرى ١١٣٩ ج ٢ (٦) الطبرى ١٠٨٨ ج ٢ (٧) ابن الاثير ١٢ ج ٧

بلغ من ثروة الوزراء ما يشبه ثروة الخلفاء أو بيت المال في أيام الازدهار كأن الاموال تحولت من بيت المال الى بيوت هؤلاء الناس ، وصارت الوزارة مطمح أنظار أهل المطامع ، يبذلون الرشى ويقدمون الهدايا رغبة فيها . على أنها كثيرا ما كانت تعرض عرضا على من يقوم بنفقات الجند (١) ولكن الغالب أن تبذل الاموال في سبيل الحصول عليها اما رأسا الى الخليفة ، كما فعل ابن مقلة اذ بذل ٥٠٠٠٠ دينار حتى استوزره الراضى فى أوائل القرن الرابع للهجرة ، وكما فعل ابن جهير اذ ابتاع الوزارة من القائم بأمر الله بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار (٢) ، أو بواسطة واحد من خاصة الخلفاء يستخدمونه بالمال . وهم لم يكونوا يفعلون ذلك الا لاعتقادهم أنهم يسترجعون فى أثناء وزارتهم أضعاف ما بذلوه ، بما تصل اليه أيديهم من الرشوة ، من تولية العمال والنظار والكتاب وغيرهم

ومن غريب ما يحكى عن ارتشاء الوزراء : أن الخاقانى وزير المقتدر بلغ من سوء سيرته فى قبول الرشوة أنه ولى فى يوم واحد ، تسعة عشر ناظرا للكوفة ، وأخذ من كل واحد رشوة ، فانحدروا واحدا واحدا حتى اجتمعوا جميعا فى بعض الطريق ، فقالوا : كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : ينبغى ان أردتم النصفه أن ينحدر الى الكوفة آخرنا عهدا بالوزير ، فهو الذى ولايته صحيحة لانه لم يأت بعده احد . فاتفقوا على ذلك فتوجه الرجل الاخير نحو الكوفة وعاد الباقيون الى الوزير ففرقهم فى عدة أعمال . وهجاه بعض الشعراء بقوله :

وزير لا يعمل من الرقاعه يولى ثم يعزل بعد ساعه
ويدنى من تعجل منه مال ويبعد من توسل بالشفاعه
اذا أهل الرشى صاروا اليه فأحظى القوم أوفرهم بضاعه (٣)

وكانت الاموال ترد على الوزراء من العمال وغيرهم من موظفى الدولة ، ضريبة فى كل عام بصفة هدية استبقاء لرضاهم

على أن بعضهم ، وهونادر ، لم يكن يقبل الرشوة ، ولا يعمل الا بالحق ، مثل عبيد الله ابن يحيى بن خاقان وزير المتوكل على الله فبانه كان عفيفا - ذكر الفخرى ان صاحب مصر حمل اليه ٢٠٠٠٠ دينار وثلاثين سقفا من الثياب المصرية على عادته مع غيره من الوزراء ، فلما أحضرت بين يديه قال لوكيل صاحب مصر : « لا والله لا أقبلها ولا أثقل عليه بذلك » ثم فتح الأسفاط وأخذ منها

(١) ابن الاثير ٨٣ و ٨٦ ج ٨ وصلة تاريخ الطبرى ٧٩ (٢) الفخرى ٢٥٣ و ٢٦٦ (٣) الفخرى ٢٤١

مندبلا وضعه تحت فخذة وأمر بالمال فحمل الى خزانة الديوان وصحح بها
وأخذ به دورا لصاحب مصر (١)

ومن الوزراء الذين اشتهروا بالعفة وصدق الخدمة على بن عيسى وزير
المقتدر ، وهو صاحب جريدة الخراج التي نشرناها في هذا الجزء .
ولا يخلو أن يكون غيرهم قد اخلص الخدمة ، ولكن يقال بالاجمال ان الوزراء
في عصر التقهقر العباسي قلما كانوا يتولون الوزارة الا طمعا في اختزان الاموال .
فان ابا الحسن بن الفرات وزر للمقتدر ثلاث دفعات : الاولى سنة ٢٩٦ هـ
بقي فيها ثلاث سنين ، فكان مقدار ما اجتمع عنده من المال يساوي
٧٠٠٠٠٠٠ دينار أخذت كلها مصادرة . ثم عاد الى الوزارة سنة ٣٠٤ ،
وخلع سنة ٣٠٦ ، ثم عاد الثالثة سنة ٣١١ ، وخلع سنة ٣١٢ ، فمجموع المدة
التي مكث بها في الوزارة في الدفعتين الأخيرتين نحو ثلاث سنوات ، فكان
عنده لما خلع أخيرا ما يزيد على ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، وضياع يستغل منها
كل سنة ٢٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) ومع ذلك لم يذكره المؤرخون بسوء لفرط
كرمه واحسانه . وكان اذا ولي الوزارة يغلو الثلج والشمع والكاغد لكثرة
استعماله له ، لأنه ما كان يشرب احد كائنا من كان في داره في الفصول الاربعة
الا الماء المثلوج ، ولا كان احد يخرج من عنده بعد الغروب الا وبين يديه
شمعة كبيرة نقية (*). وكان في داره حجرة معروفة بحجرة الكاغد كل من دخلها
واحتاج الى شيء منه أخذه (٣) (**). وكان يطلق لاصحاب الحديث عشرين ألف
درهم ، وللشعراء عشرين ألف درهم ، ولأصحاب الادب ٢٠٠٠٠ درهم ،
وللفقهاء ٢٠٠٠٠ درهم ، وللصوفية ٢٠٠٠٠ (٤). وكان يجري الرزق على
خمسة آلاف من أهل العلم والدين والبيوت والفقراء ، وأكثرهم تبلغ نفقته

(١) الفخرى ٢١٦ (٢) ابن خلكان ٢٧٢ ج ١

(*) جاء في كتاب الوزراء لهلال الصابي (ص ١٤٢) في وصف دار الوزير ابي الحسن بن الفرات
انه كان فيها « دار كبيرة للشراب ، وفيها ماذيان يجعل فيهما الماء المبرد ويسقى منه جميع من
يريد الشرب من الرجال والفرسان والاعوان والخزان ، ومن يجري مجراهم من الاتباع والفلمان .
وكان بالدار زملاط فيها الماء الشديد البرد ، وبرسم خزانة الشراب خدم نظاف عليهم الشيا
الديقية السرية ، وفي يد كل واحد منهم قدح فيه سكنجيين او جلاب ومخوض وكوز ماء ،
ومندبل من مناديل الشراب نظيف . فلا يتركون احدا ممن يحضر الدار من القواد والخدم
السلطانيين والكتاب والعمال الا عرضوا ذلك عليه »

(٣) الفخرى ٢٤

(٤) ابن الاثير ٥٧ ج ٨

(**) جاء في كتاب الوزراء للصابي (ص ٦٣) : « وكان في جانب الدار ادراج كثيرة لاصحاب
الحوائج والمتظلمين ، حتى لا يلتزم احد منهم مؤنة لما يبتاعه من ذلك . . . ولما خلعت عليه خلع
الوزارة زاد في ذلك اليوم ثمن الشمع قراطا في كل من ، وزاد سعر القراطيس لكثرة استعماله
لهما ، ولانه كان من رسمه الا يخرج احد من داره وقت العشاء الا ومعه شمعة منوية ودرج
منصوري . وقد سقى في داره في ذلك اليوم واللييلة أربعون ألف رطل ثلجا »

ولم يكن الناس يصنعون الثلج في ذلك الحين ، وانما كان يؤتى به من الجبال العالية في الموصل
ويلف لفا جيدا بالقماش والقطن ويحمل في سرعة الى بغداد . وكانت نفقة الثلج لهذا عظيمة ،
وخاصة في أيام الصيف

١٠٠ دينار في الشهر ، وأقلهم خمسة دراهم وما بين ذلك (١) فغطى الكرم طمعه ، كما غطى طمع البرامكة قبله، وقطع السنة الشعراء وكسر أقلام المؤرخين وهناك كثيرون من الوزراء جمعوا أموالا طائلة ، وانغمسوا في أنواع الترف والبذخ ، وذلك طبيعي في الدول المنتظمة على الطرق القديمة (**) ، لأن الوزراء كانوا يجمعون الاموال الكثيرة حيثما كانوا في العراق أو في مصر أو الأندلس . فقد خلف المادرائي وزير بنى طولون بمصر من الضياع الكبار ما لم يملكه أحد قبله الا في النادر وارتفاعها ٤٠٠٠٠٠ دينار كل سنة سوى الخراج ، وقد وهب وأعطى وأفضل وحج ٢٧ حجة أنفق في كل منها ١٥٠٠٠٠ دينار (٢) . ويعقوب بن كلس أول وزراء الفاطميين كان في جملة أملاكه اقطاع في الشام دخله ٣٠٠٠٠٠ دينار في السنة ، وخلف أملاكها وضياعا وقياسرة ورباعا وخيلا وبغالا ونوقا وغير ذلك ما قيمته ٤٠٠٠٠٠٠ دينار ، غير ما أنفقه في تجهيز ابنته وهو ٢٠٠٠٠٠٠ دينار ، وخلف ٨٠٠٠٠ حظية سوى جوارى الخدمة ، وأربعة آلاف غلام عرفوا بالطائفة الوزيرية (٣) وخلف الافضل أمير الجيوش وزير المستنصر الفاطمي ما لم يسمع بمثله وذلك ٦٠٠٠٠٠٠٠ دينار عينا (٤) و ٢٥٠ أردب دراهم ، من نقد مصر و ٧٥٠٠٠٠ ثوب ديباج أطلس ، و ٣٠ راحلة احقاق ذهب عراقي، ودواة ذهب فيها جواهر قيمته ١٢٠٠٠٠٠ ، ومائة مسمار من ذهب وزن كل مسمار مائة مثقال في عشرة مجالس في كل مجلس عشرة مسامير ، على كل مسمار منديل مشدود مذهب بلون من الألوان أيما أحب لبسه ، و ٥٠٠ صندوق كسوة ما عدا الخيل والبغال والماشية والجوارى والعبيد مما لا يحصه عد (٥) (***)



وقس على ذلك احوال الوزراء في الأندلس ، فان هدية الوزير ابن شهيد

(١) ابن خلكان ٢٧٢ ج :

(*) خذ مثلا لذلك ما يحكى عن الوزير ابي الحسن علي بن الفرات أنف الذكر ، فقد كان له في داره مطبخان : مطبخ الخاصة ، ولا يمكن أن يحصى ما كان يدخله من الحيوان لكثرتة ، ومطبخ العامة الذي يختص بما يقدم الى الحجاب المقيمين بالدار ، ويفرض منه للرجالة ، والبوابين واصافر الكتاب وغللمان اصحاب الدواوين . وكان يقدم في هذا المطبخ كل يوم تسعون رأسا من الغنم وثلاثون جديا ، ومئتا قطعة دجاجا سمانا ، وفراريج مصدرة ، ومائة قطعة دراجا ، ومائتا قطعة فراخا ، وهناك خبازون يخبزون الخبز ليلا ونهارا ، وقوم يعملون الحلواء عملا متصلا « (٢) انقريزى ١٥٥ ج ٢ (٣) القرينى ٦ ج ٢ (٤) وهو في الاصل ستمائة ألف ألف دينار ، ولا بد أن خطأ تطرق الى نصه اذ لا يعقل أن يجتمع هذا المال عند واحد وهو يفوق مجموع خراج مصر لمائة سنة . فالارجح أن يكون المراد ستين ألف دينار كما قلنا . ويستبعد أن يكون المراد دراهم بدل دنانير ، لان أموال مصر قلما قدرت بالدراهم (٥) ابن خلكان ٢٢٢ ج ١ (***) ومع ذلك فقد كان أولئك الوزراء رغم ثرائهم الطائل ييخون بالقليل . حكى أن الاخفش النحوى المتوفى عام ٣١٥ / ٩٢٧ طلب من علي بن عيسى أن يجرى عليه رزقا ، ووسط في ذلك أبا علي بن مقله ، فانتهزه علي بن عيسى انتهارا شديدا في مجلس حافل ، فشق ذلك على ابن مقله ، وقام من مجلسه وقد « اسودت الدنيا في عينيه ، ووقف الاخفش على الصورة فاغتم ، وقيل انه قبض على قلبه فمات »

انظر : معجم الادباء لياقوت ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ، آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ١٢٦/١

لعبد الرحمن الناصر سنة ٣٢٧ هـ تدل على مقدار تلك الثروة ، فقد أوردها ابن خلدون والمقرئ وفصلها هذا الأخير تفصيلا حسنا في ثلاث صفحات كبيرة (١)

وحدث نحو ذلك في الدولة العثمانية في ابان ثروتها وبعيدها ، فكان الوزراء يقتنون الضياع الواسعة ويحتالون في استغلالها بأن يوقفوها على بعض المساجد بشرط ان يستولى ورثتهم على معظم ريعها ليخلصوا انفسهم من خراجها أو عشورها (٢)

واما الأبواب التي كان وزراء الدولة العباسية يكتسبون منها تلك الاموال فكثيرة ، من جعلتها قبول الرشوة في التوظيف كما تقدم ، وما يرد عليهم من هدايا العمال للسبب نفسه ، ومنها اغتصاب الضياع بمالهم من النفوذ فيستولون على ما شاءوا بغير حساب ، ناهيك بما كانوا يمدون اليه ايديهم من أموال الخراج الواردة الى الديوان ، وقد تقدم ان طرق دفاتر تلك الايام لم تكن تمنع الاختلاس او تظهره

ومن أبواب الكسب أيضا ان بعض الموظفين كانوا يحتاجون الى رواتبهم ، وهم مشغولون بما هم فيه من الخدمة ، ولا سبيل لهم الى المال ، فكان بعض الوزراء يقيم من قبله اناسا يشترون توقيعات ارزاق اولئك الموظفين بنصف قيمتها ، ثم يقبضها هو كاملة (٣) وكانوا يفعلون نحو ذلك أيضا في رواتب الفقهاء وأرباب البيوت ، فكأنهم يقاسمون الناس على انصاف رواتبهم . وهو اتجار برواتب الموظفين ، فضلا عن اتجارهم بالأرزاق وعمما كانوا يكتسبونه ممن يضمن بلدا أو خراجا على سبيل الرشوة أو الاقتسام ، وما كانوا يغتصبونه من التجار بنفوذهم واغضاء الخلفاء عنهم (٤) وكانوا يسمون ما يكتسبه الوزراء على هذه الصورة « مرافق الوزراء » وكانت مشهورة بين الناس . ومن مرافقهم أيضا تنقيص عيار النقود ، فكانوا يضربون الدنانير ناقصة فيربحون من ذلك مالا طائلا (٥)

تلك كانت حال الوزراء وفي ايديهم الحل والعقد ، ومع ذلك فالخلفاء هم المطالبون بأرزاق الجند . وقد علمت ما كان من أمر الأتراك واستبدادهم بالخلفاء ومطالبتهم بالاموال لارزاقهم ونفقاتهم ، فلم يكن يرى الخلفاء سبيلا الى ذلك الا بمطالبة الوزراء ، فاذا لم يدفعوا اخذوا المال منهم بالقوة وهو

(١) نفع الطيب ١٦٨ ج ١ (٢) Porter's Const. Hist. of Turkey Ms.

(٣) ابن الاثير ٨٤ ج ٨ (٤) الطبري ٧٠٣ ج ٢ (٥) ابن الاثير ١٤٩ ج ٨

ما يعبرون عنه بالمصادرة . وكانت رائجة في عصر التقهقر ، اذ لم يكن من سبيل الى سد نفقات الدولة الا بها ، ولا يكاد يتولى وزير الا انتهت وزارته بالمصادرة أو بالقتل أو بهما جميعا (*) .

المصادرة

هي قديمة في الاسلام تتصل بعصر الراشدين ، وكان العمال أول من وقعت عليهم المصادرات ، فكانوا اذا اكتسبوا مالا من تجارة أو سبيل آخر غير مرتباتهم المفروضة اخذ الخلفاء نصفه وأضافوه الى بيت المال - كذلك فعل عمر بن الخطاب بعماله على الكوفة والبصرة والبحرين (١) وكانوا يسمون ذلك مقاسمة أو مشاطرة . فلما أفضت الامور الى بنى أمية وكان

(*) مرت الوزارة أيام العباسيين في ادوار تكاد توازي ادوار تاريخ الخلافة العباسية نفسها . الدور الاول يبدأ من أيام أبي جعفر المنصور فقد استوزر أبا سلمة الخلال ، وكان رجلا قويا ذا شخصية ظاهرة ورأى في خلافة بنى العباس ، وقد قتله المنصور خوفا منه . وطالما كان هناك خلفاء أقوياء ، فقد كان هناك وزراء أقوياء أيضا ، بل بلغ من قوتهم أن خافهم الخلفاء ، وأصبح الصراع على الحكم بين الوزراء والخلفاء هو الطابع المميز للحالة السياسية الداخلية للدولة حتى نهاية أيام المعتصم .

وابتداء من خلافة المنتصر (٨٦١/٢٤٧ - ٨٦٢/٢٤٨) تدخل الوزارة في دورها الثاني ، فيجعل محل كبار الوزراء ذوى الثقافة العالية والشخصية القوية وزراء لا يمتازون بكفاية حقيقية أو قدرة ظاهرة ، وقد عجزوا جميعا عن علاج المشكلة الرئيسية التي واجهت الدولة العباسية من أيام المتوكل (٨٤٧/٢٣٢ - ٨٦١/٢٤٧) وهى المشكلة المالية . ويظهر هذا الانتقال بصورة واضحة جدا في انتقال الوزارة من عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل الى أحمد بن الخصيب وزير ابنه المنتصر ، فقد كان ابن خاقان رجلا لا بأس بقدرته ، قال الفخرى : « كان عبيد الله حسن الخط ، وله معرفة بالحساب والاستيفاء ، الا أنه كان مخلطا مجدودا ، فكانت سعادته تغطى عيوبه ، وكان كريما حسن الاخلاق ، وكان كرمه أيضا يستر كثيرا من عيوبه ، وكان فيه تعفف » . فاذا انتقلنا الى أحمد بن الخصيب وجدناه « مقصرا في صناعته ، مطعوننا عليه في عقله ، وكانت فيه مروءة وحدة وطيش ، فمن احتمله بلغ منه ما أراد » كما يقول الفخرى . ولم يكن من أتى بعد ابن الخصيب احسن منه بكثير ، حتى على بن الفرات وعلى بن عيسى لم يتصفا بالصفات الحقيقية التي كانت الوزارة تستلزمها . ثم انهما لم يكرنا اكثر امانة من غيرهما على أموال الدولة . وتكاد الخيانة المالية أن تكون الصفة المشتركة بين وزراء هذا العهد جميعا مما هون أمرهم على الناس والجند خاصة ، فجرءوا عليهم حتى ضربوهم ضرب الموت كما حدث لابي جعفر أحمد بن اسرائيل وزير المعتز (٨٦٦/٢٥٢ - ٨٦٦/٢٥٥)

وابتداء من أيام بنى بويه (ابتداء من ٩٣٢/٣٢٠) تسقط هيئة الوزراء تماما ، ويصبحون مجرد خدم للامراء في شئون الكتابة . وربما كانت وزارة ابي جعفر محمد بن القاسم الكرخي وزير الراضى (٩٣٤/٣٢٢ - ٩٤٠/٣٢٩) كالرمز الى ذلك التحول ، فقد « كان قصيرا جدا ، في غاية القصر ، فاحتاجوا أنهم قطعوا من سرير الخلافة أربع أصابع حتى يتمكن الكرخي الوزير من مشاوره الخليفة ، وتطير الناس من ذلك ، وقالوا : هذا مؤذن بنقض الدولة ، فكان الامر كما قالوا عليه ، واختلقت الاحوال ، واضطربت الامور لديه فاستتر . قالوا انه لما اراد الاستتار قلع رأس مزملة (وزير) وجلس فيها ، وأخرجت المزملة على انها مزملة ، وهو في وسطها ، وما زال مستترا حتى ظهر وصودر ثم تخلص » (الفخرى ، ص ٣٠٧) . وهى صورة فكهة ، ولكنها فكاهة محزنة كهذه التي تكثر في أيام الانهيار . وعقب وزارة الكرخي هذا ظهر عجز الوزراء بصورة واضحة مما اضطر الراضى الى استدعاء ابن رائق وتسليم الامور اليه وتلقيبه اياه بأمر الامراء . ومنذ ظهور امراء الامراء تلاشت نهائيا أهمية الوزراء في الدولة العباسية

(١) اليعقوبى ١٨١ ج ٢ والبلاذرى ٨٣ و٢٨٥

ماكان من استبداد عمالهم وطمعهم في أموال الجباية ، أصبح الخلفاء في أواخر الدولة لايعزلون عاملا عن عمله الا حاسبوه على ما عنده من المال، واستخرجوا ما تصل اليه أيديهم ، وكانوا يسمون ذلك « استخراجا »

ولما تسنم العباسيون منصة الخلافة كان معظم العمال في أوائل الدولة من اخوتهم وأعمامهم ، ولم يكن ثمة ما يدعو الى الاستخراج أو المقاسمة ولو ساءت سيرة بعضهم . ثم انتقلت الاعمال الى رجال الدولة من غير أهلهم ، فجنح العمال الى الطمع والعنف في استخراج الاموال ، فعمد الخلفاء الى مصادرة أموالهم لاسترجاع ما استولوا عليه من غير وجه الحق . حتى في أيام المنصور ، فكان لا يعزل عاملا الا قبض ماله وتركه في بيت مال مستقل سماه « بيت مال المظالم » (١) . وتكاثر تعدى العمال في أيام المهدي (سنة ١٥٨ - ١٦٩ هـ) فاضطر هذا الخليفة الى النظر في المظالم - وما هي الا مظالم العمال . ثم نظر فيها بعده الهادي فالرشيد فالأمون الى المهدي في أواسط القرن الثالث

ومما نبه الخلفاء الى مظالم العمال أن الوزراء كانوا يباشرون الاعمال نيابة عن الخلفاء ، وكان هؤلاء يستشيرونهم فيمن يولونه من العمال ، فربما استمعوا اليهم وربما خالفوهم . وخصوصا البرامكة فانهم كانوا اذا استشارهم الخليفة في ولاية عامل بينوا له ما يعلمونه من أمره ، ويتركون الامر للخليفة بعد ذلك يقضى فيه بما يريد . ومن هذا القبيل ان الرشيد استشار وزيره يحيى بن خالد في تولية على بن عيسى بن ماهان على خراسان فأشار عليه ألا يفعل ، فخالفه الرشيد وولاه اياها . فلما شخص على اليها ظلم الناس وجمع مالا كثيرا ووجه الى الرشيد هدايا من الخيل والرقيق والثياب والمسك والاموال لم ير مثلها قط . فلما وصلت الهدايا الى الرشيد أعجب بها وكان يحيى الى جانبه فقال له الرشيد : « يا ابا على .. هذا الذي أشرت علينا الا نوليه هذا الثغر ، فقد خالفناك فيه فكان في خلافتك البركة ! » فقال : « يا أمير المؤمنين ، جعلني الله فداءك .. انا وان كنت أحب ان أصيب في رأيي وأوفق في مشورتي ، فاني أحب أن يكون رأي أمير المؤمنين اعلى وفراسته أثقب وعلمه اكثر من علمي .. ان لم يكن وراء ذلك ما يكره .. ان هذه الهدايا ما اجتمعت لهذا العامل حتى ظلم فيها الأشراف ، وأخذ أكثرها ظلما وتعديا . ولو أمرني أمير المؤمنين لأتيت به بضعفيها الساعة من بعض تجار الكرخ »

قال الرشيد : « وكيف ذلك ؟ » قال : « قد ساومنا عونا على السسفت

الذي جاء به من الجوهر فأعطيناه به ٧٠٠٠٠٠ ر. فآبى أن يبيعه ، فأبعث اليه الساعة بحاجبي يأمره أن يرده الينا لنعيد فيه نظرنا ، فإذا جاء به جحدناه وربحنا ٧٠٠٠٠٠ ر. ثم كنا نفعل بتاجرين من كبار التجار مثل ذلك « (١) . وفي كلام يحيى دليل صريح على ما كان يستطيعه الوزراء والعمال من جمع الاموال بلا حساب (*)

وقد رأيت ان الطمع تطرق الى العمال ، حتى في أيام الزهو العباسي ، ولكن البرامكة أخلصوا المشورة فغلوا أيدي العمال عن الظلم . فلما نكب البرامكة كان فيمن جاء بعدهم من الوزراء المخلص وغير المخلص ، فأطلقت أيدي العمال وأحرزوا الاموال لانفسهم ، وكانوا يسترضون الوزراء بالرشوة كما تقدم ، حتى استفحل أمرهم واكتنزوا الاموال الطائلة

(١) الطبرى ٧٠٢ ج ٣

(*) الخبر كما هو وارد في الاصل مختصر كما هو واضح ، وقد بحثت عنه في الطبعة التي بين يدي من الطبرى فلم أجده لاكملة منه . ويكفى ان نذكر هنا ان اشارة يحيى الاخيرة كانت الى سفظ جوهر كان قد بعث به عون الجوهرى الى الرشيد ليشتريه ، فعرض الرشيد عليه سبعة ملايين درهم ، فرفض الرجل واخذ السفظ ومضى . وقد أشار يحيى بن خالد الى انه من الممكن للوزير ان يستولى عليه دون ثمن ، بأن يطلب السفظ ثم ينكر ثمنه ، فلا يستطيع الرجل شيئا . والاشارة هنا الى ماكان على بن عيسى بن ماهان يفعله في خراسان ليحصل على المال من الناس ظلما ، فيرسل الى الرشيد منه شيئا طائلا يجعله يلهج بذكره وقدرته

وقد فصل محمد بن عبدوس الجهشياري اسلوب على بن عيسى بن ماهان في ادارة خراسان في خبر رواه ، قال : « وكان الرشيد بعد صرف الفضل بن يحيى عن خراسان قلد على بن عيسى بن ماهان ، لتكثير وقع عنده على الفضل في الاقوال ، فقتل على بن عيسى وجوه أهل خراسان وملوكها ، وجمع أموالا جلييلة ، فحمل الى الرشيد ألف بكرة معمولة من ألوان الحرير ، وفيها عشرة آلاف الف درهم ، فلما وصلت اليه سر بها ، وأحضر يحيى بن خالد ، فقال له : يا أبة ، أين كان الفضل عن هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، ان خراسان سبيلها ان تحمل اليها الاموال ، ولا تحمل منها ، والفضل اصلىح نيات رؤسائها ، واستجلب طاعتهم ، وعلى بن عيسى قتل صناديد أهل خراسان وطراختها (جمع طرخان وهو الرئيس) وحمل أموالهم ، ولو قصدت لدرب من دروب الصيارف بالكرخ ، لوجدت فيه أضعاف هذه . وسينفق أمير المؤمنين مكان كل درهم منها عشرة » . فثقل هذا القول منه على الرشيد ، فلما انتقض أمر خراسان ، وخرج رافع ابن الليث ، واحتاج الى النهوض اليها بنفسه ، حتى صار الى طوس ، جعل يتذكر هذا الحديث ، ويقول : « صدقنى والله يحيى ونصح لى ، فلم اقبل منه . والله لقد أنفقت مائة ألف ألف درهم وما بلغت شيئا »

كتاب الوزراء والكتاب، تصنيف أبى عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري (نشر السقا والابيارى وشلبى) القاهرة ١٩٢٨ ص ٢٢٨
وانظر عن الوزارة والوزراء غير ما ذكره المؤلف وما ذكرناه في التعليقات :

Geiger Kuhn, Grundriss der Arabische Filologie 1, 2, 48, 91, 181.
J. Wellhausen, Das arabische Reich und sein strutz. p. 81

الماوردي : كتاب أدب الوزير ، القاهرة ١٩٢٩

ابن الصيرفى : الاشارة الى من نال الوزارة

خليل الظاهرى : زبدة كشف الممالك ، طبعة رافيس ، باريس ١٨٨٤ ص ٨٤

H. Bowen, The good vizier Ali ibn Isa. Cambridge 1928

والمادة التي كتبها فرانسن بابنجر Franz Babinger عن لفظ وزير في دائرة المعارف الاسلامية

وغنى العمال ميسور في تلك العصور بالنظر الى استقلالهم في ادارتهم وشؤونهم ، وخصوصا عمل الاستيلاء الفوضوى في كل شيء .
 وأبواب الكسب عندهم كثيرة : منها أن العامل اذا جاء فأول شيء يتوقعه أن يحمل اليه الناس الهدايا ، وفيها من الدواب والجوارى والاموال والسياب ما يبلغ مقداره شيئا كثيرا (١) وقد يترك ذلك في مقابل ما يقدمه العمال من أمثال هذه الهدايا الى الخليفة أو الوزير أو القهرمانه أو الكاتب أو الحاجب أو غيرهم من حاشية الخلفاء (٢) على أنهم كانوا يكسبون من مصادر أخرى كالاتجار بأصناف البضائع والاششاب وغيرها (٣) ناهيك بما كانوا يخترعونه من صنوف الضرائب وتحصيل بعضها مرتين أو ثلاث مرات ، تبعا لما تقتضيه حاجتهم الى المال فى ارضاء الوزراء ، أو لادخاره والانتفاع به عند الاعتزال من المنصب . ومن أوسع أبواب الضرائب كسبا لهم المكوس على التجارة . فقد ذكر المقدسى أن ثلث أموال تجار اليمن كان يذهب الى السلطان (٤) وكانوا يأخذون على حمل الحنطة هناك نصف دينار

ومن أبواب الكسب للمال ان ينفق العامل على بناء بيت او جسر او على حفر ترعة أو نهر ألف دينار مثلا ، ويطلب بعشرة آلاف أو مائة ألف ، وربما قدروا ما ينفقون فيه عشرة دنانير بستين ألف دينار (٥) فضلا عن اغتصاب الضياع وغيرها (٦) وما قد يجتمع لهم من فروق الاموال التى يقبضونها من الحراج بين الفضة والذهب . . . فهل من عجب بعد ذلك اذا بلغت اموال محمد ابن سليمان عامل الرشيد على البصرة ٥٠٠٠٠٠٠٠ درهم ، سوى الضياع والدور والمستغلات ؟ وكان محمد هذا يغل كل يوم ١٠٠٠٠٠ درهم (٧) وبلغت اموال على بن عيسى بن ماهان ٨٠٠٠٠٠٠٠ درهم (٨) ، فلم ير الرشيد الا الجنوح الى الاستخراج وهو المصادرة

وكان الغالب فى بادىء الراى أن يقبضوا اموال العمال بعد موتهم ، كما فعلوا بمحمد بن سليمان المذكور ، ثم صاروا يستخرجون اموالهم وهم احياء كما فعل الرشيد بعلى بن عيسى ، فانه عزله واستصفى امواله المذكورة ، وحملها

(٢) Ein. Abb. 80

(٤) المقدسى ١٠٤

(٦) الماوردى ٧٨

(٨) الطبرى ٧١٢ ج ٢

(١) ابن الاثير ٥١ ج ٦

(٣) القرىزى ١٠٩ و ٢٢٢ ج ١

(٥) Ein Abb. 76

(٧) السعوى ١٨٨ ج ٢

مع خزائنه وأثائه على ١٥٠٠ جمل ، غير ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم كان ابنه عيسى ابن علي قد دفنها في بستان بداره في بلخ (١)

مصادرة الوزراء

على أن مصادرة العمال لم يطل أمرها لاستقلالهم بأعمالهم بعد قليل ، فأصبح المطلوب منهم لبيت المال في الغالب مالا معيناً في العام على سبيل الضمان ونحوه . وتحولت الثروة المغتصبة إلى الوزراء ، وفسدت النيات فلم يجد الخلفاء سبيلاً لسد عوز بيت المال إلا بمصادرتهم - وكان الخلفاء لا يرون في ذلك جوراً ولا شدة لاعتبارهم ما في أيديهم مختلساً من حقوق بيت المال

بدأت مصادرة الوزراء في الدولة العباسية من أولها ، ولكنها كانت في أول الأمر على سبيل النكبة ، والغرض منها الانتقام من الوزير لجريمة سياسية أو للتخلص منه لغرض آخر . ومن هذا القبيل مقتل أبي سلمة الخلال أول وزراء بني العباس ، فبعد أن أيد دعوتهم بأمواله كما أيدها أبو مسلم الخراساني بسيفه وشي إلى السفاح أنه ينوي اخراج الدولة من أيديهم ، فأوعز إلى أبي مسلم فقتله ، ثم أصاب أبا مسلم من المنصور مثل تلك النكبة - ويقال نحو ذلك في نكبة البرامكة في أيام الرشيد ، والفضل بن مروان في أيام المعتصم . وفي نكبة الفضل هذا رغبة في قبض أمواله لأن المعتصم نكبه سنة ٢٢١ هـ وأخذ من داره ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، وأثاثاً وآنية قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) ولما تمكن الاضمحلال من الدولة صار الغرض من مصادرة الوزراء مجرد الاستحواز على أموالهم



وبلغت المصادرة معظمها في أيام المقتدر (سنة ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) لأن الوزراء استخفوا به لصفر سنه وأفضى تدبير الأمور في صدر أيامه إلى أمه ونسائه وخدمه . فكانت دولته تدور أموراً على تدبير النساء والخدم ، فخربت الدنيا وخلت بيوت الأموال وخلع وأعيد ثم قتل (٣) وكثر تبديل الوزراء في أيامه وكثرت مصادراتهم . وأولهم ابن الفرات ، وزر له ثلاث مرات ، وقد تقدم ذكر ما احتشده من الأموال وقد صودر ، فأخذت كلها منه . وخلفه الخاقاني وكان سيء السيرة كما تقدم . ثم علي بن عيسى ، وكان فاضلاً ورعاً حاول

(١) ابن الأثير ٨١ ج ٦

(٢) ابن خلكان ٤١٥ ج ١

(٣) الفخرى ٢٢٦

اصلاح الامور فلم يستطع لتمكن الفساد من عروق الدولة (**) ثم حامد بن عباس وكان قاسى القلب فى استخراج الاموال . ووزر له أبو على محمد بن عبيد الله الخاقانى وأحمد بن عبيد الله أحمد بن الخصيب . ومحمد بن على بن مقله صاحب الخط الحسن المشهور . وسليمان بن الحسن بن مخلد . وعبيد الله بن محمد الكلوزاتى . والحسين بن القسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب (١) وما من وزير الا وقبض أو صودر فأخذت امواله وسجن أو قتل . وكثرت المصادرات فى أيام المقتدر لغير الوزراء حتى القضاة والنساء والخدم . وربما زاد مجموع ما قبضه من المصادرة على ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار - على أنهم قدروا جملة ما أنفقه من الاموال تبذيرا وتضييعا فى غير وجه نيفا و ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار ، سوى ما أنفقه فى الامور غير الواجبة (٢) وقس على ذلك أحوال سائر الوزراء

فأصبحت المصادرة بتوالى الايام المرجع الرئيسى فى تحصيل المال . . فالعامل يصادر الرعية ، والوزير يصادر العمال ، والخليفة يصادر الوزراء ويصادر الناس على اختلاف طبقاتهم . . على أن الخلفاء لم يكونوا يعتمدون الى المصادرة الا عند حاجتهم الى المال لأرزاق الجند أو غيرها من نفقات الدولة ، كما تعتمد دول أوروبا اليوم الى عقد القروض لسد ما يعرض لها من النفقات اللازمة لحرب أو مشروع كبير

وكان الخلفاء يعتبرون أموال أولئك الوزراء أو العمال حقا لبيت المال قد اغتصبوه ، فاسترجاعه لا يعد جورا أو اجحافا . وقد نجاهم ذلك من أثقال الدين الاهلى الذى تثن تحت عبئه معظم دول العالم المتمدن اليوم ، فيذهب نحو ربع دخلها أو ثلثه فى وفائه أو استهلاكه ، وتضطر الى استنباط الضرائب من أجل ذلك ، حتى أصبحت تلك الدول وخصوصا انجلترا تكلف الناس جعلاً على كل عمل يرجون به كسبا

(*) جاء فى كتاب الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع لادم ميتز (الترجمة العربية ج ١ ص ١٢٧): « ولكن على بن عيسى مع تقواه هذه وتدقيقه فى الامور الصغيرة لم يصدق الخليفة حينما راسله ليقر له بما عنده من اموال ، فكتب له يذكر أنه لا يقدر على أكثر من ٣ آلاف دينار ، هذا وقد وجد له بعد ذلك عند رجل سبعة عشر ألف دينار ، ولما ضيقوا عليه استجاب أخيراً الى دفع ٣٠٠ ألف دينار ، يعجل منها الثلث فى ثلاثين يوماً ، ويؤدى الباقي على رسم المصادرات (كتاب الوزراء للصائى ٢٦٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٣٥١) وكان على بن عيسى يوبخ أبا عبد الله البريدى لانه حلف للسلطان ان استغلال ضيعته عشرة آلاف دينار ، وهو فى الحقيقة ثلاثون ألفاً ، فقال البريدى انه اقتدى بعلى بن عيسى حيث حلف لابن الفرات ان ارتفاع ضيعته عشرون ألفاً ، فوجد بعد ذلك انه خمسون ألفاً ، فكانه القم على بن عيسى حجراً (تجارب الامم لمسكويه . طبعة أمدرود ، ج ٥ ص ١٩٧ - ١٩٨) فلم يكن هذا الوزير نقى اليد تماماً ، وقد فرط فى تضمين الشام ومصر ، وترك مالا معجلاً الى مال مؤجل ، لا يدرى مايجرى فيه ، وقد واجه خصومه بذلك ، فلم يستطع أن يبرر هذا التصرف » (كتاب الوزراء للصائى ص ٢٩٠)

(١) الفخرى ٢٢٩ - ٢٤٩ (٢) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

وهناك فئات أخرى من موظفي الدولة كانوا يستأثرون بأموالها ،
ومنهم كتاب الخراج ويهون ذلك عليهم لأنهم يباشرون مصادر الجباية رأسا .
وقد كانوا يطمعون في تلك الاموال في أيام بنى أمية فما بعدها . ولكنهم لم
يشع أمرهم ويخش شرهم الا في عصر التفهقر العباسي . فأمر الواثق سنة
٢٢٩ هـ بحبس الكتاب والزامهم مالا كثيرا استخرجه منهم بالعنف (١) وفعل
نحو ذلك المعتز سنة ٢٥٥ هـ (٢) . ومن الكتاب الذين اشتهروا بالفنى من مهنة
الكتابة بيت المادرائى بمصر (٣) (*)

ولم يكن الغنى خاصا بكتاب الدواوين ، بل كان يتناول كل كاتب من
كتاب أهل الخلفاء وغيرهم . وكانت أكثر أموالهم تؤخذ بالرشوة والاختلاس ،
حتى اشتهروا بالظلم كما اشتهر الوزراء وهجاهم الشعراء كما هجوا هؤلاء
- من ذلك قول بعضهم وهو يمدح أحد الامراء بالحزم والسهرة على مصلحة
الدولة :

هو ما علمت من الامير فما الذى تزداد منه وفيه لا يرتاب
لا تتقى الأجناد فى أيامه فقرا ولا يرجو الغنى الكتاب
وقال ابن حبيبات الشاعر الكوفى يهجو الوزير والكاتب معا :
ونجا خالد بن برمك منها اذ دعوه من بعدها بالامير
أسوأ العالمين حالا لديهم من تسمى بكاتب أو وزير (٤)

وكان من أبواب الكسب عند الكتاب ارتشائهم للتوسط فى تولية العمال
أو سواهم ، كما فعل أحمد بن أبى خالد الاحول كاتب المأمون فى توسطه
لدى المأمون بتولية طاهر بن الحسين خراسان ، وقد شرط له على نجاحه فى
ذلك ٣٠٠٠٠٠ درهم (٥) وكان كتاب الدواوين فى الولايات يشاركون
العمال فيما يأتيهم من الهدايا ، أو من الرشوة وقد يقاسمونهم على النصف (٦)

الحجاب

وكانت ثروة المملكة عرضة لمطامع كل من كانت له دالة أو وساطة
لدى ولاة الامر ، وخصوصا الحجاب الذين يقفون بأبواب الخلفاء فانهم من

(١) الطبرى ١٢٢٠ ج ٢ (٢) ابن الاثير ٨٥ ج ٧ (٣) المقرئى ٢٢١ ج ١
(*) يبدو أن استخراج الكتاب لاموال الناس فى سبيل قضاء مصالحهم لدى الدولة كان امرا
طبيعيا لا يتنافى مع الامانة الادارية فى ذلك العصر . جاء فى سيرة الوزير أبى على محمد بن على
ابن مقله : « .. ثم انه تعلق بأبى الحسن بن الفرات الوزير ، واختص به ، وكان ابن الفرات كالبحر ،
سماحا وجودا ، فرفع من قدره ، وأعلى من شأنه ، فمكث بين يديه يعرض رقاعا فى مهمات الناس ،
وينتفع بسبب ذلك ، وكان ابن الفرات يأمره بالتحصيل من هذه الجهة ايشارا لنفعه ، فمازال
على ذلك حتى علت حاله وكثر ماله ... »

ابن طباطبا : الفخرى ، ص ١٩٩ - ٢٠٠
(٤) الفخرى ١٥٨ (٥) اليعقوبى ٥٥٤ ج ٢ (٦) المقرئى ٩٩ ج ١

أكثر الناس دالة عليهم ، فكانوا كثيرا ما يستخدمون تلك الدالة واكتساب الاموال من تقديم الداخلين أو تأخيرهم والاذن لهم أو منعهم ، فكانوا يرتشون للتعجيل في الاذن بالدخول على الخلفاء ، وكان ذلك شأنهم حتى في عصر الراشدين - قال المفيرة بن شعبة : « ربما عرق الدرهم في يدي ارفعه ليسهل اذني على عمر » (١) وكثيرا ما كانوا يتوسطون في تولية المناصب بالرشوة ، كما توسط الربيع حاجب المنصور ليعقوب بن داود بمنصب الوزارة برشوة مقدارها ١٠٠٠٠٠ دينار (٢) ، ويقال نحو ذلك في كل من يتوفق الى دالة على الخليفة أو الامير ولو كان خادما (*)

الخلاصة

وخلاصة ما تقدم أن الدولة العباسية لما غلب الجند على أمرها واستبد قواد الاتراك بها ، تحولت ثروتها من بيت مالها الى أيدي رجالها ممن ينوبون عن الخليفة أو يتوسطون بينه وبين الرعايا ، كالعمال ، والوزراء ، والكتاب ، والحجاب ، ونحوهم . وأصبح الخلفاء لا يستطيعون استبقاء حكومتهم الا باغتصاب أموال أولئك الموظفين ، فكانوا كالذي يفتدى بأكل لحمه قال ذلك الى انحلال أمر الخلافة بعد أن بلغت غاية الضعف

وقد يتبادر الى الازهان أن لثقل الضرائب دخلا كبيرا في سقوط الدولة العباسية ، وقد رأيت أن الضرائب كانت ثقيلة في عصر الازدهار العباسي - عصر الثروة والعلم ولم يكن الناس يشكون ثقلا ، بل ساءت حالهم منذ خفضت الضرائب - ولم يكن ذلك لأن تخفيض الضرائب يسوء الناس ، ولكن تخفيضها في تلك الايام قلل مصادر الثروة الواردة الى بيت المال فزادت حاجة اصحاب

(١) الاعلاق النفيسة لابن رسته ١٩٥ ج ٧ (٢) الفخرى ١٦٦

(*) يبدو أيضا أن حصول الحجاب على الاموال من الناس لقاء تسهيل الاذن على الخلفاء كان أمرا عاديا لا ينكره هؤلاء . روى الطبري في اخبار الرشيد أنه أراد أن يشرب الدواء يوما ، فقال ابن ابي مريم (المضحك) : « هل لك ان تجعلني حاجبا غدا عند أخذك الدواء ، وكل شيء اكسبه فهو بيني وبينك ؟ » قال : « افعل » فبعث الى الحاجب : الزم غدا منزلك ، فاني قد وليت ابن ابي مريم الحجابة . وبكر ابن ابي مريم ، فوضع له الكرسي ، واخذ الرشيد دواءه ، وداع الخبير بطانته . فجاء رسول أم جعفر (البرمكي) يسأل عن أمير المؤمنين وعن دوائه ، فأوصله اليه و تعرف حاله ، وانصرف بالجواب ، وقال للرسول : أعلم السيدة ما فعلت في الاذن لك قبل الناس ، فأعلمها ، فبعثت اليه بمال كثير ، ثم جاء رسول يحيى بن خالد ، ففعل به مثل ذلك ، ثم جاء رسول جعفر والفضل ، ففعل كذلك ، فبعث اليه كل واحد من البرامطة بصلة جزيلة . ثم جاء رسول الفضل بن الربيع ، فرده ، ولم يأذن له ، وجاءت رسل القواد والعظماء ، فما أحد سهل اذنه الا بعث اليه بصلة جزيلة ، فما صار العصر حتى صار اليه ٦٠ ألف دينار . فلما خرج الرشيد من العلة ونقى بدنه من الدواء دعاه ، فقال له : « ما صنعت في يومك هذا ؟ » قال : « يا سيدي ، كتبت ٦٠ الف دينار » فاستكثرها وقال : « وابن حاصلتي ؟ » قال : « معزول » قال : « قد سوغناك حاصلنا ، فأهد الينا ١٠ آلاف تفاعحة » ، ففعل ، فكان أربح من تاجره الرشيد .

الطبري (القاهرة ١٩٢٩) / ٦ - ٥٢٢ - ٥٢٣

المطامع من رجال الدولة ، وكانت الاحوال قد اختلفت بفساد النيات للأسباب التي ذكرناها ، فزال الأمن واختلف النظام العام ، فتقاعد الناس عن العمل وقلت ايراداتهم وعجزوا عن اشباع مطامع رجال الدولة ، فعمد هؤلاء الى العنف في استخراج الاموال ، فتعاطم الاضطراب وتضاعف الضيق في الناس حتى سئموا الحياة في دولة لا يأمنون فيها على ارواحهم ولا أموالهم

ولو كانت كثرة الضرائب تخرب الممالك لكانت انجلترا من أقرب الدول الى الخراب ، لما فيها من أصناف الضرائب التي لم يحلم بها العرب ولا خطرت ببالهم . لأنها فضلا عن ضرائبها على المحصولات والواردات على اختلاف أصنافها ، تقاسم الناس أرباحهم فتأخذ ضريبة على الايراد وجعلا على أية مهنة يريد الناس تعاطيها حتى المحاماة والطب في مقابل الاذن لهم في الاشتغال بها . والجعل المذكور ثقيل يختلف فيمن ينال أية رتبة من رتب القضاء من خمسين جنيها الى عشرين . وقس على ذلك رسوم الاطباء والصيدلة والمحامين حتى الخطباء والوعاظ ، وهناك ضرائب أخرى على معاملات المصارف وعلى اوراقها وعقودها وعلى الزواج والطلاق ، وغير ذلك فيجتمع لها من هذه الرسوم أموال كثيرة

وأما ضرائب الايراد عند الانجليز فانها تشمل كل عمل يتكسب منه الناس حتى الوعاظ والخطباء ، فكيف بأصناف التجارات والصنائع والبنوك وغيرها ؟ والدولة الانجليزية كلما احتاجت الى مال عدلت ميزانيتها بزيادة الضرائب وخصوصا على الايراد ، وأكثر ما تكون حاجتها الى المال في حالة الحرب كما فعلت بميزانية سنة ١٩٠١ في أثناء حرب الترنسفال ، فقد قدرت دخلها لذلك العام بمبلغ ١١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه وخرجها بمبلغ ١٥٤٠٠٠٠٠٠٠ والفرق بينهما ٣٧٠٠٠٠٠٠٠ سددت معظمه بزيادة الضرائب ، وكانت ضريبة الايراد ثمانية بنسات على الجنيه أي نحو ٣ وثلث في المائة ، فجعلتها شلنا في كل جنيه أي خمسة في المائة ، فكان مقدار ما اجتمع لها من تلك الزيادة نحو ٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه . وفرضت ضريبة اضافية على البيرة بلغت حصيلتها ١٧٥٢٠٠٠٠٠ جنيهه ، وضريبة على سائر الخمر وحصيلتها ١٠١٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه ، وعلى التبغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ، وعلى الشاي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه وغير ذلك ، فلما انقضت الحرب عمدت الحكومة الى رفع تلك الاضافات ، فخفضت ضريبة الايراد اربعة بنسات أي أنها أرجعتها الى ما كانت عليه ، فقلت حصيلة الحكومة من الايراد ٨٠٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه، وخفضت أيضا ضرائب القمح وغيره

وجملة القول ان انجلترا مع كثرة ضرائبها وما أثقل كاهلها من الديون ، فانها تعد من أثبت الدول قدما وأوفرها ثروة . فتخفيض الضرائب لا شك

أنه رحمة للناس ، ولكن زيادتها لا تدعو الى الخراب ، وانما يدعو الى خراب الممالك « الظلم » . . . فانه يقوض أركان الدول بما يدعو اليه من تقييد الايدي عن العمل فيقعد الزارع عن زراعته ، والتاجر عن تجارته ، والصانع عن صناعته - ولا مال الا اذا اشتغل هؤلاء ، ولذلك قالوا : « العدل أساس الملك ! »

فالدولة العباسية لما أصبحت بعد المعتصم غنيمة للأجناد الغرباء يحملون أموالها الى بلادهم ، وأصبح الوزراء والعمال انما يعملون لحشد الاموال ، وأمسى الخليفة لا سلطان له حتى في قصره ، وبين غلمانة وجواريه، تجمعت تلك الأثقال على رؤوس الرعية ، لأن الجباية منهم ، فطالبوهم بها بدون أن يساعدهم على استغلالها فساءت حالهم كما علمت . أما دول هذه الايام فأساس نظامها الحرية الشخصية ، والمبادئ الاقتصادية ، فلا يطالب أحد من الناس الا بما يقتنع هو أنه حق صريح ، والا فانه يتظلم وظلامته مسموعة - وسنعود الى هذا البحث في بعض الأجزاء التالية

ثروة المملكة العباسية

أى البلاد وأهلها

فرغنا من الكلام فى ثروة الدولة (الحكومة) العباسية ورجالها ، وبقي علينا النظر فى ثروة المملكة ، وهى البلاد بما فيها من الناس على اختلاف طبقاتهم من أهل التجارة والزراعة والصناعة وغيرهم . وكانت البلاد قسمين: المدن ، والقرى : (*)

المدن

كانت المدينة محصورة فى المدن دون القرى ، عملا بقاعدة التمدن فى تلك الايام ، وهى أن تكون الثروة والابهة حيثما يكون ولاية الامر ، ومن يلوذ بهم ، من الخليفة وآل بيته فرجال بلاطه فعماله ووزرائه . وهؤلاء كانوا يقيمون فى المدن وخصوصا العواصم ، ولذلك عمرت بغداد والبصرة ودمشق والفسطاط

(*) ذكر المقدسى فى « أحسن التقاسيم » ص ٤٧ المصطلح الخاص بالمدن والتقسيمات الادارية ، وقد رأيت أن أورد هنا نص كلامه للفائدة ، بالنسبة لهذا الكتاب :
« اعلم اننا جعلنا الامصار كالممالك ، والقصبات كالحجاب ، والمدن كالجند ، والقرى كالرجال » وقد اختلف فى الامصار ، فقالت الفقهاء : المصر كل بلد جامع تقام فيه الحدود ويحله أمير ويقوم بنفسه (أو بنفسه) ويجمع رستاقه مثل عثر ونابلس وزوزن وعند أهل اللغة : المصر كل ما حجز بين جهتين ، مثل البصرة والبرقة وأرجان وعند العوام : كل بلد كبير جليل مثل الرى والموصل والرملة وأما نحن ، فجعلنا المصر كل بلد حله السلطان الاعظم ، وجمعت اليه الدواوين ، وقلدت منه الاعمال ، وأضيف اليه مدن الاقليم ، مثل دمشق والقيروان وشيراز وربما كان للمصر أو للقصبة نواح لها مدن ، مثل طخارستان بلخ والبطائح لواسط والزاب لافريقية

فالاقاليم ١٤ : ٦ عربية : جزيرة العرب ثم العراق ثم أقور ثم الشام ثم مصر ثم المغرب . و ٨ عجمية : المشرق ثم الديلم ثم الرحاب ثم الجبال ثم خوزستان ثم فارس ثم كرمان ثم السند .
ولابد لكل اقليم من كور
ثم لكل كورة من قصبة
ثم لكل قصبة من مدن ، الا الجزيرة والمشرق والمغرب فان لكل واحد مصرين والمصر قصبة كورته ، وليس كل قصبة مصرا
ثم الامصار اسم كورها أيضا ، الا الاربع الاول ، والمنصورة والثلاث الاواخر
وقد لخص آدم ميتز كلام المقدسى ، فذكر المصطلحات والتقسيمات كما يلى :

- (١) الامصار ، وهى البلاد التى يحلها السلطان ، وتجتمع فيها الدواوين ، وتقلد منها الاعمال وتضاف اليها مدن الاقاليم
 - (٢) القصبات ، وهى عواصم الاقاليم ، ومقامها من الامصار مقام الحجاب من الملوک
 - (٣) المدن أو المدائن ، وهى ما يلى القصبة فى الاقاليم ومقامها مقام الجند
 - (٤) النواحي مثل نهاوند وجزيرة ابن عمر
 - (٥) القرى ، وهى الملحقة بالمدن ، ومقامها مقام الرجالة
- انظر : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ج ٢ ص ١٩٥

والقاهرة والقيروان وقرطبة وغرناطة ونحوها ، وظلت القرى والضياع مغارس لا عمارة فيها ، ولا تكاد تجد أثرا من آثار ذلك التمدن في غير المدن ففي هذه المدن فاضت ينابيع الثروة الاسلامية ، وعاش الناس في الرخاء والرغد بجوار الخليفة ورجال دولته ، ينالون جوائزهم وهداياهم وبيعونهم السلع والجواهر ، والاقمشة وما اليها . وفي هذه المدن كان يجتمع العلماء والشعراء والمغنون والندماء يتعيشون بما يجود به الخليفة او امرأه او رجال دولته

ويمثل طبقات الناس في تلك الايام قول الفضل بن يحيى : « الناس اربع طبقات : ملوك قدمهم الاستحقاق ، ووزراء فضلتهم الفطنة والراى ، وعلية انهضهم اليسار ، وأوساط الحقهم بهم التأدب . والناس بعدهم زبد جفاء وسيل غشاء ، لكع وكاع ، وربيطة أتضاع . . . هم أحدهم طعمه ونومه! » (١) وقد جعل ابن خلدون عطاء السلطان أصل ثروة المملكة ، وعلة كثرة جبايتها ، لاعتباره أن الدولة أو السلطان السوق الاعظم للعالم ومنها مادة العمران ، قال : « فاذا احتجن السلطان الاموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها ، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية ، وانقطع ايضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم ، وقلت نفقاتهم جملة ، وهم معظم السواد ، ونفقاتهم اكثر مادة للاسواق ممن سواهم ، فيقع الكساد حينئذ في الاسواق وتضعف الارباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك ، لان الخراج والجباية انما يكونان من الاعتمار ، والمعاملات ، ونفاق الاسواق ، وطلب الناس للفوائد والارباح ، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقله اموال السلطان حينئذ بقله الخراج . فان الدولة كما قلنا هي السوق الاعظم أم الاسواق كلها ، وأصلها ومادتها في الدخل والخرج ، فان كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الاسواق ان يلحقها مثل ذلك واشد منه » اهـ

فالمدن الاسلامية كانت بؤلفة من : الملوك وهم الاصل ، ثم رجال الدولة ، وانما يكونون كذلك لان الملوك يختارونهم لفطنتهم ، ثم الاغنياء ، واخيرا الاوساط وهم جمهور الناس ويكونون كما يشاء أولئك . وذلك يخالف حال الهيئة الاجتماعية في هذا العصر ، عصر الحرية الشخصية ، فالناس فيه مستقلون بأعمالهم كل منهم يعد نفسه عضوا من اعضاء ذلك المجتمع لا يستغنى عنه ، سواء كان صانعا أو كاتباً أو تاجراً أو موظفاً

أما في العصر العباسي فقد كان اهل المدن عالة على الخلفاء والامراء فتحوم آمالهم حولهم - يلتقطون ما يجودون به عليهم وهؤلاء انما يجودون بما يصل

(١) ابن الفقيه ١

اليهم من أموال الجباية ، فاذا كثرت أكثروا واذا قلت اقلوا . والجباية من الخراج ، والخراج على الارض ، والارض انما يعمل بها الفلاحون وهى القرى فالثروة العباسية مصدرها من القرى وتجمع من عرق الفلاحين - والفلاح أساس الثروة فى كل العصور ، وخصوصا فى البلاد الزراعية . وهو فى الغالب اقل الناس حظا منها ، وخصوصا فى عهد التمدن القديم أو مانسج على منواله ، اذ كانت الثروة والقوة فى أيدي فئة الحكام أو من ينوب عنهم أو ينتمى اليهم ، ويبقى سائر الناس أعوانا أو اتباعا أو خدما أو عبيدا ، يشتغلون اما بالصناعة لصنع ماقد يحتاج اليه أولئك من اصناف الابنية والالبسة والاثاث والمجوهرات أو لخدمتهم فى قصورهم بالتطبيب أو الكتابة أو لامتناع سمعهم وبصرهم بالفناء والعزف أو لترطيب قلوبهم بالنظم والنثر ونحوهما ، واما بالفلاحة فى الارض واستغلالها . والفلاحون هم الفئة الكبرى من الناس فى كل زمان ، وسنفصل ذلك فى الجزء المختص بالآداب الاجتماعية من هذا الكتاب

فالثروة فى المدن تابعة لثروة الحكومة أو رجالها للأسباب التى قدمناها . فلما كان بلاط الرشيد غاصا بالوفود وبيت ماله حافلا بالنقود والبرامكة يبذلون المئات والالوف ، كان تجار بغداد فى نعمة وثروة وخصوصا باعة المجوهرات والرياش ، لانها مما تتطلبه المدنية فى عهد الترف والبذخ . فقد رأيت فى بعض ما تقدم أن جوهريا بالكرخ فى بغداد ساومه يحيى البرمكى على سفظ من الجواهر بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ درهم فلم يبعه (١) وهو جزء مما فى خانوته ، فما قولك بسائر ما فيه ؟ وهناك جوهري آخر يقال له ابن الجصاص صدره الخليفة المقتدر سنة ٣٠٢ هـ ، فكان ما أخذوه من بيته من صنوف الاموال تزيد قيمته على ٢٠٠٠٠٠ دينار (٢) وكان فى بغداد شريف يسمى محمد بن عمر بلغ خراج أملاكه ٢٥٠٠٠٠ درهم فى السنة (٣) . وقس على ذلك سائر التجارات فى بغداد وغيرها . فقد كان فى اصطخر بيت ينتسب الى آل حنظلة أحدهم عمرو بن عيينة بلغ من يساره أنه ابتاع بمليون درهم مصاحف فرقها فى مدن الاسلام ، وكان مبلغ خراج هذا البيت من ضياعهم نحو ١٠٠٠٠٠ درهم . ومنهم مرداس بن عمر كان خراج ماله ٣٠٠٠٠٠ و ابن عمه محمد بن واصل ملكه مثل ملكه (٤) . وكان فى سمرقند تجار واسعوا الثروة يزيد مال أحدهم على ٦٠٠٠٠٠ درهم اكتسبها من تجارة البحر من العود والكافور والعنبر والجواهر والخيزران والعاج والابنوس والفلفل وغيرها (٥) . ومنهم من يبنى دارا فينفق على بنائها ٣٠٠٠٠٠ دينار (٦) وأوصى أحدهم بثلث ماله لعمل فبلغ ١٠٠٠٠٠٠

(٣) ابن الاثير ٢٠ ج ١

(٦) ابن حوقل ١٩٨

(٢) ابن الاثير ٢٣ ج ٨

(٥) الاصطخرى ١٥٤

(١) الطبرى ٧٠٢ ج ٢

(٤) الاصطخرى ١٤٢

دينار بين مركب قائم بنفسه وآلته (١) ، وأمثال ذلك كثير في معظم مدن المشرق

وقس عليه ثروة كل من خالط الخلفاء ونال جوائزهم ، أو خدمهم في بلاطهم في إبان ثروتهم غير الوزراء والكتاب والعمال ، فانهم جمعوا أموالا طائلة حتى المغنون والشعراء . فقد توفي إبراهيم الموصلي مغنى الرشيد عن ثروة مقدارها ٢٤٠٠٠٠٠٠ درهم (٢) وتوفي جبريل بن بختيشوع طبيب الرشيد وخلف مايساوى ٩٠٠٠٠٠٠ درهم من ضياع وجواهر ونقود كما تقدم

واعتبر ذلك في سائر البلاد والأحوال ، فتجد الثروة كانت في الغالب عند الخلفاء ، أو من ينتمى اليهم . حتى التجار فانهم انما كانوا يأمنون على ثروتهم بالانتماء الى أولى الامر

القرى

أما القرى فقد كان سكانها الفلاحين من أهل البلاد الأصليين ، ويسمونها « أهل الخراج » ، فهؤلاء يعملون بالاجرة أو شركاء لأصحاب الأملاك من الخلفاء أو الأمراء ، أو من ينتمى اليهم من الأعيان ، وخصوصا الدهاقين في العراق وفارس ، وهم أصحاب الأقطاعات الكبرى قبل الإسلام

فلما كان الإسلام تقرب أولئك الدهاقين من الحكومة بأموالهم (٣) ونفوذهم في أهل بلادهم . ويندر أن يكون للفلاحين ملك خاص بهم لأسباب تقدم بيانها

فسكان القرى هم الفلاحون ومن يجرى مجراهم ، وكانوا يقنعون بالحصول على ما يقوم بأود حياتهم ، ويفلب فيهم الفقر المدقع ، وربما كان بينهم من لم ير الدينار طول عمره ، فكان أهل الدولة في المدن يبذلون الدنانير جزافا ويهبونها مئات وآلاف ، وأهل القرى في فقر مدقع لو رأى أحدهم الدينار لقبله مثنى وثلاث . ولو دفعت إليه عشرة دنانير أو عشرين لأصابه خبل أو مات لساعته كما اتفق للصياد بين يدى ابن طولون أمير مصر في أواسط القرن الثالث للهجرة ، وهو مشهور بكرمه وبذخه ، بما أنشأه من القصور والفياض والاصطبلات . وكان ينفق كل شهر ألف دينار على القراء ، وهو الذى جاء وكيله يوما وقال : « انى تأتيني المرأة وعليها الأزار وفي يدها خاتم الذهب فتطلب منى فأعطيها » فقال له : « من مد يده اليك فأعطه » (٤) ومع ذلك فان هذا الأمير نفسه ركب في غداة باردة الى جهات المقس بجوار الفسطاط فأصاب بشاطئ النيل صيادا عليه خلق لا يوارى منه شيئا ، ومعه صبي في

(١) ابن حوقل ٢٠٧ (٢) سير الملوك ١١٢ (٣) ابن الأثير ١٠١ ج ٥ (٤) ابن خلكان ٢٢٢ ج

مثل حاله وقد القى الشبكة في البحر ، فلما رآه ابن طولون رق لحاله وقال :
 يانسيم ادفع الي هذا عشرين دينارا ، فدفعها اليه ولحق ابن طولون . فسار
 ولم يبعد ورجع فوجد الصياد ميتا والصبى يبكى ويصيح ، فظن ابن طولون
 ان بعض سودانه قتله وأخذ الدنانير منه ، فوقف بنفسه عليه وسأل الصبى
 عن أبيه فقال له الغلام : « هذا (وأشار الى نسيم الخادم) دفع الى أبي شيئا
 فلم يزل يقلبه حتى وقع ميتا » فقال : « فتشه يانسيم » فنزل وفتشسه
 فوجد الدنانير معه بحالها ، فحرض الصبى أن يأخذها فأبى وقال : « هذه
 قتلت أبي وان أخذتها قتلتني ! » فأحضر ابن طولون قاضي المقس وشيوخه
 وأمرهم أن يشتروا للصبى دارا بخمسمائة دينار تكون لها غلة وأن تحبس عليه
 وكتب اسمه من أصحاب الجرايات وقال : « انا قتلت اباها لان الغنى يحتاج
 الى تدريج والاقتل صاحبه . هذا كان يجب أن يدفع اليه دينار بعد دينار
 حتى تأتيه هذه الجملة على تفرقة فلا تكثر في عينيه » (١)

فاذا كان هذا حال رجل من أهل ضواحي العاصمة ، فكيف بأهل القرى
 البعيدين عن ترف الدولة وبذخها وجراياتها ووظائفها ؟

المدن الاسلامية

نريد بالمدن الاسلامية ما بناه المسلمون من المدن لانفسهم، وهي غير ما افتتحوه
 من مدائن الروم والفرس . والمدن الاسلامية عديدة في العراق والشام ومصر
 وافريقية والاندلس وغيرها ، ومنها ما لم يزل عامرا الى اليوم كالبصرة وبغداد
 والقاهرة ، ومنها ما انقرض وعفت آثاره كالفسطاط بمصر والزهاء بالاندلس
 وسنذكر أشهرها ونصف ما بلغ اليه عمرانها في ابان التمدن الاسلامي تنمة
 لموضوع هذا الجزء . ولكننا نقول قبل ذلك كلمة اجمالية فيما حمل العرب
 او المسلمين على انشاء تلك المدن

كان المسلمون في صدر الاسلام عربا أهل خيام وماشية وخيل ، يكرهون
 الاقامة داخل الاسوار وينفرون من الانحصار في المدن . فلما تأيد الاسلام
 واجتمع العرب على فتح الامصار في العراق والشام ومصر ، كانوا في بادئ
 الرأي اذا ساروا الى غزو أو فتح اصطحبوا نساءهم وعيالهم ، فاذا فتحوا
 بلدا أقاموا في ضواحيه بخيامهم وأخبيتهم ، وجعلوا هذا الموضع معسكرهم .
 وكان عمر بن الخطاب يشترط على جنده المقيمين في الامصار الا يقيموا في
 مكان يحول الماء فيه بينهم وبينه ، حتى اذا اراد أن يركب راحلته اليهم ركب .
 كذلك فعل عمرو بن العاص في الفسطاط ، وسعد بن أبي وقاص في الكوفة
 والبصرة ، وكانت كلها مضارب لجند العرب الفاتحين يعبرون عنها بالرابطة

أو المعسكر ، فاذا طال بهم المقام اختطوا الاسواق وبنوا المنازل والقصور ، ذلك كان شأنهم في صدر الاسلام فبنوا البصرة والكوفة والفسطاط على هذه الصورة

فلما ضخم ملك العرب وتعددت دول المسلمين صاروا يختطون المدن تثبيتا لفتوحهم كما فعل عقبة بن نافع عندما اختط القيروان في افريقية (تونس الحالية) تثبيتا للفتح الاسلامي لهذه الناحية ، أو تحصنا بها من أعدائهم - كما فعل المنصور باختطاطه بغداد فانه بناها حصنا له ، وكذلك فعل الفاطميون بالقاهرة . وكثيرا ما كان الخلفاء يبنون المدن للتنزه بها والابتعاد عن الغوغاء ، مثل سامرا والمتوكلية والزهراء وغيرها مما بطول بنا ايراده - فلنأت الى وصف أشهر المدن الاسلامية في ابان ثروتها

كثيرا ما وصف المؤرخون المسلمون المدن الاسلامية ، كما يصف السائحون اليوم ما يزورونه من المدن العظمى ، ولكنهم لم يذكروا عدد سكان تلك المدن أو مساحتها الا نادرا . وانما كان همهم تعداد مافي تلك المدن من الجوامع والحمامات ، والغالب ان يبالفوا في ذلك الى ما يتجاوز طور التصديق كماسترى واليك وصف أشهر المدائن الاسلامية مرتبة باعتبار قدمها :

البصرة

هي من أقدم المدن التي بناها المسلمون أو هي أقدمها ، ولا تزال باقية الى الآن . مصرها عتبة بن غزوان سنة ١٦ للهجرة (١) وقد اتخذها العرب في بادىء الامر معسكرا في مكان لا يحول الماء بينه وبين مكة ، فكان من البصرة على الضفة الغربية للفرات الى مكة رمال وجبال وسهول لا يفصل بينهما نهر . وبنوها اولا بالقصب ثم خافوا الحريق فبنوها باللبن باذن عمر كما سيأتى في الكلام عن الكوفة . وجعلوا المدينة خططا بحسب القبائل لكل قبيلة خطة ، وجعلوا عرض شارعها الاعظم ستين ذراعا ، وهو مربدها ، وعرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعا . وجعلوا عرض كل زقاق سبعة اذرع ، ووسط كل خطة رحبة فسيحة لمرايط خيولهم وقبور موتاهم ، وتلاصقوا بالمنازل (٢) ونظرا لموقعها التجاري فرضة للعراق ووسطا بين الشام وفارس ، أسرع اليها العمران واتخذتها الحكومة مقرا لامارة العراق في ايام بني أمية . فعمرت البصرة في ايامهم واتسعت عمارتها ، حتى بلغت مساحتها في اماره خالد بن عبد الله (القسرى) فرسخين في فرسخين أي ٣٦ ميلا مربعا في أرض منبسطة لاجبال فيها ، وذلك أوسع من مدينة القاهرة مع زيادة عمارتها اليوم (سنة ١٩٠٣ -

(١) ابن الفقيه ١٨٨ (٢) الماوردي ١٧١ . وانظر عن اختطاط البصرة وتنظيمها كتاب الدكتور

الصالح أحمد العلي : التنظيمات السياسية والاقتصادية في البصرة - بغداد ١٩٥٢

وكثر ثروة البصرة في أيام العباسيين لاجتماع التجار فيها ، وتجاراتهم تمتد شرقا الى الهند والصين ، وغربا الى أقصى بلاد المغرب ، وجنوبا الى الحبشة . وكانت السفن ترسو في ميناها وتحمل أصناف التجارات من الأقمشة والأطياب وغيرها ، وتكاثر الثروة فيها بتكاثر الناس القادمين اليها للتجار أو الإقامة ، فابتنوا فيها القصور والحدائق وأنشأوا الميادين والبرك - قال ابن حوقل : « وهي موصوفة بالمجالس الحسنة ، والمنظر الأنيقة ، والميادين العجيبة ، والفواكه البديعة ، والبرك الفسيحة ، لا تخلو من المتزهين ، ولا تعرى من المتطرقين منحدرين ومصعدين . . »

وكانت مياه البصرة مرسى مئات من السفن التجارية . وقد ذكرنا في مكان آخر مقدار ما كانت الحكومة تجبيه من تاجر واحد من تجارها وهو نحو ١٠٠٠٠٠ دينار في العام ، فقس عليهم التجار الآخرين وفيهم الكبير والصغير واشتهر أهل البصرة بالأسفار التجارية الى كل الجهات ، حتى ضرب المثل في ذلك فقالوا : « وأبعد الناس نجعة في الكسب بصرى وخوزى ، ومن دخل فرغانة (في الشرق) والسوس الأقصى (في الغرب) ، فلا بد من أن يرى بها بصريا أو خوزيا (من أهل خوزستان) أو حيريا (من أهل الحيرة) » (١) وشأنهم في ذلك شأن السوريين اليوم ، أو هو دأبهم من عهد الفينيقيين

وقد نقلنا في الجزء الأول من هذا الكتاب ما قاله الاصطخرى عن سعة مدينة البصرة وعدد انهارها على أيام بلال بن أبي بردة (سنة ١١٨ هـ) (٢) وأنها زادت على ١٢٠٠٠٠ نهر ، تجرى بها الزوارق ، وأن الاصطخرى نفسه شك في صحة هذا العدد كما يشك كل من يقرأه ، فذهب بنفسه لمشاهدة المكان في القرن الرابع للهجرة فلما عاينه قال : « وقد كنت انكر ما ذكر من هذه الانهار في أيام بلال حتى رأيت كثيرا من تلك البقاع ، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عددا من الانهار صفارا تجرى في كلها زوارق صفار ، ولكل نهر اسم ينسب الى صاحبه الذي احتفره أو الى الناحية التي يصب فيها ، فجوزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها ، وقال نفس هذا القول ابن حوقل في عرض كلامه عن البصرة (٣) . ومع ذلك مازلنا نستكبر هذا العدد حتى رأينا عالما دقيق الملاحظة أقام في البصرة أعواما طويلا وخبر أرضها فذكرنا له ذلك فهون علينا تصديقه بما بينه لنا من سعة البصرة في تلك الايام وحفر الانهار ، وامكان اشتباكها بحيث تتحول الى مجار قصيرة هم يسمون كلا منها نهرا ، ويؤيد ذلك أنهم لا يريدون بالبصرة المدينة فقط التي ذكرنا أن مساحتها ٣٦ ميلا مربعا ، وإنما

(٣) الاصطخرى ٨٠

(٢) ابن الأثير ٩٣ ج ٥

(١) ابن الفقيه ١٩١

يضمون اليها ما يتبعها من المغارس الى عبادان عند بحر فارس ، مع ماكانت عليه من الخصب وكثرة الفرس . قال ابن حوقل والاصطخري : « ولها نخيل متصلة من عبدسى الى عبادان نيفا وخمسين فرسخا متصلة لا يكون الانسان بمكان منها الا وهو في نهر ونخيل او يكون بحيث يراها » . فاعتبر هذه المسافة طولا في مثل نصفها عرضا على الاقل اى ١٥٠ ميلا في ٧٥ وذلك ١١٢٥٠ ميلا مربعا ، فيعقل ان يكون في الميل الواحد عشر ترع صغيرة والله اعلم (*)

الكوفة

بنيت الكوفة بعد البصرة ببضعة اشهر ، بناها سعد بن ابي وقاص . ويقال في سبب بنائها ان سعدا بعد ان فتح العراق وتغلب على الفرس نزل في عاصمتهم المدائن ، ثم بعث الى الخليفة عمر بن الخطاب في المدينة وفدا يخبره بذلك الفتح ، فلما وصل الوفد الى عمر رأى ألوانهم قد تغيرت وحالهم قد تبدلت ، فسألهم عن سبب ذلك فقالوا : وخومة البلاد غيرتنا . فأمرهم ان يرتادوا منزلا ينزلون فيه المسلمين لان العرب لا يوافقهم من البلاد الا ما يوافق ابلهم وكتب الى سعد : « ابعث سليمان وحذيفة رائدين فليرتادا منزلا برياً بحريا ليس بينى وبينكم فيه بحر ولا جسر » (١) ففعل سعد ذلك فاختراروا مكانا وراء الفرات وبينه وبين الحيرة ، وبنوها اولاً بالقصب كما بنوا البصرة ففعلوا ذلك لتكون المنازل قريبة من الخيام فأحرقت ، فاستأذنوا عمر في البناء باللبن فأجابهم الى ذلك على شرط الا يزيد احدثهم على ثلاثة ابيات

(*) ميناء البصرة معروف بعدم صلاحيته للسفن وصعوبة اقامة المنشآت البحرية فيه، كأحواض السفن ومخازن البضائع وما الى ذلك ، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة التى بدلت خلال القرن الاخير لا زال الميناء غير صالح للملاحة تماما ، لان البلد يقع على شط العرب ، بينه وبين البحر مسافة طويلة ، وشط العرب نهر غير ثابت او مأمون . ولم يكن الميناء الحقيقى ايام المسلمين على الشاطئ نفسه ، بل في جزيرة صغيرة تجاه مصب النهر تعرف بجزيرة عبادان ، وهى جزيرة صغيرة قال المقدسى ان « الماء عندها ضيق والبحر عليها مطبق » (ص ١١٨) . وكانت مكوس التجارة تجبى عندها (معجم البلدان لياقوت ٧٧/١) وكانت فيها حامية لمكافحة القرصان . وعلى نحو ثلاثة اميال منها في البحر موضع عرف بالخشبات ، وهى عمد من الخشب منصوبة في الماء فوقها مرقب يسكنه ناظور ، ويوقد المرقب بالليل لتهدى به السفن الى مدخل شط العرب ، وكان هذا الموضع مخوفا اذا ضلت فيه السفينة خيف انكسارها لركة الماء به ، وقد وصف المسعودى هذه الخشبات (المروج ٢٣٠/١) وذكرى ناصرى خسرو ان ارتفاع الخشبات عن سطح البحر كان ٥٠ مترا وفي اعلاه حجرة مربعة للناظور (رحلة ناصرى خسرو ص ٢٠) وذكر المقدسى انه سمع شيخا يقول : هذا موضع يسافر فيه اربعون مركبا فيرجع واحد (احسن التقاسيم ، ص ١١٢) وانظر فصل الملاحة البحرية في كتاب آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ج ٢١٢/٢ وما بعدها

(١) ابن الاثير ٢٥٩ ج ٢

ولا يطاولوها . وكان للكوفة شأن كبير عند الشيعة لان الامام عليا جعلها عاصمة ملكه الى أن قتل (*)

الفسطاط

هي اول مدن المسلمين في القطر المصري ، بناها عمرو بن العاص سنة ١٨ للهجرة ، فيما بين القاهرة اليوم ومصر العتيقة . ومن بقاياها جامع عمرو والاطلال والخرائب حوله الى المقطم . وكان ذلك المكان معسكرا للعرب لما

(*) انشأ العرب الكوفة لتحل محل عاصمة الفرس القديمة طيشفون Ctesifon التي سماها العرب المدائن ، ولم يشاءوا ان يتخذوا الحيرة قاعدة لهم لغلبة النصرانية على اهلها ، فابتعد سعد بن أبي وقاص بضعة اميال شرقي الحيرة واختط الكوفة ، والكوفة هي المكان المرتفع ، مما يدل على ان الجزء الاول الذي اختط من الكوفة كان الجزء الواقع على التل . وبينما اختطت البصرة في موضع مدينة قديمة يسميها العرب الخريبة ، كانت الكوفة انشاء جديدا . وكان اختطاط الكوفة سنة ١٧ او ١٨ هجرية (٦٢٨ او ٦٢٩ م) . وكان موضع الكوفة أرض نخيل زرع فيها القطن وقصب السكر فيما بعد

وكانت الكوفة اول الامر مصرا قائما بداته (اي قصبه وكورة) يحكمها عامل خاص ، وفي بعض الاحيان كانت البصرة والكوفة تجمعان لعامل واحد . وكانت الكوفة اولا منزلا للعرب وحدهم ، لم تكاثر فيها التجار والموالي فعمرت وتمدنت ، فأصبحت مساكنها تبني بالأجر بدلا من القصب . وقد بلغت الكوفة أوجها أيام علي بن أبي طالب الذي اتخذها عاصمة . وكان اختياره غير موفق لان الكوفة لا تستطيع الحياة بنفسها ، ولا يمكن السيطرة منها على ولايات دولة الاسلام المتسعة ، ثم ان صاحب الشام يستطيع ان يقطعها عن غرب الدولة الاسلامية كله ، وهذا هو الذي فعله معاوية بن أبي سفيان في صراعه مع علي بن أبي طالب

بيد ان العامل الاكبر في اضمحلال الكوفة يرجع الى من نزلها من العرب انفسهم ، وقد اشتدت المنازعات بينهم حتى شكوا عمر بن الخطاب من قلق اهلها ونزوعهم الى الخروج عن الطاعة ، وقد عرف معاوية بن أبي سفيان كيف يكبح جماح الكوفيين بمن ولاهم عليها من الحكام القادرين مثل زياد بن أبيه ومن بعده ابنه عبيد الله بن زياد ، وقد ظلت الكوفة رغم ذلك مركزا من مراكز الثورة على بني أمية ، فبايع اهلها لعبدالله بن الزبير ثم ايدوا ثورة المختار بن عبيد القاسم . ثم استولى عليها عبد الملك بن مروان وأقام الحجاج واليا على العراق ، فلم يشأ السكنى بالكوفة ، بل اتخذ واسط مقرا له ، وأخرج من الكوفة أهل الفتنة والشغب ، فاستتبحت احوالها ، واستقرت الامور تماما أيام ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق (١٠٥ - ١٢٠)

وعندما انتصرت الدعوة العباسية اتخذ ابو العباس السفاح الكوفة قاعدة لدولته ، وان لم يقم فيها ، بل في الهاشمية الى شمالها الشرقي على نهر الفرات

وقد ظلت الكوفة عاصمة لبني العباس زهاء ٢٠ سنة حتى انشئت بغداد أيام أبي جعفر المنصور ، فأخذ امرها وامر الهاشمية ايضا في الاضمحلال ، ولكنها ظلت مركزا للدعوات العلوية مما جر عليها الخراب . وقد زارها ابن جبير الرحالة في القرن السادس الهجري وقال ان معظمها خراب ، وبعد ذلك بقرنين زارها ابن بطوطة فوجدها خرابا لا يسكنها أحد ، وقد انتقلت الاهمية السياسية للكوفة كمركز للشيعة الى بلدة النجف التي تسمى ايضا مشهد على

هذا عن التاريخ السياسي للكوفة ، اما دورها في تاريخ الفكر العربي فأعظم من ذلك بكثير ، فقد نشأت فيها مدرسة للحديث من أيام نزلها عبد الله بن مسعود ، وكان لهذه المدرسة شأن عظيم ، وكانت مهذا لمدرسة في اللغة والنحو تنافس مدرسة البصريين ، والنزاع بين الكوفيين والبصريين معروف تناوله المؤلف في كتابه عن تاريخ الادب العربي
انظر عن الكوفة بالاضافة الى مطولات التاريخ الاسلامي المعروفة وكتب الجغرافيين :

Niebuhr, Reisebeschreibung II, 261 sqq.

Caetani, Annali dell'Islam, Index

Le Strange, Lands of the Eastern Caliphate, p. 3, 21, 25 sqq.-74 sqq. 81-83

جاءوا لفتح حصن بابلين ، وهو المعروف اليوم بدير النصاري أو دير مار جرجس بمصر العتيقة . فلما فتحوه ساروا الى الاسكندرية لفتحها ، فأمر عمرو بنزاع فسطاظه (اى خيمته) فاذا فيه يمام قد فرخ فأخبروا عمرا بذلك فقال : « لقد تحرم بنا بمتحرم » فأمر بالفسطاظ فأقر كما كان واوصى به من بقى هناك من القبط . وسار بجنده حتى نزل الاسكندرية وفتحها وكتب الى الخليفة عمر بالمدينة يخبره بذلك ويستشيره فى السكنى فيها . فسأل عمر الرسول الذى أرسله عمرو : « هل يحول بينى وبين المسلمين ماء ؟ » قال : « نعم يا أمير المؤمنين اذا جرى النيل » فكتب الى عمرو : « انى لا أحب ان تنزل المسلمين منزلا يحول الماء بينى وبينهم شتاء ولا صيفا ، فمتى أردت ان اركب اليكم راحلتى حتى اقدم عليكم قدمت » (١) فاستخلف عمرو فى الاسكندرية حامية وأمر فشدت الرحال الى حصن بابلين . فلما بلغوا فسطاظ الامير راوه لايزال منصوبا وفيه الطيور ، فنزلوا فيه وجعلوا تلك الخيمة مركزا لمسكرهم ، ودعوا ذلك المكان من ذلك اليوم بالفسطاظ . ثم انضمت القبائل بعضها الى بعض وأخذوا فى بناء البيوت لسكنى الجيوش ، فاخطط عمرو مدينة شمالي الحصن دعاها الفسطاظ ، فيها نحو عشرين حارة دعاها خططا ، واقام اربعة من كبار رجاله ينزلون الناس فى الخطط المذكورة بحسب احزابهم وقبائلهم

ثم أخذت الفسطاظ تتسع وتزداد عمارة كلما رسخت قدم المسلمين فى البلاد وتوطد سلطانهم حتى فاقت البصرة والكوفة فى كثير من الوجوه . وبلغ طولها على ضفة النيل ثلاثة اميال (٢) وذكر مؤرخو العرب عن مقدار عمارتها انه كان فيها ٣٦٠٠٠ مسجد ، و ٨٠٠٠ شارع مسلوك ، و ١٧٠٠٠ حماما . وقد يستبعد ذلك ولكن ايراده يدل فى كل حال على العظمة وال عمران . ومما نظمه الشعراء فى مدحها قول الشريف العقيلي :

أحن الى الفسطاظ شوقا وانى لادعو لها الا يحل بها القطر
وهل فى الحيا من حاجة لجنابها وفى كل قطر من جوانبها نهر
تبدت عروسا والمقطم تاجها ومن نيلها عقد كما انتظم الدر (٣)

وبلغ من تزاحم الناس فى الفسطاظ ان جعلوا المنازل طبقات عديدة بلغ بعضها خمس طبقات الى سبع ، وربما سكن فى البيت الواحد ٢٠٠ من الناس ، وبلغت نفقة البناء على بعضها ٧٠٠٠٠٠ وهى دار الحرم لخمارويه (٤) واشتهر من تلك الابنية دار ضرب المثل بعظمتها وغنى أهلها تسمى « دار عبد العزيز » ، كانت مطلة على النيل بلغ من سعتها وكثرة ساكنيها انهم

(٣) المقرئى ٢٤٠ ج ١

(٢) ابن حوقل ٩٦

(١) المقرئى ٢٩٦ ج ١

(٤) المقرئى ٢٢٠ ج ١

كانوا يصبون فيها أربعمائة راوية ماء كل يوم . ونقل بعضهم أن الاسطال التي كانت بالطاقات المظلة على النيل بلغ عددها ١٦٠٠٠ سطل مؤيدة ب بكر وأطناب لها ترخي وتملاً . وذكر رجل دخلها في أوائل القرن الثالث للهجرة في زمن خمارويه بن احمد بن طولون قال : « طلبت بها صانعا يخدمنى فلم أجد فيها صانعا متفرغا لخدمتى ، وقيل لى ان كل صانع معه اثنان يخدمهما وثلاثة ، فسألت كم فيها من صانع فأخبرت أن بها سبعين (كذا) صانعا قل من معه دون ثلاثة سوى من قضى حاجته وخرج » (١)

وفي ذلك دليل على غنى أهل الفسطاط وترفهم ، ومن هذا القبيل استكثارهم من الفرش . فقد يقتنى أحدهم ألف فرشاة أو عشرة آلاف فرشاة ، وذكروا رجلا من أجل الفسطاط عنده ثلاثمائة فرشاة كل فرشاة لحظية . وكذلك كانوا يفعلون بالثياب ونحوها - وقد تكون أثمانها فاحشة فلا يبالون لغناهم - قال القضاعى ان قطر الندى ابنة خمارويه كان في جملة جهازها ألف تكة ثمن كل واحدة عشرة دنانير ، فبلغ ثمنها كلها عشرة آلاف دينار . ناهيك بتأنقهم في المآكل والمشرب مما يطول شرحه ، وقد فصله المقرئى وغيره في كلامهم على الفسطاط (*)

(١) المقرئى ٣٣٠ ج ١

(*) تعتبر الفسطاط واحدة من المدن الكثيرة التي يجمعها لفظ «مصر» أو «مصر القاهرة» فيما بعد . وتقع هذه المدن في مواقع متقاربة على ضفتى النيل عند تفرعه الى فرعيه الكبيرين ، فرع دمياط وفرع رشيد . وتضمها كلها الآن مدينة القاهرة الحالية ، فيما عدا موقع منفيس القديمة ، فأنها تابعة لبندر الجيزة . ونستنتج من توالى اتخاذ العواصم في هذا الموضع على اختلاف العصور انه الموضع المثالى لحكم مصر والاشراف على شئون الوجهين القبلى والبحرى . وقد بدأ الانشاء فيه على عهد الاسرة الثالثة ، عندما انشأ الفراعنة منف واتخذوها عاصمة لهم عقب توحيد الوجهين . وفي نفس الوقت ، عمر الفراعنة موضعا آخر على الضفة الشرقية الى الشمال ، وهو قرية « أون » التي عربها العرب الى عين شمس ، ولا زالت قائمة الى اليوم

والى جنوب عين شمس ، في مواجهة جزيرة الروضة قام حصن بابليون ، ويرجح انه من انشاء المصريين القدماء ، وان اسمه الاصلى بى - هابى - ن - أون Pi-Hapi-n-on ويرجح شتايندورف ان هذا الاسم كان يطلق على جزيرة الروضة أولا ، وان صورته الصحيحة هي : بر - هابى - ن - أون Per-Hapi-n-on ومعناه «جزيرة أون النيلية» . وسواء كانت هذه هي الصورة الاصلية للاسم ، أم الصورة الاولى التي ذكرناها (وقد اقترحها المستشرق كازانوف) فان الاغريق حرفوه الى بابليون Babylone وتبعهم في ذلك الرومان فالعرب

وقد حاول بعض جغرافىي العرب ان يفسر الاسم بقوله باب - ليون ، أى الباب الذى بناه ليون وهو تفسير غير مقبول ، لان الاسم بهذه الصيغة كان معروفا قبل العرب ، ومن غير الممكن أن يطلق الاغريق لفظ «باب» على احد المنشآت . وقد خلط المؤرخون الاوروبيون في العصور الوسطى وحتى القرن الثامن عشر بين بابليون وبابل (بابلونيا Babylonia) ، فأطلقوا اسم بابلونيا على القاهرة بل على مصر كلها ، فكانوا يقولون سلطان بابلونيا ويريدون سلطان مصر ، وظهر هذا بوضوح في العصر المملوكى . وقد سمي المصريون بابليون قصر الشمع ، ولا زالت بقاياها محتفظة بهذا الاسم الى الآن

ويذهب بتلر الى ان لفظ الشمع هنا محرف عن لفظ كيمي او شيمي او خيمي وهو الاسم القديم لمصر ، أى اسمها على أيام الفراعنة ، وقد استند في ذلك الى ان اليونان كانوا يقولون (بقية الهامش في الصفحة التالية)

بغداد

هي عاصمة العباسيين ، بناها المنصور سنة ١٤٥ هـ ولا تزال باقية الى اليوم ، وقد تغير موضعها مرارا . والسبب في بنائها : ان السفاح لما بوع

ببابلون ان خيمي . ولا يمكن تأييد هذا الفرض بصفة قاطعة ، لان الثابت ان العرب كانوا يستعملون ابراج الحصن مواقع يشعلون فيها النيران للانذار ، ولا يبعد ان تكون التسمية بقصر الشمع قد أتت من هنا

وفي ايام الفتح العربي كان الحصن على ضفتي النيل مواجهها لجزيرة البروضة وكانت هذه الجزيرة قلعة محصنة ، تربطها بالحصن قنطرة ، ويربطها بالضفة الغربية للنيل جسر من القوارب ينتهي عند قلعة قائمة ، فكان حصن بابلون لم يكن الا جزءا من مجموعة من المنشآت العسكرية تسيطر تماما على مدخل الدلتا وتصل شاطئ النيل احدهما بالآخر الى الجزيرة . ولا زال اسم بيلون محتفظا به في دير صغير جنوبي القاهرة يسمى دير بيلون انظر : Butler, The Arab Conquest of Egypt, p. 238 sqq.

وفيما بين عين شمس وبابلون ذكر المؤرخون موضعين كانا قائمين زمن الفتح ، الاول ام دنين التي وردت عند يوحنا النقيوسي في صورة تندونياس Tendunyas ، وقد ذهب ليوني كابتاني الى ان موضعها موضع الازبكية التي كانت في العصور الوسطى تمتد من موضع الحديقة المعروفة بهذا الاسم الى شاطئ النيل ، والثاني : مصر وهو لفظ يطلق من ايام الفتح على موضع غير محدد بين ام دنين وحصن بابلون . ويذهب بتلر الى ان هذا الموضع كان يقع جنوبي الحصن ، اما جست ناشر كتاب القضاة والولاة للكندي فيعتقد انه يقع شمالي الحصن ، انظر مقاله في Journal of the Royal Asiatic Society, 1907 p. 63 sqq.

وعلى اى الاحوال يمكن القول ان اسم « مصر » كان يطلق على المساحة الواقعة بين ام دنين وحصن بابلون ، ولم تكن فضاء ، وانما كانت فيها مبان ومنشآت متفرقة كالكنائس والاديرة والكروم والحدائق من النيل الى المقطم

اما الفسطاط فقد نشأت بعد الفتح ، وهي لم تخطط دفعة واحدة او بقرار خليفة كما هو الحال مع بغداد او بارادة قائد عسكري كما هو الحال في القيروان ، وانما نشأت من تحول المعسكر العربي المؤقت الذي اتخذته العرب اثناء حصار حصن بابلون الى مدينة دائمة ، اى استبدال الخيام ومنشآت الحصار بالمباني . ومن هنا جاء الظن بان اسمها مشتق من الفسطاط او الخيمة ، وهو فرض لا يمكن رفضه تماما ، وان كان من المحتمل ان يكون الاسم مشتقا من الفساط (لاتينى Fossatum) أى الخندق المحيط بالحصن

وعلى اى الاحوال فقد استطاع روفن جست ان يضع رسما لهذه المدينة اعتمادا على اطلالها وبقيّة اساس بيوتها التي تم كشفها . كانت تمتد من القرية الواقعة جنوبي القاهرة ، التي كانت تعرف بدير الطين ثم عدل اسمها الى دار السلام وتصل حتى بركة الحبس ، التي جفت الآن ، وكانت تقع الى جوار جبل يشكر ، وهو تل زال معظمه الآن واصبح يسمى ارض طولون ، وعليه يقع جامع احمد بن طولون . وفي وسط المدينة كان يقوم جامع عمرو بن العاص ، وهو باق الى الآن في موضعه القديم ، ورغم تجديد بنائه مرارا كثيرة

وحول الجامع كان يقوم حي او خطة من خطط المدينة تسمى خطة اهل الراية اى حاملي الاعلام ، والمراد الوية القبائل ، كان لكل قبيلة لواء يحمله رئيسها وكان اصحاب الاوية رؤساء الجند ، فكان هذه الخطة كانت خطة الرؤساء . وكان معظم اهل الراية اذ ذاك من المهاجرين والانصار . وحول هذه الخطة ، كانت تقوم خطط القبائل ، لكل قبيلة خطة او حي ، وفيها ديوان المقيدن في الجند الرسمى من اهلها ، اى ان هذا الديوان كان مجرد ادارة احصائية صغيرة تقوم بتسجيل العرب المشتركين في الجيش وابنائهم ممن كان لهم الحق في الانتظام في الجندية والحصول على العطاء والرزق

وبلاحظ ان اهل الراية كان لهم ديوان خاص بهم في خطتهم ، وان انتمى كل منهم الى قبيلة لها خطة . وكانت هناك خطة للعرب الذين لا ينتمون الى قبيلة بعينها ، وكانت تسمى خطة اللفيف . وكان الوافدون من العرب بعد الفتح ينزلون في خطط قبائلهم ، فلما ضاقت الخطط انشئت خطة جديدة تسمى خطة اهل الظاهر ، وكانت اكبر الخطط خطط تجيب وغطيف وخولان ومعافر وكلها قبائل يمنية

وكانت هندسة الخطة اول الامر بسيطة : تقيم القبيلة منازل على حدود خطتها ، وتترك بينها فضاء . وقد ضاق هذا الفضاء شيئا فشيئا بانشاء مبان جديدة ، وتحول الى جزائر من المباني

(بعده)

بالخلافة واكثر انصاره في العراق وفارس ، نزل الكوفة ومعه اخوه المنصور . ثم بنى السفاح قرب الانبار مدينة سماها الهاشمية اشارة الى ما يجمع بين العباسيين والعلويين وانتقلا اليها (١) وبها مات السفاح وقبره فيها . واقام

(١) ابن خلكان ١٥١ ج ١
تدخلها الدروب والازقة . ولم توضع للانشاء خطة ، ولهذا فقد اضطرب نظام البلد فيما بعد ، ولم تعد هناك شوارع رئيسية او محجات تأخذ من طرف لطرف . ثم نشأت صفوف من المباني على شاطئ النيل ، وكانت هذه الصفوف تسمى الحمراءات ، وتبدأ بالحمراء الدنيا عند الحصن ، تليها الحمراء الوسطى فالحمراء القصوى وشيئا فشيئا اختفى اسم بابليون وبقي اسم الفسطاط ، وكان اسم مصر يطلق على الفسطاط ايضا ، واطلق فيما بعد كذلك على القاهرة . اما النصوص الاغريقية فأطلقت على البلد اسم فساطون ، وهذا هو الذي حدا بدوزي الى النول بأن لفظ الفسطاط مشتق من الفساط اليوناني ، ويقوى هذا الرأي ان بعض النصوص العربية تقول فساط (بفاء مضمومة او مكسورة) ، ويضعفه ان البلد لم يحط اول الامر بخندق وانما بزرب او زربية وهو السور يتخذ من نبات ذى شوكة ، ولا بد ان نضيف ان العرب لم يضعوا اسم مصر لهذا الموضع وانما هو كان موجودا قبل دخولهم ، ومن هنا فهو ليس لفظ مصر الذي أطلقه العرب على المراكز العسكرية التي أنشأوها كالكوفة والبصرة ، ويرجح انه لفظ قديم معناه الحدود او الحد ، وقد يكون اصله نبطيا

وقد اتسعت الفسطاط وازدحمت مع الزمن ، ولكنها لم تسور ، ففي سنة ٦٨٣/٦٤ حفر ابن الزبير حفرا حول الفسطاط ليحميها من هجوم مروان بن الحكم خليفة بني أمية . وقد قامت فيها المنشآت الحكومية واحدة بعد الاخرى ، فعمر الجامع العتيق ، وانشئت مساجد صغيرة في الخطط عرفت بالمصليات ، ثم انشئت اهرآء كبيرة للقمح ذكرت في النصوص الاغريقية ثم انشئ بيت المال على مقربة من الجامع ، وكان يقوم على أساطين أى أعمدة ، وكان يتصل بالجامع ، وبابه الرئيسي داخل المسجد ، ولهذا كان المسجد يخلى من المصلين بعد صلاة العشاء ولكن الفسطاط لم تصبح مدينة بالمعنى الكامل ابدا ، لاضطراب اسلوب انشائها وقرب الكثير من أحيائها من جبل يشكر وبعدها عن النيل . وفي أيام المقریزی كانت المنطقة القريبة من جبل يشكر كلها قد أصبحت خرابا لا يعمره احد . وزاد امرها سوءا ما يحكيه ساويرس بن المقفع من احراق مروان بن محمد اياها سنة ٧٥٠/١٣٢ ، وحتى في أيام الامويين نجد عبد العزيز بن مروان يتخذ حلوان مقاما له . اما في العصر العباسي فلم يقم العمال في الفسطاط وانما في موضع في الحمراء القصوى عرف بدار الامارة . ونشأت حول دار الامارة بليدة صغيرة عرفت باسم مدينة العسكر ، اقيم فيها مسجد جامع جديد عرف باسم جامع العسكر او جامع ساحل الفلة . وقد افادت الفسطاط من ذلك لان مباني البلدين اتصلا ، فزادت أهمية الفسطاط بالوصول الى النيل وانشئت لها شرطة خاصة عرفت باسم الشرطة العليا . والخلاصة أن الفسطاط انشئت اول الامر بعيدا عن النيل قريبا من الجبل ، ثم زحفت نحو النيل زحفا طبيعيا ، وهجرت نواحيها البعيدة عن النهر

ويحدثنا المقریزی أن الفسطاط بوصفها الجديد قسمت اداريا الى قسمين ، عرف الاول باسم عمل فوق والثاني باسم عمل أسفل . وقد زار المقدسي الفسطاط وقال ان جامع عمرو كان يعرف اذ ذاك باسم الجامع السفلاي وجامع ابن طولون باسم الجامع العلياي والحد بين قسمي القاهرة كان مسجدا يعرف باسم جامع عبد الله ، ولا نعرف من عبد الله هذا . وعلى الجملة يمكن ان يقال ان عمل أسفل كان النصف الجنوبي من البلد ، وعمل فوق هو النصف الشمالي . ويتحدث المقریزی عن عمل فوق على اعتبار انه حتى كبير يبسدا من قصر الشمع ويمر بالمرصد والقرافة حتى جبل طولون ، في حين ان عمل فوق يبدأ من العسكر ويمتد داخل عمل أسفل ، ويذهب كارل هاينريش بيكر الى ان عمل أسفل هو جزء البلد القريب من النيل وعمل فوق هو القسم الداخلي . وكان لكل من القسمين شرطة خاصة : شرطة أسفل وشرطة فوق او الشرطة العليا

وقد استمرت العسكر مقام العمال حتى قدم أحمد بن طولون وانشأ دولته معتمدا على جنود من الاتراك . فكان لا بد ان يختار مكانا جديدا لجنده ومقامه . وقد اختار ناحية شرقي العسكر والفسطاط وقسمها لجنده قطائع ، واقام دار أمارته ومسجده القائم الى الآن في وسطها . وقد ذكر المقریزی من أحياء المدينة الجديدة التي عرفت بالقطائع أحياء الرميالة وزين العالدين والقلعة ، قلعة ابن طولون . ومعنى ذلك أن قاعدة الحكم انتقلت الى الداخل بعيدا عن النيل مرة أخرى مع ما في ذلك من مشقة الحصول على المساء . ولكننا ينبغي ان نلاحظ ان مدينة

(بعده)

المنصور في الهاشمية بضع سنين ، ثم ثار جماعة الراوندية فكره سكانها وخرج يبحث عن مكان يبني فيه مدينة حصينة ، فدلوه على مكان ببغداد وحسنوه له ، فبنى فيه مدينة سماها ببغداد ، وعرفت بمدينة المنصور

كالقطائع لم تكن مدينة بالمعنى المفهوم وإنما مجرد معسكر كبير يقيم فيه الامير وجنده ورؤساؤهم ، وكان عماد هذا المعسكر على الفسطاط ، التي كانت قد تحولت من معسكر للجند العربي الى مدينة مصرية يسكنها الاهالي واصحاب الحرف والصنائع . واذا نحن استثنينا مباني قطائع الجند ، ولم تكن أكثر من «قشلاقات» ، كان قصر ابن طولون وجامعه يطلان جنوبا على فضاء شاسع عرف بالميدان ، كان ابن طولون يلعب فيه الصوالة ، وكانت الرياضة المحببة اليه والى جنده

وأوجه الشبه كثيرة بين القطائع وسر من رأى ، وقد نشأ أحمد بن طولون في هذه المدينة الاخيرة ، ولا زال تشابه مئذنة جامعها بمئذنة جامع دليلا على الاقتباس . وعندما انقضت دولة بنى طولون ودخل عسكر العباسيين مصر بقيادة محمد بن سليمان (٩٠٤/٢٩٢) أزال قصر ابن طولون ، بل أزال المارستان الذي أنشأه ولم يبق الا على المعسكرات . وينص المقرئى بوضوح على أن المعسكر والقطائع لم تكونا جزءا من الفسطاط ، بل موضعين كل منهما مستقل بنفسه . وعادت القاعدة بعد ذلك الى المعسكر ، وعمرت دار الإمارة بعد أن كان أحمد بن طولون قد حولها الى ديوان للخراج

وقد ظلت الفسطاط - والمعسكر أو الفسطاط فقط كما كانت تسمى - قائمة عامرة حتى بعد انشاء مدينة القاهرة ، بل ان الجغرافيين والرحالة يؤكدون أن الفسطاط كانت اول الامر أكثر عمارة وأوفى بحاجات السكان ، وهذا طبيعي ، لأنها على شاطئ النهر أما القاهرة فكانت بعيدة عنه ، وكان النشاط الحقيقى فى الفسطاط ، وقد اشتهر منها موضع قريب من الجامع يعرف بزقاق القناديل كان أكبر سوق فى مصر . وقد ذكر المقدسى أن منازل الفسطاط كانت من أربعة طوابق وخمسة ، وأن سكان المنزل الواحد قد يبلغون ٢٠٠ وأن عدد المصلين خلف الامام يوم الجمعة كان يصل الى ١٠ آلاف ، وهو يقرر انها اعمر بلاد الاسلام واحسنها هيئة وأوفرها خيرات ، وأكد ذلك ناصرى خسرو الذى زار الفسطاط ووصفها حوالى سنة ١٠٤٦/٤٣٩ وقال ان زقاق القناديل أعظم سوق فى بلاد الاسلام . ويقول ناصرى خسرو ان الفسطاط تبدو من بعيد كأنها قائمة على تل ، وكلامه هذا ينطبق على عمل فوق ، أى الجزء الداخلى الواقع على المرتفع ، لان عمل أسفل أى الجزء الساحلى من البلدة كان معروفا بالزحام ووخومة الهواء

ولم يضمحل أمر الفسطاط الا أثناء خلافة المستنصر بالله الفاطمى ، إذ تعاقبت عليها المصائب من تخريب الجند والمجاعة ، فخربت الاجزاء الواقعة بين جامع عمرو والقاهرة ، وعندما أنشأ بدر الجمالى سور القاهرة زاد حال الفسطاط خرابا فتحولت المنطقة الممتدة من باب زويلة الى جامع عمرو الى كيمان لا زال بعضها باقيا الى اليوم فى تلال زينهم . وانفصلت الفسطاط عن العاصمة - القاهرة - ولم تستطع أن تقوم بنفسها ، إذ كان اعتمادها دائما على القواعد التى يقيم فيها الامراء ورجال الدولة والجند . وفى العصر المملوكى زاد أمر الفسطاط هوانا ، بل أصبحت مجرد مركز ادارى لمصر العليا فى حين كانت القاهرة المركز الادارى لمصر السفلى . وانتقل اسم مصر الى القاهرة فى حين أصبحت الفسطاط مصر العتيقة أو مصر القديمة . وفى أيام الحملة الفرنسية لم يزد عدد سكان الفسطاط على ١٠ آلاف نفس ، ولكنها نشطت من جديد وعمرت فى العصر الحديث فأصبح سكانها سنة ١٨٩٧ نحو ٣١٨٤٠ نفسا ، ثم أصبحت حيا من أحياء القاهرة الحالية

القاهرة

بقى أن نتحدث قليلا عن القاهرة ، وهى العاصمة المصرية التى حلت محل الفسطاط هناك حقيقة جغرافية لا بد من ذكرها اذا أردنا فهم تاريخ القاهرة ، فى عصورها الاولى على الاقل . ذلك أن النيل غير طريقه فى هذا الجزء بالذات من مجراه ، وانتقل رويدا ناحية الغرب ، مما جعل المواضع التى أنشئت على ضفته تبعد عنها بمرور السنين ، فتفقد نتيجة لهذا الكثير من أهميتها ، وربما عفى الزمن عليها مرارا لهذا السبب

مثال ذلك أن الماء كان يصل الى جدران قصر الشمع وجامع عمرو اول انشائه ، ثم اخذ النهر يتحول غربا حتى أصبح كلا القصر والجامع بعيدين عن النهر . وظلت المواضع التى خلفها النهر مستنقعات مدة طويلة ، لأنها لم تجف دفعة واحدة ، ثم ان النهر كان يتحنى شمال الفسطاط انحنا شديدا ، أى أن كثيرا من أجزاء جنوبى القاهرة الحالية كانت مجرى للنيل اذذاك ، وكانت

(بعده)

بناها في الجانب الغربي لدجلة بشكل مستدير ، وجعل حوالها قطاعع لحاشيته ومواليه وأتباعه . فلما كانت أيام المهدي جعل معسكره في الجانب الشرقي من دجلة ، وسمى ذلك المكان عسكر المهدي . ثم انتقل اليه الوجهاء

قلعة الكيش على ضفة النيل ، ولهذا كانت متنزها لاهل الفسطاط ، وهذا الموضع ، قلعة الكيش يبعد عن النيل الآن أكثر من كيلومتر . وكان الانحراف الى الغرب يتم عن طريق تكون جزائر في مجرى النهر تكبر شيئا فشيئا ، ثم ينتهي الامر بتحويلها الى برك تظل ملأى بالماء وقتا طويلا حتى تجف تماما ، وكانت البرك اذذاك كثيرة ، وذكرها كثير في حويلات مصر الاسلامية ، وقد عدد المقرئى عددا منها في خطته

وفي وقت الفتح لم يكن في النيل اذذاك في ذلك الموضع الا جزيرة واحدة كبيرة هي « جزيرة مصر » ، وتسمى أيضا الجزيرة فقط ، وهي جزيرة الروضة الحالية ، وكانت ، بالإضافة الى حصن بابليون تكون جزءا من النظام الدفاعي عن هذه المنطقة كما قلنا آنفا . وكانت هناك قنطرة تصل الجزيرة بالضفة الشرقية ، أي بحصن بابليون ، ولا ندرى ان كانت هناك قنطرة أخرى تصل الجزيرة بالجيزة ، ولو أن بعض النصوص التي ترجع الى عصر المأمون تذكر جسرًا يسمى الجسر القديم ، ثم أنشئ جسر جديد ، والمراد هنا جسر من القوارب . أما من الناحية الشرقية فمن الثابت أنه كانت هناك قنطرة ، وقد اختفت هذه القنطرة ، لان المجرى ما بين الجزيرة والنيل انسد من هذه الناحية وزحفت الفسطاط غربا ، وأصبح أهلها يأخذون الماء من فرع الجيزة في منتصف القرن الرابع الهجري ، العاشر الميلادي

وقد حاول كافور الاخشيدى أن يعيد الفرع الشرقي ، وقام بالحفر ، ولكن دون نتيجة ، وانتهى الامر بأن كان الناس يصلون من الفسطاط الى مقياس الروضة سيرا على القدم . وقد حاول سلاطين المماليك إعادة الفرع الغربي مرارا ، لانهم كانوا يرون في فصل جزيرة الروضة عن الفسطاط فائدة عسكرية ، اذ أن القلعة التي تقوم عليها تكون في هذه الحالة أكثر حصانة ، ثم ان هذا الفرع الضيق أصلح ما يكون لانشاء دار صناعة تبني فيها السفن ، وبالفعل في أوائل سنوات الفتح أقام العرب دار صناعة في هذا الموضع ، وبني المصريون فيها سفنا كان لها أعظم الاثر في تاريخ الحوض الشرقي للبحر الابيض ، مثال ذلك أن معظم المراكب التي اشتركت في موقعة ذات الصواري بنيت في دار الصناعة بالروضة

وقد أفاد أحمد بن طولون من حصانة قلعة الروضة ، وعول بالفعل على إعادة الفرع الغربي ، ولكنه لم يستطع ، وأخذت مياه النيل تغطي على القلعة شيئا فشيئا حتى قضى الاخشيد على بقاياها سنة ٩٢٤/٢٢٣ ، ونقل دار الصناعة الى شاطئ الفسطاط ، وتحولت جزيرة الروضة الى منتزه ، ثم زاد عمارها ، حتى أن المؤرخين يتحدثون في العصر الفاطمي عن ثلاث مدن متجاورة : الفسطاط والقاهرة والجزيرة

وفي شمال الجزيرة بنى الافضل بن بدر الجمالي قصرا لنزهته سماه الروضة ، ثم امتد الاسم حتى أصبح يطلق على الجزيرة كلها ، ولا زال الامر على ذلك الى الآن . وقد وضع الملك الصالح يده على الجزيرة كلها ، وأنشأ فيها قلعة جديدة عرفت بقلعة الروضة أو قلعة المقياس ، ثم أخلاها من أهلها وهدم ٣٣ مسجدا وكنيسة كانت هناك ، وأنشأ مكانها أبراجا ، وجعل جزيرة الروضة حصنا عظيما له ولدولته ، واجتهد في إعادة حفر الفرع القديم حتى جرى الماء فيه ، وعادت الروضة جزيرة كاملة كما كانت أول الامر . وفي قلعة الروضة وضع مماليكه الجدد الذين سموا بالمماليك البحرية بسبب ذلك

وعندما زالت دولة الايوبيين عمل أيبك التركمانى على تخريب القلعة ، ثم أعاد انشاءها السلطان بيبرس البندقدارى ، أما الناصر محمد بن قلاوون وأبناؤه فقد هدموها تماما ، ونقلوا حجارتهما لبناء منشآت بها في الفسطاط ، ومن ذلك الحين لم يعد لجزيرة الروضة دور ذو قيمة في التاريخ

ولم تكن القاهرة ، أو مصر القاهرة ، في أول أمرها أكثر من مدينة عسكرية كالعسكر والقطاعع . وقد أنشأها جوهر الصقلي قائد المعز عقب دخوله مصر ، وقد دخل الفسطاط من ناحية الجزيرة في ١٠ شعبان ٢٥٨ / ١ يوليو ٩٦٩ وضرب معسكره شمالي الفسطاط واتجه بصره الى انشاء معسكر خاص لجنده المغاربة ، وبدأ الانشاء في ١٨ شعبان ٢٥٨ / ٩ يوليو ٩٦٩ وسميت أولا المنصورية ، ثم اختار لها المعز بعد وصوله اسم القاهرة في خبر طويل يسرف المؤرخون فيه وبلدكرونها قصة الحبال التي مدها والطيور التي نزلت عليها فدقت الاجراس ، وقد انشئت القاهرة موضع مكان كان يسمى منية الاصبع بين الفسطاط وعين شمس وكانت منية الاصبع على الخليج ، أو خليج أمير المؤمنين الذي شق على أيام عمرو بن العاص ،

(بعده)

وأهل الدولة وبنوا فيه ، وانتقلت الخلافة الى الجانب المذكور ، وامتدت
أبنية الخلفاء وحدائقها على ضفة النهر . ويسمى جانب بغداد الشرقى
الرصافة والجانب الغربى الكرخ

وكان يخرج من النيل شمالى الفسطاط ، ويمر بعين شمس ويتجه شرقا حتى يصب في خليج
السويس . وقد انظر معظم اجزائه مع الزمن ، ولم يعد يصل في اواخر العصر الفاطمى الا الى
موضع شرقى عين شمس يسمى بركة الجب ، وقد ظل الخليج قائما حتى ردم خلال القرن التاسع
عشر ، وقام مكانه شارع الخليج . كانت القاهرة تقع بين هذا الخليج وجبل المقطم ، وكانت
حدودها في الشمال باب الفتوح ، وفي الشرق باب التوفيق الذى كشف أخيرا ، وفي الجنوب باب
زويلة ، وفي الغرب شاطئ النيل . وكان هناك شارع يمتد من شمال المدينة الى جنوبها ، ويحمل
اسماء مختلفة ، أشهرها الى الآن شارع النحاسين

وقد أنشئت القاهرة من أول الامر لتكون مدينة ، وهي لهذا تختلف عن الفسطاط . وكانت
مقسمة الى حارات أى احياء ، وهي تقابل الخطط في الفسطاط . وقد سميت معظم الحارات
أول الامر باسم فرق الجند التى سكنتها مثل حارة الروم (وكانوا جند جوهر خاصة) ولم
يسكنها الاهالى من المصريين أول الامر ، بل اتخذوا الدور خارج أسوارها ، وعندما زاد عدد
الجند فيما بعد ولم توجد لهم حارات ، سكن القادمون منهم في حى جديد خارج البلد عرف
باسم حارة الباطلية ، فيما بين باب زويلة والمقطم . واما السود فقد انزلوا خارج السور
شمالى القاهرة عند خندق حفرة جوهر تحصينا للبلد من الشمال وسمى خندق العبيد
وفي وسط البلد أقيمت قصور الخليفة ، واكبرها قصران عرف احدهما بالقصر الكبير الشرقى
والثانى بالقصر الصغير الغربى وبينهما شارع عرف ، ولا زال يعرف ، باسم بين القصرين .
وكانت هناك منشآت أخرى كبيرة منها دير قبطى عرف بدير العظام وقصر صغير عرف بقصر
الشوك . وقد تم بنى القصر الكبير الشرقى ونزله المعز لدين الله في ٢٣ رمضان ٣٦٢ هـ
وقد وصف القرينى في خطته منشآت القاهرة وصفا طويلا مفصلا واجمله الدكتور
عبد الرحمن زكى في كتابه عن القاهرة

وقد مرت قاهرة العصور الوسطى في ادوار شتى ، أهمها ثلاثة : الدور الاول دور قاهرة جوهر
أو قاهرة المعز ، ولم تكن الا معسكرا صغيرا لم يلبث أن ضاق بأهله ، ثم تهدمت معظم مبانيها
ومنشآتها اثناء الشدة العظمى أيام الخليفة المستنصر . وعندما تولى بدر الجمالى أمر مصر
أعاد انشاء القاهرة ، فاستبدل سورها الذى كان من الطوب بسور من الحجارة ووضع عليه
الابواب المعروفة : باب زويلة وباب النصر وباب الفتوح وباب التوفيق . . اما دورها الثالث ففى
ولاية صلاح الدين الايوبى على مصر

وغربى القاهرة كان يمر الخليج ، كان خارج السور أول الامر ثم انشئ سور آخر جعله داخل
البلد . وفيما بين الخليج وشاطئ النيل كانت تقوم ضاحية المكس ، وكانت تصل الى النيل ،
وكانت أشبه بميناء نهري تجبى عنده الضرائب على السفن الصاعدة في النهر . وكان جامع
الحاكم بأمر الله يقع خارج السور أولا ، ثم وسع بدر الجمالى السور وادخله في البلد . وقد
فتحت في الاسوار ابواب أخرى لازالت أسماؤها باقية الى اليوم : مثل باب القراطين وباب المحروق
وباب البرقية ، ولم تكن القاهرة متسعة حتى بعد توسيعات بدر الجمالى ، فلم تزد مساحتها
على كياومتر وربع مربعين

وقد أنشئ الجامع الازهر مع انشاء القاهرة الاولى ، وأقيمت فيه صلاة الجمعة الاولى لأول
مرة في ٧ رمضان ٣٦١ هـ ، وكان أول الامر مركزا للدعاية الشيعية ، ولا يبدأ
تاريخه الحقيقى كمدرسة اسلامية كبرى الا في أيام صلاح الدين عندما عادت السنة الى مكانها
الرسمى التقليدى في تاريخ مصر

ولم تكن القاهرة طوال العصر الفاطمى المركز الحقيقى للنشاط الاقتصادى في مصر ، اذ ان
الفسطاط ظلت تتمتع بذلك المركز ، انما تحولت القاهرة الى المركز الرئيسى للنشاط الفكرى
والاقتصادى مع ابتداء دولة الايوبيين وخمل امر الفسطاط كما رأينا

وكما بدأت مصر كلها عصرا جديدا من تاريخها القومى في ظل الايوبيين ، فكذلك دخلت القاهرة
في عصرهم في دور النهوض ، وأخذت تصبح شيئا فشيئا مركز الفكر الإسلامى كله ، فقد كان
صلاح الدين الايوبى هو الذى فكر في ادماج الفسطاط والقاهرة وبقية الضواحي المحيطة بهما في
مدينة واحدة ، ويرجع التفكير في هذا الى سنة ١١٧٠/٥٦٦ وقد رسم الخطة وهو في الشمام
يخوض حروبه مع الصليبيين ويبدو ان الفكرة نبتت في ذهنه اثناء صراعه معهم : فقرر ان
يجعل الحصن الرئيسى للبلد على جبل المقطم وان يبنى هناك قلعة تشرف على ذلك السهل

(بعده)

وبلغت بغداد معظم عمارتها في أيام المأمون ، حتى امتدت ابنيتها وبناتها وساتينها على بقعة قالوا ان مساحتها ٥٣٧٥٠ جريبا ، منها ٢٦٧٥٠ جريبا في الجانب الشرقى ، و ٢٧٠٠٠ في الجانب الغربى (١) ، والجريب ٣٦٠٠ ذراع مربع ، ونسبته الى الفدان كنسبة ١٠٠ الى ١/٣ ٣٣٣ ، فتكون مساحة بغداد كلها نحو ١٦٠٠٠ فدان ، وهو شيء كثير . ولكن يظهر أنها كانت عبارة عن مدن متلاصقة - قال الخطيب البغدادي في تاريخه انها اربعون مدينة ، وأن الحمامات بلغ عددها في أيام المأمون ٦٥٠٠ حمام (٢) وقد أراد صاحب سير الملوك بيان مقدار عمارة بغداد فقال : « وكان عدد الحمامات في ذلك الوقت ببغداد ستين الف حمام ، وأقل ما يكون في كل حمام خمسة نفر : حمامى وقيم وزبال ووقاد وسقاء ، يكون ذلك ثلاثمائة الف رجل . وذكر ان يكون بازاء كل حمام خمسة مساجد يكون ذلك ثلاثمائة الف مسجد ، وتقدير ذلك ان اقل ما يكون في كل مسجد خمسة نفر يكون ذلك الف الف وخمسمائة الف انسان » (٣)

ولا ينطبق هذا التخريج على ما نعلمه من احوال هذه الايام ، فلا نسلم به كما هو ، ولكنه يدلنا على ما بلغت اليه هذه المدينة من العظمة في عهد

(١) سير الملوك ٥٥ (٢) ابن خلدون ٢٨٧ ج ١ (٣) سير الملوك ٥٥
 كله . وعندما عاد بدأ الانشاء ، فانشأ الجزء الاول من قلعة صلاح الدين الايوبى (ومد السور الشمالى حتى المقطم ، وبدأ في نقل السور الغربى الى شاطئ النيل وامتد به حتى قصر الشمع ، ومن قصر الشمع يمتد السور الى القلعة . ولم يستطع أن يكمل هذا المشروع الضخم ، وكان هو نفسه يقيم في القاهرة لا في القلعة ، وقد اتخذ مقامه قصرا من قصور وزراء الفاطميين . اما أخوه الملك الكامل ، فقد اقام في القلعة وبنى لنفسه وحاشيته هناك مساكن ، ومن ذلك الحين حتى الحملة الفرنسية أصبحت القلعة مقر الحكم في مصر ، فيها اقام سلاطين المماليك وباشوات الترك ومحمد على نفسه ، فيما عدا الصالح أيوب الذى سكن قلعة الروضة
 وتاريخ القاهرة طويل لا يمكن ايجازه في هذه السطور ، ومراجعتها كثيرة استوفاهما الدكتور عبد الرحمن زكى في كتابه الأنف الذكر

مراجع : بالاضافة الى خطط المقرئى والخطط التوفيقية لعلى مبارك ، انظر :

La description de l'Egypte, Etat Moderne (Texte et Atlas)

منشورات جمعية حفظ الآثار العربية ابتداء من ١٨٨١ ومنشورات دار الآثار العربية

Mémoires de la Mission archéologique Française au Caire, vol. I et III
 Salmon, Etude sur la topographie du Caire, La Kal'at al-Kabsh et la Birkat al-Fil (Mémoire pp. les Membres de l'Institut Fr. d'Archéologie Orientale du Caire, Tome VII fasc. I

Butler, The Arab conquest of Egypt

الترجمة العربية قام بها الاستاذ محمد فريد ابو حديد

Lane-Poole, The City of Cairo

Franz Pasha, Kairo (Berühmte Kunst stätten, No 21)

A. R. Guest, E.T. Richmond, Misr in the fifteenth Century. J.R.A.S. 1903

M. Berchem, Corpus Inscriptionorum

Baedeker, Aegypten

الدكتور عبد الرحمن زكى : القاهرة ، عدة أجزاء

ذلك التمدن العجيب . وقد يؤيد ذلك ما رواه الطبرى في اثناء كلامه عن الفتنة التى وقعت فى بغداد سنة ٢٥٥ هـ قال : « وقيل انه عبر الجسر من العامة فى ذلك الوقت . . . ر . . . انسان فى الزواريق . . » (١) فاذا كان هذا عدد الذين عبروا النهر فما قولك بمن لم يعبروا ؟ فلا نبالغ اذا جعلنا عدد سكان بغداد فى ذلك العهد نحو مليون ونصف او مليونين

ناهيك بما كان من العمارة حول بغداد وفى سائر بلاد السواد ، قال ابن حوقل وقد رآها فى اثناء القرن الرابع للهجرة : « وبين بغداد والكوفة سواد مشتبك غير متميز تخترق اليه أنهار من الفرات . . الخ » (٢) (*)

وهناك مدائن اخرى من بناء المسلمين ذات شأن كالقيروان فى بلاد المغرب ، وواسط فى العراق ، وغيرهما فى مصر والشام وفارس . ناهيك بالمدائن التى كانت عامرة قبل الاسلام ، وقد نزل فيها المسلمون وزادوا عمارتها ، مثل دمشق الشام ، وقرطبة ، وغرناطة ، وطليطلة ، والاسكندرية . وسنأتى على شىء كثير من حضارة هذه المدن وغيرها فيما سنذكر من حالتها الاجتماعية فى بعض الاجزاء الآتية ان شاء الله (***)

(١) الطبرى ١٧٣٠ ج ٣ (٢) ابن حوقل ١٦٦

(*) انظر عن بغداد المادة الوافية فى دائرة المعارف الاسلامية ، وقد ترجمت فيما ظهر من اجزاء الترجمة العربية

واليعقوبى : كتاب البلدان ، طبعة دى خويه فى المكتبة الجغرافية

ابن سرايون : صفة الجزيرة وبغداد ، نشرة ليسترينج فى مجلة الجمعية الملكية الاسيوية سنة ١٨٩٥

الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، طبعة القاهرة

بنيامين التطيلي : رحلة بنيامين ، طبعة بغداد

ابن جبير : رحلة ابن جبير ، طبعة دى خويه ص ٢١٧ وما يليها ، وطبعة حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٥

ياقوت : معجم البلدان ، مادة بغداد

مراسد الاطلاع : طبعة جوينبول ، مادة بغداد

ابن بطوطة : الرحلة ، طبعة دفريرى وسانجينيى ج ٢ ص ١٠٠ وما يليها

Niebuhr, Reisebeschreibung II 293-329

J.F. Jones, Mémoire on the Province of Baghdad in Selections from the Records of the Bombay Government, 43. New Series, 304 sqq.

Rousseau, Description du Pashalik de Baghdad

M. Streck, Die alte Landschaft Babylonien

G. Le Strange, Baghdad during the Abbasid Caliphate

C. Huart, Histoire de Baghdad dans les temps modernes

(**) لم نر ضرورة اضافة تفاصيل عن المدن الاخرى التى اشار اليها المؤلف مثل الانبار والهاشمية وواسط والقيروان وغيرها مما لم يشر اليه ، مثل بجانة وتطيلة ومرسية فى الاندلس ، وفاس ومراكش وتونس فى المغرب ، مما أنشأه المسلمون . لان المؤلف سيورد عنها فى الاجزاء التالية تفاصيل وافية . وسنعلق نحن عليها فى هذه المواضع باذن الله

فهرس

صفحة		صفحة	
	عدد موظفى الحكومة المصرية	٦	مقدمة الطبعة الاولى
٩٧	سنة ١٩٠٢	١١	ظواهر التمدن وحقيقته
٩٩	ديون أشهر دول العالم		ثروة الدولة العباسية
	ثروة الدولة العباسية	١٣	عصر النبى
١٠٤	فى عهد الاضمحلال	١٤	عصر الخلفاء الراشدين
١١٦	نسبة هذه الجباية	٢٢	عصر بنى أمية
	أسباب اضمحلال الثروة العباسية		ثروة الدولة السياسية
١١٩	فى العصر العباسى الثانى	٣٨	فى العصر العباسى الاول
١٢٨	الضياع السلطانية	٤١	جغرافية مملكة الاسلام
١٢٩	اسباب كثرة النفقات		علاقة الاعمال السياسية
	هل كان الخلفاء يسرفون	٥١	بالعاصمة
١٣٤	من أموالهم الخاصة؟	٥٣	جباية الدولة العباسية
١٣٨	رواتب العمال	٦٧	نفقات الدولة العباسية
١٣٩	رواتب الكتاب		تقدير هذه الثروة بنقود
١٤٠	رواتب الوزراء	٧١	هذه الايام سنة ١٩٠٣
١٤١	رواتب القضاة		أسباب الثروة العباسية
	رواتب العائلة المالكة فى		مصادر الجباية
١٤٣	انجلترا (١٩٠٢)	٧٥	سائر مصادر الجباية
	رواتب العائلة الخديوية	٩١	أسباب قلة النفقة
١٤٣	سنة (١٩٠٢)	٩٥	

صفحة	صفحة	
١٦٨	١٤٤	رواتب حاشية الخليفة
	١٤٦	رواتب الجند
	١٤٦	الافشين وبابك
	١٥٠	رواتب الجند (١٩٠٣)
١٧١	١٥٢	عدد أيام الشهور
١٧٥	١٥٣	النفقة على البيعة
١٧٦		استئثار رجال الدولة
١٧٨	١٥٥	بالاموال لأنفسهم
١٧٩	١٦١	المصادرة
١٨٢	١٦٥	مصادرة الوزراء وغيرهم
١٨٤		



